ردمد: ISSN: 1858 -716X

مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي

مجلة علمية دورية محكمة تصدرها كلية الدراسات العليا بجامعة دنقلا

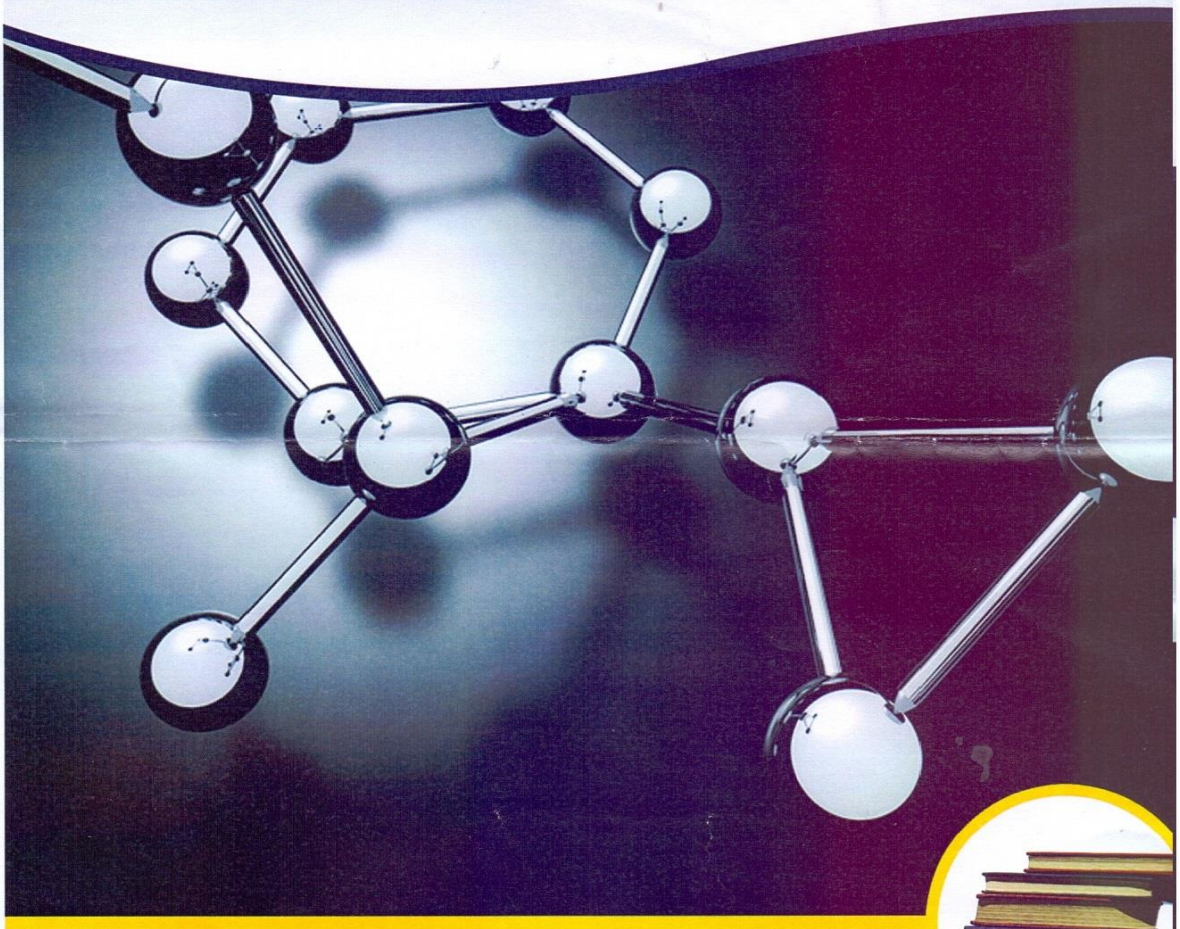

السنة السادسة العدد العاشر – يناير ٢٠١٦م

مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي

مجلة دورية علمية محكمة

تصدر عن كلية الدراسات العليا – جامعة دنقلا

رئيس مجلس الإدارة

أ.د سعد الدين إبراهيم محمد عزالدين

رئيس هيئة التحرير

د. آمال محمد عز الدين

نائب رئيس هيئة التحرير

أ.عثمان محمد أحمد الأغبش

هيئة التحرير

أ.د. الزهور حسن الماهل

د. عمر بشارة أحمد بشارة

د. عبد الوهاب شمت محمد أحمد

أ. عبد العظيم التجاني آدم

مستشارو التحرير

أ.د حسن علي الساعوري

أ.د محمود حسن أحمد

أ.د محمد عثمان أحمد أبو جارة

أ.د كباشي حسين قسيمة

أ.د سامي محمد طمبل صالح

أ.د عباس سيد أحمد زروق

أ. د. محجوب محمد أدم

مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي

مجلة نصف سنوية علمية محكمة

تصدر عن كلية الدراسات العليا – جامعة دنقلا

دنقلا – السودان

مقدمـة:

مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي مجلة تصدر عن كلية الدراسات العليا بجامعة دنقلا، وهي مجلة نصف سنوية علمية محكمة، تسهم في توسيع دائرة العلم والمعرفة، وذلك من خلال نشر البحوث والأوراق العلمية، التي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية والفائدة العلمية ووفق هذه الرؤية ترحب المجلة بإسهامات الأساتذة الباحثين من داخل و خارج الجامعة والتي تتوفر فيها كل أساسيات البحث العلمي، شريطة أن لا تكون الإسهامات قد نشرت من قبل أو تحت إجراء النشر في أي مجلة أخرى.

قواعد النشر:

- ترحب المجلة بالبحوث في ثلاث نسخ مطبوعة علي وجه واحد على ورق A4 بفراغات مزدوجة وهوامش 2.5 سم، على أن لا يزيد حجم البحث عن عشرين صفحة شاملة المستخلصين والموضوع والمراجع والملاحق. ويكون حجم الحرف (14) وترقم الصفحات في الأسفل على الجانب الأيسر بشكل متسلسل.

- يجب أن يحتوي البحث على مستخلص بحدود (10) أسطر باللغة الأصلية للبحث (عربي، إنجليزي). بالإضافة إلى مستخلصٍ وافٍ باللغة الإنجليزية إذا كان البحث مكتوباً باللغة العربية، ومستخلصٍ وافٍ باللغة العربية إذا كان البحث مكتوباً باللغة الإنجليزية.

- يكتب في بداية البحث: عنوان البحث، واسم الباحث، القسم، الكلية، الجامعة، المدينة، البلد، والكلمات المفتاحية Keywords باللغتين العربية والإنجليزية.

- يجب أن تتبع الطريقة العلمية المثلى لعرض البحث أو الورقة من حيث الخلاصة ومناهج ووسائل البحث، وعرض الموضوع وتحليله، والنتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات المقدمة، وقائمة المراجع وفق المنهج المتبع.

- يجب أن يراعى ترقيم الجداول والأشكال والرسومات والصور المرسومة بالحبر الأسود، مع الإيضاح المقابل لكلٍ، على أن تكون واضحة عند إعادة إنتاجها.

- تخضع البحوث المقدّمة للنشر، للتقويم من قبل مختصين في موضوع البحث.
- في حالة البحوث والأوراق المستلة، يجب توضيح الدرجة التي منحت للرسالة وزمانها، والجامعة التي قدمت لها، واللجنة التي قومتها.
- بعد التحكيم يطلب من الباحث تسليم البحث في قرص مدمج (CD).
- يحق لهيئة التحرير إجراء التغيرات التي تراها ضرورية لأغراض الصياغة أو تصويب الأخطاء النحوية، أو الترقيم.
- يرجي من الباحثين إرفاق سيرتهم الذاتية.
- يحق لمن ينشر له بحث في المجلة نسختين من العدد المعني.
- المجلة غير ملزمة برد الأوراق التي لم يتم اعتمادها للنشر، وترسل إفادة بعدم النشر للكاتب.
- ترسل الأوراق إلى المجلة على العنوان التالي:

مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي

هيئة التحرير

كلية الدراسات العليا

جامعة دنقلا– ص ب: 47

دنقلا – السودان

تلفون 0241 825947 فاكس 0241 825946

البريد الإلكتروني hstudies.du@gmail.com

موقع المجلة على الإنترنت: http://www.uofd.edu

مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي العدد العاشر يناير 2016م

الفـــهرس

الباحث / الباحثون	عنوان البحث	رقم الصفحة
د. هالة أبايزيد بسطان	نظـرية الفـن المتجـدد أصـولـها وقواعدها الفنية	1
د. النور عبد الرحمن محمد خير	معلم اللغة العربية المنشود في ظل التقنيات الحديثة بمرحلة التعليم العام	13
د. الرشيد محمد إبراهيم أحمد	الحفاظ علي مواقع التراث الأثري وتأهيلها (مواقع حضارة كرمة نموذجاً)	39
د.عبد الغفار الحسن محمد محمد أحمد	نسق الرؤيا الثورية الحداثية في ديوان الكتيابى (المجموعة الكاملة– الشعر الفصيح) دراسة نقدية تأويلية	**53**
د. فتح الإله محمد احمد د. محمد الحسن الشريف	مدى فعالية مؤشرات الأداء غير المالية في تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية (دراسة ميدانية علي قطاع الصناعات التحويلية بولاية الخرطوم)	75
د. خنساء على محمد صالح كبارة	دور النفط في العلاقات الدولية والتنمية	98
د. هالة إبراهيم حسن أحمد	الجودة في التعلُّم الإلكتروني عند تصميم المقررات إلكترونياً وفقاً لمعايير سكورم SCORM	119
د. ناجي مصطفى بدوى سليمان	القياس، ماهيته، وأثره في التكييف الجنائي للوقائع.	146
د. ناجي محمد عبدالله الوريكات	دور أجراء الخبرة فى الأثبات الجزائي في مرحلة التحقيق الابتدائي	169
د. كمال الدين محمد عثمان البشير	دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	207
د. إقبال عبد العزيز منوفلي حمد	السمات الصوتية في لهجات الحجاز ونجد	235
Hussein Abd Rahman Idris and Elsadig Hassan Elsadig	Effects of Fertilization and Irrigation on Yield Compounents of Date Palm (Phoenix dactylifera L.) Under Northern Sudan Condition	1
M. Awad Alkareem .M and M. O. A. Abujara	Effect of purification of Raw Gum Arabic (Acacia senegal) on its physicochemical properties	14
Budoor Mohammed Abdelati and Entisar Alrasheed	Viscosity Solutions of Optimal Consumption Problem in Incomplete Markets	26
Abdelmoneim Elamin Mohamed, Abdel Rahman Mohamed Nour Hamid	Effect of Irrigation Technique on the Advance and Recession Phases of Furrow Irrigation	33

كلمة العدد

أنه لمن دواعي السرور أن تطل عليكم مجلة جامعة دنقلا والتي نشرها كلية الدراسات العليا عبر عددها العاشر للسنة السادسة وتأمل أن ينال إعجاب كل القراء لما يحتويه من مجموعة من الأوراق العلمية القيمة لباحثين من داخل الجامعة وعدد من الباحثين من جامعات ومعاهد سودانية بالإضافة إلى مشاركات بعض الباحثين العرب. ومن خلال هذا النافذة أود أن أشكر كل الذين اتصلوا بنا لنشر أوراقهم العلمية وخصوصاً من الدول العربية المغربية ونحمد الله على وسائل الاتصال التي قربت المسافات للتواصل فيما بيننا وأن هذه المساهمات تثلج صدورنا وسوف تحظى بكل الاهتمام.

عمدت كلية الدراسات العليا على زيادة رقعة انتشار مجلتها لتعميم الفائدة وذلك عبر زيادة عدد نوافذ الاستلام والتوزيع عبر منسقي كلية الدراسات العليا بكليات الجامعة المنتشرة بمدن الولاية الشمالية، وتوسيع مواعين الحفظ الإلكتروني بموقع الجامعة لسهولة التحميل المباشر للمجلة ومتابعة أخبار كلية الدراسات العليا أولاً بأول.

ختاما اسمحوا لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء هيئة التحرير ومستشاريها ولكل من اتصل أو أدلى باقتراح أو ملاحظات كما أحب أن أطمئن السادة الباحتين الذين لم نتشر أوراقهم بأن مشاركاتهم سوف ترى النور قريبا وذلك حسب الموجهات والخطط التي تنفذها هيئة التحرير.

رئيس هيئة التحرير

نظـرية الفـــن المتجـدد أصـولـها وقواعدها الفنية

د. هالة أبايزيد بسطان

الأستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة أم درمان الأهلية

المستخلص:

لقد تناولت الدراسة كتاب (نظرية الفن المتجدد وتطبيقها على الشعر) للناقد السوداني عزالدين الأمين، بانتهاج منهج العرض، والتفسير، والتحليل، بغية الوقوف على الأسس والمقومات التي بنى عليها المؤلف نظريته. ولقد ناقش الكتاب عدداً من القضايا النقدية التي تدعم النظرية وتثبتها، مثل: المصطلح النقدي الحديث ومناسبته للقصيدة الجديدة، متناولاً الجدل الحادث آنذاك لإيجاد مسمًى للشعر الجديد. ثم قضية علاقة الشعر الجديد بالشعر القديم، ومسؤولية الناقد تجاه الأدب، ولغة الشعر، وموسيقاه، وغيرها من القضايا ذات الصلة.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن النظرية تهدف إلى تأصيل التجديد الشعري وتقويمه بربطه بأصوله الموروثة لاسيما اللغوية والموسيقية منها. ولقد بدأ صاحب النظرية صارماً في تمسكه بهذه الأصول الجوهرية للشعر، حتى يحتفظ الشعر العربي بخصوصيته.

الكلمات المفتاحية: نقد – نظرية – شعر – تَجَدُّد

Abstract

This study dealt with the book: "The theory of modernized art its application on poetry " by the Sudanese critic " Iz Al – Dean Al – Amin " . The study presented, analysed and interpreted the work on purpose of finding the principles and rudiments that the author has built his theory upon.

The book discussed several criticism issues that support the theory and establish it. Such as: the modern criticism terminology issue and its appropriateness to the modern poem . Treating the current debate to find out a name for this new poetry. Then, the issue of relationship between the new poetry and the old one ; the responsibility of the critic towards literature , the language of poetry, its music and other related

The study reached that this theory aims to originate the poetic updating and to present it tied to its ancient inherited and balanced origins. In particular its lingual and musical ones.

Hither to, the theory owner seems to be serious in holding on to his theory and its basic origins of poetry in order that the Arabic poetry shall keep its specialty.

مقدمــة:

إن الغرض من إجراء هذه الدراسة هو العرض التفسيري التحليلي لكتاب: (نظرية الفن المتجدد وتطبيقها على الشعر)، للناقد السوداني عزالدين الأمين عبدالرحمن. دفعنا لذلك، القيمة النقدية للكتاب منذ ظهوره بطبعته الأولى في العام 1964م وإلى يومنا هذا، وستظل؛ لما حوى من قواعد ومناهج نقدية تؤسس وتقوِّم مسار النقد والشعر الحديث. وسنبدأ الدراسة بالحديث عن المقومات والأسس الفنية العامة للنظرية، لتبيين المنهج الذي أختطه الناقد، وثِقَل هذا المنهج في ميزان التنظير النقدي الحديث؛ ليس بحثاً عن قيمة ومكانة الناقد المؤلف، وإنما لإثبات الدور الريادي الذي لعبه الكتاب ، ضمن سلسلة الجهد التنظيري العربي في منتصف القرن العشرين؛ أي في أوج اشتعال الساحة النقدية بالقضايا الساخنة والمؤثرة في مسيرة الأدب والنقد . ثم ندلف إلى استعراض قضايا الكتاب التي شكلت الدعامة الفكرية التي استندت عليها النظرية ، وموقف الناقد منها ؛ ناقدين لها أو مفسرين، أو محللين، ما استوجب نقداً أو تفسيراً أو تحليلاً. ونسأل الله العلي القدير، التوفيق في هذا العرض دون إخلال بمقاصد المؤلف الناقد، أو تقصير في منهج أو أسلوب العرض.

المقومات والأُسس الفنية لنظرية الفن المتجدد:

النظرية النقدية في معناها العام، هي: صياغة فكرة أو أفكار، من قِبَل فرد أو جماعة من النقاد المتمرسين؛ من شأنها تقنين أو تقويم المسار الفني للعملية الأدبية والنقدية معاً. ولابد أن يُتْبِع صاحب النظرية نظريته بوجه تطبيقي ، يثبت به صحة نظريته وواقعيتها من حيث إمكان الحدوث.

وترمي نظرية الفن المتجدد من هذا المنطلق، إلى رسم ووَسْمِ ملامح الطريق المُعبَّد للشعر الجديد، من وجهة نظر المؤلف الناقد. ولقد صاغ هذه الملامح في ثنايا مباحث ومطالب الكتاب، إلى أن اختتم بعرض نماذج شعرية، تمثل هذه الملامح وتقرها؛ على أساس الدمج بين النظرية والتطبيق، كما يظهر من عنوان الكتاب: (نظرية الفن المتجدد وتطبيقها على الشعر). وعبارة (الفن المتجدد) هي إحدى العبارات الباحثة عن مصطلح نقدي يلائم الكيان الشعري الذي بدأ طغيانه أو جريانه على دفاتر الشعراء منذ أربعينيات القرن العشرين. والفترة التي صاغ فيها عزالدين الأمين نظريته – مطلع ستينيات القرن الماضي – هي فترة اصطحاب المصطلح النقدي الحديث، وتباري النقاد وتكالبهم على صياغة ما يتناسب وواقع الشعر الجديد. ولا تخفى خلال هذا التباري، أنفاس التقسيم القديم الجديد للنقاد، ما بين أنصار القديم وأنصار الجديد. وجميعهم في تلك الحقبة النقدية، كانوا قد شحذوا قرائحهم بكل ما للتيارات الفكرية والنقدية والأدبية الحديثة – لاسيما الأوروبية منها – فكانوا جميعا يقفون على أرض صلبة، ويَعون مسالك توجههم النقدي، ويمتلكون أدواتهم التي تؤهلهم لخوض أي معترك نقدي شعري – على وجه الخصوص. وقد لا تجد لهم بحوثاً منهجية

تتناول المصطلح النقدي الحديث وتؤسس له، فذاك حال مبعثرة في ثنايا تأليفهم النقدي، جله إن لم يكن كله. ولا يخفى على متمرِّس، ما يُلتمس من تداخل هذه المصطلحات عند بعضهم، ما بين شعر جديد، وحديث، ومتجدد، ومستحدث، وحر، وتفعيلة، ونثري، ومنثور. تداخل يصنعه المعنى اللغوي للمفردة المختارة، وتقاطع سمات الشعر، قديمةٌ وحديثةٌ. فكيف مثلاً يكون الجديد جديداً، وبه شيء أو أشياء من القديم؟، وكيف يكون حراً وما انفك من بعض قيده سواء الذي توارثه، أو الذي من صنع الشاعر نفسه؟ بل وكيف نفسر مفهوم حرية الأدب؟ والظن أن مفهوم الحرية هذا فضفاض وغير دقيق الملامح، وإن جهدنا في تفسيره؛ لاختلاف الحرية من حال إلى حال، ومن مقال إلى مقال. وهكذا تضاربت وتداخلت، واعتدلت أحياناً تلك المصطلحات النقدية الشعرية في المؤلفات النقدية، في منتصف القرن العشرين على وجه الخصوص. وهذا ما دفع بعمل ككتاب: (نظرية الفن المتجدد) للظهور وكان صاحبه حينها، مندمجاً مع الجو النقدي الثائر السائد، و مُتوافراً على جمهورٍ من الفكر النقدي، أثبت به موقفه مما يدور حوله في ساحات الأدب والنقد، بين رصفائه النقاد، من مصر خصوصاً. فهم آنذاك – ومازالوا – رواد النقد العربي الحديث. فشاطرهم عزالدين الأمين هذه الريادة، وحاورهم وجادلهم، من خلال مؤلفاته النقدية، وغيرها من مجالات النشر.

إن مصطلح (نظرية) الذي سمي به الكتاب لا يعني وجود نص بعينه صِيْغَ لهذه النظرية. وما تجده، ونحاول صياغة ملامحه هنا، هو الحديث عن المنهج النظري الذي بُنِيَ عليه الشعر الجديد المتجدد، وتحديد المدارج التي يترقى بها، دون عثرات من مفاهيم مغلوطة أو خاطئة. وبناءً على ذلك ارتكز منهج النقد في الكتاب على: ما ينبغي أن يكون، وما لا ينبغي أن يكون، بأسلوب توجيهي، يكاد يكون تلقينياً. فيمكنك من وراء ذلك كله صياغة نص ملائم للنظرية إن شئت.

والنظرية تمثل – وبوضوح فائق – المنهج الذي أقرَّه صاحبها للشعر الجديد، وتوضح موقفه من جهود غيره، قبولاً أو رفضاً. وهو يبدو صارماً في عرضه وفي مواقفه جميعها. وغالباً ما يعرض آراءه، معرض القول الفصل. وتلك هي حال جمهور النقاد. يرفضون أمراً، ويفرضون آخر مقابلاً له ! ويبدو جلياً أن عزالدين الأمين، عمد إلى تقويم الجهد النقدي في أول مساره التجديدي ، وقبل توغله في الحداثة؛ حتى لا ينحرف شيء منه، أو يعوج له مسلك. وهو أهل لذلك . فشارك في بناء النظرية النقدية العربية الحديثة، بأسلوب تنظيري تدقيقي تفصيلي – على صغر حجم الكتاب – متخذاً مسلك ما قلَّ ودلَّ.

إن مفردة (متجدد) التي استخدمها الناقد، لها مدلولاتها الظاهرة في تحديد سمات نظريته. فهي تجعل المجال مفتوحاً أمام الأدب للتجديد المُطَّرد. ونظنه قد ابتعد عن مفردة (حديث)، حتي لا يقطع صلة الأدب بتراثه وجذوره الأصيلة. كل هذه اللمحات توضح لنا مرامي وأهداف النظرية، إذ لا جذع حياً من دون جذر حيٍّ، قال شوقي ضيف: (إن الأدب كبقية فروع النشاط الإنساني، يُبنى الحاضر فيه على أساس

الماضي وينتفع الخالف بتراث السالف، فيتكون من ذلك كُلٌّ متصل، أو قُل كل متسلسل متعاون يتولد بعضه من بعض في صور متعاقبة، لا يمكن للاحق منها أن يتقدم على سابق، ولا لسابق أن يتأخر عن لاحق. وليس يعني ذلك أن تتشابه أجزاء هذا الكل تشابهاً يفقدها كيانها الخاص، فتلك صفة إن حدثت في بعض الأجزاء لم تحقق لها وجوداً مشخصاً مستقلاً، *إنما* هو تشابه حي ، تشابه يعطي للجزء استقلاله وحريته، وإن ظل له ارتباطه بالكل وسياقه العام.)[1] فهذا التشابه الحي هو ما تحدث عنه عزالدين الأمين وهو ما ارتكزت عليه دعوته التجديدية التأصيلية. ويمكن صياغة بنود تلك الدعوة في التالي:

- تطوير الأصل دون الخروج عنه.
- سُنَّة التطور تفرض التجديد في الشكل أو المضمون، أو في كليهما.
- الاحتفاظ بالموسيقى الموروثة، وزناً وقافية، ما أمكن.
- حرية الأديب مكفولة ومقيدة في آنٍ معاً. ويجب ألا تخرج عن الأصول الرئيسة للغته .
- المحافظة على القيم الإنسانية والمُثُل العليا.

وانطلاقاً من هذه الأسس والأُطر العامة لنظريته، ناقش عز الدين الأمين عدداً من القضايا النقدية التي تخدم نظريته وتدعمها ، كما تدعم – بطبيعة الحال – النظرية النقدية الحديثة وتوجهها التوجه القويم الذي يؤمِن به وبجدوى خدمته للأدب والأدباء، وللنقد والنقاد. ويمكن تحديد هذه القضايا فيما يلي:

- تحديد وتقويم مفهوم المصطلحات النقدية ذات الصلة المباشرة بطرحه . كمصطلح: التجدد والحداثة.
- خصائص الشعر الحديث (الإيحاء – الشكل – المضمون)، وعلاقتها بالشعر العربي الموروث.
- مسؤولية الناقد تجاه الأدب.
- لغة الشعر ما بين الفصحى والعامية.
- مفهوم الالتزام ، وحرية الأديب.
- موسيقى الشعر الجديد والخصائص المستحسنة لشعر التفعيلة.

وستشكل هذه القضايا، المحاور التي سنناقش من خلالها الكتاب، حرصاً على استيفاء كل ما طُرِح بداخله، قدر الإمكان. وعسى أن يقدِّر الله لنا السداد.

الدراسة النقدية التحليلية لقضايا الكتاب:

(1) في النقد الأدبي ص 176

لقد ناقش الكتاب نظرية التجدد أو التطوير الشعري من خلال حديثه عن عدد من القضايا ، ولك أن تستخلص بنود تلك النظرية من ثنايا سرده لقضية ما – على اقتضاب ذلك السرد – فهو لم يضع خطةً يوضح من خلالها منهجية التجدد، أو تحدد صفة النص الحديث، بشكل منهجي تسلسلي؛ بحيث تقود كل فكرة للتي تليها إلى أن تكتمل صورة النظرية . إنما يستفاد ذلك من عباراته وتعليقاته، ونوعية القضية التي تناولها، سواء بعرضها أو بالإشارة إليها فقط.

وقضية المصطلح النقدي الحديث، هي واحدة من القضايا التي تناثر الحديث عنها داخل الكتاب، ليس بغرض البتِّ في أمرها، بل بغرض توضيح بعض المصطلحات التي استخدمها المؤلف، وأولها كلمة فن التي استخدمها في عنوان الكتاب. قال في التمييز بين العلم والفن: (أما الفن فهو يعتمد على الذوق، والذوق يستمد عناصره من الفطرة والتقاليد والوراثة والدين، قبل أن يستمدها من الثقافة والحضارة ومما يكتشف)[2] وكان في تفسيره هذا اختصاراً لكل ما أراده بهذه النظرية، عندما قال: (الفطرة والتقاليد والوراثة والدين) . ولقد اختار مصطلح متجدد، لرفضه مصطلح شعر حديث، على أساس أن في ذلك (استئثار بالكلمة وتضييق لها ...فكل ما أُنتج من أدب منذ ذلك التاريخ حتى اليوم يسمى بالأدب الحديث، وكل ما كان من أدب سابق له يسمى قديماً. فإذاً من الخطأ لغوياً واصطلاحياً أن يقصر لفظ "حديث" على نوع بعينه من الشعر، في حين أنه ينظم معه في يومه وفي ساعته لون آخر من ألوانه، فهما يعيشان جنباً إلى جنب، وكلاهما حديث ...)[3] لذلك آثر مصطلح متجدد. ويقر بأن (لابد من مسايرة الشعر للتجدد في الحياة في كل شيء، ولكن مع المحافظة على سلامة اللغة دون الخروج على أصولها، ومع المحافظة على موسيقا الشعر العربي دون الخروج على أصولها أيضاً. والشعر الذي يكون هذا شأنه في التجديد، ويكون كذلك مطرداً في تجديده، هو الذي أسميناه بالشعر المتجدد، ورأينا في انطلاقته التجديدية فناً متجدداً) نفسه ومع ذلك تجده أحياناً يستخدم مصطلح "شعر حديث" مع أنه صوَّبه بـ "متجدد"؛ ذلك لطغيان الأول وجريانه على اللسان.

ولقد وُفِق المؤلف في تحديد المصطلحات، وفي توجيه مساراتها التوجه الصحيح. لاسيما ما قام به تجاه تسمية اللون الشعري الجديد بمسماه الحق، عندما أطلق عليه مصطلح " **شعر التفعيلة**".

ولقد ناقش قضية اصطلاح مسمًى للشعر المتجدد بشيء من الاستفاضة ، من خلال عرضه لما جاء عن نازك الملائكة قضايا الشعر العربي ص 120 وما بعدها وما جاء عن صلاح عبد الصبور الذي رفض كذلك مسمى " حديث" في مقال بعنوان : (الشعر الجديد.. لماذا؟)[4]. وهدف من وراء ذلك العرض إلى بيان أن المصطلح الذي أطلقه هو على هذه اللونية الجديدة من الشعر هو المصطلح الأنسب، وأنه جامع

(2) نظرية الفن المتجدد ص7

(3) الكتاب ص19

(4) مجلة المجلة عدد ديسمبر 1961م

مانع – وهو كذلك – لحصره هذا اللون الشعري في حدوده الوزنية ، وإخراجه ما سواه. قال: (... إن كان لابد لنا من أن نشارك في اقتراح اسم ملائم، فإننا نقترح أن يسمى هذا الشعر " شعر التفعيلة". وبذا نتخذ له تعريفاً يستقل به، ولا يلتبس مع غيره أو يناقضه، كما أنه يحقق في نفس الوقت، مذهب أصحابه؛ ذلك لأن هذه التسمية أخذناها من أبرز خاصية له، بل هي الخاصة التي انبتت عليها التفرقة الأساسية بين هذا النوع من الشعر، وبين الشعر العمودي في كل أطواره إلى وقتنا هذا)[5] فأطلق هذا الاسم على الشعر الذي يعتمد التفعيلة نظاماً موسيقياً ، كيفما كان نمط ونسق تكرارها، دون التزام بأنماط الخليل بن أحمد. *مفردة (الكتاب) في كل ما يلي من ثبت المراجع داخل المتن، تشير لكتاب نظرية الفن المتجدد، موضوع الدراسة.

واستمر في الحديث عن المصطلحات التي تَسِمُ الشعر الجديد، فتحدث عن المنثور الذي راجت دعوته في لبنان في مطلع ستينيات القرن الماضي – العشرين – وبدا رافضاً لهذا اللون، إذ القول عنده إما شعراً وإما نثراً. أما هذا الذي بين بين، فهو لا يعده من الشعر في شيء. قال: (إن القصيدة إما أن تكون قصيدة، وهي إذ ذاك موزونة وليست نثراً، وإما أن تكون نثراً، وهي إذن ليست قصيدة. فما معنى " قصيدة النثر " إذن؟)[6]

كذلك تحدث عزالدين الأمين عن قضية الصلة بين الشعر القديم والشعر الجديد. وطبيعي أن يناقش أمراً كهذا، طالما أنه لا يرى الشعر شعراً، إذا انفصمت عراه عن موروثه ومصدره الأول . فقد حملت نظرية الفن المتجدد لواء التأصيل النقدي بجانب الشعري. فطالبت بالاحتفاظ بالأصول النقدية الفنية، التي هي عمود الثقافة العربية والذوق والحس والوجدان العربي، دون إهمال النظرات التجديدية أو التطويرية. ومن هنا جاءت ريادتها؛ حيث عمدت لتوثيق التطوير والتحديث من خلال الظلال التراثية . فأخذ بذلك لنفسه موضعاً وسطاً بين أنصار القديم وأنصار الحديث؛ حيث أخذ من كل تيار بعض سماته ولاءم بينها لتكون قالباً للشعر المتجدد – شعر التفعيلة. قال: (ولا يفوتنا أن نقول إن بعض "الشعر الحديث" يؤثَر بمضمونه وبدفقته الشعورية، وفيه ما يرقى إلى المستوى الرفيع من الإمتاع العاطفي والذهني ، ولا يعيبه إلا عدم اكتمال الموسيقا، لأنه لا يرقى إلى المثل الأعلى فيها ... وإننا إذ نشير إلى ذلك كله، فإن غايتنا أن نحق الحق، فنبرز لهذا الشعر ما نجده فيه من محاسن ، إلى جانب ما فيه من مساوئ، دون تحيُّز)[7].

وفي سبيل حشد العلاقات التي تربط القديم بالجديد، أخذ الناقد يدافع عن وجود خصائص الشعر الجديد من إيحاءٍ وسمات شكلٍ ومضمون ، كالأسلوب الحواري والتصوير القصصي والاستمداد من الواقع والحياة أو من الأساطير، وحاول إثبات طواعية عمود الشعر القديم لتمثيل هذه الخصائص الإيحائية والأسلوبية. وقد

(5) الكتاب ص 83 – 85

(6) الكتاب ص 96

(7) الكتاب ص 51.

أورد نماذج من الشعر القديم تدعم قوله وتبينه. قال بالنسبة لتلك الخصائص: (رغم أنها أضحت خصائص لهذا الشعر، إلا أن نواة كثير منها موجودة في الشعر القديم، مما يدل على أن الشعر العمودي لا تأبى طبيعته هذه الخصائص، ولا تصطدم بشكله، بل هو مجال صالح لها. وليس هناك سوى أن الشعراء القدماء ومن ساروا على نهجهم في العصر الحديث لم يحرصوا على أن يجعلوها خصائص متميزة لأشعارهم، فليس إذن من عيب في الشعر العمودي ذاته، وليس من عيب أيضاً في ملكات شعرائه، غير أن هناك عوامل كثيرة في كل عصر، وفي كل جيل تُلون التفكير والخيال والاتجاه) للنماذج ولمزيد من التوضيح. [8]

قال: (ولو قالوا أن شعرهم يجنح للعبارات والألفاظ الموحية، قلنا لهم: ومن الذي قال إن شعر غيرهم يفقد ذلك، أو أنه لا يطلبه؟ فالشعر الحق هو الذي لا يعطيك كل شيء لأنه ليس تقليداً للطبيعة ومحاكاتها كما كان عند إفلاطون وأرسطو، وإنما هو الذي يقترح على الخيال ويتركك بعد قراءته، بل وفي أثناء قراءته، يتركك تسبح بنفسك وبعقلك وبعاطفتك في عالم آخر، تتسرب فيه نفسك وتذوب في أنحائه)[9].

وفي مثل هذه القضية تجده يحاور ويجادل غيرة من النقاد العرب وغير العرب، إما دعماً وإما دحضاً لآرائهم. فتتفجر قضايا جانبية يحتمها النقاش والجدل. من أهمها قضية تداولتها كتب النقد آنذاك، هي قضية مهمة الناقد تجاه الأدب والأديب. وحديثه هنا يوافق منهجه النقدي التوجيهي الذي بدا طاغياً على الكتاب – نظرية الفن المتجدد – إلا أنه قد يقترب في أدائه النقدي إلى الإلزام أحياناً حاله حال الناقد التنظيري . ومع ذلك تجده يؤكد دوماً على الطبيعة التوجيهية للنقد ، يقول: (إن أمر النقد الأدبي هو أمر توجيهي وتقويمي لا إلزام فيه أو فرض، فإن تمكن الناقد بقوة بيانه وحجته أن يبرز المحاسن والمساوئ ، ويؤثِّر بذلك على نفسية الأديب، فهذا الأديب عندما ينتج بعد ذلك سينتج معنياً بما وجه إليه، وقُوِّم من إنتاجه من ناحية، وسينتج متمتعاً بحريته الأدبية من ناحية أخرى).[10] ترانا نقرأ قوله هذا ولا نستطيع دمجه مع أسلوبه في فرض ربط أو تقييد الأدب الحديث بالقديم لاسيما في الفصول الأولى من كتابه هذا، من مثل قوله: (إبقاء الفن يعني المحافظة على أصوله الرئيسة حتى يظل حياً دون أن نقضي عليه) الكتاب ص 8. وقوله: (مصطلح الشعر العربي المطلق هو مصطلح لفن أدبي قد وجد بالفعل، وهو فن قائم منذ أن وجد حتى اليوم. هو هذا الفن الذي يحدده الوزن وتحدده القافية في شكله. وهو في رأينا يقبل التجديد والتنويع فيهما ، أما القضاء عليهما أو على أحدهما، فهو قضاء كلي أو جزئي على هذا الفن . وهذا الجديد يصبح إما أنه لا يمت إلى الشعر العربي بصلة ، وإما أنه يمت إليه بصلة ضعيفة ...) الكتاب ص 24 . ألا يعد هذا احتكاراً للأدب وحصراً له فيما أسماه: الأصول الرئيسة ؟ وهذا القول قد يطابق هوًى ذاتياً لدينا ولدى غيرنا من متذوقي الأدب

(8) الكتاب ص 33–38.

(9) الكتاب ص 29.

(10) الكتاب ص 28.

ونقاده، إلا أنه لا يعني أن نجاريه في فرضه على الساحة الأدبية في عصرنا؛ لأنه وكما قال هو ذاته: (.. إن نفوس الناس وأذواقهم في الأجيال المتعاقبة لا تتحد ولا تتفق، وهي لا تتحد أو تتفق في الجيل الواحد ، بل إن النفس البشرية الواحدة قد يعجبها اليوم ما كان يسخطها بالأمس ...)[11] فيبدأ عزالدين الأمين كتابه فارضاً لهيكل الشعر القديم ، ثم يخرج عن ذلك للتنبيه على أنه لا يود التحكم في أذواق أجيالنا واتجاهاتهم: (... أننا نكره أن نفرض مذهباً معيناً من التجديد أو أن نفرض لوناً خاصاً منه)[12]. مع أن الكتاب أُلِّف أساساً لفرض لون خاص من التجديد: هو ذلك التجديد المرهون بالأصول الفنية الموروثة للشعر العربي، لاسيما ما ارتبط منها بالشكل. قال: (... والخطأ كل الخطأ في فرض الاتجاهات والمذاهب الأدبية، لأن الفن إن أقمت السدود أمام انطلاقته فهو لن يبدع أبداً ، بل سيكون فناً متكلفاً لا قيمة له ولا روح، ولا دلالة فيه على شخصية صاحبه ، إنما تكون دلالته على ما فرض عليه، بل وعلى ما يعتقد الأديب أنه يرضي قارئه، ولا مجال لذلك في الفن الحق)[13] هذا كلام مصقول موزون زِنة عروض الخليل، ولا خلاف ولا جدال على صحته، وهو صالح لأدب كل زمان وأدب كل مكان. ولكن .. أليست المدرسة الشعرية العربية القديمة، "اتجاهات ومذاهب أدبية"؟! القول مردود للقائل. قال: (إنما شأننا أن ندرس ونوازن، ونستحسن هذا، ونستقبح ذاك، متخذين مقاييسنا مما يلائم الأفراد والجماعات، ومما يخدم المجتمع، ويبني الحياة، ومما يتفق والنظرة الموضوعية.)[14]. وهذا قول يقوله كل صانع مذهب أو كل داعٍ إليه تقريباً، وهو مما لا يُتفق عليه. لذلك، فإن عرضه أو الاعتماد عليه، يحسب من فرض الرأي أو فرض المذهب. والظن أن مسألة فرض الهيكل القديم من جهة، والنص على عدم فرض الرأي النقدي أو المذهب من جهة أخرى، الظن أنه من صنيع سيطرة ازدواجية الهوى والواجب؛ وهو أمر يضع الناقد بين خطين متوازيين، لا يلتقيان البتة.

وقريب من ذلك – أو مثله – ما دعا إليه عزالدين الأمين عند حديثه عن ما أسماه الالتزام الحر. وطبيعي أن يتحدث عن الالتزام طالما أنه ألزم الشاعر بخط يسير عليه في تجديده حتى يكون تجديداً مقبولاً. وقد طرح للقضية بمعية آراء غيره من النقاد والأدباء مثل: توفيق الحكيم وعزالدين إسماعيل. وقال في ذات قالب التداخل النقدي ما بين الهوى والواجب، كما أسلفنا، قال: (ينبغي أن نرفض تحديد التجديد، وأن نرفض الالتزام في الأدب، وأن نرفض قيام الأدب على المذاهب الأدبية، إلا إذا قام الأديب بشيء من ذلك بمحض إرادته، وبدافع من نفسه، وبإيمان منه برسالة خاصة في الحياة. وهذا ما أسميناه بالالتزام الحر)[15] وهل يعتبر

(11) الكتاب ص 74.

(12) الكتاب ص75.

(13) الكتاب ص 28.

(14) الكتاب ص 76.

(15) الكتاب ص 76–77.

الشاعر ملتزماً التزاماً حراً، إذا التزم بمراعاة أصول الفن الشعري دون الخروج عليها، باعتبار أنه من أصول التجديد في الشعر العربي ؟! أقوال وآراء كهذه، هي دائماً مبعث الجدل النقدي، ومثار الاختلافات المنهجية والمذهبية في النقد، لاسيما العربي الحديث. والتزام الشاعر كما قال محمد غنيمي هلال: هو مشاركته قومه في قضاياهم الإنسانية والوطنية، إلا أن كل ذلك لا يجري بمعزل عن روح الشاعر وذاتيته، وإن بدا غير ذلك، (.. لأن الشعر في معناه الحديث تأمل نفسي تمر فيه التجربة من خلال النفس، ويبعث في قارئه –كما يثير في مؤلفه – عواطف ومشاعر وأفكاراً ذاتية في جوهرها، يتخذ الشاعر ذاته محوراً لها، ولا يعتمد على الحقائق الموضوعية مجردة من العواطف، وإنما يعد ذاته هو معياراً لها. فإذا تناول العوالم الخارجية، أو نظر إلى بيئته نظرة شكوى أو تصويب، فإن هذا العالم، وما فيه ومن فيه، يتحولون لدى الشاعر إلى حالة نفسية)[16]. وهذا يتفق مع دعوة عز الدين الأمين لتوجيه الشاعر عندما يتحدث عن الرسالة الخاصة في الحياة، قال: (فنحن نعني التوجيه لمثل ذلك، ولكنا نرى قبل كل شيء ضرورة الصدق في الأدب، سواء في التجربة أم في التعبير عنها، ولهذا نشفق على الأديب من الإلزام أو قل الالتزام غير الحر)[17]. فالرسالة الخاصة الصادقة، هي التي تتصهر في مشاعر الشاعر وتصير حالة نفسية يكتب من خلالها كما قال هلال.

هذا .. ولقد وجدت اللغة حيزاً من نقاشات عزالدين الأمين وهي من القضايا التي انشغل بها النقاد في تلك الفترة، عندما جرفت دعوى التحرر بعض الأدباء والنقاد، إلى قبول دخول اللغة العامية على اللغة الفصحى في نظم الشعر. وأورد آراء مخالفيه في هذه القضية أمثال ميخائيل نعيمة ، ومحمد مندور ، كما استأنس بآراء القدماء كابن رشيق والسيوطي. راجع الكتاب ص39–49 . قال : (.. ليس يعنينا في كثير أو قليل أمر من يمزجون بين الفصحى والعامية في فن واحد. ولأن نرتفع بالشعب للغة الفصحى خير من أن ننزل إليه في لغته ، فنحن ننادي بالتطور، وبالتقدم الثقافي، ولنا رسالة عظمى نحو ذلك ، نعمل جاهدين لأدائها.)[18] وأقر الناقد قيام الدعوة للأدب الشعبي باعتباره فناً مستقلاً ، فذلك (خير وأفيد من الدعوة لإفساد اللغة الفصحى بالعامي المبتذل). وقال: (... بل إني لأمضي لأبعد من هذا وأقول إن تخير اللفظ حتى بين الألفاظ الفصيحة أمر نبتغيه، لأنه يتفق وروح الأدب كفن، ومثل ذلك أقوله في تخير العبارة أيضاً، مع تجلي روح الفن فيها، وفي اللفظ، وفي الصورة)[19] وكان العقاد من أكبر المدافعين عن سلامة اللغة الفصحى في الأدب ، بعد تلك الثورة التي شنها ميخائيل نعيمة في كتابه الغربال في مقال بعنوان: "نقيق الضفادع– مقام

(16) النقد الأدبي الحديث ص 489 – 490

(17) الكتاب ص 77

(18) الكتاب ص39–40

(19) الكتاب ص48.

اللغة في الأدب"، ومما جاء فيه، قوله: (إن الشعراء والكتاب هم واضعو هذه الرموز – ويعني اللغة – وهم أولياؤها. وأنه إذا غير شاعر أو كاتب رمزاً من رموزكم المألوفة أو جاءكم برمز جديد فليس في ذلك ما يدعو إلى القلق والخوف. لأنكم إذا أحببتم الرمز الجديد فستحتفظون به ، رضي النحاة أم سخطوا، وإذا أعرضتم عنه فسيتلاشى من تلقائه. وأن للأدب ضفادع لن يدركوا هذه الحقائق ما دامت الألف ألفاً والياء ياء.)[20]. وأمر التراخي في الاهتمام باللغة الفصحى هو أمر ابتدعه دعاة التحرر الأدبي غير المشروط، وهاجمه جمهور غزير من النقاد، بل ومازال مثار هجوم وانتقاد، وإن انمحت– أو قاربت – حدة الدعوة إلى المزاوجة بين الفصيح والعامي في العمل الواحد. فلكل لغة ميدانها الذي يُظهرُ حيويتها وجمالياتها وإبداعاتها التعبيرية والتصويرية، ولا حاجة إلى إدخال هذا في ذاك.

وفي زاوية أخرى من الكتاب دافع عزالدين الأمين كل الدفاع عن موسيقا الشعر العربي القديم، ودعا لاتخاذها أصلاً أصيلاً للشعر العربي بشكل مطلق، ولا يمكن أن تشكل أساليب الشعر الحديث بديلاً لها (... لأن القالب الموسيقي يجعل نفسك تهتز وتطرب من الداخل بطريقة غير شعورية، وعليه فلا تكفي الألفاظ والتعابير وحدها مهما كانت شعرية) الكتاب ص 57. ويقول: (إن خير شعر يقدمه لنا أصحاب "الشعر الحديث" هو الشعر القائم على تفعيلة واحدة، وإن كان يحدث موسيقا إلا أنها موسيقا ضعيفة ، لأنها موسيقا جزئية ...) الكتاب ص 51 ومع ذلك فهو يقبلها على أنها تحافظ للشعر العربي على أصالته، وتحتفظ له بالرابط بينه وبين ميراثه الموسيقي، وكيانه العربي. وقد هاجم بالمقابل الشعر المنثور ودعاته، فقصيدة النثر عنده عبث لا طائل ورائه، ولا تشفع لها خصائص مستحدثة مثل التعبير عن الشعور والإحساس والتحليل الشعوري أو التصوير الإيحائي. ويراها على أنها (... إفساد للفن، وإفساد للذوق، وإفساد للغة .. وكأن القوم عندنا إن لم تشابه فنونهم فنون إنجلترا وفرنسا وروسيا وغيرها، كأنها ليست بفنون، وكأن أذواقهم إن لم تحكِ تلك الأذواق بعينها كأنها ليست بأذواق يعتد بها ...)[21] ولقد ناقش هيكلية الشعر الجديد المقيد بالوزن القديم فيما أسماه شعر التفعيلة، ناقشه بصحبة آراء كل من، صلاح عبدالصبور ونازك الملائكة– ومعارضيها – ولويس عوض، مع الوقوف على شيء من استشهاد نازك الشعري.[22] وزمان حديثهم ذاك، كان زماناً يحتفظ للتفعيلة بقدسيتها، على أنها الرمق المتبقي من الموسيقا القديمة. وكان زماناً جميلاً وحاله تلك. أما اليوم .. أين هي التفعيلة، بل أين الموسيقا أياً كان نوعها، في تراكم أشعار شعراء شباب اليوم !! إن صحت تسميتها أشعاراً.

(20) راجع الغربال – مقال: نقيق الضفادع ص 106

(21) الكتاب ص 59

(22) راجع الكتاب ص82– 99

ولقد عقد عزالدين الأمين فصله الأخير من الكتاب، لعرض خصائص شعرية حديثة استحسنها. ولقد صدر تلك الخصائص بعنوان: (ما يستحسن من خصائص شعر التفعيلة)[23]، ومفردة " يستحسن" التي استخدمها هنا، تَنِمُّ عن محاولة ابتعاده عن منهج التقييد، وعن محاولة ترك شيء من مساحة الحرية التي اتسم بها الشعر الحديث بكل ألوانه. ولقد لخص هذه الخصائص في اثنتي عشرة خاصية، منها: الهمس، والإيحاء، والغموض، والواقعية، والامتزاج بالطبيعة، والابتعاد عن التقريرية. ثم اتبعها بمجموعة من قصائد الشعر العمودي، المنظومة على نسق السطر الشعري بدلاً عن البيت الشعري ، إلا أنها عمودية ومنتظمة على أوزان الخليل، ولا تعد من شعر التفعيلة الذي يتخذ التفعيلة فقط نظاماً موسيقياً على نسق يحدده الشاعر، ويختلف من قصيدة لأخرى[24]. ومن تلك القصائد، قصيدة " النيل " لبشارة الخوري، و"لو" لنزار قباني، و" مأدبة القمر" للشاعر السوري عبدالباسط الصوفي، و"إلى أختي مها" لنازك الملائكة ... وغيرها. وهي ثماني قصائد. ولم يجرِ المؤلف أي وقفات تحليلية، تبرز تلك الخصائص التي صاغها، واختار لها هذه القصائد برهاناً عليها، واكتفى بتعليق موجز، قبل كل قصيدة، مثل قوله:" هي عمودية مكتوبة بالطريقة التي يكتب بها شعر التفعيلة"، أو قوله: "هي عمودية فيها بعض خصائص شعر التفعيلة". فلم يجرِ دراسة تطبيقية موسيقية على نماذج تحقق له نظريته وتثبتها، وتدعم المصطلح الذي صنعه: " شعر التفعيلة"، على الرغم من أن عنوان الكتاب يشير إلى إجراء تطبيق للنظرية على الشعر: " نظرية الفن المتجدد وتطبيقها على الشعر ". فلم نجد التطبيق في الكتاب، إلا على ما هو مرفوض – لدى المؤلف – من الشعر الحديث، أو على وجود بعض خصائص الشعر الحديث في الشعر العربي القديم، أو نماذج نازك الملائكة، التي ساقتها عند حديثها عن شعر التفعيلة، التي اكتفى فيها بتأييد الشاعرة على ما أجرته من تحليل وزني على إحدى تلك القصائد. والمؤلف لا تعوزه بالطبع مهارة التطبيق ولا تغيب عنه فنيات التحليل الدقيق، والتذوق العالي للنصوص الشعرية والأدبية بصفة عامة. والشاهد على ذلك التطبيقات التي أجراها على شعر التجاني يوسف بشير، وإدريس جماع، وإيليا أبو ماضي، وسعدالدين فوزي، وغيرهم من الأدباء في كتابه (مسائل في النقد)[25].

الخاتمة:

اختار عزالدين الأمين لكتابه (نظرية الفن المتجدد)، أن يكون مساراً تقويمياً لمسيرة القصيدة العربية الجديدة. ذلك المسار الذي اتخذته القصيدة العربية القديمة، وكان قاعدة أولى وأساسية في تعريف النقاد القدامى للشعر بأنه: الكلام الموزون المقفَّى. فأراد لكل قصيدة جديدة أو متجددة أن تحتفظ بجذرها

(23) الكتاب ص 102

(24) القصائد ص 103–123

(25) – راجع القسم الثاني من مسائل في النقد ص 37 –111.

وهيكلها الموسيقي واللغوي، القديم الأصيل. ولا يكون الشعر شعراً عنده إلا بالتزام هذين الأساسين بشكل مطلق تقريباً. وأباح التجديد في هذا الهيكل بالسير على خطى ما صنعه أصحاب الموشحات الأندلسية؛ من حيث التشكيل والتلوين في استخدام الوزن والقافية حسبما هو معروف. فسمح – وغيره من النقاد آنذاك – أن يعتمد النص على نغمة واحدة هي التفعيلة. وأنشأ لهذا اللون مصطلح: شعر التفعيلة . وقد قام بعرض عدد من القصائد التي يستحسنها من حيث الشكل والمضمون، إلا أنه لم يُجْرِ عليها دراسة تطبيقية توضح جريانها على نظريته، كما أشار عنوان الكتاب.

وخلال طرحه لنظريته التأصيلية التجديدية، عرض الناقد عدداً من القضايا أعانته على إبانة مطلبه وإثباته. واستعان في ذلك بآراء عدد من النقاد المعاصرين، إما مؤيداً أو معارضاً لهم. فناقش مواقفهم من القضايا التي أثارها في كتابه، عارضاً بعض ما جاء في مؤلفاتهم، أو مقالاتهم المنشورة بالمجلات الأدبية، في فترة الستينيات من القرن العشرين. من أولئك، لويس عوض، وعزالدين إسماعيل، ومحمد مندور، وإبراهيم أنيس، ونازك الملائكة، وصلاح عبدالصبور ... وغيرهم. وكان الحظ الأوفر لنازك وعبدالصبور. وقد شكل الكتاب إحدى حلقات الجهد النقدي التنظيري العربي الحديث، ويجدر أن تعاد طباعة هذا الكتاب لعدم توافره حتى بالمكتبات الجامعية – إلا قليلاً جداً – فتجد أن دارس اليوم يجهل هذا الكتاب، بل يجهل أن له بالسودان ناقد فذ يسمى عزالدين الأمين.

المراجـع

- الغربال – ميخائيل نعيمة – نسخة الإلكترونية.
- في النقد الأدبي – شوقي ضيف – دار المعارف مصر – الطبعة السابعة – بدون تاريخ.
- قضايا الشعر العربي – نازك الملائكة – الطبعة الأولى – بيروت – 1962م.
- مسائل في النقد – عزالدين الأمين – مكتبة وهبة – القاهرة –الطبعة الأولى 1964م .
- نظرية الفن المتجدد وتطبيقها على الشعر – عزالدين الأمين – مكتبة وهبة – الطبعة الأولى 1964م.
- النقد الأدبي الحديث – محمد غنيمي هلال – دار العودة بيروت 1987م.

معلم اللغة العربية المنشود في ظل التقنيات الحديثة بمرحلة التعليم العام.

د. النور عبد الرحمن محمد خير

الأستاذ المشارك بكلية التربية جامعة بحري

المستخلص

هدف هذا البحث إلى التعريف بمكانة معلم اللغة العربية بمرحلة التعليم العام مع توضيح صفاته وواجباته ومن ثم الوقوف على المعايير الأساسية في برنامج إعداده وتدريبه. مع تعريفهم بأهمية التقنيات الحديثة ودورها في رفع مستوى تحصيل الطلاب، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في معالجة المحتوى المعرفي للبحث. خلص البحث إلى نتائج عديدة منها: وجوب إعداد وتدريب معلمي اللغة العربية إعداداً جيداً من خلال التقنيات الحديثة ليقوموا بواجباتهم التدريسية بمهنية عالية، مع ضرورة اكتسابهم للكفايات والمهارات التدريسية. أوصى الباحث بضرورة تعريف معلمي اللغة العربية بمرحلة التعليم العام بواجباتهم ليتفاعلوا معها وينفعلوا بها. مع إعدادهم وتدريبهم وفق أحدث التقنيات الحديثة. وأخيراً اقترح الباحث إجراء المزيد من الدراسات في مجال تقويم معلم اللغة العربية بمرحلة التعليم العام ومدى أهليته في تحقيق أهداف تعليمها للطلاب، وإجراء دراسة تقويمية عن واقع إعداد وتدريب معلم اللغة العربية بمرحلة التعليم العام.

Abstract

The paper, aimed at identifying the status of the Arabic Language Teacher in general education in addition to his/her characteristics, duties and the basic criteria used in teacher education program including modern technologies and their role in raising the students' learning standards. Data was collected and analyzed by means of the descriptive analytical research method. Accordingly, a number of findings were reached that indicated: the necessity of qualifying and training Arabic Language Teachers through modern technologies to ensure high quality teaching performance as well as equipping these teachers with competencies and skills of teaching. In conclusion, the researcher recommends that teachers at the level of general education have to be properly informed about their duties so that they can interact and be affected by them with the assistance of the latest modern technologies. The researcher also recommends for more studies to evaluate the competence of the Arabic language teacher at the level of general education in line with students' learning outcomes and conduction and evaluative study for the status of these teachers' training program in general education.

الفصل الأول (أساسيات البحث)

1. المقدمة:

للمعلم دور مهم ومكانة بارزة في صنع الحياة وتشكيلها ورسم مستقبلها وقد أكد التراث الإنساني والدين الإسلامي هذه المكانة لحاجة أفراد المجتمع إلى المعلم الموجه القائد والهادي إلى طرق المعرفة. ومما يدل على رفعة هذه المكانة أن الله تعالى جعل الأنبياء معلمين لبني البشر إذ جعل آدم أول المعلمين وأخرهم من الأنبياء الرسول الأعظم الحبيب محمد بن عبد الله (ص)، فهو القائل إنما بعثت معلماً ثم يأتي دور الآباء. وعندما تعقدت الحياة وتشعبت مفرداتها وكثرت لوازمها لم يعد دور الآباء كافياً لتعليم الأبناء فدعت الحاجة إلى ظهور المعلمين المحترفين لمهنة التعليم ولعل أسبقهم في تراثنا العربي الإسلامي المؤدبون الذين خصهم خلفاء المسلمين بالرعاية والاهتمام والتقدير .وقد حفل التراث العربي الإسلامي بما يؤكد دور المعلم في حياة الأمة وبناء المجتمع فقد اهتم العرب بالعلم وتلقي المعرفة من معلمين أكفاء يتمتعون بعلم غزير وخلق رفيع وقدرة عالية على تمكين المتعلمين من المعارف وقد دلت على ذلك آدابهم ومآثرهم ولعل في قول الأديب احمد شوقي.

قم للمعلم وفه التبجيلا ،،،،،،، كاد المعلم أن يكون رسولا .

ما بين ويوضح ذلك الاهتمام والتقدير والمكانة الرفيعة للمعلم ودوره في حياة الأمة. إلى ذلك نجد أن المعلم ركن أساس من أركان العملية التعليمية فلا بد من أن يوضع في بؤرة اهتمام من يريد تطوير العملية التعليمية وتمكينها من تلبية حاجات الأمة والمجتمع ذلك الدور الذي يطلع به في حياة الأمة وبناء الأجيال وصياغتها. إن إعداد المعلم إعداداً جيداً وتدريبه تدريباً رفيعاً يوفر أولى الضرورات اللازمة للعملية التعليمية لان المعلم معني بتوفير الشروط الأساسية للتعليم.

2- مشكلة البحث:

تتضح مشكلة البحث من خلال القصور التام الذي يعانيه معلمو اللغة العربية بمرحلة التعليم العام تجاه الثورة الحادثة في مجال التقنيات الحديثة حيث إن معظمهم لا يجيدون التعامل معها وينفذون حصصهم ودروسهم بعيداً عنها وبالطرق التقليدية إلى ذلك يجب إعدادهم وتدريبهم على تلك التقنيات الحديثة حتى يتعرفوا عليها ويتقنوها ويجيدوا التعامل معها في عملهم التعليمي، بالإضافة إلى مشكل أخر يتمثل في عدم إلمامهم بالكفايات والمهارات التدريسية الواجبة عليهم.

3- أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث في أنه يسلط الضوء على معلم اللغة العربية في مرحلة مهمة من مراحل التعليم وهي مرحلة التعليم العام من حيث معرفة واقعه ومعرفة واقع اللغة العربية وما الذي يجب أن يتوافر فيه من

حيث تدريبه وتأهيله وإعداده ومعرفة واجباته والى مدى يستطيع توظيف التقنيات الحديثة في تعليمه بنت عدنان للطلاب.

4- أهداف البحث:

1- التعريف بمعلم اللغة العربية في مرحلة التعليم العام من حيث الصفات الواجب توافرها فيه.

2- التعريف بمعلم اللغة العربية في مرحلة التعليم العام من حيث مكانته الواجب معرفتها.

3- التعريف بمعلم اللغة العربية في مرحلة التعليم من حيث واجباته الواجب القيام بها.

4- التعريف بواقع إعداد معلمي اللغة العربية في مقابلة الاستفادة من التقنيات الحديثة في إعدادهم.

5- التعريف بواقع تدريب معلمي اللغة العربية بمرحلة التعليم العام.

6- التعريف بالمهارات والكفايات التدريسية الواجب اكتسابها من قبل معلمي اللغة العربية.

5- أسئلة البحث:

1- ما الواجبات والصفات الواجب توافرها في معلم اللغة العربية بمرحلة التعليم العام؟

2- ما معايير إعداد معلم اللغة العربية بمرحلة التعليم العام؟

3- ما البرامج التدريبية ومحتوياتها التي تقدم لمعلمي اللغة العربية أثناء الخدمة وقبلها؟

4- ما الكفايات التدريسية الواجب اكتسابها من قبل معلم اللغة العربية؟

5- ما مدى توظيف التقنيات الحديثة في عمليات الإعداد والتدريب لمعلمي اللغة العربية بمرحلة التعليم العام ؟

6- ما مدى استخدام معلمي اللغة العربية للتقنيات الحديثة في التدريس؟

6- منهج البحث:

المنهج الذي تم استخدامه هو المنهج الوصفي التحليلي.

7- مصطلحات البحث:

1- مرحلة التعليم العام: ويقصد بها المرحلة التي تقع قبل المرحلة الجامعية وتضم مرحلة التعليم الثانوي ومرحلة التعليم الأساس ومرحلة التعليم قبل المدرسة. (محمد حمد 1987،ص42).

2- التقنيات الحديثة: ويقصد بها الوسائل التعليمية وكافة المستحدثات التكنولوجية بالإضافة إلى الأدوات والأجهزة المتعددة والمتنوعة التي يمكن استخدامها وتوظيفها في العملية التعليمية. (الحيلة، محمد 200،ص 32).

الفصل الثاني. (واقع معلم اللغة العربية)

المبحث الأول (معلم اللغة العربية ، مكانته، صفاته ، واجباته)

إذا كانت أهمية المعلم ومكانته ترتبط بمادته التي يقوم بتدريسها فإن هذه المكانة والأهمية تتقدم كلما تقدمت أهمية مادته في الحياة اليومية للفرد والمجتمع. لذا فإن أهمية معلم اللغة العربية ومكانته تتأسس على أهمية اللغة العربية ومكانتها وما تحققه للفرد والأمة. فمعلم اللغة العربية حامل لواء القرآن الكريم الذي وصفه الله تعالى بالإبانة في أكثر من موقع في كتابه العزيز إذ قال تعالى (لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين) سورة النحل (الآية ، 103) وقال تعالى (وانه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين). سورة الشعراء (الآية 192–195) .فهي لغة الإبانة إذ قال الرسول الأعظم (ص) عندما سأله رجل عن سر إبانته وعظيم فصاحته (حق لي فإنما انزل القرآن على بلسان عربي مبين).

وفي فضل العربية قال الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (عليكم بالعربية فإنها وفي منزلتها تثبت العقل وتزيد المروءة). وفي تميزها عن سواها قال الغراء (لقد وجدنا للغة العرب فضلاً على لغة جميع الأمم اختصاصاً من الله تعالى وكرامة أكرمهم بها) قال تعالى (إن من أحب الله أحبه رسول(ص) ومن أحب النبي العربي أحب العرب، ومن أحب العرب أحب اللغة العربية التي نزل بها أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب، ومن أحب العربية عني بها وثابر عليها وصرف همته إليها، وقال أيضاً (ومن هداه الله إلى الإسلام وشرح صدره للإيمان اعتقد أن محمداً (ص) خير الرسل والعرب خير الأمم والعربية خير اللغات). الخطيب محمود .(1997م– ص2) . وفيها قال بن جني (1987م،ص45) (إني تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة فوجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقة ما يملك علي جانب الفكرة). وقد أعدها جرجي زيدان(1978م، ص56) أرقى لغات العالم إذ قال (إنها إحدى اللغات السامية وأرقاها مبني واشتقاقاً وتركيباً وهي أرقى لغات العالم).

ويكفي العربية فخراً على غيرها أن تأتي الشهادة بفضلها على غيرها من غير العرب فهذا (سخاو1978، ص43)، يقول (لئن أهجى بالعربية خير من أن امدح بغيرها). وهذا ماسيون (1977م، ص345) يقول (إن العربية تذهب إلى الغرض المقصود مباشرة بينما اللغات الأوربية لا تصل إلى ذلك إلا تدريجياً وأنها تبرز المعنى المراد في اقل ما يمكن من الألفاظ، وتعجز اللغات الأخرى من أن تجاريها). وفي وصف العربية وأهلها يقول ريتشارد كونيل (1997،ص67). (إن شعباً له آداب غنية كالآداب العربية ولغة مرنة لينة ذات مادة لا تكاد تفنى لا يخون ماضيه ولا ينبذ إرثاً اتصل إليه بعد قرون طويلة عن طريق أبائه وأجداده).

وفي سعة العربية وغناها وشمولها قال أحد العلماء (أن لسان العرب أوسع الألسنة وأكثرها ألفاظاً ولا يستطيع الإحاطة به غير نبي). إضافة لما تقدم له دور كذلك في توحيد الأمة وحفظ كيانها، فضلاً من أنها لغة التعليم بها يتلقى المتعلمون معارفهم، وبها يتواصلون ويفكرون ويسجلون خواطرهم، وأفكارهم وخطبهم، وأشعارهم وأنظمتهم وقوانينهم، وعندما تكون للغة العربية هذه المكانة من رفعة وعلو شأن ودور فاعل في حياة الناس، فإن ذلك ينسحب على معلم اللغة العربية إذ عليه موكول تعليم أشرف اللغات وأجلها قدراً عند الله تعالى، وهي لغة أجداد وأحفاد ووعاء الحضارة التي ذاع صيتها بين العباد، بها تتجاذب النفوس. وتتوحد القلوب فتعليمها إليه معهود، والحفاظ عليها به معقود.

فالحرص على اللغة العربية واجب على معلميها وأهلها ومتعلميها، فهذا رسولنا الحبيب يعتبر اللحن فيها ضلالة إذ قال حين سمع رجلاً يلحن أرشدوا أخاكم فقد ضل واستهجان العرب للحن في العربية دليل حرصهم عليها، فهذا الخليفة عمر بن عبد العزيز يقول (إن الرجل ليكلمني في الحاجة يستوجبها فيلحن فأرده منها وكأني أقضم حب الرمان الحامض لبعض اللحن ويكلمني أخر في الحاجة لا يستوجبها فيعرب فأجبه إليها لذة لما أسمع من كلامه). (حسن شحاتة 1993 ،ص245). وبقاء اللغة العربية مرهون بالمحافظة عليها فصيحة، وسد النوافذ للهجوم عليها ونخرها وتخريبها، وما يقوم بالدفاع عنها ومساندتها لتبقى محافظة ورصينة بعيدة عن التضعضع هو معلم اللغة العربية، ولكن حاله وحال تدريس اللغة العربية في حاجة ماسة إلى دعم ومساندة حتى يبقى وتبقى هي كذلك أكثر قوة في الميدان.

المطلب الأول (واقع معلم اللغة العربية) – (مكانته)

إدراكاً لمكانة اللغة العربية وأهميتها اتجه المعنيون بها إلى دراسة وتشخيص واقع وحال اللغة العربية ومتعلميها ومعلميها، حيث تعددت الدراسات في هذا المجال وجمعيها أجمعت على أن هناك تدنياً كبيراً في مستوى معلمي اللغة العربية وكذلك متعلمي اللغة العربية ويمكن الإشارة إلى بعض ما توصلت إليها تلك الدراسات بشأن تدني مستوى معلمي اللغة العربية ومتعلميها وهي:

1- وجود ضعف واضح لدى متعلمي اللغة العربية تحدثاً وكتابة وقراءة واستماعاً حيث عزت الدراسات الضعف إلى كل من المناهج والمعلمين وطرائق التدريس.

2- وجود تدن في مستوى أداء معلمي اللغة العربية بمختلف فروعها كما أظهرت بعض الدراسات أن بعض مدرسي اللغة العربية يستخدمون اللغة العامية في التدريس أمام الطلاب. (حسن شحاتة 1987 ،ص54).

3- إن مدرسي اللغة العربية لا يخططون لتدريس اللغة العربية وهذا ما أظهرته دراسة محسن على عطية (2007، ص156). إذ أظهرت أن مجال التخطيط للتدريس احتل أدنى مرتبة في أداء مدرسي اللغة العربية

4- أوضحت بعض الدراسات أن مدرسي اللغة العربية لا يحسنون الإبانة عما في أنفسهم بل هم يتبرمون من اللغة العربية مما أدى إلى انتقال روح الكراهية إلى اللغة العربية نفسها ، وقد أكد هذا أيضاً سميع أبو مغلي (1997م ،ص67). إذ قال إن الأسباب المعروفة للضعف في اللغة العربية ندرة الدرس الجيد إذ أصبحت مهمة تدريس اللغة العربية في المراحل المختلفة تسند إلى معلمين غير أكفاء (محسن على عطية 2007، ص108). وهناك العديد من الدراسات في هذا المجال في أكثر من بلد عربي لا يتسع المجال لذكرها ولكن يمكن أن نحدد خصائص ملموسة منها وهي:

1- تدني مستوى المتعلمين في اللغة العربية بجميع مهاراتها.

2- تدني مستوى أداء معلمي اللغة العربية وقد تمثل هذا في الاتي:

أ- ضعف تمكنهم من اللغة العربية.

ب – ضعف عنايتهم بالممارسة والتطبيق.

ج – عدم تكليف الطلاب بممارسات ونشاطات تنمي محصولهم اللغوي.

د – استخدامهم العامية في تدريس اللغة العربية.

س – وقوع الطلاب في أخطاء نحوية في أحاديثهم وكتاباتهم وقراءاتهم.

ش – قصور قدرتهم الأدائية في تدريس فروع اللغة العربية المختلفة.

و – عدم اهتمامهم بالموازنة بين مهارات اللغة العربية في التدريس.

ع – ضعف معرفتهم بأساليب التقويم والقياس.

غ – عدم التزامهم بالتخطيط للتدريس .

ك – عدم قدرتهم على صياغة الأهداف السلوكية وقياسها.

المطلب الثاني (صفات معلم اللغة العربية) .

1. حب اللغة العربية والاعتزاز بها:

لعل من أميز الصفات التي يتعين على معلم اللغة العربية أن يتصف بها هي حبه لمقرر اللغة العربية واعتزازه بها ذلك أن المعلم الذي لا يشعر بالحب للمادة التي يقوم بتدريسها لا يستطيع أن ينقل هذا الحب إلي تلاميذه ولما كانت اللغة العربية جزءاً مهماً من تراث الأمة ومجدها بل يمكن القول أنها التراث والمجد كله. وجب أن يغرس معلمها في نفوس التلاميذ الحب والاعتزاز بهذا التراث المجيد ولا يمكن أن يتم ذلك عن طريق التعليم الجاف وإنما يجب على المعلم أن تنبض حواسه كلها وتفيض نفسه من أعماقها بهذا الحب وذلك التقدير للغة العربية وان ينعكس ذلك على أسلوبه التعليمي وسلوكه اليومي.

2. التمكن من اللغة العربية :

حيث إن هذه الصفة ضرورية ولازمة لكل معلم ،إلا أن معلم اللغة العربية لا يستطيع تحقيق مهمته ولا السير بدرسه خطوة واحدة إذا لم يكن متمكناً من مادته.

3. امتلاكه الثروة الأدبية والزاد اللغوي.

يجب على معلم اللغة العربية أن يتفجر علماً ويتدفق معرفة وأدباً فالتمكن من المادة أمر ضروري لحفظ مكانته من جهة وقدرته على التعليم من جهة أخرى والتمكن من المادة يبعث في نفس المعلم نشاطاً وإقبالاً على عمله فيؤثر ذلك في تلاميذه وتنعكس شخصيته عليهم ويجعلهم مندفعين نحو العمل مجدين نشطين.

4. التزام العربية تحدثاً وكتابة:

يطلب من المعلم أن يكون نموذجاً حياً في نطقه وكتابته فالنطق الجيد والكتابة السليمة_هما الوسيلة الأولى لتعليم اللغة العربية. فعلى معلم اللغة العربية الالتزام بالفصحى في جميع أقواله وكتاباته، وأن يشيع جواً عربياً فصيحاً في دروسه حتى يكتسب التلاميذ المهارة اللغوية ويشعروا بحلاوة هذه اللغة وجمالها وجرسها وإيقاعها، ولا يتم ذلك إلا إذا كان معلم اللغة العربية متمكناً من كتاب الله قراءة، وتجويداً حتى تنطبع في نفسه إشراقة العبارة القرآنية وحسن النطق بها. إن معلم اللغة العربية يجب أن يكون أصيلاً في هذه المادة، فألفاظه يجب أن تقرع الأذن وعباراته يجب أن تدخل القلوب ، بجمال سكبها وحلاوة جرسها، فلا رطانة ولا عامية ولا تردد وإنما عبارة عربية مشرقة يوصلها إلى العقول، نطق فصيح يجري على أساليب العرب. فإذا اجتمع ذلك إلى قوة المادة وحسن الطريقة في التعليم، تحقق الجو اللغوي الذي يجعل العامية سليقة على الألسنة والأقلام فيتحقق بذلك أهم هدف من تعليمها.

5. سعة الثقافة والاطلاع:

يجب ألا يكون معلم اللغة العربية محدود الثقافة، فطبيعة مادته تفرض عليه أن يكون ملماً بثقافة واسعة في مادته نفسها، وفي لغة أو لغات أخرى تزيد من معلوماته الأدبية، وتجعله بعيد النظرات قادراً على التحليل والموازنة ولا سيما في دروس الأدب. كما يجب أن يكون غنياً بالمصادر واقفاً على ذخائر التراث العربي ويجب فوق هذا أن يكون واسع الحفظ من شعر العرب ونثرهم، مستعداً لاستخدام الشواهد كلما دعت الحاجة لدعم قاعدة أو ذكر مصدر أو مرجع من المراجع. (محمد عطية الأبرشي 1998، ص234).

6. القدرة على الإبداع الأدبي:

ويقصد بذلك ألا يكون معلم اللغة العربية معلماً عادياً مقتصراً على التدريس اليومي فقط، بل يجب أن يكون ذا إنتاج أدبي عام. كما يجب أن يشارك في التأليف المدرسي، فالنتاج الأدبي العام يغني و يثري ثقافته، والتأليف المدرسي يزيد من قدرته التعليمية ، ويمده بالخبرات التي تساعده على حسن القيام بمهمته التدريسية، ولا سيما في النشاطات اللغوية غير الصفية فقدرة المعلم على الإبداع الأدبي وإسهامه فيه يجعله حريصاً على إقامة هذه النشاطات ومتابعتها. كما يعطيها القدرة على اكتشاف الموهوبين بحسه الأدبي المرهف فيرعاهم ويحتضنهم ويوجههم إلى مجالاتهم الأدبية التي يرى أنهم مؤهلون على الإبداع فيها.

وبذلك يؤدي هذا المعلم المبدع خدمة عظيمة للغة العربية من جهتين – جهة التدريس الفعال داخل الفصل، وجهة الإبداع الأدبي الذي يرفد اللغة العربية بالمواهب الشابة الواعدة التي ستحمل أمانة الكلمة الفصيحة واللغة الشاعرة في ميادين الأدب والثقافة. وهذا يتطلب من الجميع الإسهام في إعداد هذه النوعية من معلمي اللغة العربية إعداداً متينا كافياً لهذه المهنة الخطيرة، التي يتصدى لها. وأن نختاره أولاً من بين الموهوبين المتصفين بأجمل الصفات الخلقية والنفسية والاجتماعية. القادرين على الإبحار في خضم لغتنا الواسع، إذا ما قدمت له الوسائل المعينة والخبرات الواسعة التي تساعده على أداء هذه المهمة الخطيرة على أحسن وجه وأروع مثال وبذلك نضمن – بحول الله وقوته – مستقبلاً مشرقاً للغة الضاد والقرآن الكريم. هذه إذاً صفات معلم اللغة العربية التي يجب أن يتصف بها حتى يقوم بدوره في تعليم اللغة العربية ، فتحقق أهدافها العظيمة فبعد أن أصبحت صفات معلم اللغة العربية واضحة وبينة فما هي واجباته نحو لغة الضاد حتى نتمكن من توضيح إعداده وتدريبه وكفاياته من بعد .(محمد بدر الدين 1986،ص23)

المطلب الثالث (واجبات معلم اللغة العربية)

مسئولية المعلم بشكل عام مسئولية ضخمة وعمله الذي يقوم به يؤثر على المجتمع إيجاباً وسلباً وأمانته تنعكس على تلاميذه فيخرجهم جادين عاملين أو منافقين مقصرين. ولمعلم اللغة العربية بشكل خاص، مسئولية أكبر وأعظم ذلك أنه يغرس في تلاميذه اللغة التي بها يقرؤون ويتعلمون كل المواد الدراسية الأخرى. فإذا نجح في مهمته انعكس ذلك في تقدم تلاميذه في دراستهم وفي مستقبل حياتهم وإذا فشل انعكس ذلك سلباً على حياتهم كلها، فاللغة العربية لا انفصال لها عن بقية المواد الدراسية الأخرى.

ولذا جاء واجب معلم اللغة العربية كبيراً ودوره في العملية التعليمية عظيماً، ومهمته في تعليم اللغة لتلاميذه كبيرة، إن مسئوليته لا تنحصر في تعليمهم مبادئ القراءة والكتابة فحسب لكنها تتسع وتتشعب لتشمل توسيع مداركهم وتنمية قدراتهم العقلية والجسمية. حتى يستطيع الواحد منهم أن يستوعب بقية العلوم. وبذلك تتفتح في المستقبل جوانب نفسه إلى العلوم الحديثة المستجدة، فيخلق بذلك جيلا طموحاً راغباً في الاستزادة من العلم

وطلبه والبحث عنه في كل مكان. وإذا نجح في خلق هذا الجيل الواعي الطموح تقدم المجتمع في كل مظاهر حياته العلمية والأدبية، وتحضر المجتمع من الداخل وأبدع شبابه في الإتيان بكل جديد.

ولعظم المسؤولية الواقعة على عاتق معلم اللغة العربية على إدارات التعليم أن تحسن اختياره وتدريبه، على أفضل وجه وأن تستمر في تنشيط دوره، وإذا لم تفعل ذلك سيتسرب أو يدخل إلى المهنة ممن لا يصلحون لها. (محسن على1985، ص431). وهذا يعني تخريج أجيال أنصاف متعلمين من دارسي اللغة العربية يسيرون في أماكنهم ولا يستطيعون التقدم وبذلك يبقى المجتمع ساكناً، بل إنه ومن أجل أن يحسن معلم اللغة العربية من أدائه عليه أن يفهم مهمته اليومية ومهمته السنوية ، لأن عمله لا يتوقف على تقديم المعارف والمعلومات المقررة أو المنهجية، بل إن عمله ومهمته تمتدان إلى بناء شخصيات تلاميذه اللغوية والمعرفية. ويرى محمد زياد حمدان. (1997،ص67). أن يتحلى معلم اللغة العربية بقدرة تنفيذية عالية، وهذه القدرة تتطلب منه أن يقوم بما يلي: – صياغة أهداف التدريس العامة والسلوكية لمقرر اللغة العربية – تطوير الأنشطة والمواد التعليمية ذات الصلة بمقررات اللغة العربية التي ترعى تعلم التلاميذ وتعززه لديهم – تشويق التلاميذ إلى تعلم مادة اللغة العربية – تشجيع التلاميذ للمشاركة بفاعلية في النشاطات المدرسية ذات الصلة باللغة العربية – توجيه التلاميذ إلى ممارسة العمل الجماعي والفردي في الفصل فيما يتعلق بتعلم مادة اللغة العربية.

تلك واجبات على معلم اللغة العربية أن يقوم بها وينفذها واقعاً في العملية التعليمية بدقة حتى ينعكس ذلك إيجاباً في تعليم بنت عدنان لعظمتها ودورها في خدمة الأفراد والمجتمعات.

بعد الحديث السابق عن صفات واجبات معلم اللغة العربية في مرحلة التعليم العام وجب علينا كذلك الحديث عن إعداده وتدريبه وفق التالي.

المبحث الثاني (إعداد معلم اللغة العربية بمرحلة التعليم العام)

إن ما يقوم به معلم اللغة العربية من أدوار وما يؤديه من مهام تجعل الاهتمام بإعداده من الأولويات الملحة في عالم اليوم، فمعلم اللغة العربية ، يعد معلماً متميزاً، أو هكذا ينبغي إن يكون، ذا رسالة خالدة سامية لأنه خلال تعليمه للغة العربية إنما يعلم لغة مقدسة هي لغة القرآن الكريم المتعبد بتلاوته، المتحدي بأسلوبه ، وبلاغته بأقصر سورة وأيه من آياته.

لذا يحقق معلم اللغة العربية توجيهاً سامياً يرمي إلى إعداد أجيال معتزة بلغتها، فخورة بمقدساتها وما تقدمه هذه اللغة من حضارة إسلامية وتراث أصيل، يشدها إلى جذورها شداً ومن ثم فهو لا يعلم حروفاً ومفردات، وإنما يعلم تراث أمة عريقة ذات حضارة فريدة، انه يثقف اللسان ويمد الفكر بالأمجاد التي يضمها هذا التراث الضخم من شعر ونثر وخطبة ومقالة وقصة ورواية، فليس معلم اللغة العربية آلة لتلقين النحو

وتحفيظ الأناشيد، وإنما هو صانع جيل ينشئه على طراز فريد يجعله يحتضن ميراثنا الإسلامي العربي، ويتمثله تمثيلاً يحقق به كيانه وينمي به ذاته، فهو إذن يخلق جيلاً معتزاً بأمته فخوراً بلغتها متعطشاً لإحياء تراثها، ليتابع سيره قدماً في معارج الرقي، وليسهم في تطوير البشرية والتعبير عن مشاعرها وصون قيمها الكبرى المتطلعة إلى الخير والحق والجمال – فهذا لعمري – مهمة جليلة ورسالة سامية يجدر بمعلم اللغة العربية، أن يدرك خطرها ويشعر بعظم مسؤوليتايها التي تفرض عليه. (محمد الأنبا ري 1960 ،ص46).

ونظراً لأهمية هذه الرسالة التي يقوم بها معلم اللغة العربية في مراحل التعليم العام يبدو من غير المقبول، أن يوكل أمر تبليغها إلى عناصر غير معدة بالصورة التي تمكنها من إنجاز الأهداف المنوطة بها، ومن هنا تبرز القضية المحورية المتعلقة بمدى فاعلية برامج إعداد المعلمين في الوفاء بتوفير المعلمين الأكفاء لتدريس اللغة العربية بكفاءة واقتدار، الأمر الذي يعني ضرورة إعداد عناصر راغبة وقادرة على ممارسة هذه المهنة، بكل ما تحمله من مشاق وما تتطلبه من قدرات ومهارات، ومن هنا تتأكد أهمية إعداد معلم اللغة العربية وضرورة تدريبه المستمر حتى يستطيع أن يؤدي رسالته ويساير روح العصر ويواكب رياح التجديد التي بدأت بوادرها تستبين في طبيعة التعليم نفسه. فقد بدأت العملية التعليمية تتسم بالانفتاح والمرونة بدلاً من الانغلاق والنمطية، كما بدأت تأخذ بالأساليب التقنية الحديثة بدلاً من إتباع الطرائق الحرفية والأساليب العقيمة. ولعل من أهم ما تحمله تلك التحولات التربوية من مضامين أنها تفرض على معلم اللغة العربية العصري أدواراً جديدة وكفايات متنوعة، ترمي في جملتها إلى أن يكون قائداً وموجها ومديراً للعملية التعليمية، وباحثاً ومجدداً يسعى دوماً إلى تطوير أساليب بديلة تفي بمتطلبات المهنة.

وفي إيجاز يمكن القول أن أهمية إعداد معلم اللغة العربية ترجع إلى عدة أمور هي:

1- أنه المسئول الأول والمباشر عن تدريس اللغة العربية في المدرسة وإن كان جميع معلمي المواد الدراسية الأخرى مسؤولين عن مراعاة سلامة اللغة العربية في تدريسهم أو في كتاباتهم حتى لا يهدموا ما يبنيه معلم اللغة العربية.

2- إنه وهو يعلم اللغة العربية يقوم بأدوار مهمة في تعليمها كالتزامه الفصحى في حديثه وتدريسه واختيار عباراته وغرس التذوق الأدبي واللغوي في تلاميذه وتوجيه قراءاتهم ووصلهم بتراثهم الأدبي.

3- إن اللغة العربية التي يقوم بتدريسها بينها وبين العقيدة الإسلامية ارتباط عضوي وثيق فهي لغة القرآن الكريم ومقوم من مقومات الوجود الإسلامي وهي وعاء التراث الذي خلفته الحضارتان العربية والإسلامية على مدى القرون الطويلة الماضية.

4- إنه يقوم بتعليم اللغة الأم التي هي أساس العروبة التي احتفظت للأمة العربية بمقوماتها وسماتها المميزة وساعدتها على تحقيق شخصيتها. وبقدر ما يبذل من جهد في أداء رسالته تكون وحدة الأمة ورقيها.

5- إن اللغة التي يعلمها هي من وسائل التنمية في الحياة المعاصرة لأن التنمية أساسها المعلم وما يحدث عن طريقها أضعاف ما يحدث عن طريق اللغات الأخرى.

أهداف إعداد معلم اللغة العربية:

1- أن يستطيع تحديد الأهداف العامة والمرحلية لتعليم اللغة العربية وان يستوعب أساسيات المجال الذي تخصص فيه من حيث الهدف والمضمون ومنهج البحث.

2- أن يزود بمقدار من أساسيات العلوم التربوية والنفسية المتصلة بعملية التعليم والتعلم بقصد الإفادة من ذلك في التخطيط لتعليم اللغة العربية التي يدرسها.

3- من أهم ما يمكن العناية به عند إعداد معلم اللغة العربية أن يزود بقدر وافر عن القراءة من حيث طبيعتها وأنواعها وما أجري في مجالها من بحوث وما أسفرت عنه من نتائج.

4- أن يعرف المعلم المحصول اللغوي للأطفال الذين يدرسهم عند دخول المدرسة وكيفية الانتفاع به في تعليم الصغار.

5- تزويد المعلم بطرق تدريس القراءة والكتابة للمبتدئين مثل الطريقة الأبجدية والصوتية وطريقة الكلمة والجملة أو الطريقة الكلية وغيرها من الطرق.

6- إتقان أساليب تقويم مادة اللغة العربية عن طريق تعريفه المهارات التي يقيسها ويقومها في فروع اللغة المختلفة. (محمد حمد 1987،ص45)

7- تزويده بطرق تدريس الأدب والبلاغة وكيفية التعامل مع النصوص الأدبية وتحليلها واستخراج الصور البلاغية وتدريب الطلاب على ذلك وتعزيز تكامل الأدب مع البلاغة.

8- النظر إلى فروع اللغة العربية على أنها متكاملة على نحو عضوي وأن التدريب على فرع منها ليس معناه انفصال بعضها عن بعض بل أنه لمجرد تيسير التدريب وكذلك تعليم التلاميذ أنواع الإملاء المنقول والمنظور والإملاء الاستماعي والاختباري وطريقة تدريس كل نوع والطرق المثلى لتصويب الأخطاء الإملائية.

9- تعريفه كيف يدرس الخط، الإلمام بعوامل الضعف التي تتفشى بيت التلاميذ وعلاجها مع تعريفه كذلك طرق التعبير المتنوعة في أثناء إعداده ليتمكن من تدريب تلاميذه عليها كالتعبير الوظيفي الذي يشمل المناقشة والحوار والمحادثة، والإعلان عن شيء معين، وكتابة الرسائل المختلفة الرسمية والشخصية وكالتعبير الإبداعي الذي يشمل كتابة الموضوعات الأدبية وكالتعليق على الصور وسرد القصص المقروءة والمسموعة.

10- إدراك الفرق بين الأناشيد وقطع المحفوظات ومسرحيات الأطفال وطرق تدريس كل منها وأن القصة في المجال الأدبي والتعبير مختلف عن القصة في أي مجال أخر لأن الهدف منها هو تنمية الذوق وتعويد التلاميذ الاستماع أو الحديث أو الانطلاق في التعبير.

11- تدريبه على الألعاب اللغوية واستعمال البطاقات التدريبية التي تحبب التلاميذ في دراسة النحو وتجعله مادة لا معاناة في دراستها أو توظيفها والعناية كذلك بتدريبه على استعمال ألوان النشاط اللغوي غير الصفي المناسبة للتلاميذ كالإذاعة والصحافة وإقامة النوادي الأدبية والتمثيل والإخراج وتكوين الجماعات الأدبية.

12- تدريبه على القيام بدور فعال في تنمية قدرة التلاميذ على القيام بنصيب في تطوير بيئته والمشاركة في ألوان نشاطها مع مساعدته على أن يكون مسؤولاً وأن ينهض بالرسالة الملقاة على عاتقه في المجالات الرئيسة وهمه التلميذ الذي يتعامل معه والمادة التي يقوم بتدريسها والمجتمع الذي نعد له التلاميذ ونقيم من أجله المؤسسات التعليمية.

13- تدريبه على الربط بين ما يجري داخل المدرسة من نشاطات لغوية وما يصدر في المجتمع من مجلات وما ينشر من كتب وفي مجال مادة اللغة العربية كثيراً ما تظهر طرق تدريس جديدة تحل بعض المشكلات التي يتعرض لها المعلم والتلميذ معاً أو تحسم بعض الأمور التي تعد فيها الآراء أو تعدل بعض الطرق أو توضح بعض جوانب الخطأ في تطبيقها ومن ثم يجب تدريب المعلم على استخدام هذه الطرق والإقلاع عن الطرق التي ثبت عدم جدواها كالإسراف في فلسفة النحو أو إهمال التدريب على استخدام قواعد اللغة .(محمد حمد 1987،ص46)

14- تهيئة الفرص للمعلم لإجراء مزيد من التجارب وتطبيق كثير من الطرق كتعليم اللغة وحدة متكاملة واستخدام طريقة التعبيرات والمنهج المتكامل ودراسة الأدب حول محور معين وممارسة نشاط أرقى في الصحافة والإذاعة والتمثيل وتكوين النوادي اللغوية.

15- تدريبه في مجال المجتمع الذي نعد له التلاميذ على تكوين الجيل الصالح لمجتمع أرقى وذلك عن طرق إعداده المهني في الكليات التربوية وتزويده بأهم الاتجاهات المعاصرة والتطورات المحتملة سواء في المجالات العلمية أو التربوية وتعريفة بدور المنظمات المهنية وحقوقه وواجباته إزاءها.

برنامج إعداد معلم اللغة العربية

يعرف الإعداد قبل الخدمة بأنه – تقديم مقررات خاصة لإكساب مهارات ومعلومات واتجاهات ضرورية للمعلم لمساعدته على أداء عمله وعادة ما يتم الإعداد في مؤسسات متخصصة مثل معاهد المعلمين وكليات التربية شريطة ألا يكون الطالب المعلم قد التحق بالخدمة. وقد يتم إعداد المعلم في كليات أو مؤسسات تعليمية غير متخصصة في الإعداد مثل كليات الآداب وكليات العلوم، تمهيداً لإلحاقه في برنامج تال في التأهيل للتدريس في واحدة من مؤسسات إعداد المعلم بعد التخرج . وهذا ما يعرف بالنظام التتابعي في الإعداد، أي أن الإعداد المهني للتدريس يتم بعد استكمال متطلبات المؤهل الأكاديمي أو الدرجة الجامعية الأولى. وهذا على عكس الإعداد الذي يتم في مؤسسات إعداد المعلم وهو الذي يعرف بالإعداد التكاملي حيث تقدم مقررات

التأهيل التربوي والتدريب على التدريس متداخلة ومتزامنة مع المقررات الأكاديمية الأخرى حيث تتكامل المقررات معاً في تشكيل البنية المهنية للمعلم. (محمد المفتي 2000، ص67)

هذا ويشمل برنامج إعداد معلم اللغة العربية في كلية إعداد المعلمين وكليات التربية على جانبين: أولا الجانب النظري لإعداد معلم اللغة العربية. حيث إن في هذا الجانب يتلقى الطالب – المعلم، وهو في طور الإعداد خلال سنوات دراسته في الكلية المواد النظرية التي تؤهله للقيام بمهنة التدريس وهذه المواد النظرية تنقسم بدورها إلى ثلاث أنواع.

1– مواد تخصصية، مواد تربوية، مواد ثقافية مساعدة. إن المواد التخصصية وهي متعلقة بمجال اللغة العربية حيث تحاول برامج الإعداد تزويد الطالب المعلم بجرعة مناسبة من فروع اللغة العربية وآدابها فيدرس الطالب المعلم بدءاً من السنة الأولى بالكلية مقررات مثل الأدب الجاهلي، وصدر الإسلام، الأدب الأموي، الأدب العباسي، الأندلسي، الأدب الحديث، أدب الأطفال، الأدب الإسلامي. كما يدرس علمي العروض والقافية والبلاغة العربية بمعلوماتها الثلاث والنقد الأدبي قديمة وحديثة ، والنقد التطبيقي، والصرف والنحو وعلم اللغة وعلم المعاجم والدلالة، وغير ذلك من مقررات تتعلق باللغة العربية وآدابها.

2–المواد التربوية: وهذه تشمل برنامج الإعداد على المواد التي تتصل بمجال التربية وعلم النفس فيدرس الطالب المعلم مقررات مثل التربية الإسلامية، أصول التربية، تطور الفكر التربوي، اجتماعيات التربية، الإدارة والتخطيط التربوي، كما يدرس علم النفس النمو، والتقويم التربوي، والصحة النفسية، هذا إضافة إلى مقرر المناهج وطرق التدريس العامة والخاصة، وتقنيات التعليم.

3– المواد الثقافية: وهي مقررات ذات صبغة عامة تمثل متطلبات جامعية تسهم في توسيع أفق الطالب وزيادة ثقافته ومقررات هذا النوع ،مدخل إلى الثقافة الإسلامية، تاريخ التشريع والفقه الإسلامي ،علم التجويد، علوم القران، وعلوم الحديث، علم القراءات واللهجات، الأخلاق السامية، حاضر العالم الإسلامي، النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، الحضارة الإسلامية، والعلوم والفنون، المكتبة العربية، اللغة والترجمة، الثقافة الصحية ،ونحو ذلك من المقررات الثقافية العامة. وقد تختلف المقررات الثقافية هذه من بلد إلى أخر ومن كلية إلى أخرى. (محمد المفتي 2000، ص67)

هذا وقد يختلف الوزن النسبي لهذه الأنواع الثلاثة التخصصية والتربوية والثقافية من بلد إلى أخر ومن كلية إلى أخرى. ولكن أياً كان الاختلاف نجد أن المواد التخصصية تحتل في الأغلب الأعم المرتبة الأولى تليها المواد التربوية أو الثقافية. وإن كنت أرى وهذه هي رؤيتي الخاصة إن تتفوق مقررات الإعداد التربوي المهني على مقررات الإعداد التخصصي والثقافي لا لشيء ولكن فقط لأن الكليات هي كليات لإعداد المعلمين وكليات تربوية بالإضافة إلى أن مراحل التعليم العام المعلم فيه يؤدي أدوار ووظائف تربوية

وتعليمية معاً، ولكن الشق التربوي في تلك المراحل هو الأصل في العملية التعليمية، وهذا لا يعني أننا نهمل الجانب التخصصي والثقافي ومع كل ذلك نؤكد أن هذه الأنواع الثلاثة مكملة لبعضها البعض، وهي في مجموعها ضرورية للغاية لمعلم اللغة العربية، إذ أنه من خلال هذا البرنامج النظري المتكامل يكتسب مهارات تخصصية، لغوية، ومهارات تدريسية، علاوة على تزويده بثقافة عامة عريضة .(محمد المفتي 2000، ص68).

المبحث الثالث (تدريب معلم اللغة العربية بمرحلة التعليم العام)

تربية المعلم عملية ذات شقين أحداهما الإعداد قبل الخدمة ، والأخر هو التدريب في إثنائها وكلا الشقين يكمل الأخر ويعضده، وتتمثل أهمية التدريب لمعلم اللغة العربية في آثاره التخصصية وآثاره المهنية، فلا غني لهذا المعلم عن هاتين الناحيتين المادة أو اللغة العربية التي يدرسها ، وأساليب التربية التي تعينه على تزويد تلاميذه بهذه المادة .

ولهذا فإن لتدريب معلمي اللغة العربية أثناء الخدمة أهمية خاصة ، ولاسيما في عصرنا هذا الذي أصبح كل شيء فيه قابلاً للتغيير والتجديد، فما أفرزه من تقنيات ومستحدثات ومعارف متفجرة عدلت من نظرتنا للحياة وأساليب العيش فيها، وكذلك في ميدان التربية فقد تغيرت نظرتنا إلى محتوى التعليم ووظيفته، بل عدلت من نظرتنا إلى الفرد وقدرته على التعلم وأضحى دور المشارك في العملية التعليمية، فالمدرسة بالنسبة له ليست مكان استقبال ولكنها مركز للاستكشاف – والحياة التعليمية اللغوية كلها في تغير، فمجال التعليم اللغوي في تطور لا ينقطع، ويغمر العالم العربي نشاط ملموس في مجال بحوثها، منه ما يعمل على وصله بالعصر وتطويعها لمطالبه وما يدور حول العلاقة بينها وبين العامة، وما يتناول قواعدها النحوية والإملائية والخطية بمحاولات تيسيريه ، وما يتصل بأساليب تعلمها لأبنائها أو لغير الناطقين بها. (رغد علوان 2002ص34). وكذلك مجال البحث في وسائلها التعليمية المختلفة في تقدم مستمر، وقد أصبحت معامل الأصوات ومعامل اللغات ومعينات البحث والتدريس كالحاسوب والأنترنت، وغيرها ذات دور ملموس في الوقت الحالي، وتبعاً لذلك تحول دور المعلم من مرسل وناقل لها إلى دور المرشد للتلميذ الذي يساعده على أن يساعد نفسه، وأصبح تأثيره في التلميذ لا يقتصر على الجانب المعرفي بل يتعداه إلى تكوين اتجاهات تنمية المهارات.

كما أن دوره لم يقتصر على الفصل ولكنه نشاط ممتد إلى خارج سور المدرسة، فهو عضو في المجتمع، وله دور فعال في شؤونه البيئية ثم أنه، أي معلم اللغة العربية، أصبح رجلاً فنياً عليه أن يتدرب على استخدام الوسائل التعليمية التي تعينه في تدريس اللغة العربية، وفي إنتاجها والكتاب المدرسي ليس هو الأن الوسيلة الوحيدة، بل يحرص المعلمون على زيادة ميل التلميذ للقراءة، وحب الاطلاع فيؤسسون له مكتبة الفصل، ويرشدونهم إلى قراءة حرة تملأ أوقات فراغهم، وتزيدهم حباً للغة، وتقديراً للتراث العربي والإسلامي،

وتدفعهم إلى استخدام مصادر متنوعة للقراءة الحرة التي تتم تحت إشراف المعلم ويوجهها حتى تتكامل مع أهداف المنهج، وتخدم أهداف النمو في المرحلة التعليمية التي يدرس فيها التلميذ.

ويتطلب تغيير الدور الذي يلعبه معلم اللغة العربية في العملية التعليمية أن يعدل أيضاً أساليب التعليم فيخرج عن التلقين والمناقشة إلى أساليب تدريسية أخرى كالتمثيلية وتبادل الأدوار وسرد القصص بطريقة مثيرة شائقة، واستخدام الأناشيد وغير ذلك من أساليب تزيد من إيجابية المتعلم ومشاركته في الموقف التعليمي وانفعاله به، وهذا يساعد بدوره على تمثل الأهداف الوجدانية بخاصة، كما هو الحال في دروس الأدب والتربية الدينية، ومجال تدريب وإعداد معلم اللغة العربية يتعرض لتطورات جذرية من حيث الفلسفة والأسلوب معاً فقد كان قديماً معلمو اللغة العربية يلتحقون بالمهنة بناء على امتحان صلاحية يعقد لهم من قبل السلطات التي تشرف على الأجهزة التعليمية، ثم بعد ذلك إلى إعدادهم في نطاق المعاهد والكليات، واعتبر المؤهل أساساً للكفاية التدريسية أي أن دراسة مجموعة من المقررات في عدد معين من السنوات يعد ضماناً لتعليم أصول التعليم. (رغد علوان 2002ص35)

ومؤخراً حدث تحول كبير عن هذا النظام المعتمد على المؤهل والشهادات وظهرت الدعوة إلى إعداد معلم اللغة العربية على أساس الكفاية، أي التركيز على مهارات التدريس وليس على المقررات الدراسية النظرية، أن تدريب معلمي اللغة العربية أثناء الخدمة يعتبر استراتيجية للتربية المستمرة والنمو المهني لهم، كما يعتبر ضرورة لكل من معلم اللغة العربية والمؤسسات التعليمية التي هم فيها وذلك لرفع مستواه ورفع كفاءة تلك المؤسسات، لذلك كانت التربية المستمرة أحدى وسائل تمهين التربية وتحقيق التطور التربوي ، وكثيراً ما تكون وظيفة التدريب في الواقع علاجية لتلافي نواحي النقص التي كثيراً ما تحدث نتيجة التأثر بمعدلات العرض والطلب وقصور إمكانات كلية التربية وضعف تقنياتها وكفايتها الإنتاجية. غير أن الوظيفة العلاجية ليست هي الوظيفة الأساسية أو الوحيدة للتدريب في أثناء الخدمة، فهناك وظيفة التجديد والإبداع وتتمثل في اطلاع معلمي اللغة العربية على الجديد المستحدث من النظم التعليمية سواء في طرق تدريس اللغة العربية وتقنياتها أم في محتوى مناهجها. وكثيرا ما تستخدم بحوث الأداء في مجال اللغة العربية كوسيلة لتحقيق هذه الوظيفة ، فعن طريقها يتم اختبار فاعلية أفكار وإجراءات معينه في حل مشكلات معينة، تتصل بالأداء التعليمي لمعلي اللغة العربية وتؤدي إلى رفع معدلات أدائهم وتحسين تدريسهم (محمد رشد 1989، ص-56).

ويعتبر النمو المهني لمعلمي اللغة العربية من أسمى غايات التدريب، وهو مرتبط بالرغبة الدافعة والسعي إلى النمو عن إحساس شخصي وإقبال ذاتي ولذلك يرى البعض ضرورة ربط تدريب معلمي اللغة العربية بالتعلم وليس بالأداء، وضرورة أن يكون معلم اللغة العربية مخططاً ومشاركاً في البرامج التدريبية، لأنها تنظم من أجله وإشباعاً لحاجاته المهنية. كذلك من وظائف تدريب معلمي اللغة العربية هو تحسين جو العمل بالنسبة

لهم، وإشاعة روح الفريق في عملهم اللغوي وتكيفهم مع الأدوار والوظائف المتغيرة التي تتعلق بتعليم اللغة العربية، ولكي ينجح تدريب معلم اللغة العربية لابد من توفير مجموعة من الأسس والمعايير في مقدمتها:

1- قيام برامج تدريبية للغة العربية على أساس دراسة صحيحة وتشخيص سليم لاحتياجات النمو المهني لمعلي اللغة العربية.

2- وجود قيادات تربوية تؤمن بأهمية تدريب معلمي اللغة العربية لما لهم من دور كبير في خدمة العملية التعليمية.

3- إعداد المحتوى التدريبي لبرامج اللغة العربية بطريقة علمية سليمة.

4- تنويع البرامج والنشاطات التدريبية اللغوية مع استخدام أساليب منوعة للتقويم الختامي والبنائي لمتابعة أثر التدريب على أداء معلمي اللغة العربية.

5- استخدام أساليب التعلم الذاتي كالقراءة المهنية في مجالات اللغة العربية المتعددة والتعليم المبرمج والتدريب بالمراسلة والتعيينات وغيرها من الأساليب التي تؤكد ذاتية تدريب معلمي اللغة العربية ومراعاة التنوع والاختلاف والاحتياجات الخاصة بهم.

وهكذا فإن معلم اللغة العربية في المدرسة العصرية في حاجة إلى النمو المهني المستمر ليتكيف مع الحياة المتغيرة وعليه أن يسعى بنفسه، أي معلم اللغة العربية ، لزيادة فاعليته ورفع كفايته وأن ينمي نفسه في جميع الاتجاهات ، لأن الحياة تنمو من حوله وتنمو به. إلى ذلك ومثلما اشرنا إلى ظهور الدعوة التي تنادي بأهمية إعداد معلم اللغة العربية على أساس الكفاية أي التركيز على مهارات التدريس وليس على المقررات الدراسية لذلك حديثنا التالي سيكون عن الكفايات الأساسية الواجب توافرها في معلم اللغة العربية بمرحلة التعليم العام (محمد رشد 1989، ص-57)

المبحث الرابع (كفايات معلم اللغة العربية بمرحلة التعليم العام)

معظم أهل التربية الآن يقولون بأن المعلم المؤهل ليس هو من يمتلك المعلومات والمعارف فحسب وإنما المعلم المؤهل هو من يمتلك بالإضافة إلى تلك المعلومات والمعارف القدرة على أداء مهارات أو كفايات التدريس المختلفة. إلى ذلك زاد احتفاء أهل التربية بالمهارات التدريسية لا سيما في ميدان تدريس اللغة العربية، لما تشتمل عليه من فروع لغوية كثيرة تتطلب امتلاك مهارات متعددة ، إلى ذلك وجب الإشارة إلى المهارات التدريسية اللازمة لمعلم اللغة العربية بمرحلة التعليم العام. وأنه من المفيد بل من الواجب استعراض الكفايات النوعية الخاصة بتدريس اللغة العربية، بالتفصيل تحقيقاً للفائدة لكافة معلمي اللغة العربية بمرحلة التعليم العام من هم في طور الإعداد ولمن هم في ميدان الممارسة، كما يمكن الاستفادة منها في بناء بطاقات ملاحظة لتقويم مهارات معلمي اللغة العربية أثناء الخدمة. وفيما يلي سرد للمهارات النوعية الخاصة:

1- كفايات خاصة بتدريس الاستماع:

تهيئة التلاميذ وتكييفهم لمواقف الاستماع – تدريب التلاميذ على التمييز بين الأصوات والتراكيب المتشابهة – مساعدة التلاميذ على توظيف السياق في فهم الكلمات الصعبة– تنمية قدرة التلاميذ على تذكر الأفكار المسموعة – تدريب التلاميذ على تتبع الأفكار الرئيسة والفرعية – مساعدة التلاميذ على فهم المعاني الضمنية التي يوحي بها المتحدث – تنمية قدرة التلاميذ على التنبؤ بما سيقال – تدريب التلاميذ على مراعاة تقاليد الاستماع وآدابه – مساعدة التلاميذ على تحصيل المعرفة عن طريق الاستماع – تنمية مهارات الاستماع الناقد لدى التلاميذ – تدريب التلاميذ على تلخيص ما يستمعون إليه .(عبد الرحمن السيوطي 1997، ص78)

2- كفايات خاصة بتدريس التحدث:

تدريب التلاميذ على إخراج الحروف من مخارجها الصحيحة. – تدريب التلاميذ على نطق الكلمات الصعبة نطقاً صحيحاً – مساعدة التلاميذ على اختيار الموضوع الذي يريدون التحدث فيه –مساعدتهم على استخدام الكلمات والجمل التي تعبر عن الأفكار المطلوبة – تدريب التلاميذ على الوقف والانتقال السليم وفقا للمعني المراد – تدريبهم على التحدث باللغة الفصحى الميسرة – إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن أفكارهم بحرية – تنمية قدرتهم على إقناع الآخرين بإقامة الدليل – تدريبهم على مراعاة آداب الحوار والمناقشة – استخدام الحوار والسرد القصصي أثناء التدريس – التعبير عن الأفكار لتلاميذه بوضوح وطلاقة وترتيب – تعريف التلاميذ بمصادر متعددة لتنمية ثروتهم اللغوية – استخدام الألعاب اللغوية لتدريب التلاميذ على التحدث – تدريب التلاميذ على تلخيص الأفكار الأساسية في نهاية التحدث. (عبد الرحمن السيوطي 1997، ص79)

3- كفايات خاصة بتدريس القراءة:

تعرف الاستعداد القرائي لدى التلاميذ بأساليب مختلفة – استخدام الطرق المناسبة لتعليم القراءة لدى التلاميذ – تدريبهم على الإدراك والتمييز البصري للحروف – تدريبهم على نطق الحروف نطقاً سليماً – تنمية مهارات تعرف الكلمة لديهم – تدريبهم على تركيب كلمات ذات معنى من الحروف المقدمة – توظيف المفردات اللغوية في بناء جمل جديدة – تنمية مهارات القراءة الصامتة لديهم – تنمية مهارات القراءة الجهورية لديهم – قراءة النص قراءة نموذجية معبرة أمام التلاميذ– مساعدتهم على التمييز بين الأفكار الرئيسة والثانوية – اختيار الموضوعات القرائية الملائمة لمستوى التلاميذ – تدريبهم على استخدام المعاجم المشهورة – تنمية مهارات القراءة الناقدة لديهم – ربط المادة المقروءة بفروع اللغة الأخرى أثناء التدريس – تشخيص التخلف القرائي لدى التلاميذ بوسائل مختلفة – إعداد أنشطة لغوية لعلاج التخلف القرائي – تنمية اتجاهات إيجابية نحو القراءة الحرة لديهم .(سميح أبو مغلي 1986، ص79)

3- كفايات خاصة بتدريس الكتابة:

توضيح الطريقة السليمة لمسك القلم أثناء الكتابة – بيان الطريقة الصحيحة لكتابة الحروف في أوضاعها المختلفة – تدريبهم على استخدام أدوات الربط بدقة – تدريبهم على جمع المادة من مصادرها الأصلية – تدريبهم على الكتابة بخطي الرقعة والنسق– تقديم النموذج الكتابي الجيد الذي يحتذي به التلاميذ – تعويدهم الدقة والسرعة في الكتابة – تدريبهم على استخدام قواعد الإملاء في الكتابة – تدريبهم على استخدام علامات الترقيم أثناء الكتابة – مساعدتهم على تنمية الأفكار وتسلسلها أثناء الكتابة – تدريبهم على عرض الرأي أو الموضوع في سلاسة ومنطقية – تعويدهم حسن الاقتباس واستخدامه في موضعه المناسب – إتاحة الفرصة لهم لممارسة التعبير الكتابي بنوعيه الوظيفي والإبداعي – اختيار مجالات للتعبير الكتابي تتصل بحياتهم – نقد أفكار الموضوعات والأساليب التي يكتبها التلاميذ – اكتشاف الأخطاء الكتابية لديهم وتحليلها – إعداد أنشطة لمعالجة الأخطاء الكتابية لدى التلاميذ . .(سميح أبو مغلي 1986، ص80)

4- كفايات خاصة بتدريس الأدب:

مساعدتهم على تعرف الغرض العام للنص الأدبي – قراءة النص الأدبي قراءة نموذجية معبرة أمام التلاميذ – تقسيم النص الأدبي إلى وحدات فكرية – معالجة المفردات الصعبة وتفسيرها لدى التلاميذ – تدريبهم على تحليل النص الأدبي ونقده – تزويدهم بالنصوص الأدبية الرفيعة شعراً ونثراً – مساعدتهم على إدراك الوحدة العضوية للعمل الأدبي – تدريبهم على استنباط القيم الجمالية من النص الأدبي – تدريبهم على إجادة فن الإلقاء الشعري – مساعدتهم على تعرف الشكل الفني للنص وتحديد خصائصه – تدريبهم على الموازنة بين النصوص الأدبية واختيار الأجود منها – إتاحة الفرصة لهم بتمثيل الأعمال الأدبية التي تسمح طبيعتها بذلك. (يسن قنديل 2000،ص87) .

5- كفايات خاصة بتدريس القواعد:

استخدام الطرق الملائمة لتدريس قواعد اللغة العربية للتلاميذ – اختيار النص الذي يتضمن الشواهد التي توضح القاعدة المطلوبة – تقديم أسئلة وافية ومناسبة لشرح القاعدة النحوية وتوضيحها –إتاحة الفرصة للتلاميذ لاستنباط القاعدة بأنفسهم – مراعاة الوظيفية في تعليم قواعد اللغة العربية نحواً وصرفاً – تقديم المفاهيم النحوية بأسلوب مبسط ومناسب لمستوى التلاميذ – تزويد التلاميذ بالخصائص التي تميز المفهوم النحوي وتقربه من أذهانهم – توظيف المعلومات النحوية السابقة للتلاميذ في معالجة الدرس الجديد – مساعدة التلاميذ على إدراك العلاقة بين قواعد اللغة وصحة التعبير – تدريب التلاميذ على إعراب الجمل المقدمة إليهم إعرابا صحيحاً. إتاحة الفرصة للتلاميذ لتطبيق قواعد اللغة العربية في أحاديثهم وكتاباتهم. (منير يشور 1982، ص76).

الفصل الثالث (الكفايات الحديثة اللازمة لمعلم اللغة العربية)

معلم اللغة العربية والتقنيات الحديثة

أهمية استخدام التقنيات الحديثة في تعليم اللغة العربية:

إن أهمية استخدام التقنيات الحديثة في التعليم لاسيما تعليم اللغة العربية قد " علق عليها كثير من المشتغلين في ميدان التقنيات التربوية آمالا واسعة على الدور الذي تلعبه في العملية التربوية ويرى المتحمسون للتكنولوجيا التربوية أن استخدامها سوف يؤدي إلى :

أولاً- تحسين نوعية التعليم في مجال دراسات اللغة العربية وزيادة فعاليته، وهذا التحسين ناتج عن طريق : (محمد محمود الحية 2002، ص56)

1- حل مشكلات ازدحام الفصول وقاعات المحاضرات الخاصة بدروس اللغة العربية.

2- مواجهة النقص في أعداد هيئة التدريس المؤهلين علمياً وتربوياً لتدريس اللغة العربية بفروعها المتعددة.

3- مراعاة الفروق الفردية (الاختلاف والتنوع) بين الطلاب المهتمين بدراسة اللغة العربية.

4- مكافحة الأمية التي تقف عائقاً في سبيل التنمية في مختلف مجالاتها.

5- تدريب معلمي اللغة العربية في مجالات إعداد الأهداف والمواد التعليمية وطرق التعليم المناسبة.

6- التماشي مع النظرة التربوية الحديثة التي تعتبر المتعلم محور العملية التعليمية.

ثانياً : تؤدي إلى استثارة اهتمام التلاميذ ، وإشباع حاجاتهم لتعلم اللغة العربية، فلاشك أن الوسائل التعليمية المختلفة ، كالرحلات والنماذج والأفلام التعليمية، يمكن أنه تقدم خبرات لغوية متنوعة يأخذ كل طالب منها ما يحقق أهدافه ويثير اهتمامه .

ثالثاً: تؤدي إلى البعد عن الوقوع في اللفظية، وهي استعمال المدرس ألفاظاً ليس لها عند التلميذ نفس الدلالة التي عند المدرس، وما أكثر هذه الألفاظ في دروس اللغة العربية. فإذا تنوعت الوسائل فإن اللفظ يكتسب أبعاداً من المعنى تقترب من الحقيقة الأمر الذي يساعد على زيادة التطابق والتقارب بين معاني وألفاظ اللغة العربية في ذهن المدرس والتلميذ.

رابعاً: تحقق تكنولوجيا التعليم زيادة المشاركة الإيجابية للتلاميذ في العملية التربوية.

إن الوسائل التعليمية إذا أحسن معلم اللغة العربية استخدامها وتحديد الهدف منها وتوضيحه في ذهن الطالب سوف تؤدي إلى زيادة مشاركة التلميذ الإيجابية، في اكتساب الخبرات اللغوية وتنمية قدرته على التأمل ودقة الملاحظة وأتباع التفكير العلمي للوصول إلى حل المشكلات. ويؤدي هذا الأسلوب إلى تحسين نوعية تعليم اللغة العربية، ورفع مستوى الأداء عند التلميذ. ومن أمثلة ذلك إشراك التلميذ في تحديد الأسئلة، والمشكلات التي يسعى إلى حلها واختيار الوسائل المناسبة لذلك، مثل عرض الأفلام ومشاهدتها بغية الوصول إلى

الإجابة عن هذه الأسئلة. وكذلك استخدام الخرائط والكرات الأرضية، وأجراء التجارب وغيرها شرط أن يكون المحتوى اللغوي لتلك الأفلام والخرائط فيها من الحداثة والموضوعية ما يخدم غرض تعليم اللغة العربية بصورة سليمة وصحيحة. وما أكثر ما يقتصر استخدام المدرس لهذه الوسائل على التوضيح والشرح فقط، مع أن الأفضل أن يقوم التلميذ باستخدامها تحت أشراف المدرس للوصول إلى حل بعض المشكلات التي يثيرها، فيكون له بذلك دور إيجابي في الحصول على المعرفة واكتساب الخبرة "(محمد محمود الحيلة 2002، ص58).

خامساً: تؤدي إلى تنمية القدرة على التأمل والتفكير العلمي الخلاق في مجال دراسات اللغة العربية المتنوعة في الوصول إلى حل المشكلات وترتيب الأفكار وتنظيمها وفق نسق مقبول.

سادساً: تحقق هدف التربية اليوم والرامي إلى تنمية الاتجاهات الجديدة وتعديل السلوك الهيجاء. (فؤاد حسن 2001، ص54).

دور معلم اللغة العربية في عصر التقنيات:

لقد تغير دور معلم اللغة العربية خلال الحقب التاريخية التي تعاقبت عليه من تقديم وشرح الكتاب المدرسي وتحضير الدروس، واستخدام الوسائل ووضع الاختبارات، وأصبح دوره يرتكز على التخطيط للعملية التعليمية، وتصميمها ومعرفة أجزائها فهو في هذا المجال أصبح المخطط والموجه والمرشد والمدير والمقيم للعملية التعليمية، ناهيك عن إتاحة الفرصة للطالب للمشاركة بحرية أكبر، مع إكسابه مهارات أكثر مما انعكس على قدرة الطالب على الاتصال وتفجير طاقاته وقدراته ، وبناء شخصيته واطلاعه على أحدث ما توصل له العلم في شتى المجالات، وهذا يتطلب من معلم اللغة العربية أن يكون على معرفة بالبيئة التعليمية، وخصائص المتعلمين ومهاراتهم وقدراتهم واختيار الطرق التدريسية المناسبة، ووضع الأهداف التعليمية المناسبة، ومراعاة الفروق الفردية ، لأن طرق وأساليب التدريس تعتبر من أهم مكونات المنهج الأساسية، ذلك أن الأهداف التعليمية ، والمحتوى الذي يختاره المختصون في المناهج، لا يمكن تقويمها إلا بواسطة المعلم والأساليب التي يتبعها في تدريسه . (عبد السلام مصطفى 2005 ، ص64)

لذلك يمكن اعتبار التدريس بمثابة همزة الوصل بين الطالب ، ومكونات المنهج والأسلوب بهذا الشكل يتضمن المواقف التعليمية المتنوعة، التي تتم داخل غرفة الصف والتي ينظمها معلم اللغة العربية ، والطريقة التي يتبعها، بحيث يجعل هذه المواقف فعالة ومثمرة في ذات الوقت.

كما على معلم اللغة العربية أن يجعل درسه مرغوباً فيه لدى الطلاب، خلال طريقة التدريس التي يتبعها ، ومن خلال استشارة فاعلية التلاميذ ونشاطهم. ومن الأهمية بمكان أن نؤكد هنا على أن معلم اللغة العربية

هو الأساس. فليست الطريقة هي الأساس، وإنما هي أسلوب يتبعه هو لتوصيل معلوماته وما يصاحبها إلى التلاميذ.

واستخدام تقنيات التعليم لا يعني إلغاء دور معلم اللغة العربية، بل يصبح دوره أكثر أهمية وأكثر صعوبة، فهو شخص مبدع ذو كفاءة عالية يدير العملية التعليمية باقتدار ويعمل على تحقيق طموحات التقدم والتقنية، لقد أصبحت مهنة المعلم مزيجاً من مهام القائد، والناقد والموجه، ولكي يكون دور معلم اللغة العربية فعالاً يجب أن يجمع المعلم بين التخصص والخبرة، وأن يكون مؤهلاً تأهيلاً جيداً، ومكتسباً الخبرة اللازمة لصقل تجربته في ضوء دقة التوجيه الفني عبر الإشراف المتنوع والمناسب، حيث لا يحتاج المعلمون إلى التدريب الرسمي فحسب، بل والمستمر من زملائهم لمساعدتهم ، على إتقان أفضل الطرق لتحقيق التكامل ما بين التكنولوجيا وبين تعليمهم. (عبد السلام مصطفى 2005 ، ص66).

ولكي يصبح دور معلم اللغة العربية مهما في توجيه طلابه الوجهة الصحيحة للاستفادة القصوى من التكنولوجيا على المعلم أن يقوم بما يلي:

1- أن يعمل على تحويل غرفة الصف الخاصة به من مكان يتم فيه انتقال المعلومات بشكل ثابت وفي اتجاه واحد من المعلم إلى الطالب إلى بيئة تعلم تمتاز بالديناميكية وتتمحور حول الطالب حيث يقوم الطلاب مع رفقائهم على شل مجموعات في كل صفوفهم وكذلك مع صفوف أخرى من حول العالم عبر الإنترنت.

2- أن يطور فهماً عملياً حول صفات واحتياجات الطلاب المتعلمين.

3- أن يتبع مهارات تدريسية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والتوقعات المتنوعة والمتباينة للمتلقين.

4- أن يطور فهماً عملياً لتكنولوجيا التعليم مع استمرار تركيزه على الدور التعليمي الشخصي له

5- أن يعمل بكفاءة كمرشد وموجه حاذق للمحتوى التعليمي.

مما لاشك فيه هو أن دور المعلم سوف يبقى للأبد وسوف يصبح أكثر صعوبة من السابق، لأن المعلم هو جوهر العملية التعليمية لذا يجب عليه أن يكون منفتحاً على كل جديد وبمرونة تمكنه من الإبداع والابتكار، ليكون قادرا على مجابهة التحديات و الوقوف أمام متطلبات العصر وتحدياته وما يسمى بالعولمة و ما تشكله من تحدي ثقافي واجتماعي واقتصادي.

تطورت تقنيات التعليم خلال العقد الماضي بشكل سريع. وأصبح على معلم اللغة العربية أن يستخدم تكنولوجيا المعدات والأجهزة بفاعلية عند تقديم دروس اللغة العربية وهناك على الأقل خمس تقنيات يمكن له أن يستخدمها وهي:

أ. المواد المطبوعة مثل: (البرامج التعليمية، ودليل الدروس، والمقررات الدراسية).

ب. التكنولوجيا المعتمدة على الصوت (تكنولوجيا السمعيات) مثل: (الأشرطة والبث الإذاعي التلفونات).

6- الرسوم الإلكترونية مثل (اللوحة الإلكترونية، الفاكس).

7- تكنولوجيا الفيديو مثل (التلفزيون التربوي، التلفزيون العادي، الفيديو المتفاعل، وأشرطة الفيديو، و أقراص الفيديو) (DVD).

8- الحاسوب و شبكاته، مثل (الحاسوب التعليمي، مناقشات البريد الإلكتروني، شبكة الأنترنت، ومناقشات الفيديو الرقمي)

أهم التوصيات التي نوصي بها من أجل تفعيل دور معلم اللغة العربية في عصر التقنيات تتلخص بالنقاط التالية:

1- إلحاق معلمي اللغة العربية بدورات تدربهم على مهارات تصميم التعليم وكيفية التخطيط للعملية التعليمية.

2- إلحاق معلمي اللغة العربية بدورات تدربهم على استخدام الوسائل التقنية في التعليم والتي أهمها الحاسوب التعليمي، وشبكة الأنترنت، والبريد الإلكتروني.

3- تثقيف معلمي اللغة العربية بمزايا مبدأ التعلم الذاتي وأهمية إدماج الطلبة في العملية التعليمية وإشراكهم بنشاطاتها

4- تثقيف معلمي اللغة العربية بأهمية تدريب الطلبة على تنظيم دراستهم وضبطها، والتحكم في سيرها واتخاذ القرارات المتعلقة بها والاعتماد على النفس.

5- تثقيف معلمي اللغة العربية بضرورة تدريب الطلبة على استخدام الوسائل التقنية في التعلم والاتصال والتواصل لا سيما الحاسوب التعليمي والبريد الإلكتروني وشبكة الأنترنت وخاصة إذا كانت متوفرة في الأماكن التي يعملون فيها، وفي الجامعات الملتحقون بها. (احمد فخري الهجانة 2006 ،ص89).

إلى ذلك بل ولا شك إن العصر الذي نعيش فيه هو عصر التكنولوجيا أجهزة ، وأدوات وآليات، واستطاع الإنسان توظيفها في مجالات الحياة لا سيما مجال التعليم، فأصبحت العملية التعليمية لا تعمل بعيداً عن تلك التقنيات التي تم توظيفها بفاعلية في المواقف التعليمية، فعلى معلم اللغة العربية إدخال التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في تعليم اللغة العربية، لأنها تساعده على تحقيق تعلم أفضل في وقت أسرع وكلفة أقل، كأساليب التعلم الذاتي والتعلم بالمراسلة، والتعليم المبرمج والحقائب التعليمية وتفريد التعليم، وقياس الأهداف

السلوكية الأمر الذي جعل تكيف الفرد مع المعرفة، لا يتأتى بحفظ المعلومات واستظهارها، وإنما يتم بإتقان أساليب الوصول إليها، كل ذلك فرض على معلم اللغة العربية أدوار جديدة تتطلب توافر قدرات وكفايات تدريسية معينة . وبالتالي تتطلب ذلك نوعية جديدة من برامج إعداد المعلم، التي تقوم على أساس المهارات أو الكفايات التدريسية.

حيث إن تلك البرامج الإعدادية لمعلم اللغة العربية تعتمد بالدرجة الأولى على التكنولوجيا بمختلف أجهزتها وأدواتها وألياتها ليتم إعداد معلمي اللغة العربية بها وكذلك تدريبهم عليها وقبل ذلك تشكيل قناعتهم بها وإفادتهم بان تعليم اللغة العربية من دون التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت متوفرة لا تحقق الأغراض المرجوة وأنه ما عادت هناك مواقف تعليمية في مجال تدريس اللغة العربية تنظم من دون تلك التقنيات الحديثة وإذا نظمت من دونها فإن عائدها التحصيلي ضعيف للغاية إلى ذلك نشير إلى أهمية توظيف التقنيات الحديثة في تعليم اللغة العربية وفق الأدبيات التالية – أولاً إقناع معلمي اللغة العربية بأهمية تلك التقنيات الحديثة لأن القناعة بها إن لم تتوفر لا يعيرونها اهتماماً – ثانياً توفير تلك الأجهزة والأدوات التكنولوجية وتوفير كذلك معامل للغة العربية ومراكز مصادر تعلم خاصة باللغة العربية ثالثاً – إعدادهم بتلك التقنيات الحديثة وتدريبهم عليها حتى يقوموا باستخدامها في حصصهم التعليمية، خلاصة القول هو أننا نريد معلم للغة العربية بمرحلة التعليم العام له قناعة قوية بالتقنيات الحديثة واستخداماتها وأننا نريد كذلك وفي ظل توافر التقنيات والتكنولوجيا الحديثة بمختلف أنواعها عدم تنظيم حصص اللغة العربية بدون تلك التكنولوجيا.

الفصل الرابع (المناقشة والنتائج – التوصيات – المقترحات)

الحديث عن معلم اللغة العربية المنشود في ظل الثورة التكنولوجية الحديثة التي سيطرت على مختلف مناحي الحياة لاسيما مجال التعليم حيث تم توظيفها بصورة مثلى انعكس إيجاباً على سير العملية التعليمية نريد أن تكون التقنيات الحديثة أكثر فاعلية وعطاء في مجال تعليم اللغة العربية بمرحلة التعليم العام، فإذا كان الحديث في المباحث السابقة عن معلم اللغة العربية من حيث مكانته وصفاته وواجباته فإن تلك المكانة والصفات والواجبات لا تعبير حقيقي لها إلا من خلال قناعة معلم اللغة العربية بتلك التقنيات الحديثة وأنها هي لغة العصر التي يجب أن تسود وأن إعداده في الكلية قبل التخرج يجب أن يكون من خلال تلك التقنيات الحديثة وعمليات تدريبه في أثناء الخدمة وقبل الخدمة كذلك يجب أن تتم من خلال تلك التقنيات . بكل تلك ننشد معلماً للغة العربية بمرحلة التعليم العام في ظل التقنيات الحديثة واعياً ومدركاً لدوره الجديد الذي تغير بتغير الحياة وأدواتها وتغير كذلك بسيطرة التكنولوجيا وأدواتها على واقع حياة الناس مما أدى إلى تغيير دور معلم اللغة العربية إلى ناصح ومرشد وموجه بدلاً من التلقين وعمليات طرح المعلومات وتقديمها للطلاب بالطريقة التقليدية. ننشده كذلك معلماً للغة العربية مدركاً بأهمية التدريب المستمر في مجال تخصصه والذي يجب أن يكون من

خلال تلك التقنيات الحديثة. إلى ذلك إن أدرك معلم اللغة العربية أهمية التقنيات الحديثة ودورها الإيجابي في العملية التعليمية وان أستوعب كذلك كفايات ومهارات التدريس اللغوية وعمل على توظيفها بتصرف وأهلية كاملة في واقع العملية التعليمية فنكون وقتها أمام معلم اللغة العربية المنشود والمطلوب بمرحلة التعليم العام في ظل التقنيات الحديثة.

النتائج:

1- لمعلمي اللغة العربية بمرحلة التعليم العام واجبات كبيرة تتمثل في تعليمها للطلاب وفق أهدافها السامية وقيمها الراقية المعروفة.

2- عملية إعداد معلمي اللغة العربية بكليات التربية ظلت تتم من دون التقنيات الحديثة لفترة طويلة والآن يجب أن يتم إعدادهم بتلك التقنيات الحديثة.

3- عملية تدريب معلمي اللغة العربية على التقنيات واستخداماتها لم يكن موجوداً من قبل ويجب أن يتم تدريبهم عليها ليستخدموها بفاعلية في التدريس.

4- ضعف اكتسابهم للمهارات والكفايات التدريسية وهذا مهم ويجب أن يتم لإنجاز مهامهم التدريسي.

التوصيات:

1- ضرورة تعريف معلمي اللغة العربية بمرحلة التعليم العام بواجباتهم وشرحها لهم ليتفاعلوا معها وينفعلوا بها.

2- ضرورة إعداد معلمي اللغة العربية وفق أحدث التقنيات الحديثة والاطمئنان على أنهم اقتنعوا بها.

3- إدخال معلمي اللغة العربية لدورات تدريبية باستمرار لإكسابهم الأحدث من استراتيجيات تدريسية وتعريفهم بالجديد من التقنيات الحديثة ليستخدموها في العملية التعليمية.

4- عمل اللازم من إجراءات ووضع الواجب من آليات لإقناعهم بأن المعلم المنشود هو الذي يجيد الكفايات والمهارات التدريسية ويستخدم التقنيات الحديثة وليس هو الذي يحفظ المعلومات ولا يؤديها بمهارة وكفاءة مطلوبة .

المقترحات:

1- إجراء دراسة عن تقويم معلم اللغة العربية بمرحلة التعليم العام ومدى أهليته في تحقيق أهداف تعليمها للطلاب.

2- إجراء دراسة تقويمية عن واقع تدريب معلمي اللغة العربية بمرحلة التعليم العام واحتياجاتهم التدريبية.

المصادر والمراجع:

1- إبراهيم السامرائي، (1978م)، فقه اللغة المقارن، ط2، دار العلم للملايين ،بيروت ، لبنان.

2- أحمد فخري الهجانة (2006م)، دور نظم التعليم الإلكتروني في معالجة إشكاليات التعليم ،دار الفكر ، عمان ،الأردن.

3- أنيس فريحه، (1973م)، نظريات في اللغة، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

4- الخطيب محمود أحمد (1997م)، استراتيجية مقترحة لإعداد المعلم العربي في القرن الحادي والعشرون، المؤتمر التربوي الأول، كلية التربية ، جامعة السلطان قابوس ، سلطنة عمان.

5- الهيجاء فؤاد حسن (2001م)، أساسيات التدريس ومهاراته، دار المصدر، عمان ، الأردن.

6- حسن شحاتة (1993م)، أساسيات التعليم الفعال في العالم العربي ، ط1 ، الدار المصرية للكتب ،القاهرة ،مصر.

7- محسن على عطية (1994م)، تقويم أداء مدرسي اللغة العربية في تدريس القواعد، الإنشاء، الإملاء، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه، بغداد، العراق.

8- محسن على عطية، (2007م)، تدريس اللغة العربية في ضوء الكفايات الأدائية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

9- محمد محمود الحيلة (2005م)، تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن.

10- محمد عطية الإبراشي ،(1947م)، لغة العرب وكيف تنهض، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر.

11- محمد أمين المفتي (2000م)، الدور المتغير للمعلم، في ضوء التغيرات المستقبلية، ورشة عمل المؤتمر العلمي الثاني، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر.

12- محمد بدر الدين، (1963م)، المدخل إلى العربية، ط1، مكتبة الشرق، حلب، سوريا.

13- محمد بن القاسم الأنبا ري (1960م)، كتاب الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار المطبوعات، الكويت.

14- محمد حمد (1987م)، معلمو الغد، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية.

15- محمد رشد خاطر (1989م)، طرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية ، ط4 ، القاهرة ،مصر.

16- منير يشور (1982م)، إعداد المعلم مسئولية مشتركة بين الجامعة ووزارة التربية، جامعة قطر، الدوحة، قطر.

17- عبد الرحمن السيوطي (1997م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط، دار إحياء الكتب المصرية، القاهرة ، مصر.

18- عبد السلام مصطفى، (2005)، تكنولوجيا التعليم، ط2، دار الفكر، القاهرة، مصر.

19- سميح أبو مغلي (1986م)، الأساليب الحديثة لتدريس اللغة العربية، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن.

20- رغد علوان الجبوري (2002م) الأخطاء اللفظية فيما يتحدث به مدرسو اللغة العربية، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة بابل، بغداد، العراق.

21- يسن عبد الرحمن قنديل (2000م)، التدريس وإعداد المعلم، ط3، دار النشر الدولي الرياض، السعودية.

الحفاظ على مواقع التراث الأثري وتأهيلها
(مواقع حضارة كرمة نموذجاً)

د. الرشيد محمد إبراهيم أحمد

الأستاذ المساعد بكلية الآداب والدراسات الإنسانية – جامعة دنقلا

يتناول البحث دور الحفاظ على المعالم والمواقع الأثرية بغرض حمايتها وتأهيلها للاستثمار السياحي، متخذاً من حضارة كرمة نموذجاً.

تشير الدراسات الحديثة إلى أن المواقع الأثرية تشكل الهوية الثقافية للشعوب والمجتمعات، ويمكن توظيفها اقتصاديا لفائدة المجتمع المحلي ويتطلب ذلك إدارتها بصورة علمية من حيث حمايتها وإبراز معالمها الثقافية والتعريف بها وإشراك القطاع الخاص لاستثمارها.

توصل البحث إلى العديد من النتائج أهمها وضع حطة استراتيجية لتنمية المواقع الأثرية وتوعية المجتمع المحلي بأهمية التراث الأثري وكذلك ضرورة أعمال الصيانة والترميم لحمايتها، كما وصى أيضاً بالحفاظ عليها لأهميتها للمجتمع المجلي ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

Abstract:

The conservation of the archaeological sites: Karma site as a model

The research deals with the conservation and protection of the archaeological sites for tourism investment as exemplified by Karma site.

The recent archaeological researches point out that, the archaeological sites constitute the cultural identity of the nations and can be used economically for the benefit of the local society, and that requires its scientific management, protection, identification and the role of the private sector in its investment.

One of the major results of the research is the layout of the strategic plan for tourism development, public awareness and the restoration of the site. The research also recommended that the protection of Karma sites is needed for the benefit of the local community socially and economically.

مقدمة:-

يعتبر الحفاظ على المعالم والمواقع الأثرية من الاتجاهات المهمة التي اتبعتها العديد من الدول للتنمية انطلاقاً من أنها تشكل بوابات الوصول إلى الأماكن السياحية. فالمواقع الأثرية هي نتاج التفاعل الفكري الإنساني المعبر الصادق لثقافة الشعوب وتاريخها حيث أن المباني والعمارة هما وعاء الحضارة وتمثل الهوية الثقافية والمستوى الإبداعي والجمالي للإنسان فكان لا بد من التمسك بأصالته فجاءت ضرورة الحفاظ على التراث الحضاري.

وبذا تبرز: -

1. الأهمية التاريخية والثقافية والفنية والمعرفية للمواقع الأثرية في حضارة كرمة.
2. كشف طبيعة وشكل الأخطار والمهددات التي تتعرض لها المواقع الأثرية.
3. التعرف على جوانب القصور المتعلقة بالحفاظ على المواقع الأثرية وتحديد أساليب الحفاظ وتقديم أفضل الوسائل والسبل لتحقيق هذه الغاية.
4. التعرف على المشاكل التي تعوق الحفاظ على التراث الأثري.
5. أهمية الحفاظ وتأهيل المواقع الأثرية والمحافظة عليها.
6. تحجيم وتقليل الدمار والتلف الذي يتعرض له التراث الأثري ونشر الوعي بأهميته.

ومن هذا المنطلق تتضح لنا أهمية:-

1. التراث الأثري بما يحمله من قيم ومعاني ودلالات متعددة، حضارية وثقافية وتاريخية ومعرفية واقتصادية لا بدَّ من الحفاظ عليه لارتباطه بتاريخ الأمم والشعوب.
2. تعرض عناصر التراث الأثري ومكوناته وقيمه المادية والمعنوية لعوامل التلف والدمار والخراب جراء الأنشطة الطبيعية والبشرية السالبة بالإضافة إلى أعمال السلب النهب والتعدي.

إن الحفاظ على الموروث والاهتمام به إنما هو اهتمام بالخصوصية والهوية ودعوة للعودة إلى الماضي واستلهام المقومات والربط بين الماضي والمستقبل. وأن التأكيد على ضرورة الحفاظ على الآثار والذي لا يتعارض في مضامينه مع احترام العصر. وقد أكدت الدراسات أن التراث الأثري أدى ولا يزال دوراً مهماً في عملية البناء الوطني وذلك من خلال تفعيل العناصر الثقافية والاجتماعية الوطنية وكل هذه الأمور تربط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالآثار وينطبق هذا على المجتمعات التي تمر بتغيرات جذرية (الدول النامية) والتي تجد نفسها في مفترق الطرق بين القديم والجديد والأصيل والدخيل.

كما تتنوع المناطق ذات القيمة الثقافية والتاريخية بحيث تكتسب تلك المناطق والمواقع قيمتها بكونها ذات قيمة معمارية أو دينية أو عسكرية مميزة، أو بكونها مواقع تاريخية تعمل كسجل لفترات زمنية معينة، ويمثل التراث الأثري لأي أمة ثروة وطنية بالغة الأهمية، حيث يعد مرآة تعكس البعد الحضاري لهذه الدولة وجذورها الضاربة في أعماق التاريخ.

مفهوم التراث الأثري:-

المعنى اللفظي والعام للتراث(Heritage) هو أن الورث والإرث والوارث والتراث كلها تهدف لمعنى واحد، فالتراث هو مجموعة الأنماط الحياتية في جوانبها المادية الفكرية الملتصقة بجيل أو أجيال سابقة والتراث في اللغة العربية ما يخلفه الرجل لورثته أي أبنائه وأهله أي إنه كل ما ورثه الأبناء عن الآباء

والأجداد، كما ورد في لسان العرب أن الإرث الأصل والإرث الميراث وأصل الهمزة فيه واو وهو على ورث أي على أمر قديم توارثه الآخر عن الأول، واستناداً على ما تقدم فإن تراث الإنسانية يشمل كل ما أورثته الحضارات السابقة لحاضرنا سواء من جانب الفكر والثقافة والفنون والعمارة أي من جانب الحياة كافة فكراً وتطبيقاً (عزمي: 1995م، 32). فالتراث يشكل المنبع الذي يمثل هوية الأمة ومرآة حضارتها الحقيقية المتجسدة في أبعادها التاريخية والعقائدية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

يعتبر التراث الأثري ثروة حضارية تهتم بها الشعوب والأمم على اختلافها ،لأنها تجد فيها هويتها وأصالتها، فتسعى إلى العناية بها وحمايتها وتعمل على إكمال مسيرة الحفاظ عليها لتبقى متوائمة ومقاومة لظروف عصرها، فالآثار تاريخ وتواصل وعلينا أن نعي ذلك جيداً ونحن ندعو إلى الحفاظ على التراث الأثري.

المعالم والمواقع الأثرية في كرمة: –

اكتسب السودان مخزوناً هائلاً من التراث الأثري الإنساني بفعل الحضارات المتعاقبة على أرضه منذ فجر التاريخ وحتى الفترة الإسلامية وتشهد المواقع الأثرية على ذلك فمواقع حضارة كرمة واحداً من أهم المواقع الأثرية في السودان، وقد احتوى على صرحين ضخمين يعرفان محليا بالدفوفة الغربية والدفوفة الشرقية فكلاهما اشتملا على غرفتين طويلتين موصولتين بممر ضيق بينهما، بالإضافة إلى موقع دوكي قيل وتمتد مدينة كرمة حول الدفوفة الغربية وتتألف من منازل ومغارات ملكية ومرافق خدمية واستحكامات وتحصينات دفاعية(انظر الخريطة رقم1) (الحاكم وبونيه: 1997م، 129–131).

مثل موقع كرمة جزءاً مهماً من التاريخ الحضاري والثقافي في السودان، حيث أن هذه الحضارة تعتبر أول مراحل الدولة الكوشية الأولى التي تمتد (2500–1570 ق م) والتي تعتبر أول شكل للدولة في السودان، بحيث وجد فيها النظم الأساسية للدولة وهى(النظام السياسي – الاقتصادي – الاجتماعي) وبذا تكون أول مرحلة حضارية هي كرمة، لذا كان لابد من الاهتمام بحضارة وآثار هذه المرحلة.

بالرغم من أهميته التاريخية والأثرية والثقافية إلا أن هناك كثير من المخاطر والمهددات المختلفة التي تعمل على تدميره، وقد تباينت نظرة المعاصرين للتراث الأثري، فبعضهم يتمسك به منهاجاً، وآخرون يتنكرون له تماماً، والبعض يتعامل معه بخجل وهناك من يستشف منه الأسس والمبادئ.

مهددات ومخاطر التراث الأثري في كرمة: –

لعل ما يميز التراث الأثري هو خلوده وصموده عبر الزمن حتى وصل إلينا ليروي إنجازات أجدادنا ومفاخرهم وهو بهذا الخلود إنما يقاوم الكثير من المخاطر والمهددات التي تتسبب في ضياع أكبر ونحن نحافظ ونصون ما تبقى من ذلك التراث ضد ما يتعرض له من محاولات تشويه وضياع سواء كانت بتأثيرات

طبيعية أو بشرية تسهم كل منها بتدهور الموروث الحضاري، وبالتالي زوالها من حال عدم الحفاظ عليها، لذا كان لا بدَّ من إلقاء الضوء على تلك المخاطر والمهددات وحصرها من أجل المحافظة على هذه المعالم الأثرية في موقع كرمة. وتحتاج هذه المهددات والمخاطر لبعض المعالجات القانونية والتشريعات التي تخدم المحافظة على هذا التراث الأثري، مع الوضع في الحسبان التنمية الاجتماعية والصناعية مثل (إنشاء الطرق وشق القنوات، وخطوط إمداد الكهرباء وغيرها).

المخاطر والمهددات الطبيعية في موقع كرمة : –

يوجد موقع كرمة ضمن نطاق الإقليم الصحراوي، مما يترتب على ذلك وجود الرمال والزحف الصحراوي وشدة الرياح والتعرية، فكل ذلك يؤثر بشكل مباشر على معالمه الأثرية، فالتعرية المتمثلة في الرياح تعمل بمرور الزمن على نحت وتفتيت المباني، لذا تعتبر من المخاطر التي تشرع في تدهور التراث الأثري، كما هو الحال في مبنى الدفوفة الشرقية. من المهددات الطبيعية أيضاً التغيرات المناخية التي تحدث في فصلي الشتاء والصيف حيث تنخفض درجات الحرارة في الشتاء وترتفع في الصيف، الأمر الذي يعرض الموقع للدمار، بالإضافة إلى هطول الأمطار رغم قلتها إلا أنها تساعد في هدم وتشويه المباني كما هو واضح في مبنى الدفوفه الغربية (انظر الصورة رقم 1).

تعمل الحشائش والنباتات على تشقق المباني الأثرية ، حيث يلاحظ في موقع كرمة وجود بعض الحشائش بصورة كبيرة ، خاصة نبات الحلفا الذي تغوص جذوره في باطن الأرض، وهذا يؤدي إلى تدمير المباني خاصة التي في باطن الأرض كما هو الحال في موقع دوكي قيل. أيضاً من المخاطر التي يتعرض لها موقع كرمة بعض مظاهر الحياة البرية المتمثلة في الطيور والحيوانات، فالأولى كثيراً ما تلجأ إلى بناء أوكارها داخل المباني الأثرية كما هو الحال في الدفوفتين الغربية والشرقية، أما الحيوانات المتمثلة في الكلاب والثعالب فأثرها أخطر من سابقتها لأنها تسكن أسفل جدران هذه المباني الأمر الذي يؤدي إلى انهيارها وبالتالي فقدها القيمة الأثرية والتاريخية والجمالية خاصة أن هذه المباني شيدت من الطوب اللبن الأمر الذي يزيد من هذه المخاطر والمهددات(انظر الصورة رقم 2).

المهددات البشرية في موقع كرمة : –

يعد التدمير البشري للمواقع الأثرية من أكبر المشاكل التي تهدد بقاء المواقع ، إذ توجد كثير من الأعمال التخريبية والتدمير الذي يقوم به الإنسان. أولى المهددات البشرية التي تواجه موقع كرمة الزيارات غير المرشدة التي تتم للموقع ولها أثارها السالبة، حيث يلاحظ أن الزوار يتسلقون إلى سطح المباني في الدفوفتين الشرقية والغربية ، وهذا يعرض المباني إلى الدمار والنحت ويفقدها قيمتها الأثرية.

كما أن مشاريع التنمية من أكبر المعوقات التي تواجه المواقع الأثرية في السودان وقد قامت معظم المشاريع دون إجراء مسوح أثرية مما أدى إلى دمار وطمس الكثير من المواقع الأثرية. وموقع كرمة مرشح لأن يتعرض للخطر عند قيام سد كجبار، والذي بدوره يؤثر على تغير المناخ في المنطقة فيؤدي إلى ارتفاع نسبة الرطوبة، أيضاW نجد المشاريع الزراعية (مشروع الدفوفة الزراعي) والتوسع الزراعي حول مواقع كرمة وعبرها يتسلل المواطن للآثار بالإضافة إلى استخدام المواطنين التربة من داخل المواقع الأثرية كسماد للزراعة وفي الآونة الأخيرة ظهر مهدد خطير وهو ارتفاع نسبة المياه الجوفية التي ظهرت على سطح الأرض وهذا ناتج من زيادة كمية مياه الري من قبل إدارة مشروع الدفوفة (انظر الصورة رقم 3).

كما نجد امتداد البناء السكني الزاحف (الزحف العمراني) نحو المواقع الأثرية إحدى أبرز المهددات التي تتعرض لها مواقع كرمة، حيث يلاحظ وجود المواقع داخل مدينة كرمة وأن ازدياد السكان يزيد من معدلات السكن، الأمر الذي يجعل السكان يبحثون عن أراض أكثر اتساعاً لإنشاء مساكنهم بالقرب من المواقع وهذا يؤدي بدوره إلى حركة الإنسان وتردده داخل هذه المواقع بصورة يومية مما يسهم سلباً في تلف المواقع. هذا بالإضافة إلى قلة وعي الجماهير بقيمة هذه الآثار، حيث تظهر بجلاء بعض الكتابات التذكارية المنحوتة على الآثار من قبل بعض الزوار في هذه المواقع ، لأن مثل هؤلاء ينظر إلى موقع كرمة باعتباره من وسائل الترفيه فقط ولا يقف على هذه الآثار لمعرفة قيمتها التاريخية والأثرية والثقافية. كل هذه المخاطر والمهددات مجتمعة تساعد على تدمير وتلف آثار مواقع كرمة وبمرور الزمن تطمس معالمها، لذا لا بدَّ من تضافر الجهود والعمل على الحفاظ على هذا الموروث الحضاري الإنساني إلى يمثل رسالة حضارية نقرأ من خلالها مسيرات الأمم، فكرها، قيمها، سلوكياتها ونتائجها.

مفهوم الحفاظ والحماية على التراث الأثري: (النشأة والتعريف):-

منذ القدم نشأة فكرة ارتباط المباني العظيمة بأسماء الحكام والملوك الذين شيدت في عهدهم كرمز من رموز القوة والازدهار والاستقرار، فكان كل حاكم أو ملك يعمل على بناء مبان تخلد اسمه، إذن الحفاظ على التراث الأثري هو العمل الذي يتخذ لصيانه ومنع تلف أو تلاشي جزء أو كل عناصر الآثار والتأثير عليه سواء من الناحية الأثرية أو التاريخية أو الفنية أو الجمالية، ويشمل كافة الأساليب التي تتيح صيانة أو إطالة أمد هذه الأعمال واستمرارها، هذا المفهوم ليس وليد العصر الحديث ولكنه موجود منذ القدم تحت مظلة هذا المفهوم توجد مستويات ودرجات تشكل منظومة متكاملة لأساليب التعامل والمعالجة للمواقع الأثرية (موسى، 1991م، 9).

المباني الأثرية هي وعاء الحضارة وتمثل الهوية الثقافية والمستوى الإبداعي للإنسان والمستوى الجمالي له، فكان لا بد من التمسك بأصالتها فجاءت ضرورة الحفاظ على التراث الأثري وإعادة تأهيلها

لتنبض بالحياة في عصرنا هذا، مع كونها شواخص خالدة وإنجازات عريقة، مؤكدين أن الحفاظ على الموروث الأثري والاهتمام به إنما هو اهتمام بالخصوصية والهوية.

مفهوم الحفاظ:- (Conservation Policy)

هو توضيح سياسات المحافظة (Conservation Policy) على المواقع التراثية التي تهدف إلى اتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة على المواقع التي تتفق مع مفهوم الحفاظ التاريخي (Historical conservation)(Unesco,1962: 71) وتشمل تدابير الحفظ عملية التفتيش والتفقد المنتظمة للمواقع، والتقارير المنهجية المستمرة والصيانة الدورية أو الروتينية وهذا يعني سلامة الموارد الثقافية أو المحافظة على حالته الراهنة من التدمير أو التغيير .

مفهوم الحماية:- (Protection)

ويعني الحماية حسب النظم والتشريعات الثقافية السائدة في منظمة اليونسكو ، وهي توفير الظروف الملائمة التي تساعد علي بقاء المعلم التاريخي أو الموقع الأثري أو المنطقة التاريخية. ويتعلق ذلك بالحماية المادة للمواقع لضمان تأمينها من السرقة والنهب . والحماية القانونية التي تستند للتشريعات والمعايير التخطيطية للدفاع عن أي معالجة ضارة. أيضاً إبراز الارتباط بالجذور والأصول الثقافية والحضارية الضاربة في القدم.

أيضاً الحماية من المخاطر والمهددات الطبيعية والبشرية للتراث كإرث إنساني حضاري. كما لا ننسى حماية الموروث الثقافي كمورد سياحي اقتصادي لتوسيع القاعدة الاقتصادية. والحماية مُوَجه ومُرشد لاستشراف المستقبل بناءً علي مرآة الماضي وواقع الحاضر.

أساليب الحفاظ على التراث الأثري :

عملية الحفاظ على الموروث الأثري أساليب عديدة ويمكن تلخيصها بمجموعة عمليات تختلف عن بعضها البعض:

1. إعادة البناء:(Reconstruction)

إعادة بناء المباني في موقعها أو إعادة بناء جزء منها وإرجاع شكلها الأصلي تتم من خلال إعادة التشكيل باستعمال بقايا الأجزاء الأصلية في حالة تعرضه للانهيار، وقد يكون إعادة البناء من خلال النقل (Transfer) وذلك في الحالات التي تقتضي نقل الأثر أو المبنى من موقعه إلى موقع آخر (مسعود: 1991م، 14).

2. الإبقاء (Preservation)

هي عملية حماية المواقع والمعالم الأثرية باستخدام أساليب خاصة تهدف الى إيقاف التدهور والدمار وإبقاء هيئة المباني الحالية.

3. الاستنساخ (Replication)

هي عملية نسخ طبق الأصل لعنصر معين وذلك لتعويض الأجزاء التالفة أو المفقودة في المباني وغالباً ما تكون من أجزاء زخرفيه.

4. التقوية: (Consolidation) :

تكون هذه العملية من خلال إضافة مواد فيزيائية أو إضافة مواد مثبتة أو لاصقة إلى النسيج الأصلي للمباني.

5. الصيانة (Maintenance) :

تتضمن هذه العملية إعادة بناء الأجزاء المفقودة والتالفة والمتعرضة للدمار باستخدام مواد جديدة متوائمة مع مواد المبنى الأصلية لإعادة التشكيل للمبنى.

6. إعادة التأهيل: (Rehabilitation) :

يقصد بها إعادة تهيئة المبنى وإحيائه لغرض استعماله لوظيفته الأصلية مع منع الدمار والتدهور (اليونسكو، 1985م).

7- **الترميم** :- **(Restoration)**

عند ترميم مواقع وموارد التراث الثقافي، ينبغي أن يراعي النواحي الفنية واستخدام المواد التي تعكس طبيعة الموارد وخصائصه، علي ألا تكون أعمال الترميم لها تأثيرات مستقبلية ضارة بالمواقع ومعالمه، كذلك الاحتفاظ بسمة التجانس مع تصاميم المباني الأثرية من حيث اللون والنسيج والشكل دون تشويه أو طمس على النسيج الأصلي للمبني الأثري، فالترميم عملية شديدة التخصص، تستند إلي عملية تقييم تاريخية تحليلية من خلال إعادة بناء الشكل المطلوب(المصدر السابق، 73).

مشكلات الحفاظ على التراث الأثري :-

الحفاظ على التراث الأثري يطرح عدداً من الإشكاليات وليس أن تنتج الأساليب التقنية وحدها للحفاظ على الموروث الأثري وإنما يتعين النظر إلى المسألة من منظور القيم الثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الذي توجد فيه. وهذه الإشكاليات نلخصها فيما يلي :

- غالباً لا يدرك المواطن الذي يعيش حول هذه المواقع الأثرية مدى أهمية هذه المواقع.

- محدودية المعلومات المتوفرة عن هذه المواقع الأثرية لدى المواطنين بل حتى لبعض الجهات المسئولة في الدولة يقلل من قيمة هذا الإرث الحضاري لديهم .
- إن الحفاظ على التراث الأثري يتطلب جهازاً محدداً وقوياً يوفر الأساس الملائم لتنسيق أوجه الأنشطة المتنوعة والمتصلة بالحفاظ على هذا الإرث، ويجب أن يكون هذا الجهاز جزءاً من السلطات المسئولة.
- غالباً ما يرفع لواء الحفاظ على الموروث الأثري من الذين لا يعيشون في المناطق الأثرية وتنبثق من بين الصفوة المثقفة، وهذه الصفوة ضعيفة الصلة بساكني المناطق الأثرية ومتخذي القرار.
- ضعف التمويل اللازم للحفاظ على الآثار فليس من أولويات الدولة الحفاظ على الآثار لذا من العسير أن يكون صوت المنادي بالحفاظ على الآثار مسموعاً.
- غياب الإشراف والخطط والبرامج والاستراتيجيات للحفاظ على هذا الإرث الحضاري.
- قيام مشاريع التنمية دون إجراء مسوح أثرية مما يتسبب في ضياع هذا الموروث الأثري بشكل لا يعوض.
- ضعف الرقابة الإدارية والأمنية حيث تعاني من ضعف التسوير والحراسة وحماية المتاحف.

التطرق إلى هذه المشكلات لزيادة الاهتمام بتذليل كل الصعاب لإنجاح عملية الحفاظ على التراث الأثري، بنشر الوعي بين المواطنين بأهمية هذه المواقع الأثرية وغنى حضارتهم ووجوب افتخارهم بهذا المجد الذي يمتلكونه ، وذلك بالتعاون بين المؤسسات الأكاديمية والجهات المسئولة ووسائل الإعلام المختلفة حتى يصبح كل فرد جزءاً بارزاً في عملية الحفاظ على المواقع الأثرية (قسيمة ، 2008م ،67).

تأهيل مواقع التراث الأثري:-

لا يخفى أن إظهار التراث الحضاري والمحافظة عليه سواء على مستوى المواقع أو المباني بكاملها إنما هو وسيلة من وسائل التأهيل التي يجب أن نسعى لها بخطى حثيثة رغم كل ما يواجهنا من صعوبات وفي مقدمتها الإشكاليات التي وردت سابقاً حتى يمتد بنا الزمن في استشراف المستقبل فالآثار قيمة حضارية والحفاظ عليها ضرورة قصوى ، وتمثل إعادة التأهيل واحدة من آليات وأساليب الحفاظ على المواقع والمعالم الأثرية مع الاحتفاظ بالعناصر الأساسية والقيمة التاريخية والفنية والجمالية لهذه المعالم (اليوسفي: 1995م، 79).

يستمد هذا الأسلوب قوة الدفع من خلال الحس الاقتصادي، ونقصد به تكلفة الإصلاح والصيانة وعلاقتها بالعائد الاقتصادي المأمول، كما أن عملية إعادة تأهيل المباني الأثرية تتطلب صيانة مما يستوجب في أحيان كثيرة صرف مبالغ كبيرة ويكون من غير المنطقي اقتصادياً صرف هذه الأموال دون الحصول على فائدة مقابلة، وتتجسد عملية الحصول على الفائدة أولاً في قيمة هذه المواقع الأثرية ومن ثم توظيفها سياحياً. ولكي تكون عملية الحفاظ والتأهيل بالدرجة المطلوبة علينا أن ننشر الوعي بأهمية الآثار على

مستوى المجتمع ككل بكل فئاته بدءاً بالمجتمعات الأكاديمية والجامعات إلى جانب عقد المؤتمرات العلمية والندوات للحوار المستمر لتطوير آليات الحفاظ وإخضاع الدراسات للتحليل والتقييم والعمل به من أجل الحفاظ على هذا الإرث الحضاري (صدقي: 1988م، 99).

أهمية الحفاظ وتأهيل مواقع التراث الأثري في كرمة: –

تحدثنا عن الدور المهم للتراث الأثري في عملية البناء الوطني وتأصيل الجوانب الروحية والقيمية وتأهيل شتى جوانب الحياة في المجتمع، إلى جانب ما يسهم به في فهم تاريخنا ويستنفر المجتمع ليهتم به حاضراً ومستقبلاً مع توضيح الإمكانات الكامنة في التراث الأثري ومقدرته في إنعاش الحركة السياحية، مع ما يوفره من فرص الدراسة والبحث لكونه كنزاً حقيقياً يشهد بعظمة حضارتنا نستقي منه الدروس ويساعد في إنعاش المجتمع اقتصادياً وفكرياً وثقافياً، فمن الضروري الحفاظ على هذه المواقع الأثرية لأهميتها الحضارية وهي ثروة لا تقدر بثمن علماً بأن أهميتها تنعكس في جوانب مختلفة نجملها في الآتي:

- يحمل التراث الأثري قيم ومعاني ودلالات متعددة، حضارية وثقافية وتاريخية ومعرفية واقتصادية وجمالية لا بد من الحفاظ عليه لارتباطه بتاريخ الأمم والشعوب.
- تعرض عناصره ومكوناته وقيمه المادية والمعنوية لعوامل التلف والدمار جراء الأنشطة الطبيعية والبشرية السالبة، وكذلك أعمال السلب والنهب والتعديات غير المشروعة، وفي هذا الإطار يمكن القول بأنه لا يمكن فصل الحفاظ على التراث الأثري باعتباره – كنزاً وثروة وطنية – عن أهداف الدولة في حماية شعبها ومقدراته الثقافية والحضارية التي تربط الماضي بالحاضر وتستشرف المستقبل.
- من ناحية حضارية تعد الآثار انعكاساً لحياة الأمم والشعوب في الماضي ومن خلال تفسير المواد الأثرية يمكن الوصول إلى معرفة التاريخ الثقافي للمجتمعات الإنسانية وكيفية تطويرها عبر الحقب.
- أما معرفياً فالمواقع والمعالم الأثرية تعد مادة مهمة للتنقيب والدراسة والبحث العلمي الذي يسهم في التعرف على جوانب الحضارة المختلفة.
- ثقافياً ، التراث الأثري يقوم بدور فعال ومؤثر في تشكيل الهوية الوطنية والانتماء الثقافي ، وذلك من خلال إبراز خصائص وسمات الموروث الأثري الذي يؤدي إلى وحدة الأمم وتماسكها من خلال انتمائها الوجداني والعاطفي لهذا التراث الأثري.
- أما من المنظور الاقتصادي فالتراث الأثري يسهم كثيراً في اقتصاديات الدولة وذلك من خلال توظيفه في مجال صناعة السياحة الثقافية وعرضه للجمهور مما يعود بالمنافع والفوائد الاقتصادية والاجتماعية للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي.

وهنالك أربعة أنماط رئيسية تشكل نقاط الحماية لمواقع وموارد التراث الثقافي تتمثل في:–

أ. الحماية القانونية: وتكون على ثلاثة نطاقات هي: النطاق المحلي – الإقليمي– والدولي حتى تتكامل مع بعضها البعض للحماية.

ب. الحماية الإدارية: وذلك بإجراء المسوح الميدانية ومسؤولية إدارات الكشف الأثري والتسوير والحراسة والتفتيش من خلال السلطات المتخصصة.

ت. الحماية الأمنية : تتمثل في الحماية الشرطية والأمنية (جمارك– أجهزة امن) وتتمثل حمايتهم داخلياً وخارجياً.

ث. الحماية من خلال الوعي الثقافي وهو أفضل وسائل وسبل المحافظة بالأهمية التاريخية والثقافية والفنية للمواقع والمعالم التراثية، وتتضافر في ذلك جهود عدة مؤسسات ووسائط إعلامية وتعليمية وتربوية ومنظمات مجتمع مدني.

لهذا فإن قضية الحفاظ وتأهيل مواقع التراث الأثري أخذت مكاناً متقدماًَ في سياق القضايا الثقافية المعاصرة في المحافل والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية وذلك لتعرض مكوناته ومعالمه التاريخية والثقافية للتلف والدمار الذي يهدد بقاءه كإرث إنساني يهم البشرية جمعاء فالحفاظ على التراث الأثري وتأهيله والاهتمام به لا يعد ترفاً أو حنيناً للماضي بل إيماناً بأن الشعوب والمجتمع الإنساني والمنظمات والهيئات الثقافية تدرك أهمية سجلها الخالد.

الخلاصة :–

بعد دراسة الحفاظ على التراث الأثري وتأهيله نستنتج ما يلي:

- يعتمد المدخل الأساسي لاستراتيجية الحفاظ على مواقع التراث الأثري على اتجاهين هما مفهوم الحفاظ والصيانة ونشر الوعي بأهمية هذه المواقع الأثرية.
- توفير المال اللازم من قبل الدولة لعمليات الصيانة والترميم وتأهيل الكوادر الفنية والإدارية حتى نضمن عملية الحفاظ على الإرث الحضاري.
- تشجيع القطاعين العام والخاص وأفراد المجتمع للحفاظ على التراث الأثري لأن عملية الحفاظ تعد مسؤولية جماعية وأخلاقية وهي تقع بشكل رئيس على عاتق الحكومة المركزية والولائية من خلال مؤسساتها المتخصصة (حكومة الولاية الشمالية).
- سن وتفعيل القوانين والتشريعات الوطنية الداعمة لعمليات الحماية والمحافظة على التراث الأثري وهذه القوانين تحتاج إلى المراجعة المستمرة لتلائم التحديث والمواكبة لتلك التي تصدر من المنظمات الدولية في هذا المجال.

- الازدواجية في إدارة التراث الأثري يؤثر في عملية الحفاظ على الآثار والإشراف عليه، فالمطلوب التكامل والتضافر بين المؤسسات في المركز والولاية باعتبار أن المواقع الأثرية ثروة وطنية تخص المجتمع والدولة.

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من التصور الخاص بالحفاظ على المواقع الأثرية والتي يمكن إجمالها في الآتي :

– وضع خطة مستقبلية لأعمال الصيانة والترميم توفر لها كل الإمكانات البشرية والمالية والفنية من أجل الحفاظ على المواقع الأثرية.

– توثيق وتعزيز العلاقة بين المواقع الأثرية والمجتمع بغرض نشر الوعي الأثري عن المواقع الأثرية وأهميتها حتى يصبح المواطن هو المسئول الأول عن الحفاظ على المواقع الأثرية.

– إعادة صياغة القوانين والتشريعات في مجال الآثار ومراجعتها لتكون مواكبة، والعمل على التنسيق بين الوزارات ذات الصلة بالآثار وتحديد مهام كل وزارة لتفادي ازدواجية الحكم والإدارة في مجال الحفاظ على التراث الأثري.

– تشجيع القطاعين العام والخاص في مجال حفاظ وتأهيل المواقع الأثرية والاستثمار السياحي والعمل على تسويق هذه المواقع سياحياً من خلال وسائل الإعلام المختلفة والحديثة.

– عمليات الحفاظ والتأهيل لا تقتصر على المواقع الأثرية فقط بل تشمل المناطق التاريخية والخدمات المجتمعية اقتصادياً واجتماعياً.

– ضرورة بناء قاعدة معلومات للمواقع الأثرية ومراقبة الحالة الراهنة لهذه المواقع ووضع الخطوات التنظيمية لعمليات الحفاظ عليها.

إجمالاً يمكن القول أن المواقع الأثرية تمثل السجل الخالد الذي يجسد ذاكرة الأمم والشعوب عبر سيرتها الحضارية والثقافية فالآثار والشواهد الأثرية تمثل رمزاً شامخاً يحمل العديد من القيم والمعاني التاريخية والثقافية والفنية والجمالية والمعرفية لا تريد الشعوب والأمم أن يغير من ذاكرتها أو أن تنفصل عنه – فهذه المعاني والقيم تعمل على تشكيل بناء الأمة وتماسكها، بالإضافة إلى كون أن الآثار تجسد الهوية الثقافية والتاريخية للمجتمعات الإنسانية، فالحفاظ عليها هو حفاظ على ذاكرة الأمة والشعوب. وهي قيمة تعتمد على البحث العلمي في مجال التراث الأثري، وهذه القيم والمعاني هي المعايير التي تحدد أهمية الآثار ومن ثم العمل على الحفاظ عليه وحمايتها من أجل استشراف المستقبل بناءً على مسيرة أحداث الماضي وواقع الحاضر.

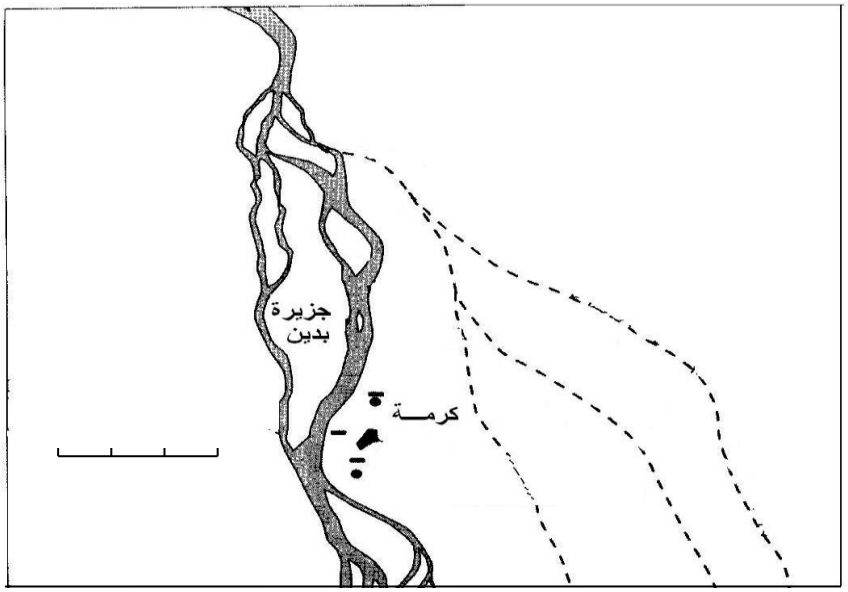

خريطة رقم (1) تبيِّن مواقع حضارة كرمة ، عن شارلس بونيه ، 2006م

صورة رقم (1) تبيِّن التعرية و درجات الرطوبة على الدفوفة الغربية

صورة رقم (2) تبيِّن نمو الحشائش بمعابد دكي قيل

صورة رقم (3) تبيِّن التوسع الزراعي والسكاني على الدفوفة الشرقية

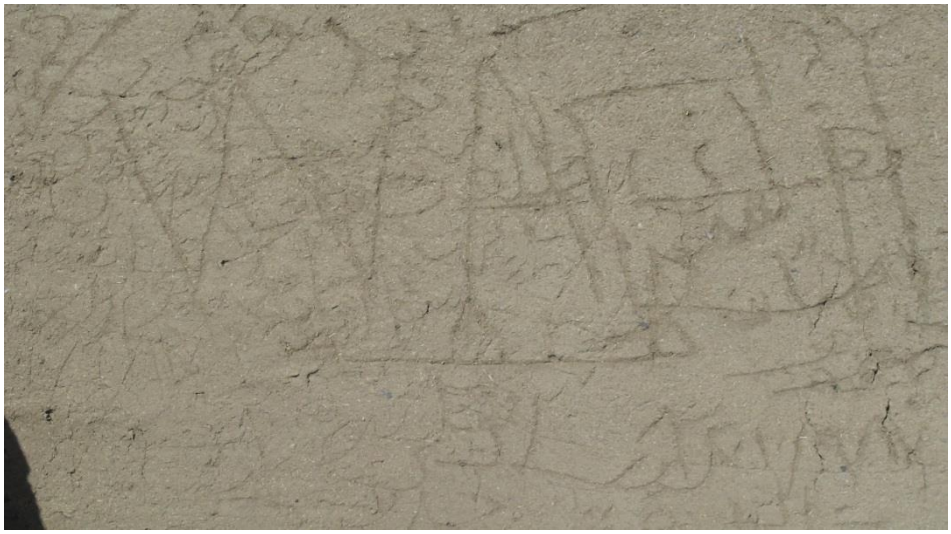

صورة رقم (4) توضِّح الكتابات التذكارية بالدفوفة الغربية

قائمة المصادر والمراجع

1. الحاكم ، أحمد محمد علي وشارلس بونيه، 1997م، كرمة مملكة النوبة إشراف صلاح محمد أحمد، شركة دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع.

2. بونيه، شارلس، 2006م، "أربعون عاماً من النشاط الآثاري في السودان التنقيب في كرمة" في كرمة مروي، ترجمة إيمان خبير ساتي ، المركز الثقافي الفرنسي ، الخرطوم.

3. صدقي، محمد كامل، 1988م، معجم المصطلحات الآثارية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.

4. عزمي، حسام صلاح الدين ، 1995م ، الحفاظ على التراث المعماري ، مؤتمر الانتر بليد.

5. قسيمة، كباشي حسين، 2008م، التجربة السودانية في إدارة التراث الثقافي، المروة للطباعة والنشر، الخرطوم.

6. مسعود، أسامة احمد ابراهيم، 19991م، أسس ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الفنون الجميلة، القاهرة.

7. موسى، مجدي محمد، 1991م، إحياء المباني الأثرية والمناطق المحيطة المؤتمر العلمي الأول لكلية الفنون الجميلة، القاهرة.

8. اليوسفي، محمد علي، 1995م، العناية بالتراث الحضاري والآثار إنجازات واسعة وطموح أرحب، المجلة العربية للثقافة، العدد 29 المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص ص 79-87.

9. اليونسكو، 1985م، الاتفاقيات والتوصيات التي أقترتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي، باريس.

10. UNESCO,1962, Recommendation Concerning the Safeguarding of the Beauty and chaler land seaye, sites.

نسق الرؤيا الثورية الحداثية في ديوان الكتيابى (المجموعة الكاملة–الشعر الفصيح)
دراسة نقدية تأويلية

د. عبد الغفار الحسن محمد محمد أحمد

الأستاذ المشارك بكلية المعلمين بجامعة وادي النيل

المستخلص

تقوم هذه الدراسة على فرضية أن جزءاً كبيراً من شعر عبدالقادر الكتيابي يضمه نسق فني رؤيوي واحد هو النسق الثوري الحداثي.

وأن طبيعة شعره الثوري ككل تقوم على بنيتين فنيتين متمايزتين:

- الأولى: التعبير الثوري المباشر(نسق الرؤية الثورية)
- الثانية: التعبير الباطني الرمزي الذي يحض على الثورة من غير أن يدعو لها مباشرة (نسق الرؤيا الثورية)

وتهدف هذه الورقة إلى الكشف عن مدى هذا التمايز بين البنيتين وخصائص كل نوع منهما.

- سيتبع الباحث المنهج البنيوي والسيميائي.

This study is based on the hypothesis that a large part of Abdulkadir Elketiape Poetry inclusion one artistic sense of visionary that the revolutionary modernist sense.

The revolutionary nature of his poetry as a whole is based on two distinguishable structures:

- First: the revolutionary direct expression (Revolutionary Vision format)
- Second: the symbolic expression of Internal urging the revolution, without, calling to it directly (Revolutionary Vision format)

This paper aims to reveal the extent of this differentiation between these structures and the characteristics of each type of them.

The researcher will follow structural and semiotic methodology in this paper.

مقدمة:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة الشعر الثوري في ديوان الكتيابي باعتباره يمثل الرؤيا /المضمون الأكثر ثراء في ديوانه والذى عبر عنه في جملة من قصائده التي اتسمت بشكل إيقاعي محدد وهو شعر التفعيلة.

ولا تحاول هذه الدراسة مجرد البحث عن شعره الثوري، ولكن ما يهمها أيضاً كيفية الأداء الفني ومدى تمثل الشاعر لتقانات الشعر الحداثي في إبراز كونه الخاص والذى يمثل موقفه من الوطن والاغتراب والحكومات والساسة لا في السودان فحسب بل في الوطن العربي الكبير.

وتقوم هذه الدراسة على فرضية أن الشعر الثوري في ديوان الكتيابى لا ينهض من نسق فني واحد، فبينما نجد قصائد من شعره الوطني اتسمت بالمباشرة والخطابية والتعبير عن رؤية واضحة، نجد مجموعة أخرى استغلت تقانات حداثية منها التكثيف والرمز والإشارة والصورة والانزياح الأسلوبي وعلاقات الغياب؛ لتكون أكثر تعبيراً عن موقفه الشخصي من القضايا الوطنية والعربية .ونجده فى هذا النموذج صاحب رؤيا محصنة بهذه التقانات الحداثية تجعل من قراءة النص قراءة واحدة واحتلاب دلالته أمراً عسيراً. وهذا ما يطلق عليه نقاد الحداثة الشعر الرؤيا (بالألف) (كليب،1997م، ص17).

كما ترى الدراسة أن الشاعر في بنائه الفني للقصائد قد نوع في أساليب أدائه الفني ، فإن استخدم المجاز والتصوير الفني في جملة منه، فإنه قد لجأ إلى الرمز بالمفردة والاعتماد على ما تحمله من مضامين في الذاكرة الجمعية للمجتمع، ذات دلالات ثورية أو روحية وكذلك الرمز بالجملة.

كما اعتمد التصوير بالحقيقة في بعض هذه القصائد كأن يأتي البناء الفني في شكل حوار درامي أو مسرحي.

وبتوسُل الشاعر بهذه التقانات الحديثة ترى الدراسة أن الشاعر قد ولج إلى أبواب الشعر الحداثي من أوسع أبوابه، واستطاع أن يوظف كل التقانات التي اعتمد عليها الحداثيون فى الشعر المعاصر، بحيث تتأبى هذه النصوص عن الكشف عن دلالاتها بمعزل عن معرفة قيمها الأسلوبية والبنائية.

وتأتي هذه الدراسة في ثلاثة محاور:

المحور الأول:

طبيعة النسق الثوري في ديوان الكتيابى.

المحور الثاني:

تنوع أساليب الخطاب الثوري.

المحور الثالث:

التقانات الحداثية التي اعتمد عليها الشاعر في إبراز تجربته الشعرية الثورية.

المنهج:

سيعتمد الباحث على المنهج البنيوي والسيمائي.

طبيعة النسق الثوري في ديوان الكتيابي

من يطلع على ديوان الكتيابي يجد أن الشاعر في مجموعة كبيرة من قصائده مشغول بالقضية الوطنية وقضية الأمة الإسلامية العربيَّة ويطرح مشكلاتها، تلك المشكلات التي طالما شكلت أزمة للمثقف العربي وقذفت به في كثير من الأحيان خارج أسوار الوطن.

لعله من المفيد هنا القول بأن الكتيابي كشاعر كان ينطلق من مبدأ عقائدي ثوري يؤمن بحرية الإنسان وينفر من النظم المستبدة، التي تستلب حقوق الآخرين من أجل السيطرة وإن تغنت بمبادئ ظلت شائعة لدى الإنسانية قاطبة من مثل العدالة والحرية والمساواة إلى آخر... ولكن كثيراً ما تلجأ السلطات إلى مصادرة هذا الوعي الجماعي واختزاله ومحاربة دعاته وتهجيرهم عن أوطانهم قسراً. باعتبارهم حالمون واهمون، وشعراء غاوون، لا يقدرون الواقع، دورهم تدمير الثقة بين المجتمع والسلطة القائمة.

بصرف النظر عن صحة هذه الثنائية بين الشاعر والسلطة ؛ فإن العلاقة بينهما ومنذ عهد سحيق تكاد تكون محصورة في صنفين لا ثالث لهما، الصنف الأول صنف يجاري ويمدح ويلفق ؛ليحقق مكاسبه الشخصية ويبني أمجاده الذاتية على حساب الوطن، دوره كما يرى عبد الله القذامي (القذامي 2005،ص118 وما بعدها) تفحيل الحكام وصنع الطغاة ونشر ثقافة الاستبداد، وهو في ذلك ينطلق من وعيه الفردي الذي تفرضه عليه حاجاته اليومية والمعيشة وطموحاته الشخصية.

أما الصنف الآخر من الشعراء فهو صنف تمثل الوعي الجماعي للأُمة، يحاول أن يستعيد لها فطرتها وطبيعتها ويغسلها من أدرانها ويَلتزم بما يحقق لها السعادة والإباء كل من منظوره الفكري. وإن جلب على نفسه المآسي والفقر والطرد والتشويه.

وفي هذا الصدد يمكن القول إن الكتيابي في جملة شعره يمثل هذا الصنف الثاني من الشعراء، الذي يستلهم رؤاه الثورية من الإحساس الجماعي لأمته لا من رؤية حزبية أو رؤية سلطة حاكمة، ولعل ما يؤكد هذا الرأي التزامه بهذا المبدأ. من غير تناقض في جميع شعره الثوري في الديوان .

مما ينبغي التنبيه عليه أيضاً أن الكتيابي في تجربته الثورية لا ينطلق كما هو شأن معظم شعراء الحداثة العرب. من المفهوم الماركسي للواقع، أو الواقعية الاشتراكية، بل ينطلق من رؤيا إسلامية صوفية تنظر إلى الواقع نظرة قاتمة ولكنها تجد الحلول بالرجوع إلى النبع الصافي والمصدر الموثوق وهو الدين، والتصديق بنبؤات النبي ﷺ فيما قاله عن واقع المسلمين آخر الزمان. وقد عبَّر عن هذه الرؤيا في أكثر من نص(الكتيابي2006م ،218ص-227-231).

كما أن تصوره للواقع لا يخرج من إطار بنيته الثقافية والفكرية فهو يصرح بمكونات ثقافته وأنه ملتزم بها، غير متأثر بآخر يريد أن يستغل قدراته الشعرية لصالح حزب أو جماعة يميناً كان أو يساراً فقد عبر عن مكونات ثقافته في قصيدة (أمدرمانيات) (نفسه ص206):

لأنني (طموت) في دميرة تعامدت إلى زحل
لأنني بشاطئ الغربي ...
منذ شق برعمي ...
برعت في رواية (الدُّوري)
والبحور ... والنكات ... والحقيبة الغزل
لأن طبع أم درمان هكذا
وفوق (درمانيتي) لأنني جعلت من جعل
فقد ورثت شفرة اللسان
والسيوف واستهجت ...
فأس إبراهيم في جماجم (اليغوث والمناة والهبل)
لأنني فهمت – لا إله إلا الله –
عن محمد عليه أفضل الصلاة والسلام
لن أكف عن ترصد المنافقين من أئمة الدجل
علىّ فضح زيفهم
ومن أراد ثكل أمه ...
فليلقني وراء ذلك الجبل.

فالقصيدة واضحة الدلالة كشفت من غير تعمية عن المكونات الطبيعية والثقافية المكونة لموقف الشاعر، فهو ليس موقفاً منحازاً لطائفة ولا لحزب ولا لقبيلة، وإنما هو منحاز إلى منهج التوحيد الذي فرض عدالة السماء ورفض النفاق والدجل، ورفض تفحيل الحكام ومنافقتهم وتزييف الواقع. وهنا يبدو الشاعر ملتزماً بموقفه، مجاهراً بمعصيته، لكل من خالف هذه الإرادة النابعة من عقيدة مجتمعه ووطنه، مستلهماً مقولة عمر بن الخطاب في الهجرة وإعلانه من غير تخفٍ موقفه المناصر لدعوة الإسلام (ابن الأثير د.ت ،ص144).

كما أن الشاعر يشف عن موقفه المنحاز للحق والعدل والخير على طريق الشعراء الذين سبقوه واستمسكوا بهذا المنهج ومضوا من غير أن تتلطخ سمعتهم بالتزييف والرياء ونفاق الحكام منهم التجاني وجماع والمجذوب، وفي إشارته للتجاني وجماع ناحية خفية من وجهة نظري فقد عبروا عن ثورتهم من خلال

ذواتهم وانعكاس غضبهم عليها على طريقة الأداء الرومانسي ، وقد اعتد بالمجذوب لأنه في تقديري يعتبر من أول الشعراء السودانيين الذين فتحوا الطريق أمام قصيدة الشعر الحر لتعبر عن وجدان أمة ومعتقداتها وتصوراتها، من غير إقحام لفكرة الفلسفة الاشتراكية أو التقيُّد بآراء فكرية خارجية.

وقد جاء تعبيره عن هذا الموقف الوطني في قصيدته بعنوان (هذا دور قافيتي) (الكتيابي 2006، ص119):

مكاني ... آخر الطابور
والجلاد يرضع من لسان السوط شهوته
ويمرقني كما لو كنت قهوته
فلي قدري ... ولي كأسي
عرفت الآن كيف غدى
...
إلى أن يقول :
مضى المسلول والمذهول والمجذوب
يا مجذوب ...
أتركتني هنا وتذوب
حرام كيف تتركني
دنا الجلاد ... تلك ظلالهم لاحت ...
ترى هل أحضروا ثمني

فالشاعر يعلم منذ الوهلة الأولى أنه سيدفع الثمن ولا يبالي. فهذا قدره ، وهذا كأسه وينبغي أن يقوم بدوره كما قام من سبقوه من أمثال المسلول (كناية عن التجاني يوسف بشير)، والمذهول (كناية عن الشاعر إدريس جماع) والمجذوب وهو الشاعر محمد المهدي المجذوب وفي ندائه له دلالة على قرب العهد به فهو ممن عاصرهم الشاعر وتتلمذ عليهم.

ثم يواصل الشاعر النص ليوضح أن رسالة الشاعر لن تجد من الطغاة والحكام إلا الطرد والنفي مهما كانت جميلة وغاية في النقاء والطهر (نفسه، ص121-123):

دنا الجلاد هذا دور قافيتي
سأثبت .. ربما أسلم
عرفت الآن كيف غدى ..

هل الغرباء إلا نحن والشمس
نغيب فتضرب الدنيا سرادقها لتذكرنا
كأن رحيلنا العرس
عرفت الآن كيف غدى
هل الفقراء إلا نحن والطير
نصوغ لقمحة لحناً .. ويأكل لحمنا الغير
عرفت الآن كيف غدى .. وأنِّي نخلة رجلا
أُضيئ النجم من سعفي
أمدد قامتي ترفاً .. وألقم ظالمي صلفي

فالشاعر منذ هذه القصيدة التي يعلن فيها دستوره في قول الشعر وموقفه الرافض للتزييف يؤكد لنا أنه سيفاجؤنا في شعره الثوري برجل ضحى وما زال يضحي من أجل إبراز رؤيا وطنية ورؤيا إسلامية تعيد للعام العربي ألقه وتاريخه وأمجاده وبطولاته التي دكت تحت أقدام الغزاة والبغاة منذ زمن بعيد ، وأن المسؤولية اليوم لهي أكبر لاسترداد ذلك الماضي والإمساك بزمام المبادرة.

ولكنه يعِّبر عن كل ذلك بطريقة فنية تعكس حجم المفارقة والمناقضة بين الواقع والمأمول، وتبرز أن دور الشاعر في هذا العصر لن يتعدى دور المهراج بباب القصور وأنه لن يستطيع أن يصنع التاريخ وإن كان قادراً على بناء الوعي الجماعي عن طريق بنائه الفني الجمالي. عبر عن ذلك في قصيدته (كفى يا شعر) (نفسه، ص213-217):

كفى يا شعر
ما غادرت في التاريخ
ما قصرت في التوبيخ
شكراً لك ...
لأنك حين قلت الحق كان القول مسجوعاً فأرقصهم
ولما قلته بالنثر ... أربكهم
وكم حاولت من مسلك
فشكراً لك
ستبقى هكذا يا شعر مهراجاً بباب القصر
درويشاً على الطرقات

أو بوقاً لحزب اللات

موضوعاً لمن حولك

فقل ما شئت ... مهما قلت لن يتبينوا قولك

فشكراً لك

ويمكن أن نخلص من ذلك إلى القول بأن الكتيابي في ثورته الشعرية، لم يكن مدفوعاً بأفكار ومذاهب خارجة عن عقيدة الأمة وفكرها أو مناقضة لمعتقداتها، كما هو حال كثير من الشعراء الذين مثلت ثورتهم ، ثورة على الموروث الثقافي والقيمي لأمتنا؛ ورأوا أن التقيُّد بالعقيدة الإسلامية هو الذي يقعد هذه الأمة عن اللحاق بقطار الحضارة الغربيَّة. بل كان مدفوعاً من إحساس أمته، ممثلاً للوعي الجماعي الكامن في الأمة سواء الأمة الإسلامية والعربيَّة ككل، أو السودانية على وجه الخصوص. وأن طبيعة شعره الثوري تقوم على بنيتين فنيتين متمايزتين:

- الأولى: التعبير الثوري المباشر (نسق الرؤية الثورية)
- الثانية: التعبير الباطني الرمزي الذي يحض على الثورة من غير أن يدعو لها مباشرة (نسق الرؤيا الثورية)

تنوع أساليب الخطاب الثوري:

تنوعت أساليب الخطاب الثوري في تجربة الكتيابي الشعرية ما بين مباشرة تصور الواقع وتسخط منه بطريقة مكشوفة بعيدة عن الرمز والتلميح، مما يمكن أن يطلق عليه مصطلح شعر (الرؤية الثورية) التي تعبر عن مضمون واضح يحمل طابعاً صدامياً مع الواقع، بل حتى في شعر الاغتراب والذي ارتبط عنده بهذا المفهوم، مما يجعل الاغتراب مساوياً في دلالته على مفهوم النفي والرفض والإقصاء وغيرها من المفردات الدالة على مجابهة الواقع ورفض مخرجاته السياسية والاجتماعية التي تناقض رؤية الشاعر.

وقد مثلت قصائد هذا النسق مجموعة من شعره الثوري منها قصيدته المشهورة(على كيفي) وقصيدة و (هذا دور قافيتي) و (أمدرمانيات) اللتين مرّ ذكرهما، وقصيدة (يا سلام) ، وقصيدة (يا مهيرة)، وقصيدة (كفى يا شعر) ، وقصيدة (صرخة الموال المرخص)، وقصيدة (لأول مرة هذي)، وقصيدة (ورقة إلى صناديق الاقتراع)، وقصيدة (تذكرني) .. (ديكور جديد في رواية قديمة) و(عرض حال) و (نصوص من سفر إبريل).

أما النوع الثاني فهو شعر الرؤيا الثورية التي تبدو فيها ذات الشاعر كأنها في عالم آخر بعيد لا تصلنا الرؤية واضحة ولكن تصلنا همهمات متقطعة، وهو لا يعبر عن تجربته الشعرية بمضامين معرفية مكشوفة بقدر ما يعبر عن كونه الخاص ورؤيته الشمولية للعالم. يعتمد في تجربته على تكثيف الكيف

الدرامي للقصيدة وإعطاء المفاهيم والتصورات بعداً شخصياً وإعطاء المضمون بُعداً كونياً وذلك بالتخلص من الزمن أو تعطيله والتعبير عن رغبة الشاعر في التطهر والتجدد (كليب،1197م،ص13).

كما يتسم شعر هذا النسق بالغموض الذي ليس هو نتاج تلاعب بالأوزان أو اللغة بقدر ما هو انحراف مقصود يشى ببنيات عميقة يقصد إليها الشاعر، ومن ثم اعتمدت هذه القصائد على التكثيف والتصوير والرمز والإيحاء بالمعاني، وقد لا تجد فيها معنى ثابتاً، ولكنها تشي وتحرض على المعاني الثورية التي نحن بصددها. وقراءة هذا الشعر تحتاج من الناقد إلى كشف البنية العميقة للنص وعدم التوقف عند سطحه الذي لا يحمل الصورة الثورية أو القيمة المطلوبة، "فالمستوى الحضوري (علاقات الحضور) وحدها ليست كافية في الكشف عن معنى النص وقيمته، بل لابد من استحضار علاقات الغياب، سواء بما تحمله مفردات الشاعر من دلالات اجتماعية أو سياسية أو نفسية خارج النص أو نفسية، والتناص وغير ذلك "(قاسم، 2001م،ص197-199).

وهذا النوع من شعر الكتيابي هو الذي سنتوقف عنده أكثر لكشف مضمونه الثوري وتحريضه على التغيير ورفضه للواقع لكن بطريقة غير مباشرة.

مثَّل هذا النسق من شعره الثوري عدة قصائد منها (آخر شهرزاد) (قطارات الجنون) (هل سنبكي مرة أخرى) (معزوفة ... في جناز علاقة عابرة) (شراع الفجر) (مذبح الوتر الشهيد) (لك يا ديار) (مشتاق أنا مشتاق) (هذي رؤاي) (تحديق في قناة الذاكرة) (حوار البرق) (أفقد شيئاً أكبر مني) (خيلي تخرج من بسطام) (إطلالة على السرادب)، بعض هذه القصائد تداخلت فيها الرؤيا الثورية والتعبير عن الاغتراب ،والمعاناة والعذاب الذي يعيِشه المغترب بعيداً عن وطنه راجياً تحقق آماله. كما تبدو الذات الشاعرة فيها حزينة متشائمة من الواقع راجية الخلاص.

كذلك يمكن النظر في تنوع أساليب خطابه الثوري بحسب البعد العربي الإسلامي ،والبعد الوطني، فقد عبر عن ثورته على الوضع العربي والإسلامي مقابل الصعود الغربي والصهيوني وتحدّث عن أسباب هذا الانكفاء في واقع الأمة الإسلامية في أكثر من قصيدة .

بينما خصَّ القضية الفلسطينية والقدس بأكثر من نص عبر فيه عن إحساسه وتجربته إزاء هذه القضية .

ورفض في عدة قصائد أن يتوجه السيف العربي إلى رقاب الإخوة العرب، والاحتماء بالأجنبي والغربي وتوضيح مدى كارثية هذه الحروب على أمتنا؛ وكذلك عبَّر عن ثورته تجاه الوضع في وطنه (السودان)، ومناصرته للثورات خاصة ثورة أبريل التي عاش غمارها في السودان عام 1985م، ولكنه ينعي ويحزن على مخرجات هذه الثورة التي لم تكن سوى الطائفية البغيضة التي أسلمت البلاد مرة أخرى إلى حكم

العسكر، وهكذا ظل الوضع خمسين عاماً كما يذكر في شعره :كلما تخلصنا من انقلابيين وقعنا في قيد انقلابيين جدد ... أو حكم طائفي، ويحزن على هذا الوضع حزناً يشي بالثورة يقول في هذا المعنى قصيدة بعنوان (يا سلام)، منها (الكتيابى 2006م،ص228 وما بعدها):

يا سلاآآآآم

إنما نحن أسارى

كلما حل انقلابيون. من قيد انقلابيين أيدنا

صدحنا- بالأناشيد- سواء لفريق

أو عقيد أو مشير أو إمام

ثم أنا فجأة من حيث لا ندري

وجدنا القيد ذات القيد يحكمنا

وعدنا مثلما كنا أسارى كالحمام

هكذا نحن

وهذا شأننا خمسين عاماً

يا سلاآآآآم

إذن يمكننا أن نقول إن مطلوبات التغيير في نظر الكتيابي ليس على الصعيد السوادني فحسب ،بل على الصعيدين العربي والإسلامي كذلك.

ومما يمكن أن يلحظ في هذا الشعر الثوري الوطني اتكاؤه على مفردات تمثل رموزاً في ذاكرة الشعب السوداني قادرة على تحريك المشاعر وإثارة الجماهير، ولعل هذا هو السبب وراء الانزياح الأسلوبي في كثير من شعره السوداني ؛فاستخدم مثلاً كلمة (دلوكة) و (سيرة) رغم محلية المفردتين لكنهما تمثلان علامتان ذاتا مدلول اجتماعي وثوري مرتبط بشهامة الشعب السوداني وإبائه وشجاعته، وكذلك أشار إلى حبه للوطن من خلال معجمه السوداني الخاص فاستحضر كلمات خاصة لا يعرف قيمتها الثورية سوى الشعب السوداني مثل مهيرة، طموت، السيال والجميز والنال فهذه المفردات الثلاث الأخيرة أسماء لأنواع من الأشجار التي تنمو على ضفاف النيل والنال نوع من الأعشاب النيلية . وغير ذلك مما سنفصله عن كلامنا التقانات الحداثية في شعره الثوري.

التقانات الحداثية التي اعتمد عليها الشاعر في إبراز تجربته الشعرية الثورية:

اعتمد الكتيابي في شعره الرؤيوي الثوري على التعبير المكثف الذي يعتمد لغة الإشارة ،وهي لغة متحركة الدلالة فكل دلالة تفتح الباب لدلالة جديدة عند القارئ ،كل قارئ بحسب ثقافته وعمقه(قاسم 2001م ص172-174)، كما اعتمد على التصوير الموحى والذي يكثف التجربة الشعرية، ويخرجها من مستوى التعبير المباشر إلى مستوى التعبير الجمالي، كما اعتمد الرمز كآلية للتعبير تختزل كثيراً من محمولات الذاكرة الجماعية للأمة وتعيد إحساسها بتلك المعاني التي تحملها الرموز الشعرية.

وإن كان جميع شعر الكتيابي يتسم بالوحدة العضوية التي تجعل أي دراسة غير مكتملة إلا بقراءته قراءة كاملة إلا أننا سنلتقط من هذه النصوص بعض المقاطع الدالة، ونترك للقارئ مراجعة النصوص كاملة؛ لطبيعة هذه الدارسة التي تعتمد المعالجة الكلية لا التفصيلية الدقيقة.

الإشارة والرموز:

انتهى السيميولوجيون إلى أن الكلمة في التجربة الجمالية إشارة حرة تم تحريرها على يدي المبدع الذي يطلق عتاقها ويرسلها صوب الملتقى، لا ليقيدها مرَّة أخرى بتصور مجتلب من بطون المعاجم ، وإنما للتفاعل معها بفتح أبواب خياله لها لتحدث في نفسه أثرها الجمالي وهذا هو هدف النص الأدبي ، وعلى هذا تصبح قيمة النص فيما تحدثه إشاراته من أثر في نفس المتلقي وليس أبداً فيما تحمله الكلمات من معان مجتلبة من تجارب سابقة أو دلالات مستعارة من المعاجم (القذامي 1987م، ص12-13).

بهذا المعنى لكلمة الشعرية يمكن قراءة شعر الكتيابي ذي النسق الرؤيوي عموماً، وهذا النسق الذي نحن بصدده الآن وهو الثوري على وجه التحديد.

ولنأخذ مثالاً على هذه اللغة الإشارية التي تنفتح على ذاكرة الوعي السوداني وعاداته، وتشي بالثورة من غير أن تعبِّر عنها بطريقة مباشرة في قوله (الكتيابي2006،ص105):

رقية الوجدان أن ....
يُرمي بخور الشعر في جمر الهوى
وتُدَقُّ أجراس الوعود
لتجيء عافية الخيال على الرياح البشر بين يديه
تنضح من وجينات الورود

أولاً / يشير الشاعر إلى حالته النفسية المأزومة التي تحتاج إلى علاج، وهذا العلاج هو الرقية وهي من الألفاظ الدالة على ثقافة الشاعر الإسلامية وثقافته السودانية، فكثيراً ما نعالج مرضانا بالرقية ، والبخور ولكنه ليس بخور من أعشاب ،وإنما يرتبط بقدرة الشاعر على إبلاغ رسالته الشعرية فيه والمرتبطة بحبه لهذا الوطن

والذي أشار إليه بعبارة (جمر الهوى). وإن كانت هذه الإشارات ذات دلالات منفتحة على التراث الثقافي العربي والسوداني، فقد تجيء بعض الإشارات أعمق ولا تنفتح إلا على وجدان الشاعر وإحساسه الخاص فقوله : "وتدق أجراس الوعود" لا نعلم عن أيّ أجراس يحدثنا ، كما لا نعلم عن أيّ وعود، لعله حلمه الخاص في تحقيق آماله الوطنية. والذي يرشح هذا التأويل قوله بعد : لتجئ عافية الخيال.

فإن كانت لفظة العافية مرتبطة بالصحة متماشية مع الرقية فالقارئ يتوقع أن يحيل إليها، إلا أننا نفاجأ بتحولها إلى آخر هو (الخيال) فكيف تكون عافية الخيال ؟؟ إن لم تصح النفس التي هي منبع الإحساس، فإن جميع الصور المتخيلة تكون مجرد أوهام لأنها خرجت من نفس مشوشة مريضة، أما وقد تحققت العافية للنفس فتتحقق معها تصورات الشاعر الوطنية، وأشار بكلمة (رياح) رامزاً بها للخير والبركة، وهي مرتبطة بهذه الدلالة في القرآن الكريم على خلاف كلمة ريح التي ترتبط بالتدمير والخراب.

فالشاعر يحدثنا في هذه التجربة الشعرية ، بلغة إشارية عن آماله الثورية والوطنية وأن تحقق هذه الآمال عنده لن يكون إلا بوصول رسالته الشعرية التي هي العلاج والرقية لتفتح الطريق أمام تحقق الأمنيات (الخيال) محمولة على الرياح الدالة على البشر والبشارة.

ومن أمثلة شعره الموحية بالثورة معتمدة لغة الإشارة والتلميح قوله (نفسه، ص132–136):

لو رفرف طرفك
أيقظ عش السحر النائم بقعةَ ليلٍ تسبح في بركة نور..
هذا الدرويش القابع بيني ... سوف يثور
هذا الدرويش الهائج حتماً سوف يدور
وإذن يتفجر بارود الروح
يفرقع بين الواقع والتخيال
يهد جسوراً إثر جسور
حتى يلج السور الأخطر
جن أحمر
هذا الدرويش القابع بيني جن أحمر

يمكننا ملاحظة مركزية كلمة (الدرويش) وما يرتبط بها من معايير رمزية في الذاكرة الجماعية للسودانيين خاصة منذ عهد المهدية والاستعمار، كما يمكننا أن نربط بين الدرويش والدوران الذي هو من العادات الصوفية عند المديح وتأجج حالة الشوق الصوفي في مثل هذه الحالة ، ولكن الشاعر يضع إلى جوار كلمة (يدور) كلمة تغيِّر المعنى من فهمنا لطبيعة الدرويش وهي كلمة (يثور) فالثورة من فعل النخب

السياسية والمثقفة، وليس من أفعال الدراويش، وإن كان الدرويش هنا يأخذ معنى البسيط الغارق في عالمه الصوفي بعيداً عن الفعل الثوري فلماذا هذه الثورة من قبل هذا الدرويش لعلها نتاج عملية المعاناة والضغط الشديد الذي يجعل الإنسان غير قادر على السير حتى النهاية. ثم يستخدم الشاعر مجموعة من المفردات الدالة على الثورة (بارود – يفرقع – يهد – يلج – جن أحمر) مما يوحي بخطورة الحالة النفسية التي تحوّل هذا الدرويش الهادي إلى جن أحمر ثائر لا يكاد يقوى على التحمُّل. كما لا يخفى اختياره الزمن الحاضر باستخدام الفعل المضارع ليدل على حتمية الفعل في القريب العاجل.

فهذه كلها كلمات اختارها الشاعر بعناية لتعبر عن طبيعة الشعب السوداني البسيط ، ولكنه إن جدّ الجد واحتقن غضباً سيثور ثورة تقضي على الأخضر واليابس .

كما استخدم الكتيابي مجموعة من الرموز المحفورة في ذاكرة المجتمع السوداني، خاصة المرتبطة بالنضال الوطني مثل رمز (مهيرة) عنوان لقصيدة جاءت فيها مفردات سودانية ذات طبيعة ثورية وظفها الشاعر عمداً لتفعل التأثير المناسب في الشخصية السودانية (حصرياً) لأنها من الكلمات المتداولة في العامية السودانية مما يجعل من هذا الاختيار انزياحاً أسلوبياً ذا وظيفة جمالية مرتبطة بالمضامين الاجتماعية والدلالات النفسية لهذه المفردات ، يقول في قصيدته (يا مهيرة) (نفسه،ص232–234):

أفرغي هذه (الدلوكة) الرعناء ضرب القلب
واستلي (الزغاريد) السنية والأماديح المثيرة
ألهبي الأعواد من نار (البخور) المر
(في عين الحسود)
وسيرى أجمل (سيرة)
هيه للفرسان غني يا لأخوان البنات
الغر كانوا
في صباح العيد قربان المسيرة
لم يمسوا بعد (حناءً)
وما جدلوا (حريراً) في معاصمهم
ولا وضعوا على هاماتهم يوماً هلالاً أو (ضريرة)
أمسكي عدّ الأصابع في يديك
قولي ثمانية وعشرون الحساب اليوم مضروب على الأكباد
مقسوم على المليون أقساماً كثيرة

فاضربي (دلوكة) الذكرى على يافوخها
كي تخرج العين العنية والمرارات المريرة
اضربي دل...
اضربيها يا مهيرة
ربما تستنبت الذكرى مقابرهم مظاهرة كبيرة

فتوظيف مثل هذا المعجم هو بالتأكيد قادر على تحقيق الأثر المرجو في التحريض على الثورة، أكثر من أيّ مفردات أخرى لو اختارها الشاعر. والشاعر هنا على وعي بأنه استخدم كلمات تمثل انحرافاً عن الفصحى ولذلك وضعها بين أقواس، ليدل على وعيه بالفصحى من جانب ،وليدل على أنه انحراف مقصود أراد أن يحشد به جملة من المؤثرات على الشعب السوداني دون غيره من الشعوب التي لا تحفظ في ذاكرتها هذه المفردات ولا تشكل لها إرثاً ثقافياً أو حضارياً.

فغير اسم (مهيرة) المرتبط بالرمز التاريخي لنضال المرأة السودانية استخدم بعض المفردات الدالة مثل (دلوكة – سيرة (بالسين التي هي بين الفتح والكسرة وليست متخلصة إلى الكسر تماماً) – الزغاريد – الأماديح – البخور...

بعض هذه الكلمات عامي مرتبط بالثقافة السودانية وبعضها فصيح ولكنه يخدم فكرة الشاعر الذي أراد أن يلهب حماس جمهوره.

كما استخدم بعض التراكيب التي تفعل فعل السحر في الشخصية السودانية وتجعلها تنطلق لا تلوي على شيء مثل:

(هيه للفرسان غنى)
(يا لإخوان البنات)

كما وظف بعض الأمثال السودانية عن طريق التناص (عين الحسود، فيها عود) ثم يردف ذلك ببعض المفردات والجمل التي تبعث الأسى وتثير الحزن على فقد هؤلاء الشباب حياتهم فأصبحوا (قرباناً للمسيرة) فمن هذه العبارات المشجية التي يتفاعل معها الوجدان السوداني:

لم يمسوا بعد حناء
وما جدلوا حريراً في معاصمهم
ولا وضعوا على هاماتهم يوماً هلالاً أو ضريرة

وكلها من العادات السودانية المعروفة في الزواج خاصة للشاب الذي يتزوج لأوّل مرة. مما يدل على مدى البطش والتنكيل الذي تعرض له الثوار في تلك الثورة التي هي ثورة أبريل 1985م التي عصفت بحكم جعفر محمد نميري.

فهكذا استطاع أن يجعل الشاعر اختياره للكلمات في مستواه الحضوري، قادراً على إثارة المستوى الخارجي الموجود في ذاكرة المتلقي، ومن هنا تتسع دلالات اللغة وتتضاعف طاقتها.

ومن الرموز التي وضعها الشاعر في الإشارة إلى الثورة رمز (الموج) فقد كرر الكتيابي رمز الموج في أكثر من مقطع شعري مشيراً به إلى ثورته (نفسه، ص 97):

وتعلمت يدك السلام على الأحبة يقظة
هذا الخريف ... سبحان ربك
وارتجعت الشعر بعد طلاقة
وفتحت فوهات النزيف
هذا وعدت على رؤوس الموج محمولاً
على المدِّ العنيف

فالشاعر هنا يستخدم لغة إشارية لا تحمل معنى ثابتاً، ولكنها تشير إلى الأمل في تغيُّر الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلاده، وقد اختار موسم الخريف دون غيره لما يحمله من دلالات مبشرة على الخير والنماء، وتحسُّن الأوضاع، مما سيدفعه للبوح الشعري مرة أخرى، بعد أن أعلن طلاقه في أكثر من مرة في قصائد ديوانه من ذلك قوله في قصيدة مذبح الوتر الشهيد (نفسه،ص169):

قد كان شرياني وآخر شهقة للشعر مني
إنني حرمت بعدك جرعة المعنى
وطلقت الغناء

لأن رسالة الشعر من وجهة نظره لم تكن مجدية من قبل، ولكنه الآن يقول: (وفتحت فوهات النزيف) في إشارة إلى المآسي والحرقة الداخلية التي تحتاج إلى طاقات الشعر كي تعبر عنها . ثم يقول:

هذا وعدت على رؤوس الموج محمولاً
على المد العنيف.

فما هذا الموج الهادر الذي يحمل الشاعر مرة أخرى إلى بلاده الحبيبة ؟ إنه موج الثورة التي يحلم بها.

ثم يعود إلى رمز الموج مرة أخرى في القصيدة نفسها (نفسه، ص99):

والله أعلم ... أين تهبط من رؤوس
الموج إذ يرسو
ويعلم هل تعود لبره
أم لن تعود...؟

وهنا يتضح وعي الكتيابي بقيمة الثورات ، فهي غضب أشبه بهدير البحر المتلاطم الأمواج، يقذف بكل شيء داخله إلى الخارج، وربما يقذف به في داخله فتبتلعه الأمواج، إذن فركوب الأمواج ليس مأمون النتائج والعواقب، وكذا حال الثورات، فإنها قد تحقق الآمال، وقد تذهب بها وتعصف باستقرار البلاد وأمنها، ولعل ثورات الربيع العربي والتي حدثت مؤخراً، ولعلها بعد عشرات السنين من كتابة هذا النص، دليل على صدق رؤية الشاعر.

هذا ونكتفي بالإشارة إلى بعض الرموز التي استخدمها الشاعر للتعبير عن رؤياه الثورية منها رمز (آخر شهرزاد) رمزاً لحب الوطن وأن البعد عنه ليس هو خيار الشاعر، وأن العودة إليه لن تكون إلا بعد تحقق الآمال برجوع الوطن إلى فطرته وطبيعته التي يحلم بها(نفسه، ص 92):

بعد آلاف السنين ... ستطل آخر شهرزاد
وتحل في البلد الأمين
وخريفه يسخو وتمتلئ الضروع
ونواعم الأيام من ذهبت
تبادر بالرجوع

وكذلك توظيف (النخلة) رمزاً لإباء الضيم، والصمود وعدم الانكسار، وكل القيم العربية الأصيلة (نفسه ،ص 122):

عرفت الآن كيف غدي ...وأني نخلة رجلا
أضيئ النجم من سعفي
أمدد قامتي ترفاً.. وألقم ظالمي صلفي

وفي جملة شعره استخدم جملة من الإشارات الدالة على الثورة والأمل ، مقابل إشارات أخرى دالة على القهر والظلم والصلف ،من إشاراته المكررة في المعنى الأول: (الخيل، الشاطئ، والحباب، الألوان: الأبيض والأخضر، والصباح، والإشراق والنور والحرير والبرق، الجسارة، الطيوب والحنان والبصر والبصيرة وغيرها) وهي من الإشارات التي توزعت في مساحة الديوان موظفة للمعاني الإيجابية، وفي مقابلها إشارات مثل (الظلمة، والظلام، الليل، الدخان، الأفعى، الجلاد، السوط، الأشلاء، الحزن، الصلف، الأسف، الشجن،

النزاع، الصهر، العنف، القهر، النفاق، التفليق، الهواجس، الظنون، اليتم والسراب) مما يجعل هذه النصوص تبدو كبنايات متعارضة تبرز حجم التناقض بين الواقع والمأمول ،كما تجسد حلم الثورة التي يحلم بها.

الصور الشعرية:

وظف الكتيابي الصورة الفنية الموحية في شعره الثوري؛ كي يجسد من خلالها المفارقات العجيبة بين الواقع الذي يرفضه، والحُلم الذي يراوده، وينتظر تحققه. وهذا التوظيف للصور الشعرية كثير في الديوان جاء بعضه عن طريق التشبيه والاستعارة والكناية ، وجاء البعض الآخر عبارة عن صورة مركبة عميقة، فتأتي الصورة أشبه (كما يرى ريتشاردز في كلامه عن الصورة الشعرية): " بمركب كيميائي يفقد فيه الطرفان صفتهما الأصلية ويستحيلان معاً إلى شيئ جديد، أي أنها نوع من النشاط التركيبي للذهن، يختلف عن النشاط التحليلي الذي يعتمد عليه التحليل العلمي " (قاسم،2001م، ص197).

كما نجده قد سلك طرائق شعراء الحداثة في بناء الصورة الشعرية معتمداً على بعض الطرق الفنية الحداثية مثل تراسل الحواس، وتشخيص المجردات وتجريد المحسوسات في نوع من العلاقات الذاتية المبتدعة، الاتكاء على الإيحاءات التي تبعثها الكلمات ذات الدلالة المعينة والموقف الرمزي والإيحاء بالألوان (قاسم،1989م،ص207 ما بعدها).

فمن الصور التي اعتمدت في بنائها على الثنائية الضدية لتبرز حجم المفارقة، ولتكون الصورة أكثر وضوحاً، وكذلك تعتمد في تركيبها على الإيحاء بالمفردة ودلالتها الاجتماعية، وكذلك من خلال الألوان ومغايرتها قوله (الكتيابي 2006،ص35):

فبأي آلاء الجسارة يكفرون
أو يكفرون وأنت يا وطني
تحل معاقد الدنيا
وتقترح الصباح الطلق من ليل الدخان

والقصيدة تصوِّر بسالة الشعب السوداني في مواجهة الظلم ومقاومة القهر في أحداث ثورة أبريل 1985م .

وقد بنى الشاعر صورته على المفارقة بين إرادة الوطن وإرادة حكامه ، فيجعل الإرادة الوطنية متمثلة بالصباح الطلق وكل ما يحمله من إيحاءات جميلة، في مقابل إرادة القهر والظلم متمثلة في (ليل الدخان) وما يحمله من دلالات الظلمة والاختناق وغيرهما.

ومن المقاطع الشعرية التي تصوِّر إحساس الشاعر تصويراً مكثفاً، مركباً موحياً يعتمد على تراسل الحواس ومحرضاً على الثورة ومبرزاً معاناته في الاغتراب قوله(نفسه ،ص102):

مرة أخرى يطل الشوق من سور السنين
للجميل الحلو للبلد الذي
وسعت أباريقي بقال همومه زمناً
وعلمني الحنين

فالشاعر يصور هموم الوطن في صورة بغال عطشى ، ويصور حبه وسعة نفسه للقضية الوطنية ، وكرمه من أجل الوطن بصورة أعتقد أنها غير مسبوقة في الشعر العربي (بالأباريق) والإبريق إناء يحمل فيه الماء، وفي السودان عنده دلالة خاصة على الكرم ، فانظر كيف استحالت المجردات إلى أشياء حسية في هذه الصورة ؟

ومن الصور الشعرية التي وظف فيها الرمز الموحى ليشير به إلى حالة الجفاف والتصحر الذي عانى منه السودان ولعله يقصد الجفاف المشهور في الثمانينيات من القرن الماضي، وقد تحتمل الصورة أكثر من هذه المعاني كما تصوِّر حالته النفسية وهو بعيد عن الوطن (نفسه، ص102-103):

والشاطئ الغربي يصرخ
أيها الشرقي
واللبخ الشهيد
يستنصر الأشباح يا هذا وتلك استيقظا

فصراخ الشواطئ قد يكون رمزاً للجفاف الذي أحاط بها، وحالة الموات التي جعلت الأرض يباباً، وإلى المعنى نفسه تشير جملة (اللبخ الشهيد) الذي يستنصر الأشباح، وهنا يبدو تحوُّل الدلالة من الأرض اليباب إلى ساكني هذه الأرض الذين صورهم في صورة (الأشباح) بكل ما تحمله من دلالات نفسية تشير إلى الهزال والضعف، وفي استخدامه أداة النداء دون غيرها إشارة إلى حالة التباعد والتجافي التي عبثت بالوحدة الوطنية في بلاده في تلك الفترة التي مثلت حالة اغترابه القسري عن وطنه في ثمانينات القرن الماضي. كما تشير كلمة استيقظا إلى حالة الغفلة وفيها إشارة إلى الثورة المرجوة والصحوة المأمولة التي تموج بها نفس الشاعر بإغاثة هذا المنكوب الذي يصرخ.

ثم يقول في صورة اعتمد فيها التصوير الموحى بالألوان قوله(نفسه،103):

ليلى بغير أحبتي ...
قطن من الظلمات يحتل الجهات
تحشوه نأمات المثلثة الجريحة والصدى والوهوهات
ليلى بغير الحلو وقت في الممات

جاءت الصورة في قمة الأداء التصويري لحالة الاغتراب الخانقة التي يعاني منها الشاعر فإن يكن قد وجد السند المادي في الغربة إلا أنه افتقد ما هو أعظم وهم الأحبة والوطن، وهنا يبرز الأداء التصويري المكثف الذي يعتمد فيه الشاعر على المفارقة.

فليله : قطن من الظلمات يحتل الجهات. فالقطن لا نعرفه إلا بلونه الأبيض، أما أن يستحيل لونه إلى ظلام دامس وسواد فهذا ما يجسد حالة الشاعر الرافضة لهذا الاغتراب، ثم يزيد الصورة تكثيفاً بأن يجعل هذا الليل محشواً بالأسى والأنين" تحشوه نأمات المثلثة الجريحة والصدى والوهوهات".

فالكلمات هنا تستحيل إلى إشارات دالة على ما يبعث الأسى في نفسه ، فالنأمة هي الصوت الخافت المبحوح، والصوت الضعيف الخفي أيا كان (مجمع اللغة العربية القاهرة2004م، ص895)، والمثلثة الجريحة جاءت هكذا من غير تعريف بها، ولعلها رمز خاص بالشاعر إلى مثلث (حلايب) فقد ذكرها في قصيدة أخرى يعبِّر فيها عن علاقة السودان بمصر، وأنها في نظره علاقة شكلية ظاهرها جميل، ولكنها تقوم على الاستغلال للسودان وموارده واحتلال جزء من أرضه، جاء فيها (الكتيابي،ص62):

وكأنه لم يدر عن مطعونة
بالغدر أعلى الشرق
ما بين الخريطة والزُّمام

فهذه النأمة وهي الصوت المبحوح هو يتناسب أن يكون صوت هذه المطعونة التي تئن أنيناً ولكنها لا تستطيع الصياح أو الصراخ.

والصدى في الصورة السابقة رمز للخواء الذي يتعرض له الوطن من وجهة نظره والذي أشار إليه في الصورة الأولى:

والشاطئ الشرقي يصرخ
أيها الغربي واللبخ الشهيد .
يستنصر الأشباح : يا هذي وتلك استيقظا .

فإذا كان الناس كأنهم أشباح، نيام، فصوت الشواطئ واللبخ وصراخها لا يجد من يستجيب إليه، فيرتد الصدى، فتأمل .

أما الوهوهات: فهي إشارة دالة على مدى الألم الممض الذي يحس به الشاعر نتيجة هذا الوضع الكارثي الذي رسمه للوطن فألمه ليس ألماً فردياً، يعاني فيه من حاله خاصة، وإنما هو ألم سببه هذا الذي صوره من حالة الوطن، ثم حالة العجز عن تغيير هذا الوضع بسبب هذه الغربة القسرية التي يتعرض لها.

فالصور كلها قاتمة التي رسمها الشاعر وصوَّر بها وضع وطنه السودان، وهي صور حاضة محرضة على الثورة والتغيير، وإن لم تدع إلى ذلك بأسلوب مباشر.

" وثمة نوع آخر من التصوير الشعري وهو التصوير بالحقيقة، وهو لا يعتمد المجاز، بل يعتمد على رسم مشهد متحرك في شكل قصص أو حوار درامي، تتجه أحداثه وتسير خطوطه وتتقدم نحو اكتمال رسم الشريط القادر على تجسيد إحساسات الشاعر " (قاسم2001م،ص241)وقد وظف الكتيابي هذه التقنية التصويرية الحداثية في أكثر من نص، من ذلك قصيدته (ديكور جديد في رواية قديمة) يقول فيها (الكتيابي2006م، ص65):

مضى
أبريل
إبريلان
والعنزان تنتطحان في أنى ...
سراب أم حجر
عشب طري أم شرر
هذا الخريف ...
تغيَّر الديكور خلف عباءتين
فصفق الديكور للجمهور واشتعل المطر
وحدي صرخت وكان هزواً .. أو عناداً
قلت يا ريح أطفئينا ...
نارنا ولدت رماداً ...
ليس هذا المنتظر
وانبرى صوت البطل
يسقط الكاتب والمخرج ...
يحيا موكبي يحيا
"ستار "
وسمعنا جسداً يسقط من
خلف الكواليس وصمتاً كالنواقيس
حزيناً سنمار !

فلتبارك قبة الجد القرار

جلبة : " لا .. لم أبارك "

" لن أبارك وانتهى ...

رفع الستار

إلى آخر القصيدة التي ترسم المشهد السياسي السوداني، وما يعانيه من تسلط طائفي أعقب ثورة أبريل المجيدة، وصراع بين الحزبين الطائفيين الذين كوَّنا الحكومة والبرلمان في تلك الفترة. عبر فيها عن رفضه لهذا النوع من التغيير الذي لا يشكل حلمه الثوري.

كما استخدم أيضاً من تقانات القصة المونولوج الداخلي، فهو يدخل في التصوير بالحقيقة ، ولكنه أخص في التعبير عما يدور في نفس الشاعر، وقصيدته (أفقد شيئاً أكبر مني)مثال على النوع (نفسه،ص102-105):

أشعر أني أفقد شيئاً أكبر مني

ليس الجد وليس الوالد

شيئاً حياً قد فارقني دون ممات

ليس عيوني

ليس يديّ

وليس الروح وليس الذات

شيئاً خلّف بقعة برد في ذاكرتي

هل ضيعت السر الأعظم في تكويني

ويواصل الشاعر في التعبير عن هذه التداعيات إلى أن يصل إلى ذروة البوح في قوله:

أشعر أني أتبع قافلة أخرى

ليس غافلتي

أمشي عبر زمان – ليس زماني

ليس زماني –

ليس زماني هذا كابوس

أضغاث ظلم في ظلم في ظلمة

أسأل نفسي ... لم أسألها

حقاً إني أفقد شيئاً أكبر مني

ليس امرأة
ليس الجرعة واللقمة
أشعر أني
سارية طارت عنها رايتها
وقضيتها ...
أشعر أني ... حدا سيف
أفتقد القائد
والأمة ...

هكذا نستطيع أن نقول إن الكتيابي استطاع في تجربته الجمالية التي عبر فيها عن هذا النسق الثوري استطاع أن يوظف كثيراً من التقانات الحداثية مثل الإشارة والرمز والصورة الموحية المكثفة والتصوير بالحقيقة.

الخاتمة والنتائج:

- استطاعت هذه الورقة الكشف عن النسق الثوري في ديوان الكتيابي (المجموعة الكاملة–الشعر الفصيح)، وبينت طبيعة الشعر الثوري في الديوان، وأنه يقوم على نسقين متمايزين، النسق الأول :هو نسق الرؤية الثورية ومن أهم سماته: الوضوح والمباشرة والنثرية.
- كما استطاعت الدراسة أن تحدد قصائد هذا النسق ومن أبرزها: قصائد من سفر أبريل، على كيفي، هذا دور قافيتي، وغيرها.
- أما النسق الثاني :فهو نسق الرؤيا الثورية الحداثية، والذي اعتمد فيه الشاعر على التعبير المكثف الذي يعتمد لغة الإشارة والرمز والإيحاء بالصور، وتخرج فيه اللغة من مستوى التعبير المباشر إلى مستوى التعبير الجمالي.
- كما استطاعت الدراسة إماطة اللثام عن كثير من التقانات الفنية التي اعتمد عليها الشاعر في بناء قصائد هذا النسق من شعره ،منها الرمز والصورة الشعرية الحداثية، والمفارقة الجمالية.
- سلك الكتيابي في كل هذه التقانات طرائق شعراء الحداثة ؛فاعتمد في بناء الصورة الشعرية على بعض الطرق الفنية الحداثية مثل تراسل الحواس ،وتشخيص المجردات، وتجريد المحسوسات، والاتكاء على الإيحاءات التي تبعثها الكلمات ذات الدلالة المعينة، والموقف الرمزي، والإيحاء بالألوان.
- حصرت الدراسة قصائد هذا النسق وعناوينها، منها: آخر شهر زاد، قطارات الجنون، هل سنبكي مرة أخرى، مذبح الوتر الشهيد...وغيرها.

- اتسم شعر هذا النسق بالغموض الذي ليس هو نتاج تلاعب بالأوزان أو اللغة، بل هو انحراف مقصود يشي بدلالات عميقة يقصد إليها الشاعر.

- إن استخدام هذه التقانات الحداثية لم يقتصر على النسق الرؤيوي فحسب ،بل نجده استخدم بعضها في شعره الثوري عموماً.

- إن الكتيابي في ثورته الشعرية لم يقتصر على دوره الوطني في السودان فحسب بل عبر عن واقع الأمة الإسلامية والعربية وما تعانيه من سياسات قعدت بها عن عالم الريادة والصدارة ،كما خص القضية الفلسطينية بأكثر من نص مبيناً موقفه المنحاز للإسلام والمسلمين في أرض الأنبياء"القدس".

المصادر والمراجع:

(1) ابن الأثير ،أسد الغابة، دار الكتب العلمية ط4،ص144

(2) قاسم، عدنان حسين ،الاتجاه الأسلوبي البنيوي في نقد الشعر العربي، الدار العربية للنشر والتوزيع ،2001م ص197–199

(3) قاسم ،عدنان حسين ، التصوير في الشعر،ط2،مكتبة الفلاح ،الكويت،1989م،ص207 وما بعدها

(4) القذامي، عبدالله ،تشريح النص، دار الطليعة ،بيروت،1987م،ص12–13

(5) القذامي، عبدالله ، النقد الثقافي ،قراءة في الأنساق الثقافية العربية، المركز الثقافي العربي ط3 ،2005 ،ص 118 وما بعدها.

(6) الكتيابي ،عبدالقادر عبدالله ،ديوان الكتيابي (المجموعة الكاملة –الشعر الفصيح) ،ط2006م

(7) كليب،سعد الدين ،وعي الحداثة، دراسات جمالية في الحداثة الشعرية، اتحاد الكتاب العرب1997م

(8) مجمع اللغة العربية القاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية ط4 ،2004

مدى فعالية مؤشرات الأداء غير المالية في تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية

دراسة ميدانية علي قطاع الصناعات التحويلية بولاية الخرطوم

د. فتح الإله محمد احمد
الأستاذ المشارك بكلية التجارة جامعة النيلين

د. محمد الحسن الشريف
الأستاذ المساعد بجامعة نجران المملكة العربية السعودية.

المستخلص:

تناولت الدراسة مؤشرات الأداء غير المالية ومدى فعاليتها في تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية، حيث هدفت الدراسة بصفة أساسية إلى التعرف على مدى تأثير استخدام مؤشرات الأداء غير المالية على تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن استخدام مؤشرات الجودة، والمرونة والابتكار، وأداء التسليم للعملاء، وأداء الآلات يساهم في تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية. وإن استخدام مؤشرات الأداء غير المالية يوضح التحسينات التي يجب إدخالها لتحسين قدرة المنشأة على تحقيق النجاح والتميز التنافسي. وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها أن تعمل المنشآت الصناعية على الاهتمام بالمؤشرات غير المالية الي جانب المؤشرات المالية للأداء وإحداث تكامل بينهما حتي يمكن الحصول على نتائج موضوعية عن الأداء والتحسن في الميزة التنافسية.

الكلمات المفتاحية : مؤشرات الجودة، مؤشرات أداء التسليم، مؤشرات أداء الآلات، مؤشرات المرونة والابتكار، الميزة التنافسية.

Abstract

The study examined non-financial performance indicators and their effectiveness in improving the competitive of industrial installations, where the study aimed mainly to identify the extent of the impact of the use of non-financial performance indicators to improve the competitive of industrial installations. The most important finding of the study that indicator of quality, flexibility and innovation, performance of delivery to customers, and the performance of the machines contribute to improving the competitiveness of the industrial installations. Moreover the use of non-financial performance indicators illustrates the improvements that need to be introduced to improve the entity's ability to achieve success and competitive differentiation. The study recommended several recommendations including the industrial installations Interest in non-financial indicators beside financial indicators of performance and integrate them so they can get Substantive results on performance and improvement in competitive advantage. The study recommended several recommendations, including attention

of industrial installations to non-financial performance indicators as well as financial indicators of performance and integrates between them to obtain objective results for the improvement in performance and competitive advantage.

Key words: Indicators of quality, delivery performance indicators, machines performance indicators, indicators of flexibility and innovation, competitive advantage.

المقدمة :

مع بروز منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) وظهور ما يسمي بالانفتاح الاقتصادي بين الدول والتقدم التكنولوجي برزت مجموعة من المستجدات الحديثة التي تتعلق بمواجهة درجات المنافسة الحادة على المستوى المحلي والدولي حيث أصبحت التقارير المستمدة من التحليلات التقليدية غير ملائمة لدعم وتأكيد الميزة التنافسية في المجال الصناعي.

حيث تواجه المنشآت الصناعية في ظل بيئة التصنيع المعاصرة ضغوطاً متزايدة من المستهلكين من حيث التباين والتعدد في احتياجاتهم ومستوى إدراكهم وأنماطهم السلوكية والتغير المستمر في أذواقهم وتقييمهم للمنافع مقارنة بالمنافسين حيث لم تعد المنافسة تقتصر على تقديم منتجات بأسعار منخفضة وإنما هناك اعتبارات أخرى يضعها المستهلك من أولوياته مثل مقدرة المنشأة علي تقديم منتجات بجودة مرتفعة وبتشكيلة مناسبة وان تصل إلى العملاء في الوقت المناسب الأمر الذي فرض على المنشآت الصناعية البحث عن نظم ومفاهيم أكثر ملاءمة وحداثة حتي تتمكن من الاحتفاظ بوضعها التنافسي.

في ظل هذه التغيرات والتطورات السريعة التي تشهدها بيئة التصنيع الحديثة لم تعد مقاييس تقويم الأداء التقليدية التي تهتم فقط بالمقاييس المالية والبيئة الداخلية للمنشأة قادرة على إعطاء صورة متكاملة عن أداء المنشأة في كافة الجوانب.

حيث تعمل المنشآت في ظل بيئة متطورة بشكل مستمر مما اثر على أهداف واستراتيجيات تلك المنشآت وزاد اهتمامها بعامل الوقت والجودة وإرضاء العميل وضرورة توفير معلومات دقيقة عن البيئة الخارجية والتي تشمل المنافسين وظروف السوق. الأمر الذى فرض ضرورة وجود مقاييس ومؤشرات لقياس محركات البيئة الخارجية للمنشأة ومن ثم إحداث تكامل بين قياس الأداء الداخلي والخارجي للمنشأة في ضوء استراتيجية الأداء قصير المدى وطويل الأجل.

مشكلة الدراسة:

أثرت التغيرات السريعة والمتلاحقة في بيئة الأعمال الحديثة على نوعية المؤشرات والمقاييس التي يمكن للمنشأة الصناعية الاعتماد عليها في تقويم وتحسين وضعها التنافسي الأمر الذي يتطلب بالإضافة إلي

المقاييس والمؤشرات الداخلية الاهتمام بالمقاييس والمؤشرات في البيئة التنافسية الخارجية حتي يمكن رسم صورة واضحة عن الوضع التنافسي ومن ثم التحسينات المطلوبة لبناء وضع تنافسي مميز. وانطلاقاً مما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر استخدام مؤشرات الأداء غير المالية على الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية؟

وتمت صياغة تساؤلات فرعية اعتماد على السؤال الرئيسي هي:

1. هل توجد علاقة بين استخدام مؤشرات الجودة وزيادة الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية؟
2. ماهي العلاقة بين استخدام مؤشرات أداء التسليم للعملاء و الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية؟
3. ما هو تأثير استخدام مؤشرات أداء الآلات على الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية؟
4. هل توجد علاقة بين استخدام مؤشرات المرونة والابتكار وزيادة الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى التعرف على مدى تأثير استخدام مؤشرات الأداء غير المالية على زيادة وتحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الهام الذي تلعبه مؤشرات الأداء غير المالية في تقويم الأداء وأثر الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية الواضح في زيادة الأرباح والقيمة الاقتصادية للمنشآت الصناعية، بالإضافة إلي التكامل بين المؤشرات المالية وغير المالية في تقويم الأداء وتحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام مؤشرات الأداء غير المالية وتحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.

تم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية من الفرضية الرئيسية:

1. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام مؤشرات الجودة وتحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.
2. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام مؤشرات أداء التسليم للعملاء وتحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.
3. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام مؤشرات أداء الآلات وتحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.
4. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام مؤشرات المرونة والابتكار وتحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.

منهج الدراسة :

تستهدف هذا الدراسة التعرف على تأثير مؤشرات الأداء غير المالية على تحسين الميزة التنافسية في المنشآت الصناعية لذلك اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي للدراسة الاستطلاعية للتعرف على آراء العاملين في قطاع الصناعات التحويلية بولاية الخرطوم ذوي الصلة بموضوع الدراسة حول فعالية مؤشرات الأداء غير المالية في تحسين الميزة التنافسية.

خطة الدراسة:

قسمت الدراسة إلي محاورة كالآتي:

1- الاطار النظري والدراسات السابقة.
2- الدراسة الميدانية.
3- الخاتمة وتشمل التوصيات والنتائج.

الإطار النظري:

مقاييس الأداء الحديثة:

نتيجة التغيرات السريعة التي أصبحت تمتاز بها بيئة التصنيع الحديثة سواء من تنوع احتياجات ومتطلبات العملاء وازدياد حدة المنافسة كان لابد للمنشآت الصناعية القيام بإحداث تغيرات رئيسية في نظم عملياتها التصنيعية وتطبيق الأساليب المحاسبية والإدارية الحديثة (إدارة الجودة الشاملة، الإنتاج في الوقت المحدد ، التكلفة المستهدفة، التكلفة على أساس النشاط وهندسة القيمة وغيرها) وذلك حتى تتمكن من تحسين وضعها التنافسي بين مثيلاتها وتخفيض زمن دورة الإنتاج وزيادة الدقة في مواعيد التسليم للعملاء وتخفيض المخزون والعمل على الاهتمام بتطوير مقاييس الأداء حتى يمكن تحقيق الأهداف المذكورة سابقاً بحيث تتكامل هذه المقاييس الحديثة مع المقاييس المالية في قياس مدى نجاح أو فشل جهود الإدارة في تحسين الوضع التنافسي للمنشأة.

في العام 1992م قدم الباحثان (Kaplan& Norton) فكرة بطاقة الأداء المتوازن (The Balanced Score Card) حيث قاما بنشر مقالة بعنوان (بطاقة قياس الأداء المتوازنة لقياس دوافع الأداء) في دورية هارفارد للأعمال مما تسبب في لفت الانتباه لهذه الطريقة حيث أوضحا أن استراتيجية المنظمة لابد أن تكون مهمومة من قبل الجميع بدءاً من أعلى مستوى إلى أدنى مستوى في الهيكل التنظيمي وذلك من خلال تمثيل هذه الاستراتيجية بمجموعة من مؤشرات الأداء. (حسن، نور،2005م)

عليه يتكون المدخل المقترح من أربعة اتجاهات توفر لإدارة المنشأة معلومات متكاملة عن وضع المنشأة تتمثل فيما يلى (حسين، 1998م):

1. مقاييس العملاء (كيف يرانا العملاء):Customer Standards

في ظل البيئة التنافسية المحتدمة أصبح العميل أوسع معرفة وأكثر وعياً وإدراكاً بخصائص وإمكانيات المنتجات المختلفة، كما زادت توقعاته وتطلعاته المستقبلية لما يجب أن تكون عليه هذه المنتجات والخدمات في المستقبل من حيث الجودة وسرعة الاستجابة والخدمة الموثوق بها. حيث يهتم هذا الاتجاه بالعملاء (الزبائن) والأسواق التي تطرح فيها المنشأة إنتاجها حيث يتم قياس أداء المنشأة في هذا المجال من حيث الحفاظ على العملاء الحاليين واجتذاب عملاء جدد والحصول على حصة جديدة في السوق. علماً بان هذه المقاييس تهدف لتحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:

أ. الدقة في مواعيد التسليم.

ب. ارتفاع الجودة.

ج .تحسين الخدمة.

د. تخفيض التكلفة.

عليه يمكن القول إن نجاح أي مؤسسة في السوق يتوقف على مدى قدرة المنشأة على الاستمرار في المنافسة وعلى التحسين والتطوير المستمر الذى تحققه في مستويات الأداء المتعلقة بهذه الأهداف الأربعة.

2. مقاييس العمليات الداخلية (ما الذى يجب أن نتفوق فيه): Internal Operation Standards

يركز هذا الاتجاه على العمليات التشغيلية التي تتميز بها المنشأة والتي بها قيمة كبيرة في دفع المنشأة نحو إنجاز أهدافها الاستراتيجية وغايات وأهداف ملاكها . وتقاس بالعمليات ذات التأثير الواضح في رضا العملاء وإنجاز الأهداف المالية للمنشأة كالتصميم المبتكر وخدمات ما بعد البيع وبرامج التعليم التي تعدها المنشأة لتدريب العملاء على كيفية استخدام المنتجات المقدمة لهم . وتهدف مقاييس العمليات الداخلية لتحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:

أ. تقصير زمن دورة الإنتاج.

ب. تنمية مهارات العاملين.

ج . تحسين الجودة.

د. زيادة الإنتاجية.

3. مقاييس الابتكار والتعلم (هل نستطيع الاستمرار في التحسين والابتكار) : Innovation and Learning Standards

يعتبر مجال الابتكار والتعلم أحد محددات نجاح المنشأة واستمرارها في المنافسة حيث يعتمد في الأساس على قدرات ومهارات العاملين على الإبداع والتطوير والابتكار بالإضافة إلى اقتناء تقنيات إنتاج مستحدثة وتكنولوجيا متطورة ذات كفاءة مرتفعة بهدف التوصل إلى ابتكارات متجددة لتحسين وزيادة الإنتاجية وتقصير

زمن الإنتاج ومعدلات العيوب، ويتطلب ذلك بذل جهود إضافية في تعليم وتدريب العاملين وزيادة مشاركتهم حيث يؤدي امتلاك العنصر البشرى لقدرات الإبداع والتطور والابتكار وتكوين دوائر العمل الجماعي إلى تحسين المنتجات واجتذاب المزيد من العملاء مما يؤدي في النهاية إلى زيادة إيرادات المنشأة وتدفقاتها النقدية وبالتالي ارتفاع معدل ربحيتها. ومن أمثلة المقاييس التي يمكن استخدامها في هذا المجال(منصور،2002):

أ. عدد المنتجات الجديدة التي يتم تقديمها للسوق خلال فترة زمنية محددة.

ب. الوقت المقدر لإطلاق جيل جديد من المنتجات .

ج .المواصفات والخصائص الفريدة للمنتجات مقارنة بالمنافسين الخارجيين.

د .سرعة تقديم منتجات جديدة بجودة عالية وتكلفة منخفضة.

هـ .طول فترة الابتكار والتجديد.

و. درجة المرونة لتحقيق الاستجابة السريعة للتغيرات في البيئة المحيطة .

ز. عدد الإضافات التكنولوجية الحديثة وبراءات الاختراع المسجلة.

ح .القدرة على ترويج منتجات جديدة متطورة تلائم الاحتياجات المتغيرة .

يهتم هذا الاتجاه بتحديد البنية الأساسية التي يجب على المنشأة بناؤها لخلق تطوير ونمو طويل الأجل يعتمد على ثلاثة موارد أساسية تتمثل في الأفراد العاملين، والنظم ،والإجراءات، حيث يساعد التعلم في تطوير المهارات وتعزيز النظم وتغيير الإجراءات الروتينية التنظيمية لتتناسب مع متطلبات بيئة العمل الحالية.(حسن، نور،2005) .

يهدف هذا الاتجاه لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي(حسين، 1998م):

أ. سرعة تقديم منتجات جديدة.

ب. تحسين المنتجات الحالية.

ج . زيادة كفاءة العمليات .

4. مقاييس مالية (كيف ننظر إلى الملاك) : Financial Standards

يهتم هذا الاتجاه بالأهداف بعيدة المدى للمنشأة ويشير إلى مدى إسهام تنفيذ استراتيجية المنظمة في التحسين المستمر لأهدافها وعملياتها . وتتحدد الأهداف المالية بمستوى الأرباح المتحققة والنمو. وتقاس عادة بالعائد على رأس المال المستخدم والنمو في المبيعات والزيادة في حصة السوق والقيمة الاقتصادية المضافة وغيرها من المقاييس المالية حيث يتم تقويم الأداء بالمقارنة مع نتائج الأداء المالية لمنشأة منافسة ومع معايير تاريخية للمنشأة نفسها. علماً بان هذا الاتجاه يهدف إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية منها:

أ. استمرارية المنشأة.

ب. زيادة الحصة السوقية للمنشأة .

ج . نمو المبيعات والأرباح التشغيلية .

مما سبق يرى الباحثان أن مدخل البطاقة المتوازنة للأداء يقوم على التكامل بين المقاييس المالية وغير المالية مما يساعد في رسم توجهات المنشأة المستقبلية وكيفية إنجازها بالإضافة إلى أنه يعمل على الربط بين الأهداف الاستراتيجية والأنشطة والخطط قصيرة المدى .

إذا من العرض السابق يلاحظ أن اتجاهات ومجالات قياس وتقويم الأداء في ظل مدخل البطاقة المتوازنة للأداء تركز على الآتي:

أ. المجال المالي: يركز على قياس الربحية والقيمة المضافة للمساهمين والملاك.

ب. مجال العملاء والمستهلكين: يركز على إرضاء العملاء والوفاء باحتياجاتهم واكتساب ثقتهم.

ج .مجال العمليات التشغيلية : يركز على تحديد ما يجب أن تتميز فيه المنشأة لتصبح أكثر نجاحاً.

د .مجال الابتكار والتعلم: يركز على عمليات البحث والتطوير ومعرفة رغبات واحتياجات السوق.

مؤشرات الأداء في بيئة التصنيع المعاصرة :

استناداً على الاتجاهات الأربعة التي سبق تناولها لقياس وتقويم الأداء فأن جل الكتابات والممارسات المحاسبية تتفق على مجموعة من المقاييس الأساسية التي يجب أن تشتمل عليها نظم التكاليف الجديدة المتعلقة بقياس وتقويم الأداء في المعاصرة والتي تتمثل في المقاييس الآتية :(حسين، 1998م) :

1. مقاييس الجودة : Quality Standards

من أهم أهداف استراتيجية بيئة التصنيع المعاصرة تحسين الجودة التي تعتبر العامل الرئيسي في دعم الموقف التنافسي للمنشأة، حيث يتطلب تطبيق برنامج تحسين الجودة العمل في ثلاثة اتجاهات هي:

أ. التركيز على بناء جودة المنتجات عند مرحلة التصميم بدلاً عن التركيز على فحص الجودة عند انتهاء عملية الإنتاج.

ب. إلزام الموردين بعقود طويلة الأجل لضمان استلام مواد وأجزاء على درجة عالية من الجودة.

ج. التركيز على ميكانيكية الرقابة أثناء العمليات (تنفيذ الفحص أثناء عمليات التصنيع بدلاً من الانتظار حتى الانتهاء من الإنتاج ثم تخضع المنتجات للفحص النهائي).

لا يكتمل برنامج تحسين الجودة بعملية التطبيق فحسب بل يجب تحسين عملية قياس الجودة بوجود مقاييس ملائمة تساعد على تحقيق الجودة يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات هي:

الفئة الأولى : مقاييس جودة المدخلات :

تهتم هذه المقاييس بقياس جودة المواد الواردة من المورد إلى المصنع حيث يجب على المورد فحص المواد والتأكد من جودتها قبل توصيلها للمصنع. ويمكن استخدام مقاييس الأداء التالية :

أ. نسبة تكلفة المواد إلى التكلفة الكلية .

ب. وقت استلام المواد.

ج .المخلفات كنسبة من المواد الجيدة.

د .المخلفات كنسبة من التكلفة الكلية.

هـ .الخسائر الفعلية من المخلفات.

يلاحظ الباحثان إن هذه المقاييس لا تحدد نسبة سماح للمخلفات فأي كمية من المخلفات تعتبر خسارة يجب تجنبها عكس النظم التقليدية التي توجد فيها نسبة معينة، بالإضافة إلى أن جودة المواد أضحت من مسئولية المورد.

الفئة الثانية: مقاييس الرقابة أثناء التشغيل:

تهتم هذه المقاييس برقابة الجودة أثناء الإنتاج بغرض التأكد من الالتزام بمواصفات ومستويات الجودة خلال المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية. ويمكن استخدام مقاييس الأداء التالية :

أ. عدد الوحدات المعيبة كنسبة من عدد الوحدات المنتجة في كل مرحلة.

ب. تكلفة إصلاح الإنتاج المعيب.

ج .معدل الإنتاج السليم من أول مرة.

د .معدل الفشل في اختبار جودة المنتجات التامة.

هـ .التقرير الخاص بتكاليف الوقاية والتقييم والفشل الداخلي والخارجي التي يتم التقرير عنها كنسبة من المبيعات لبيان الجزء من إيرادات المبيعات الذي لا تستفيد منه المنشأة بسبب تكاليف الجودة بالإضافة إلى تكاليف الجودة المستترة.

الفئة الثالثة: مقاييس رضا العملاء:

يتحقق رضا العملاء إذا استطاعت المنشأة أن توفر لهم الآتي (Horngren, 1997):

أ. إن المنتج يؤدى الوظائف بالخصائص التي ضحى من أجلها بسعر الشراء .

ب. تسليم المنتجات في المواعيد المتفق عليها.

ج .تسليم المنتجات بدون عيوب.

د. عدم فشل المنتجات بعد فترة مبكرة من الاستخدام.

هـ .عدم تكرار فشل المنتجات طوال فترة بقائها صالحة للاستخدام.

يرى البعض على أنه بالرغم من صعوبة قياس رضا العميل إلا أنه هناك بعض المقاييس غير المالية يمكن الاسترشاد بها لتحديد اتجاهات رضا العملاء على مدار الزمن (حسين، 1997):

i. عدد مطالبات الإصلاح خلال فترة الضمان كنسبة من عدد الوحدات المباعة.
ii. عدد شكاوى العملاء كنسبة من عدد الوحدات المباعة.
iii. سرعة الاستجابة لطلبات العملاء (من تاريخ استلام الطلبية من العميل حتى تاريخ التسليم للعميل).
iv. نسبة الالتزام بمواعيد التسليم.
v. إجراء مقابلات شخصية مع عينة من العملاء.
vi. استبيانات ترسل للعملاء من فترة لأخرى.

يرى الباحثان أن فعالية المقاييس المقترحة لقياس رضا العميل تعتمد بشكل أساسي على مدى سرعة الإدارة في اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة. ويمن توضيح مقاييس رضا العملاء في المقاييس التالية :

2. مقاييس أداء التسليم: Delivery Standards

تعتبر سرعة الاستجابة لطلبات العميل من أهم محددات المنافسة في بيئة التصنيع المعاصرة فكلما كانت المنشأة ذات استجابة عالية في تلبية احتياجات العميل كلما استطاعت جذب العملاء والاحتفاظ بهم والحفاظ على الحصة السوقية للمنشأة. علما بأن هناك عدة عوامل يعتمد عليها أداء التسليم هي(محمد ،2000م) :

أ. الدورة الزمنية للتسليم والتي تمثل الفترة الزمنية المطلوبة من لحظة استلام طلب العميل حتى لحظة تسليمه المنتجات النهائية.

ب. الدورة الزمنية للتصنيع وتمثل الفترة الزمنية المطلوبة لتحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية.

ج.زمن الإنتاجية والذي يقيس طول الفترة اللازمة لتحويل المواد الخام إلى منتجات تامة ويعتبر المقياس الرئيسي لأداء التسليم ويطلق عليه كفاءة دورة التصنيع.

3. مقاييس أداء الآلات: Machinery Standards

في بيئة التصنيع المعاصرة حلت الآلات الأتوماتيكية إلى حد كبير محل العمل المباشر مما جعل إدارات المنشآت الصناعية المختلفة تركز على الاستثمارات الثابتة في التجهيزات الآلية التي تؤثر عمليات تشغيلها إلى حد كبير على أداء التسليم.

هناك العديد من المقاييس التي يمكن استخدامها في تحديد درجة استعداد ومعدل استخدام الآلة مثل:

أ. نسبة توافر الآلة للعمل والذي يشير إلى درجة استعداد أو مدى توافر الآلة للعمل.

ب. نسبة توقف الآلات والذي يشير إلى نسبة توقف الآلة لأسباب الأعطال أو الإعداد أو الصيانة الوقائية.

ج. معدل استخدام الوقت المتاح من الآلة والذي يقيس نسبة المستخدم من الطاقة المتاحة لرقابة نقاط الاختناق في سير العمليات الإنتاجية والتي يمكن أن تؤثر على الإنتاجية ككل.

د. وقت إعداد الآلة والذي يعبر عن الزمن اللازم لتعديل الآلة وتحفيزها للعملية الإنتاجية حيث يؤدى تخفيض وقت إعداد الآلة إلى زيادة الإنتاجية.

مما سبق يرى الباحثان أنه إذا ركزت إدارة المنشأة على نسبة توقف الآلات أقل ما يمكن بحيث تكون متاحة للاستخدام أطول فترة ممكنة، بالإضافة إلى تجنب وجود اختناقات حتى يمكن تحقيق أكبر عدد من المخرجات مما يؤدي إلى زيادة وسرعة الإنتاجية مما ينعكس إيجاباً على عملية التسليم. أيضاً في حال تطبيق المنشأة لأسلوب الإنتاج في الوقت المحدد (Just – In- Time (JIT يجب استخدام الآلة بقدر احتياجات الإنتاج وذلك لأن الاستخدام الكامل للطاقة المتاحة قد يترتب عليه تراكم كميات كبيرة من المخزون دون الحاجة إليها في الوقت الراهن مما يعني تحميل المنشأة تكاليف الاحتفاظ بالمخزون الزائد.

4. مقاييس تخفيض المخزون: Inventory Reduce Standards

لتحقيق استراتيجية تخفيض المخزون فإن معظم المنشآت انتهجت الأساليب الآتية (حسين،1997):

أ. إلزام الموردين بعقود طويلة الأجل وتدريبهم وتقديم الخدمات الفنية والزيارات المتبادلة مما يزيد الثقة المتبادلة ويقلل مخاطر تغير مواعيد الشحن ومن ثم الاستلام. وتستخدم مقاييس جودة المدخلات لقياس أداء الموردين.

ب. استخدام نظم الإنتاج المرنة للتخلص من طول الفترة اللازمة للإعداد والتشغيل والتحول من منتج لآخر وبالتالي تخفيض الزمن اللازم لإعداد الآلات من عدة ساعات إلى فترة وجيزة.

ج. إعداد برنامج محكم للصيانة الوقائية المنتظمة للآلات مع الالتزام بمواصفات تشغيل الآلات مع تطبيق برنامج للتحسين المستمر وإدارة الجودة الشاملة حيث يؤدى ذلك للتخلص من مشكلة توقف الإنتاج بسبب أعطال الآلات والحاجة إلى إصلاح وحدات معيبة.

5. مقاييس المرونة والابتكار: Flexibility and Innovation Standards

تهتم استراتيجية التصنيع المعاصرة بمدى قدرة المنشأة على سرعة تغيير المنتجات وتقصير فترة الإنتاج استجابة للتغيرات السريعة في البيئة المحيطة و لمتطلبات العميل (المرونة)، كما تهتم هذه الاستراتيجية بزيادة حصة المنشأة في السوق وذلك عن طريق تقديم أكبر عدد من المنتجات الجديدة بسرعة أكبر وجودة عالية وتكلفة منخفضة (الابتكار). تشمل مقاييس المرونة والابتكار الآتي:

أ. عدد المنتجات الجديدة التي تم تقديمها للسوق.

ب. سرعة تغيير تشكيلة المنتجات.

ج. طول فترة التطوير والابتكار والتجديد.

د. الخصائص الجديدة مقارنة بالمنافسين.

هـ . عدد الإضافات التكنولوجية الحديثة .

ز. مدى رضا العملاء عن المنتجات الجديدة ومواصفاتها.

يرى الباحثان أن المرونة والابتكار والتطوير والتنويع تلعب دوراً رئيسياً في بناء وضع تنافسي مميز للمنشأة في الأجل الطويل في ظل المنافسة والإضافات الجديدة للمنتج والتي يرى المستهلك أنها تشبع احتياجاته الآنية والمستقبلية .

6. مقاييس التكلفة : Cost Standards

تهتم استراتيجية بيئة التصنيع المعاصرة بالتركيز علي إدارة ورقابة التكاليف في الأجل الطويل وإعطاء دور أكبر للمقاييس غير المالية في رقابة التكاليف. وتعود أهم أسباب هذا التركيز للآتي (Drury,1990):

أ. القيام بعملية إدارة التكلفة الوقائية والتي تركز على التحكم وتخطيط التكلفة عند المنبع عوضاً عن انتظار حدوث التكلفة فعلاً ومن ثم التقرير عنها ولذلك يلعب عمال الإنتاج دوراً مهماً في عملية الرقابة على التكاليف.

ب. أصبحت بيئة التصنيع المعاصرة تتسم بالتطور التكنولوجي السريع مما يجعل تقارير رقابة التكاليف التقليدية غير مواكبة لسرعة هذا التطور مما يقلل أهميتها في عملية الرقابة. هذا الأمر فرض ضرورة وجود مقاييس غير مالية يسهل على عمال الإنتاج فهمها واستخدامها بحيث لا يفكر العامل في النواحي المالية لنشاطه بقدر ما يركز على مؤشرات تحسين الجودة وتقليل معدلات الوحدات المعيبة ، وتقصير وقت التسليم والمرونة في الإنتاج وغيرها من المؤشرات التي لا تقيسها ولا تقرر عنها أنظمة رقابة التكاليف التقليدية.

الميزة التنافسية:The competitive advantage

عرفت مجموعة Agriculture Canada (المجموعة الكندية للأبحاث الزراعية) الميزة التنافسية للصناعة على أنها مقدرة الصناعة على تحقيق الأرباح بشكل مستمر واستحواذها على حصة سوقية مناسبة لها و القدرة في الحفاظ عليها في الأسواق المحلية أو الأجنبية أو الاثنين معاً(Agriculture Canada,1991).

كما عرفت على أنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب مما يلبى حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى (عدنان، 2001م).

يتضح مما سبق أن الميزة التنافسية تعنى القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين على النطاق المحلى والنطاق الدولي مع الآخذ في الاعتبار تأثير الدعم والحماية الحكومية التي قد تتمتع بها المنشأة حيث تعتبر المنشأة ذات ميزة تنافسية عالية إذا استطاعت ذلك في ظل غياب الدعم والحماية الحكومية.

أنواع الميزة التنافسية :

هناك نوعان للميزة التنافسية هما (حبيبه، لويزة ،2007م):

أ. ميزة التكلفة الأقل: على المنشأة التي ترغب في التميز عن منافسيها و الحفاظ على تكاليف قريبة من تكاليف منافسيها وذلك عن طريق التقييم المستمر لتكاليفها بالمقارنة بالمنافسين.

ب. ميزة التميز: تتميز المنشأة عن منافسيها عندما يكون بمقدورها حيازة خصائص فريدة تجعل العميل يتعلق بها. وتمنح ميزة التميز المنشأة القدرة على بيع كميات أكبر من منتجاتها بسعر مرتفع نسبياً وضمان وفاء العملاء لمنتجاتها.

معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية:

تتحدد جودة الميزة التنافسية بثلاث ظروف هي (خليل، 1996م):

1. مصدر الميزة: هناك نوعان من المزايا وفقاً لهذا المعيار هما:

أ. مزايا تنافسية منخفضة: تعتمد على التكلفة الأقل لقوة العمل والمواد الخام وهى سهلة التقليد نسبياً من قبل المنافسين.

ب. مزايا تنافسية مرتفعة: تستند إلى تميز المنتج أو الخدمة ،السمعة الطيبة او العلامة التجارية ، العلاقات الوطيدة بالعملاء. وتتطلب هذه المزايا توفر مهارات وقدرات عالية المستوى مثل تدريب العاملين.

2. عدد مصادر الميزة التنافسية التي تمتلكها المنشأة: إن اعتماد المنشأة على ميزة تنافسية واحدة يعرضها إلى خطر سهولة تقليدها من قبل المنافسين، لذا يستحسن تعدد مصادر الميزة التنافسية لكى تصعب على المنافسين تقليدها.

3. درجة التحسين والتطوير والتجديد المستمر في الميزة : لكى تزيد المنشأة من ميزتها التنافسية تقوم بخلق مزايا تنافسية مرتفعة نسبياً ولذلك يجب أن تعمل على التقييم والتحسين المستمر لأداء هذه الميزة بشكل يحقق تفادي قيام المنشآت المماثلة بتقليدها.

مصادر الميزة التنافسية:

هنالك مصدران للميزة التنافسية تتمثل في الآتي:

1. التفكير الاستراتيجي وسيلة لبناء ميزة تنافسية : يجب على المنشأة امتلاك التفكير الاستراتيجي الذى يمكنها من الاستقطاب، التحليل، التدقيق والتمحيص فيما هو موجود داخل وخارج المنشأة ومدى إمكانية التوافق بينهما من أجل استغلال الفرص المتاحة أمام المنشأة (المرسى، أبوبكر، 2002).

2. مدخل الموارد أساس لبناء ميزة تنافسية: لم تعد المنافسة تقتصر على وضع الاستراتيجيات التنافسية فحسب بل لابد من وجود الموارد والكفاءات العالية لضمان النجاح في ظل بيئة متغيرة باستمرار مع زيادة حدة المنافسة والتطور التكنولوجي المستمر.

يتضح من العرض السابق إن الميزة التنافسية لا تتمركز فقط على الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج لكن عوامل إضافية تؤثر فيها مثل :

i. سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة، وعلاقات العمل.
ii. الأبداع التكنولوجي.
iii. الرقابة المستمرة على النوعية والتكاليف.
iv. الاهتمام بتدريب العاملين.
v. التفكير والتخطيط الاستراتيجي قصير المدى وطويل المدى.
vi. استخدام تقنيات إنتاج مرنة.
vii. ترشيد استخدام الموارد.
viii. التقييم والتحسين والتجديد المستمر.

مما سبق يرى الباحثان أن مقاييس الأداء غير المالية يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في تقويم الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية من خلال حزمة واسعة من المؤشرات تعمل على تحسين الميزة التنافسية للمنشأة على المستوى المحلى والمستوى الدولي.

الدراسات السابقة:

دراسة صورية وهجيرة (2010م): هدفت الدراسة إلى توضيح كيف يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تحدد ميزة تنافسية قوية لمواجهة حدة المنافسة، وبيان عوامل نجاح واستمرارية هذه الميزة. وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج الماسة أو العناقيد لبورتر يعتبر أنجع طريقة لتحديد الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، بالإضافة إلى مساهمة سلسلة القيمة في تعزيز هذه الميزة بالاعتماد على التحليل الداخلي للمؤسسة الاقتصادية والتي تستطيع من خلاله اكتساب هذه الميزة وتأكيدها.

دراسة النجار(2012م): هدفت الدراسة إلى كشف مدي تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لدي المؤسسات المالية العاملة في قطاع غزة، و معرفة المقاييس المستخدمة فعلاً من قبل المؤسسات المالية العاملة في قطاع غزة

بهدف تقويم مركزها التنافسي الاستراتيجي. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات تطبق أثناء قياس أدائها مقاييس مالية وأخرى غير مالية وأن هنالك انعكاسات إيجابية للربط بين مقاييس الأداء المتوازن وتدعيم المركز التنافسي لهذه المؤسسات وأن هذه المؤسسات تطبق وبدرجات متفاوتة مقاييس لها علاقة بعملياتها التشغيلية تؤثر علي المركز التنافسي الاستراتيجي.

دراسة السريتي (2013م): هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء الملائم في بيئة التصنيع الحديثة وما صاحبها من تطورات في جميع المجالات وتطور الأساليب الإنتاجية ودراسة مؤشرات تقييم الأداء التي تستخدم في بيئة التصنيع الحديثة ومدى إمكانية تطبيقها في البيئة المحلية الليبية والاستفادة. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام المؤشرات غير المالية يحقق فعالية عملية تقييم الأداء وترشيد عملية اتخاذ القرارات وأن استخدام المقاييس المرجعية في البيئة الليبية يؤدي إلي تحديد واكتشاف المجالات الحرجة التي تظهر فيها الوحدات أداء غير مرضي مقارنة بالأداء المتميز لأفضل الشركات المماثلة داخل ليبيا.

الدراسة الميدانية:

***حدود الدراسة:** غطت الدراسة العام 2014م لحداثة البيانات، حيث اقتصرت على شركات قطاع الصناعات التحويلية بولاية الخرطوم – السودان والذي يمثل نسبة 64% من المنشآت الكبيرة في السودان.

***مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من شركات قطاع الصناعات التحويلية بولاية الخرطوم.

***عينة الدراسة:** استخدام الباحثان أسلوب العينة القصدية داخل القطاعات المكونة للصناعات التحويلية بولاية الخرطوم والتي شملت كل القطاعات ما عدا قطاع صناعة الغزل والنسيج الذي يعتبر شبه متوقف عن العمل وشملت الآتي:

1- قطاع الصناعات الغذائية .

2- قطاع صناعة الجلود.

3 – قطاع الصناعات الكيمياوية والأدوية.

4 – قطاع الزيوت والصابون.

5 – قطاع الصناعات الهندسية.

6- قطاع صناعة مواد البناء والحراريات.

7 – قطاع صناعة مواد التعبئة والتغليف والطباعة.

حيث تم توزيع عدد (110) استمارة استبيان على الفئات المستهدفة، حيث تم استرجاع عدد (100) استمارة بنسبة استجابة بلغت (90.9)، فيما بلغت الاستمارات غير المستردة عدد (10) بنسبة (9.1%). وفيما يلي وصفاً لأفراد عينة الدراسة كما في الجدول (1) التالي:

جدول (1) يوضح وصف عينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	ثانوي	3	%3
	دبلوم وسيط	7	%7
	بكالوريوس	49	%49
	دبلوم عالي	12	%12
	ماجستير	14	%14
	دكتوراه	15	%15
التخصص	محاسبة	20	%20
	إدارة أعمال	21	%21
	اقتصاد	19	%19
	هندسة	19	%19
	إحصاء	12	%12
	أخري	9	%9
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	14	%14
	5-10 سنوات	39	%39
	11-15 سنة	31	%31
	15 سنة فاكثر	16	%16

يتضح من جدول (1) أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تمكنهم من فهم واستيعاب عبارات استمارة الاستبيان والحصول على آراء علمية سليمة وموضوعية. كما اتضح أن أفراد عينة الدراسة ذوي تخصصات ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة وبالتالي فإن إجاباتهم سوف تكون مبنية على فهمهم واستيعابهم لموضوع الدراسة. أيضاً أن نسبة 39% من عينة الدراسة تراوحت خبرتهم ما بين الخمس والعشر سنوات، في حين نسبة 47% تجاوزت خبرتهم إحدى عشر سنة فأكثر مما يؤكد أن لديهم الخبرة العملية المتراكمة مقرونة بمؤهلاتهم العلمية العالية.

***أداة الدراسة:**

قام الباحثان بجمع البيانات اللازمة لأجراء الدراسة الميدانية عن طريق تصميم استمارة استبيان باستخدام مقياس (Likert) الخماسي المتدرج في المقاييس (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) حيث صممت كاللآتي:

الجزء الأول اشتمل على المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة، واشتمل الجزء الثاني على قياس أراء عينة الدراسة حول فعالية مؤشرات الأداء غير المالية (مؤشرات الجودة، مؤشرات أداء التسليم للعملاء، مؤشرات أداء العملاء، مؤشرات المرونة والابتكار) في تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.

صدق وثبات أداة الدراسة :

***الصدق الظاهري:** تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين الأكاديميين وذلك للتأكد من الصدق الظاهري لمحتويات الاستبيان، حيث قام الباحثان بالاسترشاد بتوجيهات وأراء وتعديلات المحكمين.

***الصدق والثبات الإحصائي:** قام الباحثان باختبار مدى إمكانية الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها وكذلك مدى اتساق وثبات المقياس المستخدم في جمع البيانات باستخدام Cronbach-Alpha والذي يبن مدى وجود ارتباط بين القياسات المعبرة عن إجابات أفراد العينة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.899 وهى قيمة يستدل من خلالها على إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: الميزة التنافسية.

المتغيرات المستقلة : على ضوء أهداف الدراسة تم الاعتماد على المتغيرات الأساسية التالية :

- مؤشرات الجودة.
- مؤشرات أداء التسليم.
- مؤشرات أداء الآلات.
- مؤشرات المرونة والابتكار.

أسلوب معالجة وتحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق استمارة الاستبيان من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع العينة وذلك عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تم استخدام أسلوب الانحراف المعياري والوسط الحسابي واختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار دلالة الفروق الإحصائية.

اختبار الفرضيات:

اعتمد الباحثان على أساليب التحليل الإحصائي لمعرفة نتائج الدراسة الميدانية، حيث تم اتباع الخطوات التالية لاختبار الفرضيات :

1- وضع معيار للحكم على درجة أراء عينة الدراسة حول فعالية مقاييس الأداء غير المالية في تحسين الميزة التنافسية من خلال إجاباتهم على كل عبارة من عبارات الفرضيات وذلك من خلال تحديد طول خلايا

مقياس ليكرت الخماسي (الحدود العليا والحدود الدنيا) المستخدمة في الاستبيان، حيث تم حساب قيمة المدى (5−1=4) ثم قسمة قيمة المدى على عدد خلايا مقياس ليكرت الخماسي (5/4= 0.8) وبعد ذلك تضاف هذه القيمة الى الحد الأدنى للمقياس وهو الواحد الصحيح وبالتالي يمكن تفسير قيمة المتوسط العام المرجح للعبارات على النحو التالي:

جدول (2) المتوسط العام المرجح لعبارات الاستبيان

المتوسط الحسابي	الدرجة
1ـ 1.8	لا أتفق تماماً (درجة منخفضة جداً)
1.9 ـ 2.6	لا أتفق (درجة منخفضة)
2.7 ـ 3.4	محايد (درجة متوسطة)
3.5 ـ 4.2	أتفق (درجة مرتفعة)
4.3 ـ 5	أتفق تماماً (درجة مرتفعة جداً)

2- استخدام الانحراف المعياري للتعرف علي مدى التجانس بين أراء أفراد عينة الدراسة والوسط الحسابي لقياس درجة فعالية استخدام المقاييس غير المالية في تحسين الميزة التنافسية.

3- استخدام اختبار t- test للعينة الواحدة لاختبار دلالة الفروق المعنوية.

الفرضية الأولي: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام مؤشرات الجودة وتحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.

جدول (3) مؤشرات الجودة

العبارة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	التفسير	قيمة t	مستوى الدلالة
قياس رضاء العملاء عن المنتجات والخدمات التي تؤديها المنشأة يساهم في تحسين الميزة التنافسية للمنشأة .	.780	4.61	1	مرتفع جداً	20.5	.000
يعتبر عدد العملاء الجدد وعدد العملاء الذين تم فقدهم مؤشر لنمو أو نقصان الميزة التنافسية.	.911	3.87	6	مرتفع	9.5	.000
قياس مرات الإخفاق في الالتزام بمواعيد التسليم المحددة للعملاء يساهم في تقويم الميزة التنافسية .	1.02	4	4	مرتفع	9.6	.000
مقارنة نسبة معدل الإنتاج السليم إلى الإنتاج الكلي(الإنتاجية Productivity) يدعم بناء ميزة تنافسية مرتفعة للمنشأة.	1.04	3.94	5	مرتفع	9	.000

زيادة معدلات الإخفاق في اختبار جودة المنتج يؤدي إلي بناء ميزة تنافسية منخفضة للمنشاة .	1.08	4.07	3	مرتفع	9.9	.000
ممارسة رقابة دورية بعدد مرات التزام الموردين بتسليم المواد في الوقت المحدد يزيد من الميزة التنافسية للمنشأة .	1.09	4.09	2	مرتفع	10	.000
كل عبارات الفرضية	.595	4.1	مرتفع		18.3	.000

يتضح من جدول (3) أن الانحراف المعياري لعبارات الفرضية ككل بلغ (595.) وهو ما يشير إلى تجانس إجابات عينة الدراسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي الكلي لعبارات الفرضية(4.1) وهو ما يشير إلى أن أراء أفراد عينة الدراسة تميل نحو الموافقة على عبارات الفرضية بصورة مرتفعة. كما أن اختبار (t) دال إحصائياً لجميع العبارات كلاً على حده بمستوى دلالة (000.) وهذه القيم أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير إلى أن استخدام مؤشرات الجودة يساهم في تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام مؤشرات أداء التسليم للعملاء وتحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.

جدول (4) مؤشرات أداء التسليم للعملاء

العبارة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	التفسير	قيمة t	مستوى الدلالة
مقارنة عدد مرات الاستجابة لطلبات العملاء في الوقت المحدد مع المنشآت المنافسة يساهم في تحسين الميزة التنافسية.	.734	4.48	1	مرتفع جداً	20.1	.000
وجود تقارير دورية عن الفترة الزمنية لتحويل المواد الخام إلى منتج نهائي يساهم في معرفة مدى الاستجابة لطلبات العملاء في الوقت المحدد.	1.09	3.85	5	مرتفع	7.7	.000
قياس عدد مرات الالتزام بالوقت المحدد لتحويل المواد الخام إلى منتجات تامة الصنع يساعد في تحسين الميزة التنافسية.	1.08	4.07	3	مرتفع	9.9	.000
مقارنة فترة تسليم المنتج للعميل (من لحظة تقديم الطلب حتي لحظة الاستلام) مع المنشآت المنافسة يساهم في دعم الميزة التنافسية .	1.03	4.12	2	مرتفع	10.8	.000
مقارنة فترات التسليم في الفترة الحالية مع فترات	1.2	3.93	4	مرتفع	7.7	.000

التسليم في السنوات السابقة يحسن من الميزة التنافسية						
كل عبارات المحور	.685	4.1	مرتفع		15.8	.000

يتضح من جدول (4) أن الانحراف المعياري لعبارات الفرضية ككل بلغ (0.685) وهو ما يشير إلى تجانس إجابات عينة الدراسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي الكلى لعبارات الفرضية (4.1) وهو ما يشير إلى أن آراء أفراد عينة الدراسة تميل نحو الموافقة على عبارات الفرضية بصورة مرتفعة. كما اتضح أن اختبار (t) دال إحصائياً لجميع العبارات كلاً على حده بمستوى دلالة (0.000) وهذه القيم أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير إلى أن استخدام مؤشرات أداء التسليم للعملاء يؤدى إلى تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام مؤشرات أداء الآلات و تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.

جدول (5) مؤشرات أداء الآلات

العبارة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التفسير	التفسير	قيمة t	مستوى الدلالة
درجة استخدام الحاسب الآلي في تشغيل الآلات مقارنة مع المنشآت المنافسة يساعد في تحسين الميزة التنافسية	1.07	4.22	1	مرتفع جداً	11.3	.000
تخفيض عدد مرات الفحص والانتظار أثناء عمليات التصنيع يحسن من أداء الآلات وزيادة الميزة التنافسية	1.13	3.55	5	مرتفع	4.8	.000
ممارسة رقابة دورية على عمليات الصيانة الوقائية قبل وأثناء الإنتاج يقلل من نسبة توقف الآلات والمساهمة في تحسين الميزة التنافسية.	1.04	4.05	3	مرتفع	10	.000
دراسة نسب الطاقة المستقلة للمنشآت المنافسة يساعد المنشأة على استغلال الفرص المتاحة مما يزيد من الميزة التنافسية.	.919	4.15	2	مرتفع	12.5	.000
تجنب وجود اختناقات يؤدي لزيادة نسبة الإنتاجية وتحسين عملية التسليم للعملاء مما يساهم في دعم الميزة التنافسية .	1.08	4.04	4	مرتفع	9.6	.000
كل عبارات المحور	.656	4	مرتفع		15.2	.000

يتضح من جدول (5) أن الانحراف المعياري لعبارات الفرضية ككل بلغ(656.) وهو ما يشير إلى تجانس إجابات عينة الدراسة ، في حين بلغ المتوسط الحسابي الكلى لعبارات الفرضية (4) وهو ما يشير إلى أن أراء أفراد عينة الدراسة تميل نحو الموافقة على عبارات الفرضية بصورة مرتفعة. أيضاً اتضح أن اختبار (t) دال إحصائياً لجميع العبارات كلاً على حده بمستوى دلالة (000.) وهذه القيم أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير إلى أن استخدام مؤشرات أداء الآلات يساهم في تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.

الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام مؤشرات المرونة والابتكار وتحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية .

جدول (6) مؤشرات المرونة والابتكار

العبارة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	التفسير	قيمة t	مستوى الدلالة
قياس عدد المنتجات الجديدة التي قدمتها المنشاة للسوق مقارنة بالمنشآت المنافسة يساعد في بناء وضع تنافسي مميز للمنشأة.	1	4.25	1	مرتفع جداً	12.4	.000
مقارنة عدد مرات تنويع تشكيلة المنتجات مع المنشآت المنافسة يساهم في زيادة درجة المرونة التنافسية للمنشأة	1	3.91	7	مرتفع	9	.000
قياس مدي اهتمام المنشاة بإدخال خصائص جديدة للمنتج يساهم في زيادة ميزة التميز للمنشأة	1.09	4.08	5	مرتفع	9.8	.000
تساهم عدد الإضافات التكنولوجية الجديدة التي تؤدي إلى تحسين المنتج في تطوير وتجديد الميزة التنافسية مقارنة بالمنشآت المنافسة .	1.12	4.03	6	مرتفع	9.2	.000
تساهم عدد الإضافات التكنولوجية الجديدة التي تؤدي إلى تحسين العملية الإنتاجية (كتقليل نسبة الفاقد) في بناء تميز التنافسي للمنشأة .	1.06	4.17	2	مرتفع	11	.000
وجود آلية لقياس مستوى رضاء العملاء عن المنتجات الجديدة ومواصفاتها يساهم في تقويم الميزة التنافسية.	.951	4.12	3	مرتفع	11.7	.000
الاهتمام بتوفير تقارير دورية عن الخصائص الجديدة لمنتجات المنافسين يساهم في تحسين درجة الابتكار	1.18	4.12	4	مرتفع	9.5	.000

وزيادة الميزة التنافسية (الرقابة البعدية)						
كل عبارات المحور	.639	4.09	مرتفع		17.1	.000

يتضح من جدول (6) أن الانحراف المعياري لعبارات الفرضية ككل بلغ (.639) وهو ما يشير إلى تجانس إجابات عينة الدراسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي الكلى لعبارات الفرضية (4.09) وهو ما يشير إلى أن أراء أفراد عينة الدراسة تميل نحو الموافقة على عبارات الفرضية بصورة مرتفعة. اتضح أيضاً أن اختبار (t) دال إحصائياً لجميع العبارات كلاً على حده بمستوى دلالة (.000) وهذه القيم أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير إلى أن استخدام مؤشرات المرونة والابتكار يؤدى إلى تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية .

مما سبق يتضح إن اختبار (t) لكل الفرضيات كان دال إحصائياً حيث بلغ مستوى الدلالة لكل الفرضيات (.000) وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير إلى أن استخدام مؤشرات الأداء غير المالية تساهم في تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية وبالتالي تتوصل الدراسة إلى إثبات الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام مؤشرات الأداء غير المالية وتحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.

النتائج :

مما سبق استعراضه في الدراسة النظرية و الميدانية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. استخدام مؤشرات الجودة يساهم في تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.096) .
2. تساهم مؤشرات المرونة والابتكار في تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلى (4.09).
3. الاهتمام بمؤشرات أداء التسليم للعملاء يعتبر وسيلة فعالة لتحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.098).
4. استخدام مؤشرات أداء الآلات ذو تأثير إيجابي في تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4).
5. تعتبر مؤشرات الأداء غير المالية وسيلة فعالة في تحسين الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية.
6. استخدام مؤشرات الأداء غير المالية يمكّن المنشأة الصناعية من اكتشاف المجالات الحرجة في وضعها التنافسي مقارنة بالمنافسين.

7. استخدام مؤشرات الأداء غير المالية يوضح التحسينات التي يجب إدخالها لتحسين قدرة المنشأة على تحقيق النجاح والتميز التنافسي.

التوصيات :

في ضوء ما توصلت له الدراسة من نتائج نوصي بالآتي:

1. أن تهتم المنشآت الصناعية بالمؤشرات غير المالية إلى جانب المؤشرات المالية للأداء وإحداث تكامل بينهما حتى تتمكن من الحصول على نتائج موضوعية عن الأداء ومدى التحسن في الميزة التنافسية.

2. أن تعمل المنشآت الصناعية على قياس وتقييم الأداء على مدار فترات زمنية مختلفة لتحديد مدى التحسن في الميزة التنافسية.

3. العمل على تقديم تقارير دورية منتظمة عن الوضع التنافسي للمنشأة في ظل بيئة التصنيع المعاصرة المتغيرة مما يضمن معالجة الانحرافات أولاً بأول وقت حدوثها.

4. الاهتمام بمقاييس الأداء الخارجية لأجراء مقارنات مع المنافسين لتدعيم الميزة التنافسية عن طريق التحسين المستمر.

المصادر والمراجع:

اولاً : المراجع العربية :

- السريتى، المهدى مفتاح، (2013)، مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي، المجلة الجامعة ،المجلد الثالث، العدد الخامس، ص 181-216.

- خليل، نبيل مرسي، (1996)، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، بيروت، ص 100-101.

- حسين، احمد حسين على، (1998)، مبادئ التكاليف الصناعية للإداريين، دار الشعاع للطباعة والنشر، ص 328-329.

- حسن، الهام محسن و نور، عبد الناصر، (2005)، أهمية استخدام بطاقة العلامات المتوازنة في تقويم الأداء، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الأول، العدد الثاني ،ص20.

- محمد، إيمان مصطفي، (200م)، إطار مقترح لتقييم الأداء في ظل نظم التصنيع الحديثة بغرض تحقيق الجودة الشاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، ص 53.

- منصور، بهاء محمد حسين، (2002)، المداخل المقترحة لقياس وتقييم الأداء المالي والتشغيلي والاستراتيجي في منشآت الأعمال الحديثة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الأول، ص 306.

– عدنان، وديع محمد، (2001)، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الاسواق الدولية، بحوث ومناقشات ، ص5.

– صورية، معمور بوهجيرة، الشيخ، (2010)، محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية ،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، الجزائر ، ص 3– 22.

– لويزة، قويدر، وحبيبة، كشيدة، (2007)، دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال ومصادرها، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، الجزائر، ص 4–6.

– النجار،جميل،2012م، أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تعزيز المركز التنافسي الاستراتيجي، المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة ، نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، رام الله، ص 2.

– المرسى، جمال الدين محمد، وأبو بكر مصطفي، ورشيدي، طارق، (2002)، التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 24.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1. Drury, Colin, 1990, *Cost Control and Performance Measurement in an ATM Environment*, Management Accounting, pp. 40-46

2. Horngren, Charles T, George Foster, and Srikant M, Datar, 1997, *Cost Accounting: A managerial Emphasis*, Prentice Hall, pp. 691-692.

دور النفط في العلاقات الدولية والتنمية

د. خنساء على محمد صالح كبارة
الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة دنقلا

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة النفط وأثره على العلاقات الدولية (السودان نموذجاً) لقد ظل النفط يحتل مركز الصدارة من بين موارد الطاقة الأخرى، وذلك لخاصيته المتفردة والمتعددة في كافة المجالات، الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية في العالم، لأنه عصب الحياة الحديثة، ويمثل ثلثي احتياجات العالم من الطاقة، ولذلك نجد تكالب الدول الكبرى على مناطق استخراجها لتعزيز وتقوية مواقفهم الاستراتيجية وبكل السبل المشروعة وغير المشروعة.

وهنا تظهر جلياً مدى أهمية هذا المورد، وتدخل الدول في منافسات فيما بينها ومن ثم تحدث النزاعات بأشكالها حول مناطق الاستخراج.

والسودان كغيره من دول العالم دخل في إنتاج واستخراج النفط وتصديره منذ العام 1999م، وكان من نتائجه تدفق الشركات الكبرى للاستثمار في هذا المجال ودخلت البلاد منعطفاً استراتيجياً وأحدث ذلك تغيراً جديداً في علاقات السودان الدولية والإقليمية، وكذلك كان سبباً في تأجيج كثير من النزاعات في مناطق النفط.

وهنا تظهر مشكلة البحث، فمنذ اكتشاف النفط وأهميته في الثورة الصناعية أصبح هنالك صراعاً محتدماً بين القوى الكبرى من أجل الحصول على هذه الطاقة والاستحواذ علي مناطق استخراجها، وهناك سؤالً يمكن طرحه:

- كيف تستطيع الدول توظيف عامل النفط في زيادة مطالبتها لترسيخ علاقاتها مع الدول؟
- كيف يؤثر النفط على تنمية البلاد ؟

إلى أي مدى يمكن أن يؤثر النفط على العلاقات الاستراتيجية والسياسية والدبلوماسية بين الدول، (الغنية والفقيرة) وهل يمكن أن يكون النفط سبباً في الصراعات والنزاعات بين القوى العظمى؟

كيف تستطيع هذه الدول توظيف عامل النفط في زيادة مطالباتها وترسيخ علاقاتها مع الدول الأخرى.

وتهدف هذه الدراسة الكشف عن القضايا السياسية المرتبطة بالنفط والعلاقات الدولية، وكذلك قراءة الصراعات السياسية ومدى ارتباطها بالنفط وأيضاً نزاعات السودان الداخلية.

واستخدم الباحث مناهج العلوم الإنسانية المختلفة في إثبات الفرضيات، وقد كان لاستخدام المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي والاستقرائي في تحليل ودراسة النزاعات في السودان بعد اكتشاف النفط أثراً كبيراً في معرفة أسبابها.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات ومن أهم هذه النتائج:-

يعتبر النفط من أهم المصادر الطاقة ومازال مسيطراً على الساحة الاقتصادية والسياسية، كما تعتبر أحد مصادر النزاعات بين الدول الكبرى كذلك سبباً في تأجيج النزاعات القبلية في مناطق استخراج النفط في الدول النامية.

كما يعتبر محركاً سياسياً في مجال العلاقات الدولية للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء. ومصدراً لتنمية الموارد الطبيعية الأخرى.

كما يلعب دوراً في تنمية البلاد واستقراراها من خلال عائداته والتي تساهم في حل كثير من النزاعات القبلية في المناطق الفقيرة والبعيدة عن المركز.

بعد اكتشاف النفط وتصديره تمكن السودان من توفير الخدمات للمناطق المختلفة وتحسين مستويات المعيشة لدى الشعب كما ساهم في قيام مدن جديدة ومنشآت متعددة في مختلف أنحاء السودان استفاد منها المواطن، وازداد مستوى الوعي من خلال خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات. وكذلك دخلت البلاد في كثير من الصناعات المختلفة بعد إنتاج النفط.

وهنالك فرضيتان أوجدتها مشكلة البحث وهي:

1. أصبح للنفط تأثير وأهمية كبرى في علاقات السودان الدولية؟
2. للنفط تأثير كبير في تنمية البلاد ؟

Abstract

This study handled oil, and its input on the international relation (the Sudan as a model). This is because; Oil continued to occupy a major sphere, amongst the other sources of energy, for its unique and multiple characteristics, in all the economic activities and political and social activities, in the world. The reason is, that is the backbone of modern life, that it fulfills two thirds of the requirements, of the world, of energy. Thus, it because the spot of competition, amongst the major powers, in the areas of its production, for strategic reasons, by all legal and illegal methods.

Therefore, there emerges the extent of the importance of this resource, which had become a point of dispute of all kinds, on the areas of oil production.

The Sudan is not an exception in this regard. It had succeeded in the expiration, production and export of oil, since 1999. The obvious results, were, a flow of the major companies, to invest, in this field. So, the country entered into a drastic turn, which is caused by the strategic situation of the country . New changes had to occur in the Sudan's international and regional relations, it also caused numerous conflicts, the oil, producing areas.

Here emerges the research problem, in fact, since the discovery of oil, and its importance, to industrial revolution, in the 19th. Century, a deterministic conflict

amongst the major powers, for obtaining concessions, vis-à-vis type of energy together with acquiring the production areas.

المقدمة:

يعد النفط والغاز الطبيعي عصب الحياة المعاصرة حيث يمثلان أبرز مصادر الطاقة والوقود ويمدان العالم في الوقت الحاضر بثلثي حاجته (أبو عيانة فتحي محمد، الجغرافية الاقتصادية، 1984م، ص 6) من مواد الطاقة المستهلكة وليد العصر الحديث، فقد استخدم منذ قرون عديدة في أغراض محدودة فقد عرفه المصريون القدماء واستخدموه بين مواد التحنيط، (ابو عيانة فتحي، 1984م، ص8) كما استخدمه سكان بابل وآشور في بناء المنازل والفينيقيون في طلاء الشعب الخشبية، وفي أمريكا استخدمه الهنود الحمر في الأغراض الطبية (في تخفيف آلام الصداع، الروماتيزم وآلام الأسنان). (أبو عيانة فتحي محمد، الجغرافية الاقتصادية، 1984م ص 9)

النفط مؤشر من المؤشرات الرئيسية في استخدام وتوزيع الثروة في العالم وتحديد مستويات التبادل بين الدول، فضلاً عن توزيع مراكز القوى السياسية والاقتصادية، وقد أصبح يشكل عاملاً هاماً في طبيعة العلاقات الدولية.

والسودان من إحدى الدول المهمة لاستخراج وإنتاج النفط ومتوقع أن يكون له تأثير كبير في رفع وإنماء الاقتصاد القومي، ذلك إن السودان صاحب موارد طبيعية متسعة ومتنوعة وهو البلد العريق الخصب المتمدد في بضع مئات الملايين من الأفدنة الزراعية يتوسطها ويرعاها نهر النيل العظيم وفروعه الأساسية الخمسة وهو الغابة والصحراء وهو ما بين الغابة والصحراء واختلاف في الأجواء والتربة والخضرة والمرعي والحيوان وتتنوع ثقافات ومعارف وخبرات أهله. (عادل أحمد إبراهيم محمد وتاج السر عثمان الحاج، النفط والصراع السياسي في السودان، 2006، ص 7)

متى ما حسن استثمار عائدات النفط سيصبح الإضافة الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي وتتقدم صادرات البلاد ويدعم ميزان المدفوعات واحتياطي البلاد من النقد الأجنبي وتقوى وتتميز العملة المحلية خاصة إذا ما صاحب تلك الاستثمارات برامج اقتصادية تحتويها وتستوضح مسارها وأهدافها ومراميها. (عادل أحمد إبراهيم محمد وتاج السر عثمان الحاج، 2006، ص 7)

مشكلة الدراسة:

منذ اكتشاف النفط وأهميته في الثورة الصناعية أصبح هنالك صراعاً مستمراً من أجل الحصول على الطاقة ومصادرها والسيطرة عليها أو التحكم في طرق استخراجها وبيعها واستخدامها إذ أن النفط يعتبر من

أهم مصادر الطاقة المستخدمة في عالم اليوم وتكمن المشكلة في بعض التساؤلات التي يمكن إجمالها في الآتي:

1. ما هي الدوافع من وراء محاولة السيطرة على موارد النفط ؟
2. إلى أي مدى يمكن أن يؤثر النفط على العلاقات الاستراتيجية والسياسية والدبلوماسية بين الدول (الغنية والفقيرة) ؟
3. هل يمكن أن يكون النفط سبباً في النزاعات بين القوى العظمى؟
4. كيف تستطيع الدول توظيف عامل النفط في زيادة مطالباتها وترسيخ علاقاتها مع الدول الأخرى؟

أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح العلاقة التي تربط بين العلاقات الدولية في مجالات استخراجات الطاقة.
2. الكشف عن القضايا السياسية المرتبطة بالنفط والعلاقات الدولية.
3. قراءة النزاعات الدولية ومدى ارتباطها بالنفط ونزاعات السودان الداخلية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في الآتي:

1. يمثل النفط عنصراً من عناصر الطاقة في العالم ولذلك تدور النزاعات حول مصادره وحول إمكانية السيطرة على نصيب وافر منه لذلك فإن كثيراً من الدول خاصة الدول الصناعية تسعى إلى هذا الكسب بشتي السبل، مما جعل هذه الدول تستخدم كل الطرق الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية وأحياناً العسكرية للسيطرة على هذا العنصر الذي تقع أغلب حقوله في الدول النامية في مناطق الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.
2. الوضع الدولي القائم على نظام القطب الواحد أوجد نوعاً من النزاعات غير المتكاملة في النظام العالمي، مما جعل الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على مناطق استخراج النفط وتأمينها حتى تضمن استمرارية تدفقاتها، وهنالك باقي الدول الصناعية التي تنظر إلى هذا الأمر الذي يحدث شرخاً في العلاقات الدولية بسبب تشابك المصالح.

فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات التي أثارها مشكلة البحث، تم وضع الفرضيات التالية:

1. اكتشاف النفط كان عاملاً مهماً في تأجيج النزاعات في السودان بصورة مباشرة وغير مباشرة وخلق ما يعرف بمناطق النفوذ.
2. أصبح للنفط تأثير وأهمية كبرى في علاقات السودان الدولية.
3. التوسع في دائرة عمليات المسح والاستكشاف والتنقيب عن النفط في المزيد من الحقول من شأنه أن يسهم في تحقيق المزيد من التقدم والتنمية في السودان.

منهج البحث:

يستخدم هذا البحث مناهج العلوم الإنسانية المختلفة في إثبات الفرضيات حيث يتم استخدام المنهج التاريخي والوصفي وكذلك المنهج الاستقرائي ولتحليل النزاعات في السودان قبل وبعد اكتشاف النفط.

خطة البحث:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1. دور النفط في العلاقات الدولية، الإطار النظري، مصطلح النفط.
2. أثر النفط على التنمية والبيئة والسلام في السودان من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

أ. أثر إنتاج النفط على التنمية في السودان.

ب. الآثار السلبية التي تتعلق بإنتاج النفط.

ت. اتفاقية السلام وقسمة الثروة والسلطة في السودان.

3. النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة

الإطار النظري للدراسة من خلال محورين:

أولاً: نشأة وتطور النفط في العالم.

ثانياً: دور النفط في العلاقات الدولية.

أهمية النفط في العلاقات الدولية

للوقوف على العلاقات الدولية في هذا القرن يمكن الرجوع إلى ما كانت عليه العلاقات السياسية الدولية والتطور الذي صاحبها في القرن العشرين الذي أدى إلى طغيان الكيانين العظيمين (أمريكا والاتحاد السوفيتي)، حيث كانت تشكل الخطر لمعظم شعوب العالم وذلك لعاملين أولهما إن هذه القوى الدولية السابقة كانت تنطلق من مرتكزات موحدة وتعتمد على قوانين متماثلة، لكن من الملاحظ إن العلاقات السياسية المعاصرة الآن انطلقت من مرتكزات سياسية مختلفة اعتمدت على قوانين وقواعد تختلف أحياناً وتتوافق في بعض الأحيان، أما العامل الثاني الذي يشكل خطراً على معظم شعوب العالم، وهو التطور العلمي والتقني

الذي أصبح في زيادة مطردة وهو يشكل خطراً على كيانات الدول النامية وذلك بفعل المشاكل والقضايا التي تهم هذه الكيانات (الدول النامية) وعزلها عن بعضها البعض. (صلاح الدين الدومة، 2006م، ص71)

فالعلاقات الدولية أصبحت اليوم مرتكز الدبلوماسية في تحريك المصالح والأهداف الوطنية والخارجية في كافة دول العالم، ولكن السيطرة فيها والتحكم للأقوى ولقد أثبتت ذلك الدراسات الحديثة في العلاقات الدولية، وخير دليل النظام العالمي الجديد والعولمة كل هذه المسميات تقود في الغالب الأعم الى العلاقات الدولية الأكاديمية الاتجاه الذي يخدم مصالح دول كبرى بعينها . (صلاح الدين الدومة، 2006م).

وبذلك أصبحت العلاقات الدولية هي التي تحكم فيها الدول العظمى لقيادة النظام العالمي الجديد لإيجاد أشكال جديدة حتى تسيطر هذه الدول على علاقات المجتمع الدولي بأثرة. وهذا كما وضح جلياً بأن العلاقات الدولية. منذ الحرب العالمية الثانية حتى مجئ النظام العالمي الجديد تبحث هذه الدول العظمى لتحل محل الأوامر القديمة في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين حيث مارست أمريكا مختلف الأساليب والوسائل للسيطرة على العلاقات الدولية، حيث نجد أمريكا تمارس اتصالاتها مع الدول الغربية ودول العالم الثالث معتمدة على ركائز التطور الاقتصادي والمالي، والعسكري والدبلوماسي، وهذه الركائز تمثل السمات الرئيسية للدول الكبرى، ولذلك أصبح النظام السياسي الأمريكي (الرأسمالي الديمقراطي الحر) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هو المسيطر، ويكمن نجاح هذا النظام الذي ثبتت دعائمه منذ مئات السنين،، حيث ورث الإنجازات الدولية للنظام الأوربي عندما تقهقرت الدول الأوربية نفسياً ويرجع السبب الرئيسي في ان تكون أمريكا سيدة العلاقات الدولية هو اعتمادها على مبدأ الحرية والديمقراطية في علاقاتها في المجتمع الدولي، وهو المبدأ الذي تطمع إليه البشرية جمعاْ والنقيض لذلك هو الديمقراطية الفاشية في الاتحاد السوفيتي (السابعة) المتنوعة والمختلفة التي ساهمت في القضاء على الاتحاد السوفيتي، وبذلك انفرد النظام السياسي الأمريكي بالسيطرة على سير العلاقات الدولية في هذا القرن. (محمد على العويني،1982م، ص 312).

ولذلك يمكن القول بأن ماهية العلاقات الدولية هي تسيير الولايات المتحدة للقوى الدولية اليوم بقياداتها العسكرية والتقنية والإعلامية ومن الملاحظ خطر أمريكا على الإعلام الدولي بأن لا يذيع أو بين ما يثير تأسيس الرأي العام العالمي عليها، وهذا هو التقييم الفعلي على العلاقات الدولية في هذا القرن، وهناك أيضاً عامل الديمقراطية أي إلى النظام السياسي الأمريكي البريطاني الذي شكل نوعاً من الثنائية مع النظام السياسي الأمريكي الذي أصبح تحالفاً يؤثر في خارطة العلاقات الدولية التي تقودها أمريكا في الحرب ضد الإرهاب كما تزعم.

وتجدر الإشارة هنا بأن أمريكا تدخل في أزمات الشرق الأوسطية من أجل المكاسب والمصالح الذاتية لها، والتاريخ يشهد على ذلك في حرب ايران والعراق والكويت والعراق (وحرب الخليج) والحرب الأهلية في

أفريقيا (أنغولا– الكنغو – السودان)، وقد ثبت أن دول المجتمع الدولي تتعاون مع سياستها الخارجية (السياسية الأمريكية) وتسخر كافة الإمكانيات المادية والتقنية لها من أجل الحفاظ على أمنها استقرارها في كل ما تقدم.

تعتبر أمريكا هي المحور الأساسي للعلاقات الدولية غير أن المستفيد الأول من أمريكا هو الكيان الصهيوني لأن يضرب أمريكا لمقدرات دول العالم الثالث، يكون بعدها كيان تلك الدول منها تماماً ويكون لقمة سائقة لإسرائيل في بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية بعدها تحقق سيطرتها على فلسطين وقيام دولتها المزعومة من لنيل إلى الفرات والتي تخطط لها إسرائيل منذ المؤتمر الصهيوني الذي عقد في (بال) بسويسرا في العام 1897م.

ومن ذلك المؤتمر سعت إسرائيل إلى استغلال العلاقة بين المسيحية والعهد القديم في تهيئة الرأي العام الغربي لتقبل أفكارها التوسعية داخل الدول العربية وخصوصاً الأنسان الغربي ينظر للحضارة العربية على أنها خصم أو منافس وليس امتداد لحضارته ومن خلال الإعلام الإسرائيلي وبالكلمة والصورة والعمل الفني التقني والعلمي تغيرت صورة اليهودي البخيل الماكر لتحل محلها صورة الإسرائيلي الذي يزرع الصحراء ويصلح الأرض ليبيني عليها حضاراته في وسط متخلف (المجتمع العربي) كما تردد على أجهزة الإعلام الإسرائيلي. (محمد علي العويني، 1982م، ص 93).

بدأ عصر النفط منذ عام 1859م بعد حفر البئر الأولي في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية وظلت القيادة الأمريكية تتغلغل في الحروب العالمية التي عصفت ومازالت تعصف بالعالم، وهذه الحروب تهدف أساساً للسيطرة على العالم والانفراد بالتقدم في كافة المجالات وتغلغلت في حروب الأولي ضد ألمانيا والإمبراطورية العثمانية والثانية ضد الاتحاد السوفيتي (الحرب الباردة) والرابعة ضد العالم الإسلامي وعلى النفط والاقتصاد الأمريكي الذي يعتمد على عامل النمو فالقصور في إنتاج مقارنة الطلب إلى نسبة 1 – 5 % مما يسبب الركود وإذا ارتفعت هذه النسبة عن المعدلات ستكون كارثه عظيمة لأن الولايات المتحدة تسيطر على السوق النفطية في التوزيع وتحديد الأسعار. (د. عبد الحي زقوم، 2005م، ص 336)

فترتبط صناعة النفط بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر مما ترتبط إلي صناعة أخرى بدولة معينة في القرن العشرين، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على النفط المستخرج من أراضيها لسد حاجتها من الوقود، كما كانت الممول الرئيسي لأروبا وبقية أنحاء العالم بالنفط، وبعد انتهاء الحرب سرعان، فقدت هذا الوضع لعدة أسباب، منها تزايد حاجة الولايات المتحدة نفسها إلى النفط ونمو إنتاج النفط في مناطق جديدة لاسيما الشرق الأوسط وأصبحت تمول الاحتياجات الأوربية.

وفي عام 1935م كان الاحتياطي الأمريكي يمثل 50% من الاحتياطي العالمي نزلت عام 1968م إلى 3.7% من الاحتياطي العالمي، في عام 2000م كانت الولايات المتحدة تستهلك في اليوم الواحد 19.5 مليون برميل ويتوقع إن يرتفع الاستهلاك إلى 26 مليون برميل في عام 2020م ينتج محلياً منها حوالي 8.7 مليون برميل والباقي يتم استيراده. (د. عبد الحي، 2005م، ص 336)

دور النفط في القوة العالمية الأمريكية:

"من سيطر على النفط سيطر على العالم" مقولة مشهورة لكيسنجر، كان كيسنجر من الاستراتيجيين الأمريكيين القلائل الذين ترجموا "إيمانهم العميق" بالأهمية المركزية للنفط في السياسة الدولية إلى ممارسة الواقع من خلال الأدوار التي لعبها خلال فترة عمله مستشاراً للأمن القومي في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون. (وليام اندهال، 2004م)

وهذه المقولة لا تنطبق على السيطرة الأمريكية فحسب بل أنها تعود إلى حقبة الإمبراطورية البريطانية والتي أسست مرتكزات هيمنتها على ثلاثة أركان وهي:

أحداها السيطرة على مصادر المواد الخام في العالم وفي مقدمتها النفط، والركنان الآخران هما على الملاحة الدولية والسيطرة على الأسواق المالية والنظام البنكي. (المصدر نفسه).

قرن من الحرب خاضته لندن وواشنطن، أي القرن العشرين والآن يضاف إليه بداية القرن الحادي والعشرون الذي توجته الإمبرياليتان بحرب العراق. وفي هذه الحرب كانت الأسئلة كثيرة والسؤال الكبير كما يقول مؤلف هذا الكتاب (قرن من الحرب) ما الذي يدفع الولايات المتحدة الأمريكية لخوض مثل هذه المغامرة بعيداً عن حجج ومسوغات أسلحة الدمار الشامل، أو جلب الديمقراطية للعراق وما سوى ذلك من تبريرات هشة.

والجواب الذي لا حوار فيه كان النفط وموقعه من الجيوبولتك الأمريكي " والأمن القومي الأمريكي" الخاص بالشرق الأوسط والعالم بشكل عام من القرن الجديد.

وكما كان النفط يشكل الأرضية الواضحة أو الحقبة لمعظم حروب الغرب في القرن الماضي لارتباطه بأنماط الهيمنة الاستراتيجية وسيادة قوة على قوة أخرى، فإن ذات النفط كان البوصلة التي حركت جيوش البنتاغون لبغداد. لكن علاقة النفط بحروب السيطرة أعقد من تكون بسيطة ومسطحة وسهلة الالتقاط. فعادة ما تغلف القوى العاملة نزعاتها الإمبريالية والحقيقة بأغلفة تضيع معها وفي زحمتها النوايا الحقيقية وراء الحروب. (المصدر نفسه).

الحرب العالمية الثانية والسيادة الأمريكية:

في أثناء الحرب العالمية الثانية، ازدادت حاجة الحلفاء إلى مواقع استراتيجية في الشرق الأوسط، لتستعين بها في الحصول على التسهيلات الجوية التي تيسر لها عملياتها الحربية ضد اليابان، ولذا وقع الاختيار على منطقة الظهران بحكم أنها في منتصف الطريق إلى الشرق، ولأن بها منشآت نفطية أمريكية مهمة تتطلب الحماية، وعليه بدأت الولايات المتحدة اتصالها بالمملكة منذ عام 1942م للسماح بإنشاء المطار هناك. (تاج السر أحمد حران و أ. د. محمود حسن الملك، 2005م).

بعد هذه الحرب وبروز أهمية النفط قامت شركات النفط الكبرى التي تسمى "الأخوات السبع" أو الحيتان السبع بتشكيل أول تحالف نفطي احتكاري في العالم وذلك في عام 1927م، فكان هذا التحالف يسيطر على نفط العالم إنتاجاً وتسعيراً.

في نهاية الحرب سيطر الإنجليز على الشروق الأوسط وأصبح الخليج بحيرة بريطانية، فتعثر الفرنسيون في الجبهة الأوربية وقتل منهم مليون فرنسي، حصل الفرنسيون على سوريا ولبنان وعلى نفط منطقة الموصل.

بعد ذلك بدأ الصراع الأمريكي – البريطاني على نفط الشرق الأوسط فالبريطانيون خرجوا من الحرب العالمية الأولى وهم مدينون للولايات المتحدة عام 1919م بأكثر من 4.7 مليار دولار. وبعد الحرب العالمية الثانية عقد البريطانيون والأمريكيون (اتفاقية بريتون) صار هناك هيمنة أمريكية وبريطانية على نفط العالم. وكان هناك مشروع مارشال الشهير لإنعاش أوربا بعد الحرب العالمية الثانية وتضمن المشروع وجوب شراء 10% من النفط الأمريكي المكرر ومنع مشروع مارشال بناء المصافي في أوربا لتكرير النفط. (http://www.Hachwa.com/ar/icks)

هكذا فإن كل النزاعات في هذا الشرق هدفها الاستراتيجي السيطرة على نفطه لأن من يقعد على صمامات النفط في الشرق الأوسط يستطيع أن يتحكم بمصير دول العالم وأن يخضعها لإدارة القطب الأوحد دون حاجة للحرب معها.

صراع المصالح النفطية:

فقد شهدت العلاقات الدولية والسياسة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية جملة من التغيرات التي أدت إلى تبادل أو تعارض المصالح في عالمنا اليوم، وأصبح هنالك منافسات بين الدول في العالم الغربي وبين مصالح واهتمامات الولايات المتحدة وبين مصالح أوربا الغربية واليابان.

وفي العالم الغربي وفي السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية ظهرت الاختلافات في السياسات النفطية بين شركات النفط في أمريكا الشمالية (الشركات في الولايات المتحدة وكندا والي حد أقل المكسيك) وبين بقية شركات العالم (خارج المنظومة الاشتراكية). (محمد الرميحي،1984م)

فقد كانت الحرب العالمية الثانية مرحلة تحول في السياسات النفطية في العالم الغربي، حيث أن الولايات المتحدة كانت مصدراً رئيسياً للنفط لتمويل أوربا وبقية أنحاء العالم حتى نهاية الحرب، لكنها مع انتهاء الحرب سرعان ما فقدت هذا الوضع لعوامل عدة منها تزايد الطلب على النفط في أمريكا نفسها لسد الاحتياجات الاقتصادية كذلك التسارع في إنتاج النفط في الحقول الجديدة – خاصة في حقول الشرق الأوسط. التي أصبحت تغذي احتياجات أوربا، كذلك فإن سياسات الاكتفاء الذاتي التي تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة جعلت من صناعة النفط الأمريكية وحدة قائمة بذاتها مع اختلافات أساسية في الأسعار والتنظيم عن صناعة النفط خارج الولايات المتحدة. (المصدر السابق)

لذلك نجد أن الولايات المتحدة أصبحت قلقة في كيفية إيجاد وتوفير ما يكفي احتياجاتها المتزايدة مع الزمن وكذلك أتاحت الفرص لشركاتها كي تعمل في استثمارات النفط وللحفاظ على مصالحها أصبحت تعمل بكل الوسائل لإيجاد ذلك.

الموقف الرسمي للولايات المتحدة تجاه مصالح هذه الشركات يمكن التعرف عليه من خلال الوثائق الكثيرة التي ظهرت منذ نهاية الستينيات، والتي تربط بشكل مباشر أو غير مباشر موقف حكومات الولايات المتحدة بهذه الشركات، ويظهر ذلك بوضوح من خلال الوصف الذي أعطاه مدير مكتب الطاقة السابق في وزارة الخارجية حيث قال في سنة 1968م. (المصدر السابق)" أن حكومة الولايات المتحدة ليست لديها أيه سلطة على أعمال الشركات النفطية الأمريكية في الخارج، إن اهتمامها بهذه الشركات يأتي من جوانب أخرى"، بمعني أن الحكومة الأمريكية بشركاتها العاملة في الدول لها علاقة قوية بتلك الدول المضيفة وبذلك لها السلطة في إن تتدخل وبطرق مختلفة في سياسات تلك الدول ومن هنا تتضح لنا جلياً كيفية هذا التدخل وبالتالي فهي التي تحرك تلك الدول كيفما تشاء وعلى صالح علاقاتها ومصالحها وتظهر التبعية لها.

في بداية السبعينيات كانت أمريكا تهدد بالتدخل في مناطق النفط إذا ما تعرضت تلك المناطق للخطر. (انتوني ساميسون، 1976م).

أهمية النفط في السياسة الدولية:

السياسة هي عبارة عن مجمل التفاعلات التاريخية، والاقتصادية والسياسية لعدد من الدول، عبر مراحل زمنية مختلفة تلعب فيها عوامل كثيرة دوراً سياسياً، أو ثانوياً حسب الظروف الموضوعية لكل حقبة زمنية، فالصراع العقائدي والديني والتنافس على الموارد الطبيعية والاقتصادية كل هذه العوامل تلعب دوراً

مهماً في السياسة الدولية، ولكن في مرحلة زمنية معينة يكون هنالك عامل أهم من عامل آخر ففي فترة الحرب الباردة كان لعامل الصراع العقائدي دوراً مهماً في السياسة الدولية، رغم أهمية النفط القصوى في السياسة الدولية المعاصرة، ورغم بروزه في قمة الأحداث في السبعينيات، إلا أنه لم ولن يكون العامل الوحيد في السياسة الدولية كما أنه يعتبر عامل أولي وأساسي لبعض الدول ولكن ليس لكل الدول. (وليد خدوري، 1988م ، ص12)

لقد أصبح النفط مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمخططات السياسة الدولية سوي كان ذلك بالنسبة للمستهلكين من الدول المتقدمة والدول النامية، أو بالنسبة للمنتجين، بالنسبة للمستهلكين من الدول المتقدمة نجد أن لا تخلو سياسات تلك الدول من التركيز على كيفية السلوك السياسي في مجال الحصول على النفط، يختلف هذا السلوك من دولة لأخرى تبعاً لحجم احتياجاتها منه وزنها وتأثيرها في مجال العلاقات الدولية فالبعض يتبع الأسلوب الدبلوماسي والتبادل الاقتصادي، والمالي والبعض الآخر يتبع أسلوب التهديد والوعيد والتلويح باستعمال القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية.

ساهم النفط في زيادة المنافسة بين الدول الكبرى فبعد الحرب العالمية الأولى وفي مؤتمر لوزان عام 1922م الذي ضم الدول المنتصرة في الحرب تم تقسيم النفوذ فيما بين هذه الدول تقسيماً يكاد يكون نفطياً، فقد كانت معظم النزاعات بين القوي الاستعمارية الأولي من أجل السيطرة على المواد الخام خاصة النفط.

ظهرت هذه النزاعات النفطية بصورة كبيرة في فترة الحرب العالمية الثانية، وكان هنالك منافساً بريطانياً أمريكياً على النفط حول منطقة الشرق الأوسط، وقد سعت بعض الدول الاستعمارية الكبرى للممارسة بشتي وسائل الضغط على حكومات الدول المنتجة في المنطقة للموافقة على منح شركاتها امتيازات استغلال النفط بالشروط التي تلائم مصلحة الشركات، والحكومات التي تقف من ورائها، وذلك مثل الضغط الذي بأشرته الحكومة الإنجليزية على الحكومة العراقية، والتهديد الذي لوحت به لفصل الموصل عن العراق، في سبيل منح الشركة التركية امتياز استغلال نفط العراق. (محمد الرميحي، العدد 69 نوفمبر 1984م، ص13).

كانت هذه الحرب واضحة من حيث أهدافها ومقاصدها وتلك الدول التي اقتسمت كانت دول نامية ولكن في باطن أرضها المواد الخام التي كانت من أجلها كل تلك النزاع.

استخدمت الدول المنتجة النفط لتحقيق مجموعة من أهداف سياستها الخارجية، فقط قامت الدول العربية في أكتوبر 1973م بحظر النفط ومنعه من الوصول إلى الدول التي تساند إسرائيل التي من بينها الولايات المتحدة، وذلك بهدف التأثير على تلك الدول لإتباع سياسات تراعي الحقوق العربية، وأيضاً نجد أن العراق استخدم سيطرته على احتياطي نفطي كبير لدعم مركزه بين الدول غير المنحازة والوقوف بجانب القضية الفلسطينية أما السعودية فتغيرت مستويات إنتاجها النفطي والتسعيري تبعاً لعدد من الأغراض، منها

محاولة السعودية استعادة زعامتها للدول المصدرة، ولتسهيل التخلص من الركود المستورد في اقتصاديات الغرب، وللحصول على دعم الولايات المتحدة لمصالحها السياسية والأمنية في الشرق الأوسط. (علي فهمي، 1991م، ص57)

تظهر هنا الأهمية الكبرى للنفط كمحرك للسياسة الخارجية وذلك من خلال تعقبنا لسياسات الدول الخارجية تجاه غيرها من الدول وفي تأثير هذه الدول لأن تتبع دولة ما سياسة الأخرى وتراعي مصالحه، فهنا يظهر لنا جلياً مدى أهمية النفط في تأثير مجريات السياسات الدولية وقد يساهم النفط في تعزيز التعاون بين الدول المنتجة لتنسيق سياستها النفطية في أطار المنظمات النفطية.

إن النزاعات والحروب التي ذكرناها أثرت على مجريات العلاقات الدولية ولاسيما الأزمات النفطية والحروب القديمة والحديثة من أجل السيطرة والاستيلاء لمناطق النفط وكما أن لها تأثير في التنمية وسوف نذكر أمثله لذلك.

كما أن المدرسة الاشتراكية نظرت الى العلاقات السياسية الدولية المعاصرة بأنها تتميز بالديناميكية العالمية من خلال الدور المضطرد بالنمو الذي تلعبه الدول النامية والمتحررة في تشكيلها لمجموعة دول عدم الانحياز.

أما المدرسة الأنجلوسكسونية وقد انتظمت في ثلاث اتجاهات أساسية هي الواقعية الكلاسيكية والطرح العلمي والطرح الوظيفي أو النظامي، فالواقعية تردنا إلى حالة الفطرة والعلمية تركز على دراسة سلوك الممثلين الدوليين والوظيفية تحلل المجتمع أي تقوم بدراسة العلاقات من الممثلليين. (على شفيق على العمر، 1990م، ص 10)

أما المدرسة الفرنسية فبالرغم من حداثتها فإنها أعطت دراسة نظرية شاملة ومفسرة للظاهرة الدولية بشاقاتها المختلفة ومن أهم روادها دينوفت وبرزيل وريموت أرون وغيرهم وقد كان ديروزيل أحد الأوائل الذين خالطوا تفسير ظاهرة العلاقات الدولية فهو يعتقد أن الظواهر جميعها لها صلة بعلاقات دولية أو عدة دول فيما بينها على جميع وتشكل مجموعة هذه الظواهر (العلاقات السياسية الدولية). (على شفيق على العمر، 1990م، ص 35)

ومن كل تلك الآراء المتباينة لماهية العلاقات السياسية الدولية فإن المدرسة الماركسية نظرت إلى الموضوع انطلاقاً من الصراع الطبقي المحرك للتاريخ ومن التطورات الاجتماعية التي تسهم في تحديد مسار العلاقات السياسية الدولية كذلك لم تشترك المدرسة الاشتراكية العلاقات الاجتماعية الاقتصادية بين القوى السياسية في المجتمع جانباً بل اعتبرها محوراً آخراً للعلاقات السياسية الدولية وأدرجت المنظمات والقوى

السياسية والحركات التي تتفاعل في المجتمع الدولي، وبذلك يمكن أن تطلق صفة دولية بشكل عام على كل تفاعل خارج الحدود الإقليمية والدولية.

أثر النفط على التنمية في السودان:

تناولت هذه الدراسة اثر إنتاج النفط على التنمية في السودان وذلك في عدة محاور منها أثره على البيئة وكذلك أثر النفط على السلام لكن سوف نتناول في هذه الورقة عن أثر النوع على التنمية في السودان. إن إنتاج النفط واستثماره تجارياً يأتي بالعائدات التي إذا استخدمت بصورة مثلي يؤدي الى النماء الاقتصادي والذي ينعكس على النماء الاجتماعي الذي يؤدي إلى الاستقرار السياسي فيجعل عملية التنمية تنساب في كل القطاعات الاقتصادية قومياً وإقليمياً ومحلياً مما يؤدي إلى تغير أنماط الحياة السائدة ويتحول المجتمع من التخلف إلى التقدم، فإذا كان مجتمعاً زراعياً أو رعوياً تقليدياً يتحول إلى الزراعة أو الرعي الحديث والتحول من مجال الصناعات إلى الصناعات الثقيلة بدلاً عن الخفيفة بحيث يمكن للدولة مجابهة كل الأزمات والكوارث الطارئة.(محمد علي التوم، مقال عن النفط، 198م)

ينعكس ذلك أيضاً على حضارة الشعوب والبناء والعمران واكتمال نواحي الحياة العصرية والمدنية، ولكن آثار هذا الإنتاج تتعلق بعوامل داخلية وأخرى خارجية كل منهما يؤثر على الآخر إيجاباً وتصل إلى ما نصبو إليه.

تتضح الآثار الإيجابية من خلال آثار التحولات الاجتماعية التي تحدث للمجتمع بعد تخطي المراحل الأولية، وهي الاكتفاء الذاتي والدخول في مرحلة الإنتاج التجاري وإعلان تصدير الإنتاج وكسب العائدات، عندها يمكن أن تحدث الآثار التنموية الآتية: (محمد علي التوم، 1998م)

1. توفر السلع البترولية لتحريك عجلة الإنتاج في كافة المجالات والقطاعات.
2. ازدهار التجارة الداخلية وخاصة المرتبطة مباشرة بمناطق الإنتاج.
3. عودة العقول المهاجرة والمهنيين والحرفيين المهرة من الخارج إلى الداخل.
4. الهجرة العكسية من المدن إلى مناطق الإنتاج.
5. ظهور تجمعات سكانية جديدة في مناطق الإنتاج يؤهلها لأن تكون مدناً.
6. توظيف عماله محلية واستقطاب الطاقة العاطلة يؤدي إلى تدريبهم ورفع مستواهم المهني.
7. الاستخدام المنزلي لمشتقات النفط كالوقود يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة بدلاً من الاستخدام الحالي لمواد الكتلة الحية.

8. زيادة الدخل الإيرادي لحكومة ومواطني الولايات التي تقع فيها حقول الإنتاج إما عن طريق النسبة المئوية التي تخصصها الحكومة أو عن طريق الرسوم والضرائب التي يمكن أن تحصل عليها.
9. عودة الثقة إلى المستثمرين الأجانب في إطار العلاقات الجيدة للدولة.
10. زيادة الناتج المحلي والدخل القومي وتخفيف عبء عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات من خلال توفر العملة الصعبة.

جدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية (بملايين الجنيهات السودانية)

السنة	الأنشطة الاقتصادية	القيمة	نسبة المساهمة %
1986	قطاع الزراعة	6291	%66.59
	قطاع الصناعة	1608	%17.06
	قطاع الخدمات	1533	%16.25
	الإجمالي	**9432**	**%100**
1986	قطاع الزراعة	13764	%68.88
	قطاع الصناعة	2119	%10.50
	قطاع الخدمات	4127	%20.62
	الإجمالي	20010	**%100**
1988	قطاع الزراعة	17873	%66.13
	قطاع الصناعة	3404	%12.61
	قطاع الخدمات	5747	%21.26
	الإجمالي		**%100**
1989	قطاع الزراعة	33263	%70.68
	قطاع الصناعة	5671	%12.27
	قطاع الخدمات	8007	%17.05
	الإجمالي		**%100**

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (1986-2008م)

مساهمات القطاع من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما قبل النفط يتبين من الجدول أعلاه رقم (1) إن القطاع الزراعي في الفترة ما بين 1986م – 1999م تراوحت مساهمته بين 66.69% – 75% بالرغم من أن هذا القطاع قد شهد انخفاضاً في هذه المساهمة عام 1998م، حيث بلغت نسبة مساهمته 23% وربما يعزى ذلك لفقد مساحات زراعية كبيرة لحدوث الفيضانات والسيول في ذلك العام.

والقطاع الصناعي تراوحت مساهمته بين 10% – 16% في الفترة ما قبل النفط وارتفع إلى أكثر من 22% في الفترة ما بعد النفط وربما يعزى ذلك لتوفر مصدر الطاقة وكذلك تغيرت مساهمة قطاع الخدمات حيث ارتفع بنسبة عالية في الفترة بعد اكتشاف النفط فقد شهد تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في الفترتين (قبل – بعد) أما القطاع النفط فقد تراوحت مساهمته بين 11% – 24% في الفترة ما بين 2000– 2008م ويعزى ذلك لتذبذب أسعار النفط على مستوى العالم.

لقد شهدت الفترة التي أعقبت تصدير النفط تنفيذ العديد من الإجراءات التي ساهمت في التنمية والنمو الاقتصادي، فقد ساهم النفط في الناتج المحلي الإجمالي مما أحدث تغيرات في تركيبة مصادر الإيرادات العامة للموازنة السودانية إلى جانب الآثار الاجتماعية في النشاط الاقتصادي وقد كان لعائدات النفط دوراً إيجابياً على النحو التالي: (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2000– 2004م، يونيو 2005م)

- اعتمدت الدولة في تمويل الموازنة قبل عام 1999م على الإرادات الضريبية التي كانت تمثل نسبة 76% من متوسط إجمالي الإيرادات العامة، بينما كانت الإيرادات غير الضريبية التي تشمل الضرائب على النفط المستورد تمثل نسبة 24% في عام 1999م.
- بعد دخول عائدات النفط السوداني كمورد أساسي في الموازنة العامة ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات غير الضريبية إلى حوالي 59% في العام 2004م.
- شكلت الإيرادات البترولية 15.6 مليار دينار في العام 1999م وحوالي 144 مليار دينار عام 2000م، وتمثل نسبة 43.4% من إجمالي الإيرادات الذاتية و5% من الناتج المحلي الإجمالي وارتفعت عام 2004م إلى 499 مليار دينار تمثل نسبة 48.7% من إجمالي الإيرادات الذاتية و9% من الناتج المحلي وكان معدل النمو 25% في عام 2004م وزادت نسبة مساهمته في الإيرادات الذاتية بنحو 247% عن عام 2000م نسبة لارتفاع أسعار النفط عالمياً وبمقارنة الأداء الفعلي قياساً بمعدلات التضخم، يتضح أن هناك نمواً حقيقياً في التحصيل الفعلي لعائدات البترول، مما أتاح للدولة موارد مالية وجهت إلى التنمية الفعلية.

أقتسام عائدات البترول:

أتفق الطرفان الحكومة السودانية والحركة الشعبية على اقتسام الثروة الناتجة من الموارد النفط في جنوب السودان على النحو الآتي:

- يوازن إطار اقتسام الثروة الناتجة عن استخراج الموارد الطبيعية بين احتياجات التنمية القومية وإعادة إعمار الجنوب.

- يتفق الطرفان على أن تكون معادلة اقتسام عائدات النفط على الوجه المبين في الاتفاقية، وهو أن يمنح الجنوب 50% من صافي إيرادات نفط الجنوب.
- أشارت الاتفاقية على أن يكون صافي الدخل من النفط هو جملة صافي الدخل من صادرات النفط الحكومي، وإمدادات النفط الحكومي المسلم الصافي.

ينشأ حساب تثبيت إيرادات النفط من صافي إيرادات النفط الحكومي ويتحصل من مبيعات إيرادات الصادر الفعلية، ويتفق الطرفان على تخصيص نسبة 2% من إيرادات النفط للولايات المنتجة للبترول حسب الكمية المنتجة من تلك الولاية، وأن تخصيص 50% من صافي إيرادات النفط المستخرج من آبار في الجنوب لحكومة الجنوب وتخصيص 50% للحكومة القومية وولايات شمال السودان.

واتفق الطرفان على إنشاء صندوق لأجيال المستقبل عندما يصل الإنتاج القومي للبترول إلى مليوني برميل يومياً، مما سبق ومن خلال استعراضنا لاتفاقية السلام في مجالي قسمة السلطة والثروة وبالتركيز على قسمة عائدات البترول، نجد أن الحكومة السودانية والحركة الشعبية طرفي الاتفاقية قد اقتسما عائدات النفط بما يحقق التوافق وبناء السلام.

إن منح الجنوب نسبة 50% من عائدات النفط الهدف منه الارتقاء بمستوى الإقليم حتى يصل مستوى الأقاليم الأخرى وذلك من خلال إحداث تنمية حقيقية على مستوى البنيات التحتية وعلى مستوى المواطنين، قد أشار أحد الخبراء في صندوق النقد الدولي (التجاني الطيب إبراهيم، 2003م)، إلى أهمية مركز عائدات النفط لعدة اعتبارات: (الحكومة المركزية تستطيع التحكم بقدر أحسن في تقلبات أسعار النفط لأن لها في العادة قاعدة ضريبية أوسع، أقل ارتباطاً بأسعار النفط من السلطات الولائية أو الإقليمية)، وبإمكان الحكومة المركزية أن تساهم في العدالة الأفقية بإعادة توزيع النفط بين المناطق الغنية والفقيرة الموارد، والنفط لا يمكن الاعتماد عليه لأنه مورد غير دائم كمصدر من مصادر العائدات الأساسية على المدى الطويل.

إن قسمة عائدات النفط بين الحكومة والحركة يمكن أن تدفع الولايات للمطالبة بثرواتها وقد يمتد ذلك للمطالبة بنصيبها من المشروعات القومية غير البترولية مثل مشروع الجزيرة.

إن أضرار قسمة عائدات النفط وما أثارته من جدل وخلل في الاقتصاد وسوء في إدارة المال من قبل حكومة الجنوب كاد أن يؤدي إلى إشعال فتيل الحرب، حيث دخل الطرفان في اتهامات ونزاعات حول مدى الفساد الذي لحق بحكومة الجنوب وعدم قيامها بمشروعات بنى تحتية رغم استلامها لنصيبها من عائدات النفط كل شهر.

وكان يمكن الاستفادة من تجارب دول أخري في هذا المجال، على أن يعطى عوائد محددة كرسوم الإنتاج مثلاً للحكومات الإقليمية والرسوم المرتبطة بالإنتاج بدلاً من الأسعار. (التجاني الطيب إبراهيم، 2003م).

ويجب على الحكومة السودانية أن تحاول جاهدة لمركزة عائدات النفط بشكل كامل علي أن تقوم بتحديد عائد مفعول يضمن للإدارة الإقليمية بالولايات السيطرة على بعض نسب الضرائب الرئيسية، وذلك بعد التأكد من وجود إدارة مالية مبنية على الشفافية، ووضع نظام تحويلي مالي شفاف مبنى على أسس متساوية، ويعطي مستوىً مستقراً من موارد التمويل للخدمات العامة بما في ذلك مشاريع البنيات التحتية.

نخلص مما سبق إلى أن اتفاقية السلام التي تم التوقيع عليها بين الحكومة والحركة تعتبر أكبر أنجاز في تاريخ السودان السياسي الحديث ولذلك يجب أن تحافظ عليه لأنه قام على أسس صحيحة والحفاظ عليه يتطلب بناء جسور متينة من الثقة بين أبناء السودان.

فقد تضمنت برتوكولاً لقسمة السلطة يقوم على التراضي بنظام الحكم الذي تضمنته الاتفاقية وتطويره ليكون فاعلاً في تنمية موارد البلاد وتقديم الخدمات، وإذا كانت الاتفاقية تضمنت أرقاماً ونسباً لأنصبة المناطق الحاضرة في التفاوض، إلا أن معادلة قسمة الثروة قد صيغت على أساس القومية، وذلك درءاً للفتنة أو المشكلات التي تنشأ من الأطراف والأٌقاليم تحت دعاوى التهميش.

إن هناك شكوكاً ستظل قائمة ما لم تكن هناك شفافية حول الثروات القومية بالبلاد حجمها وموقعها وعقوداتها وإيراداتها وأوجه الصرف وعدم الشفافية يؤدي إلي اهتزاز الثقة بين طرفي الحكم والمجتمع الدولي بل بين طرفي الحكم ومواطنيهم.

الخاتمة:

احتل النفط الخام وعلى مدى العقود التي تلت وقف إطلاق النار في الحرب العالمية الثانية، مركز الصدارة الكونية كمصدر رئيسي للطاقة، وحتى النصف الأول من عقد التسعينيات لا تزال هذه الطاقة الحيوية تمثل ما نسبته (35 – 39%) من إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة.

ومن المرجح أن يستمر هذا الذهب الأسود كأهم مصدر على الإطلاق لتشغيل الآلة الصناعية للعالم المتقدم بالإضافة إلى استيفاء متطلبات العالم النامي على أقل التقديرات. وتشير أحداث التقارير والدراسات المستقبلية إلى أن نسبة الاستهلاك العالمي من النفط لن تقل كثيراً عن (37%) من مجموع استخدامات العالم من موارد الطاقة المختلفة.

مما يعزز الدور الرئيسي والمتعاظم للبترول الخام عالمياً خلال السنوات وبالطبع العقود، القادمة النجاحات الجزئية والمحدودة والمحاولات الرامية إلى تقليص الاعتماد الكبير على النفط منذ منتصف السبعينيات فمن ناحية فشلت معظم التجارب الغربية الحديثة في توفير مصادر بديلة من الطاقة المستمدة من القوة الشمسية والهوائية والطاقة النووية وحتى الغاز الطبيعي وفق معايير تنافسية سواء، في الاحتياطيات

المتوافرة من هذه المصادر، أو تكاليفها التجارية، أو كفاءتها الإنتاجية، أو تبعاً لنسب المخاطر البشرية والبيئية الناجمة والمحتملة من جراء استخدامها على نطاق واسع.

ومن ناحية أخرى لم تظفر معظم المحاولات والاستراتيجيات الوقائية التي قضتها حكومات الدول الصناعية الكبرى ومؤسساتها المتخصصة مثل الوكالة الدولية للطاقة في التقليل من شأن اعتمادها الحساس على البترول، وخصوصاً المستورد منه، بشكل يحصن هذه الدول المستهلكة من أية تهديدات قد تعرض إمدادات النفط الخام الخارجية للاضطراب أو التوقف لأسباب عمديه أو طبيعية، وعلى الرغم من محاولات وسائل الإعلام الغربية لتهميش مكانة النفط عالمياً والترويج لبعض الدراسات المتفائلة بخصوص موارد الطاقة البديلة لا يبدو في الأفق ما يوحي بانحسار أهمية النفط في المستقبل المنظور والمتوسط بل على العكس تماماً، فإن مؤشرات الاستهلاك العالمي البترولية الآتية والتوقعات المستقبلية في تزايد الطلب العالمي على هذا المورد، واتجاهات الزيادة والهبوط في الاحتياطات العالمية للبترول وتوزيعاتها الجغرافية تشير إلى تحول هذه المادة الخام الى سلعة نادرة تستحق أن تنال لقب الذهب الأسود.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. إن النفط يعتبر من أهم مصادر الطاقة في العالم ومازال مسيطراً على الساحة الاقتصادية في مجال الطاقة رغم تكثيف الجهود الدولية لتغيير أو خلق مصدر طاقة اخر بديل للبترول.
2. توصل الدراسة إلى أن النفط في الدول النامية المنتجة له يعتبر احد مصادر النزاعات القبلية والأهمية من حيث أنه يمثل مصدراً اقتصادياً لطبقات مختلفة، مما يجعل مناطق الإنتاج بؤراً للنزاعات لإحساس القاطنين بالتهميش وهضم الحقوق من قبل الدولة والمستثمرين.
3. يعتبر النفط من أهم القطاعات التي تدعم عملية التنمية بشقيها البشري والاقتصادي، حيث أنه يوفر كثيراً من العملات والاحتياطات النقدية التي يتم استخدامها في جلب المعدات والآليات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الإنتاج وبالتالي التطور الاقتصادي والتنموي، كما يساعد النفط الدول النامية في توفير المال اللازم لتقديم الخدمات مما يرفع مستوى معيشة السكان.
4. إن النفط يعتبر محركاً أساسياً في مجال العلاقات الدولية للدول المنتجة و المستهلكة، حيث يساهم في التطور الاقتصادي للدول المنتجة مما يؤهلها لإقامة علاقات تبادلية مع دول العالم الأخرى بشكل مستقر يسهم في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

5. توصلت الدراسة إلى أن السودان بعد اكتشاف وتصدير النفط تمكن من تطوير التنمية في مجالات عديدة على المستوى الاقتصادي والبشري، حيث شكل النفط الدعامة الأساسية للاقتصاد السوداني مما مكنه من إقامة علاقات متوازنة مع الدول وحقق له العديد من المزايا على المستوى الدولي، كما أن النفط ساهم إيجاباً في حل كثير من النزاعات القبلية التي كانت تؤرق السودان والتي كانت نتاجاً للتهميش الاقتصادي وشح الخدمات التي تقدمها الدولة للمناطق البعيدة، وبعد اكتشاف وتصدير النفط تمكن السودان من توفير الخدمات للمناطق المختلفة وتحسين مستويات المعيشة لدى الشعب، كما ساهم في قيام مدن جديدة ومنشآت متعددة في مختلف أنحاء السودان ليستفيد منها المواطن.

التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1. عائدات النفط تمثل مورداً اقتصادياً هاماً يمكن أن يستفاد منه في تنمية الموارد الطبيعية الأخرى، كذلك في تحقيق السلام واستقرار البلاد وذلك عن طريق استغلال عائداته بإعطاء الأولوية للمشاريع التي تؤدي للفروقات والمشاكل، منعاً لدواعي النزاع والصراع والحروب داخل القطر الواحد. (الاهتمام بالأطراف والمركز بالتساوي نحو التنموية).

2. أبانت نتائج الدراسة أن هنالك حاجة لإجراء المزيد من الدراسات بجوانب عديدة تتعلق بموضوع اقتصاديات وعائدات النفط وطرق الاستفادة منها في تنمية البلاد بالإضافة إلى علاقات البلاد الخارجية.

3. ضرورة الاستفادة من مخلفات النفط وتعميق الدراسات في هذا المجال.

4. ضرورة الاهتمام بإيجاد دراسة متكاملة بالبيئة في مناطق صناعة النفط واستخراجه، والتي قد يؤدي إلى آثار سلبية في البيئة المحيطة بها، والاهتمام بالغابات وعدم إزالتها والتفاوض مع الشركات على ضرورة الحفاظ على توازن البيئة.

5. الاهتمام بتنمية المناطق الفقيرة وخاصة المناطق الحدودية لتجنب النزوح منها للمناطق البترولية حفاظاً لحدود وأمن البلاد وذلك من خلال إحداث تنمية متوازنة.

6. على الدول البترولية النامية النظر إلى هذا المورد على أنه قد يسبب صراعاً داخل دولهم، لذلك يجب استغلال هذا المورد لمنفعة بلدانهم عن طريق التعاون فيما بينها وبين الدول الكبرى التي قد تسعي لإحداث الصراعات داخل الدول للحصول علي البترول، وذلك لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية لدولتهم وإيجاد مكاسب على صعيد العلاقات الدولية.

المراجـــع:

1. أبو عيانة فتحي محمد، الجغرافية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م.
2. أنتوني ساميسون، الشقيقات السبع، شركات النفط الكبرى والعالم الذي صنعته، فرح لبنان، بيروت، 1976م.
3. تاج السر أحمد حران و أ. د. محمود حسن أحمد، الملك فيصل، مؤسسة السياسية الخارجية السعودية، ووزارة الخارجية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، 2005م.
4. التجاني الطيب إبراهيم، عائدات النفط بين الاقتصاد والسياسة، صحيفة الأيام، 2003/10/28م.
5. تقرير بنك السودان المركزي، 2008م.
6. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، الخرطوم، جي تاون، ج2، 2006م.
7. عادل أحمد إبراهيم محمد، تاج السر عثمان، الحاج، النفط والصراع السياسي في السودان، مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم، 2006م.
8. عبد الحي زقوم، حروب البترول الصليبية القرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، 2005م.
9. على فهمي، الجغرافيا السياسية النفط، تقرير الكونجرس الأمريكي، القاهرة، سيناء للنشر، الفجر للطباعة والنشر، 1993م.
10. فاضل السعدني، النفط من منظور تاريخي، مجلة أخبار النفط العربي، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، بغداد، 1989م.
11. فيصل المديري، مقال بعنوان هذا الصواب؟ جريدة السياسة الكويته، العدد، 58، 1972/11/15م.
12. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، المستقبل العربي، العدد 69، نوفمبر 1984م،
13. محمد حسين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1996م.

14. محمد على التوم، مقال عن النفط وآفاق الاستثمار في السودان، مجلة التنمية الصناعية، أكتوبر 1998م.

15. محمد على العويني، الاستخدامات الإعلامية للعلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القادوب، 1982م.

16. نفط العرب، العدد الثاني عشر السنة السادسة، سبتمبر 1971م.

17. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2000– 2004م، يونيو 2005م.

18. وليام اندهال، قرون من الحرب، عرض كامبردج بوك ريفيوز، بحث في المعرفة بتاريخ 2004/12/30م، الصفحة الرئيسية كتب http://www.aljazeera.net

19. وليد خدوري، كيف يصنع القرار في الوطن الرعبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م.

الجودة في التعلُّم الإلكتروني عند تصميم المقررات إلكترونياً وفقاً لمعايير سكورم SCORM

د. هالة إبراهيم حسن أحمد

الأستاذ المساعد بكلية التربية جامعة الخرطوم

المستخلص

أصبح الحديث عن أهمية معايير الجودة في التعلُّم الإلكتروني ملازماً للحديث عن التعلُّم الإلكتروني نفسه؛ وذلك لما تملكه معايير الجودة من أهمية في إنتاج تعلم إلكتروني متميز، من هذا المنطلق نبع هدف الدراسة الرئيسي وهو التعرف على الجودة في التعلُّم الإلكتروني عند تصميم المقررات إلكترونياً وفقاً لمعايير سكورم، وصولاً لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف وتحليل المعلومات حول موضوع الدراسة ، وذلك من خلال الاطلاع على الأدبيات في هذا المجال وتحليلها، ثم خلُصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمهما الآتي:

يجب مراعاة معايير التصميم التعليمي عند تصميم المقررات الإلكترونية مع ضرورة الأخذ بمعايير سكورم كنموذج لجودتها.

الإفادة من معايير سكورم لتطوير التعليم من خلال تحديد دور كل من المعلم والمتعلم وأساليب التفاعل والتدريس عبر الشبكات.

الاستفادة من الوحدات التعليمية المكونة للمقرر الإلكتروني وفقاً لمعايير سكورم مرة أخرى في تصميم مقرر أخر، وتبادل ومشاركة المقرر مع أشخاص آخرين بسهولة وبدون تعقيدات تقنية .

الكلمات المفتاحية: معايير سكورم (SCORM)، التعلُّم الإلكتروني ، المقرر الإلكتروني ، التصميم التعليمي، الجودة في التعلُّم الإلكتروني.

Abstract

The talk about the importance of quality standards in e-learning is related to talk about the e-learning itself; because the standards and quality of the importance of the production of e-learning is distinct, from this standpoint, The objective of the study, is to identify the quality in e-learning at the design decisions (SCORM) electronically in accordance with the standards, so as to achieve the objectives of the study. The researcher used analytical descriptive approach; to describe and analyze information on the subject of the study, through access to the literature in this area and analysis, then the study concluded with a set of recommendations consist of the following:

Educational design criteria must be taken into account when designing electronic decisions with the need to introduce (SCORM) standards as a model for their quality.

Take advantage of the standards of SCORM to develop education through the role of each of the teacher and the taught methods of interaction and teaching across networks.
Take advantage of the educational units in accordance with the standards of the Rapporteur email (SCORM) again in the design of another, and the exchange of the participation decision with others easily and without technical complexities.
Key words:
(SCORM) standards, e-learning, Electronic course, Instructional design, Quality in e-learning

الاطار العام للدراسة:

المقدمة:

إن مفهوم الجودة في التعلُّم الإلكتروني يهدف إلى بيان قدرة وتميز المؤسسة التعليمية في طرح برامجها الدراسية وضمان حصول المتعلم على نفس جودة التعليم التي يحصل عليها عبر طرق التعليم التقليدية المبنية على اللقاءات المباشرة مع المحاضرين في قاعات الدراسة بل تحقيق جودة أفضل من ذلك. إذ أن المساقات الإلكترونية تحتوي على نفس وسائل التعلُّم للمساقات التقليدية مثل الكتب والمحاضرات والبرمجيات، لذا فإنه يمكن الاستفادة من معايير جودة التعليم التقليدي في تحقيق جودة التعلُّم الإلكتروني، إلا أنه يضاف إلى المساقات الإلكترونية خصوصية استخدام الوسائل التكنولوجية وبالتالي من المهم إضافة معايير لضمان جودة استخدام الوسائل التكنولوجية والمصادر التعليمية المتعمدة على تلك الوسائل.

كما تهدف معايير جودة التعلُّم الإلكتروني إلى إقناع المتعلم بفعالية وقوة البرامج التعليمية المبنية على التعلُّم الإلكتروني وقدرة المتعلم في هذه البرامج على التواصل مع المعلمين والتفاعل مع زملائه والقيام بالأنشطة التفاعلية بنفس المساحة المتاحة في التعليم التقليدي ويتحقق ذلك بتصميم المساقات الإلكترونية بشكل جيد يضمن استخدام أدوات التعلُّم الإلكتروني التفاعلية لتحقق هذا التواصل مثل الغرف الصفية الافتراضية والمنتديات والمحادثات الفورية والويكي (wiki) والبريد الإلكتروني.

إن توظيف التعلُّم الإلكتروني والبدائل الإلكترونية يحقق جودة عمليتي التعليم والتعلُّم، وجودة التعلُّم الإلكتروني Quality of e-learning تمتد لتشمل جودة ونوعية طرق التعلُّم المستخدمة ونوعية ومدي التفاعل بين الطلاب والمحتوى الإلكتروني والخبراء وهيئات التدريس لاكتساب المعرفة وإحداث التعلُّم وإدارة التعلُّم إلكترونياً وتوفير فرصاً متنوعة لبناء بيئات تعلم غنية بالمصادر الإلكترونية، بداية من بعض الممارسات والإجراءات والتطبيقات البسيطة للتعلم الإلكتروني التي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس في قاعات الدراسة لعرض المادة التعليمية أو البحث عبر الإنترنت، مما يدعم عمليتي التعليم والتعلُّم، والتصميم

الهيكلي لبيئة التعليم والتعلُّم ودمجها مع المواد التعليمية وفق احتياجات الطلاب، مما يستلزم تصميم أسس لاختيار المداخل التعليمية لتوظيف المستحدثات التكنولوجية في نقل وعرض المعلومات وحدوث التعلُّم، وذلك يستوجب تغيير ليتلاءم مع تغيير طبيعة تعلم متمركز حول الطلاب وموجه ذاتياً، وأنماط تدعيم وتحفيز التعلُّم، وأساليب التقويم التكويني والتغذية الراجعة الفورية.

يلاحظ مع ازدياد المنافسة بين الجامعات الافتراضية من جهة والجامعات التقليدية من جهة أخرى لاستقطاب أكبر عدد من الدارسين، ومع ظهور تطبيقات علم الجودة، بدأت المنظمات المهنية في التعلُّم الإلكتروني وكثير من الجامعات الافتراضية، وقطاع الصناعة المعلوماتية في مجال التعليم بناء معايير الجودة للتعلُّم الإلكتروني، وأصبحت معيارية (Standardization) التعلُّم الإلكتروني قضية جوهرية، فلا يمكن مثلاً اعتماد مؤسسات وجامعات التعلُّم الإلكتروني دون إخضاعها لمعايير الجودة.

ترى الباحثة؛ إن اعتماد الجودة والمعايير يسهل استخدام التكنولوجيا الغير معتمده على نظم بعينها واستخدام النظم المفتوحة وتشجيع أنظمة التعلُّم الإلكتروني المرتكزة حول المتعلم، إذ أن هنالك فائدة سوف تجنى – بعون الله في المستقبل القريب – من الالتزام بالجودة والمعايير الدولية عند تصميم المحتوى مثل استخدام المحتوى الإلكتروني مع أكثر من نظام لإدارة التعلُّم الإلكتروني، ومن هذا المنطلق جاءت الحاجة إلي ضرورة تبنى معايير الجودة لتصميم المقررات إلكترونياً في ضوء متطلبات التعلُّم الإلكتروني مع أخذ معايير سكورم كنموذج لهذه الدراسة.

2. مشكلة الدراسة:

ما هي معايير جودة التعلُّم الإلكتروني التي يتم على ضوئها تصميم مقرر إلكترونياً في تكنولوجيا التعليم وفقاً لمعايير سكورم؟

ما خطوات تصميم مقرر إلكتروني في تكنولوجيا التعليم في ضوء معايير جودة التعلُّم الإلكتروني وفقاً لمعايير سكورم ؟

3. أهداف الدراسة:

تحديد معايير التعلُّم الإلكتروني التي يتم في ضوئها تصميم ونشر مقرر إلكتروني في تكنولوجيا التعليم وفقاً لمعايير سكورم.

تحديد خطوات تصميم مقرر إلكتروني في تكنولوجيا التعليم في ضوء معايير جودة التعلُّم الإلكتروني وفقاً لمعايير سكورم.

4. أهمية الدراسة:

تقديم معايير سكورم كنموذج لتصميم المقرر إلكترونياً علي ضوء معايير جودة التعلُّم الإلكتروني ويمكن الإفادة منه في إجراء مزيد من البحوث.

من المحتمل أن تستفيد منه قطاعات عديدة مثل هيئات التدريس ومصممي التعليم، بالإضافة إلي المؤسسات التعليمية في تصميم مقرراتها وتطويرها عبر الإنترنت.

التغلب علي بعض المشكلات التعليمية المعاصرة مثل الانفجار المعرفي والسكاني، مما يساعد علي توظيف خدمات الإنترنت بشكل فعال.

المساعدة في الوصول إلي مؤشرات لتطوير المقررات في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة والاتجاهات التعليمية الحديثة.

قد تُسهم هذه الدراسة في تغطية النقص في مجال الأبحاث العربية التي تناولت معايير الجودة الشاملة عند تصميم المقررات إلكترونياً.

5. منهج الدراسة:

وظفّت هذه الدراسة أسلوب الاستقصاء (Deliberative Inquiry Approach) وهو منهج علمي يستخدم في البحوث التربوية ورد ذكره في قاموس (Good) الهابس والكندري (2000م، 171)، ويقوم على تحليل أدبيات المجال بهدف الوصول إلى توصيات معينة، وذلك بتحديد معايير جودة التعلُّم الإلكتروني التي يتم على ضوئها تصميم المقرر إلكترونياً وذلك من خلال الاطلاع علي الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

6. حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة الحالية باستعراض عام لمعايير سكورم كنموذج لجودة التعلُّم الإلكتروني عند تصميم المقررات إلكترونياً وذلك في عام (2012- 2013م).

7. أدوات الدراسة :

تتمثل في المراجع والكتب والدوريات العلمية والدراسات السابقة وأوراق العمل ذات الصلة بموضوع الدراسة والمواقع الإلكترونية الموثوقة.

8 . محاور الدراسة: تناولت هذه الدراسة بالوصف والتحليل المحاور التالية:

المحور الأول: معايير سكورم SCORM ، ويتناول الموضوعات التالية:

التطور التاريخي لمعايير سكورم، تعريف معايير سكورم، أهداف ومميزات معايير سكورم، مكونات المحتوى وفقاً لمعايير سكورم، فوائد معايير سكورم للمحتوى الإلكتروني، نموذج سكورم لتجميع المحتوى، توقيت بث برامج سكورم، مكونات ومواصفات معايير سكورم .

المحور الثاني: جودة التعلُّم الإلكتروني Quality of e-learning ، ويتناول الموضوعات التالية:

مفهوم التعلُّم الإلكتروني، مفهوم الجودة في التعلُّم الإلكتروني، مميزات وخصائص التعلُّم الإلكتروني، معايير وضوابط الجودة في التعلُّم الإلكتروني.

المحور الثالث: معايير تصميم المقررات الإلكترونية، ويتناول الموضوعات التالية:

تعريف المقررات الإلكترونية، معايير الجودة عند تصميم المقررات الإلكترونية، خطوات تصميم المقرر الإلكتروني بمعايير سكورم وإعادة تعريف واستخدام المحتوى الإلكتروني، مكونات المقرر الإلكتروني المنشور بمعايير سكورم.

المحور الأول : معايير سكورم (SCORM):

تمهيد:

إن التطبيقات المبكرة لبرامج التعلُّم الإلكتروني كانت مرتبطة بجهود فردية لبعض الأساتذة الذين استثمروا تقنيات الحاسوب وشبكات المعلومات في نشر مقرراتهم الدراسية على شبكة الإنترنت من خلال مواقعهم الشخصية، أو بالإفادة من بعض المواقع التي تقدم خدمات نشر مجانية وتوجيه المتعلمين إلى زياراتها، وغالباً ما كانت الأهداف التعليمية في هذه المرحلة مرتبطة بالاطلاع على مصادر المعلومات التي تقدم معلومات تكميلية للمقررات الدراسية، ثم تطور الحال إلى رفع المقررات الدراسية على شبكة الإنترنت، لتصبح البيئة التعليمية في ما يخص المنهج الدراسي متكاملة تقريباً، بوجود المقررات مع مصادر المعلومات التكميلية. هذه التجارب دفعت بالعديد من الجامعات العالمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعميمها، عندها ظهرت الحاجة إلى وجود معايير موحدة تنظم برامج التعلُّم الإلكتروني لغرض رفع جودة البرامج وتحقيق أهدافها، وبالرغم من قيام العديد من المؤسسات التعليمية والعلمية على مستوى العالم بالعمل على وضع معايير خاصة. إلا أن جميع المعايير التي ظهرت ومنذ عام 1997م لم ترق إلى مستوى المعايير المعترف بها من قبل المنظمة العالمية للمواصفات القياسية (ISO) International Standards Organization إلا أنها تبقى مهمة للإفادة منها في بناء تجارب التعلُّم الإلكتروني، إلا أن بعض هذه المعايير مرشحة للحصول على اعتراف المنظمة في المستقبل القريب. ومن أهم هذه المعايير كما ذكر سالم (2004م) و صالح (2008م) :

معايير سكورم (SCORM) وهي المعايير التي تتبناها هذه الدراسة.

معيار IMS. .Global Consortium for Instructional Management System الائتلاف العالمي لنظام إدارة التعلُّم. وهي جمعية دولية في الولايات المتحدة الأمريكية لمزودي الجامعات الذين يعتمدون على لغة XML في تحديد مصادر التعلُّم ، ويصف هذا المعيار خصائص المقررات الدراسية

والدروس التعليمية والتقييم والمجموعات التعليمية، من خلال تحديد أهداف برنامج التعلُّم الإلكتروني ومكوناته. صالح (2008م) .

معايير (LOM) Learning Object Metadata. وهي معايير تحديد البيانات الفوقية للوحدات التعليمية، وهي المعايير الصادرة عن معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (Institute of Electrical and Electronics Engineers) والتي تهدف إلى تمكين المعلمين والطلاب من إجراء البحث والتقييم واكتساب المعرفة باستخدام الوحدات التعليمية وتمكين المشاركة وتبادل الوحدات التعليمية عبر أي تقنية تدعم نظام التعلُّم . سالم (2004م)

8-1-2 التطور التاريخي لمعايير سكورم SCORM:

أفاد إسماعيل(2009م، 258) أن معايير سكورم تطورت وفقاً للتدرج التاريخي التالي:

يناير 1999م أصدرت الحكومة الأمريكية الأمر التنفيذي رقم 13111 الذى يسمح لوزارة الدفاع بتطوير معايير عامة للتشارك بمصادر المعلومات على الإنترنت وصياغة مواصفات للتعليم والتدريب الإلكتروني لكل من القطاعين الخاص والعام.

يناير 2000م النسخة الأولي من سكورم 1.0، حيث كانت بداية ظهور معايير المعلومات التى لاقت روجاً واسعاً ، ونظام الرصد الدولي IMS، وIEEE، ومعيار Learning Object معلومات وصف البيانات metadata(LOM) وتجميع المحتوى من خلالIMS وما يتبعه من تتابع ميسر (Simple Sequencing IMS) وعليه أصبحت صناعة المعايير التي تبنتها مجموعة هيئات من أصحاب القرار وكالات التمويل في بعض المؤسسات الأكاديمية.

يناير 2001م: إنتاج سكورم 1.1 واستخدامه في تشكيل وتهيئة تركيب المادة التعليمية للملف XML.

أكتوبر 2001م: ظهور سكورم 1.2 النسخة الأولى التي تتضمن اختبار توافق حقيقي على هيئة حزمة واحدة لمجموعة اختبارات واستخدام مواصفات ترميز حزم المحتوى الإلكتروني بنظام إدارة التعليم (Instructional Management System) (IMS) بالتوافق مع عرض محتوى كامل ويدعم معلومات وصف بيانات محتوى المادة التعليمية.

وسمح في هذه النسخة باستخدام العناوين التفصيلية الاختيارية لأشكال المحتوى بالوصف التفصيلي للمعلومات، كما تم التأكد من نظام التسليم واجتياز المادة لحزمة الاختبار، إلا أن هذه النسخة كان ينقصها التسلسل وبعض الخصائص المطلوبة من بينها ADL.

عام 2003م بداية عملية الاختبار حيث وزارة الدفاع الأمريكية أصدرت التعليميات بتحويل كل مشترياتها من التعليم والتدريب الإلكتروني لتتوافق مع معايير سكورم.

3-1-8 مفهوم معايير سكورم SCORM:

هي تشكيلة من معايير متعددة في حزمة واحدة أُطلق عليها سكورم، فقد أفاد عبدالمجيد (2010م) وإبراهيم ومحمد(2011م) ومحمد (2012م) وكذلك www.elkeys.com إلى أن مصطلح سكورم SCORM اختصار إلي(Sharable Content Object Reference Model) ويعني نموذج معايير مشاركة وحدات مصادر المحتوى، والذى تم تحديده فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت مؤسسة التعليم متقدم التوزيع Advanced Distributed Learning (ADL) بتقديم معايير سكورم SCORM بالاشتراك مع الحكومة وأكاديمية وزارة الدفاع.

عرفها الحربي (2007م) بأنها هي: عبارة عن بروتوكول قياسي أساسي للتواصل بين المادة التعليمية المفردة ونظام تسيير التعلُّم (LMS) حتى أن هذه المادة التعليمية أصبحت تسمى بـSCO اختصارا لـ SCORM علماً بأن المادة التعليمية هي الوحدة الأساسية للتعليم والتي تطلع بتحقيق هدفاً معيناً وبإمكانها أن تتواصل مع نظام تسيير معين يعرف المسير عن نتائج المتعلم وللوصول إلى هذا الهدف فإن بروتوكول سكورم يوصي بمجموعة من القواعد الواجب أتباعها عند تصميم وتطوير المادة التعليمية حيث تكون من جهة منسجمة مع هذا النظام ومن جهة أخرى قائمة بذاتها.

معايير سكورم عبارة عن ثلاث مجموعات من المعايير والمقاييس (أو المواصفات) التراكمية المجمعة من مختلف الجهات التعليمية والتقنية تكّون بمجموعها مرجعًا فنيًا لصناع المحتوى الرقمي التعليمي. والمجموعات الثلاث هي:

نموذج تجميع المحتوى الرقمي (Model Content Aggregation).

البيئة المثالية.(Run-Time Environment)

التتابع والتقصي.(Sequencing and Navigation)

قبل ظهور نموذج سكورم كانت عملية دمج عناصر المحتوى الإلكتروني لمادة تعليمية أو تدريبية منشورة على الإنترنت بهدف نقلها وتوصيلها لتنفيذ عمليات تعلم أو تدريب إلكتروني تستغرق أياماً أو أسابيع أو أشهر إلا إذا تمت عملية إنشاء المادة بشكل مخصوص لذلك المحتوى فقط، وغالباً ما تكون التكلفة الناتجة عن تعديل المادة أو إنشاء محولات خاصة لها بالإضافة إلى توزيع الوقت ببطء شديد جداّ يصعب تحمله بصورة متكررة مع محتويات متعددة لمؤسسة تعليمية أو تدريبية، لذلك جاءت سكورم كواحدة من أهم معايير توظيف تكنولوجيا التعلُّم الإلكتروني حيث تعتمد في برمجتها على لغات البرمجة XML و Java scrip، ولتهتم بتنفيذ معايير تكنولوجيا التعلُّم الإلكتروني التي تستخدم بكثرة بواسطة المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم، لما تقدمه من معايير ثابتة يكون لها الأثر الفعال في انتشار التعلُّم الإلكتروني عن طريق

توسيع ومشاركة المعرفة عالمياً عن طريق البحث المعلوماتي وإعداد برامج فاعلة ومتجانسة مع بعضها البعض، والمقارنة بين عناصر المصادر العلمية والقدرة على تشكيل برمجيات تعليمية جيدة يتم المشاركة فيها بين الأفراد والمؤسسات بالاتصال المباشر وبما توفره كافة الاحتياجات اللازمة لجعل هذه البرمجيات تنفذ بنجاح، وعليه فإنها مجموعة من المعايير تصف أسلوب استعراض عناصر مصادر المحتوى الإلكتروني على الإنترنت بحيث يمكن تتبعها والوصول إليها عبر أنظمة إدارية تعليمية متعددة متوافقة مع معايير سكورم وتتضح معايير سكورم والمحتوى الإلكتروني ونظام إدارة التعلُّم بالشكل التالى:

الشكل رقم –1– العلاقة بين قاعدة البيانات و نظام تسيير التعليم

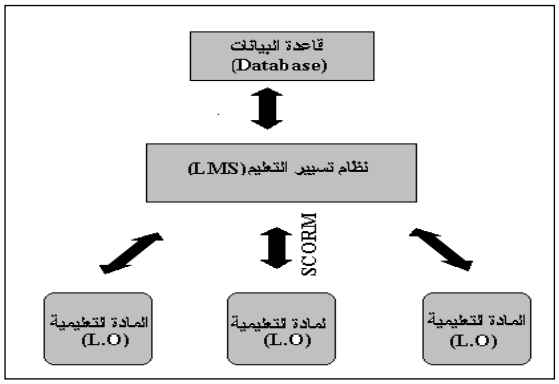

المصدر : http://www.masterytech.com

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن نظام تسيير التعليم يتواصل مع قاعدة البيانات من أجل تخزين وإيجاد المعلومة . لأن المواد التعليمية المفردة لا تتواصل مباشرة مع قاعدة البيانات ، فأنها تسأل أولاً نظام تسيير التعليم (LMS) من خلال بروتوكول سكورم على هذه المعلومة. وعليه نستطيع أن نخلُص إلى النتيجة التالية:

– أن نظام سكورم عبارة عن لغة اتصال بين طرفي العلاقة أي نظام التسيير وقاعدة البيانات .

– عندما تكون المادة التدريبية جاهزة فأنها ترسل المعلومة لنظام التسيير من خلال بروتوكول سكورم ومن ثم فان LMS تخزن المعلومة في قاعدة البيانات إذا تطلب الأمر ذلك..

– إن نظام إدارة المحتوى الإلكتروني LMS المستخدم لمعايير سكورم يعمل على الوصول إلى المحتوى الإلكتروني المنشور وفق تلك المعايير ويتتبعه ويتشارك في استخدامه من خلال مواصفات محددة للملفات من مصادر متعددة لتأمين مصدر متكامل من المواد التعليمية، بما يُفعل التشغيل الشبكي على الإنترنت والتي تعتمد على معايير الشبكات ونقل البرامج المتعددة وهذا ما تم صياغة في وثيقة SCORM 1.2.

يتضح تحميل معايير سكورم بالصورة التالية في الشكل رقم 2:

الشكل رقم –2– يوضح تحميل معايير سكورم

المصدر : http://www.imsglobal.org.

أشار محمد (2012م) إلي أن هنالك بعض المصطلحات المستخدمة في معايير سكورم وهي:

* مواضيع محتوى قابلة للمشاركة SCO:

يمثل المحتوى القابل للمشاركة SCO أدنى مستوى لمصادر التعلُّم يمكن استعماله من قبل أنظمة التعليم LMSفي حين أن مواضيع محتوى التعليم القابلة للمشاركة هي مواضيع تعلم تتبع النموذج الخاص بمحتويات التعلُّم القابلة للمشاركة.SCORM

* الموجودات Assets :

يتم بناء مواضيع المحتوى القابلة للمشاركة باستخدام عدة مصادر مثل صفحات الشبكة، وملفات الصور البيانية... الخ، وهي المصادر التي يمكن أن تشترك مع مواضيع محتوى أخرى، وتدعى هذه كلها موجودات المساق أو المصادر المشتركة .

* موضوع التعلُّم LO:

يجب أن يكون موضوع التعلُّم موضوعاً مستقلاً ذاتياً، وهو محتوى تعلمي منفصل، يستخدم لتحقيق هدف تعلمي خاص، ويقسم موضوع التعلُّم إلى أجزاء صغيرة يمكنها لوحدها أن تكون مواضيع مستقلة ويمكن استخدامها مع مواضيع تعلم أخرى لتواجه متطلبات وحاجات متعلم ما في وقت ما وفي مكان ما.

8-1- 4 أهداف ومميزات معايير سكورم:

تعتبر معايير سكورم الأكثر شمولاً للمواصفات القياسية لبناء وتصميم نظم التعلُّم الإلكتروني والبرامج التعليمية، حيث أنها تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف، ومن أهمها كما ذكر إبراهيم ومحمد (2011م) ومحمد(2012م) والسنيدي (1433هـ) :

- الوصول Accessibility: وهو إمكانية تحديد الموقع والوصول للمحتوى التعليمي من أي مكان وفي أي وقت.

- قابلية التكيف Adaptability: وهي المقدرة على التكييف لمقابلة احتياجات المؤسسات والأفراد التعليمية.

- الإنتاجية Affordability: وهي المقدرة على زيادة الفعالية والإنتاجية بإنقاص الزمن والتكلفة التي يشتمل عليها توصيل التعليم.

- التحمل Durability: وهو إمكانية استخدام المحتوى حتى لو تغيرت التقنية المستخدمة في تقديمه، مثل تحديث نظم التشغيل أو نظام إدارة التعلُّم LMS.

- قابلية التشغيل البينية Interoperability: وهي إمكانية الاتصال بين منصات التشغيل Platforms والأدوات المختلفة وأن تعمل معاً بكفاءة.

- قابلية إعادة الاستخدام Reusability: وهي إمكانية تعديل المحتوى بسهولة واستخدامه عدة مرات باستخدام أدوات ومنصات تشغيل متعددة.

هنالك عدد من المزايا لمعايير سكورم عند تطبيقها لبناء المحتوى الرقمي فمنها كما أفاد الحربي(2007م) وعبدالمجيد(2010م):

- إمكانية نشر المحتوى الرقمي (وجزئياته) بأي بيئة إدارة محتوى (LMS) بسهولة.

- إمكانية استخدام المحتوى الرقمي (وجزئياته) وإعادة استخدامه مرات متعددة وبأشكال متعددة.

- إمكانية متابعة أداء المتعلم وتطوره الأكاديمي بما في ذلك التقييم والوقت اللازم للتعلم وغيرها.

- إمكانية ضم جزئيات المحتوى المختلفة للحصول على محتوى رقمي تعليمي ذي تتابع وتشعب ملائم للمتطلبات التعليمية.

8-1-5 مكونات المحتوى وفقاً لمعايير سكورم:

يتكون المحتوى الرقمي التعليمي لمعايير سكورم من الجزئيات الأساسية التالية، وهي ليست توزيعات فاصلة بل متداخلة وقابلة للتشعب والتوزيع كما ذكر الحربي(2007م) وهي:

- النصوص المكتوبة .

- الرسومات الإيضاحية والصور الفوتوغرافية.

- التسجيلات الصوتية والمؤثرات الصوتية.

- الفيديو والرسوم المتحركة.

- الخرائط التوضيحية.

8-1-6 فوائد معايير سكورم SCORM للمحتوى الإلكتروني:

لمعايير سكورم فوائد عند تطبيقها في التعلُّم الإلكتروني أهمها ما يلي كما أفاد آدم (2010م):

– تعد معايير سكورم دولية لنقل المحتوى الإلكتروني والمشاركة فيه وهي تساعد على زيادة وتوسيع التكنولوجيا واستخدام الإنترنت كما إنها توفر الأساسيات التي تساعد على زيادة جودة التعلُّم الإلكتروني .

– يدوم المحتوى الإلكتروني مدة أطول لأنه من السهولة بمكان تبرير التوافق المستمر مع المعايير.

– استفادة مؤسسات متنوعة من نقل ومشاركة المحتوى الإلكتروني لفترة طويلة مما يوفر فوائد علمية ومادية أكثر في مجال الاستثمار التعليمي والتدريبي ويشجع الناشرين على النشر الإلكتروني.

– تحدد معايير سكورم الحد الأدنى للبيانات التعريفية بالمحتوى مما ييسر إعداد معلومات وصف بيانات المحتوى الإلكتروني بغض النظر عن مصدر المحتوى الإلكتروني.

– يمكن شراء المحتوى الإلكتروني أو الحصول عليه من أكثر المصادر ملاءمة ضمن أفضل ترخيص لاستخدامه وذلك بدون الارتباط بمصدر نقل واحد أو أداة تأليف واحدة.

– إمكانية مزج المحتوى الإلكتروني من مصادر متنوعة بدون معاناة عدم التوافق ومع تجاهل الفروق في تصميم عناصر الوسائط المتعددة اعتماداً على إجراءات جمع المعلومات بالتجوال عبر الإنترنت.

– تساعد المؤسسات في تنفيذ المقررات الإلكترونية بتكاليف منخفضة، وإتاحة الفرص لتنفيذ وتطوير التعليم.

– تؤدي إلى تطوير محتويات مقررات التعلُّم الإلكتروني التي يتم إعادة استخدامها في العديد من الأعمال مما يساعد في توفير الوقت والجهد.

– تخفض تكلفة الأدوات الإلكترونية التي تستخدمها كما أنها تساعد على زيادة مهارات الأفراد الذين يقومون بتصميم وإنتاج وحدات التعلُّم.

– تزيد من قدرة المؤسسات على وضع بيئة تعليمية إلكترونية فعالة من خلال توفير الأساليب الديناميكية وقواعد البيانات والتصميمات.

نموذج سكورم لتجميع المحتوى:

ذكر محمد (2012م) أنه يتلخص الهدف الرئيسي لنموذج سكورم لتجميع المحتوى يتلخص في توفير وسائل عامة لمحتوى تعليمي يمكن إعادة استخدامه ومشاركته مع مصادر تعليمية أخرى، ويتضمن النموذج دليلاً لتحديد وتجميع المصادر وتحويلها إلى محتوى تعليمي محكم، ويشير النموذج إلى مجموعة من المواصفات

والمعايير التكنولوجية المتداخلة مع بعضها البعض، وعند الرغبة في إنتاج برامج حاسب آلي تتوافق مع هذا النموذج فيجب الالتزام بمواصفات ومعايير النموذج التزاماً تاماً.

8-1-8 توقيت بث برامج سكورم:

أفاد محمد(2012م) أن يتضمن توقيت بث برامج سكورم تتضمن دليل البث والاتصال ويصف ثلاثة مكونات وهي البث، وتطبيق البرامج، ونموذج البيانات.

9-1-8 مكونات ومواصفات معايير سكورم:

تتكون معايير سكورم من المكونات الأتية كما ذكر إسماعيل(2009م) من الآتي:

1. معلومات وصف البيانات (Metadata): وهي العنصر الرئيسي المستخدم لوصف بيانات المواد التعليمية، إي هي معلومات وصف بيانات وحدات التعلُّم Learning Object فهي تعطى معلومات لوصف الوحدة الدراسية الإلكترونية مثل العنوان والمؤلف والتوصيف والكلمات الرئيسة والأهداف التعليمية وأي معلومات أخرى ذات علاقة بالوحدة الدراسية وموضوعاتها التعليمية ووحدات التعلُّم بها بما يساعد المتعلم ومطوري المحتوى لتحديد مدى مناسبة كل منها لعملية التعلُّم، لذا فإن معلومات وصف البيانات هي عبارة عن كود ID يتم الوصول به إلى المحتوى الإلكتروني وأقسامه الفرعية بما ييسر عملية البحث والوصول إلى المحتوى ووحدات التعلُّم به.

2. حزم المحتوى Content Packaging (CP) : وهى تصف بناء تجميع المصادر التعليمية في المقرر الإلكتروني أو أجزاء منه، كما أنها تحدد كيفية تجميع عناصر المحتوى بالطريقة التي تسمح لنظام إدارة التعلُّم الإلكتروني باستدعائه، ويتضمن إنشاء ملفات XML، يستطيع نظام إدارة التعلُّم قراءتها ومعرفة كل ما يحتاجه عن المحتوى ويتم تجميع المحتوى في ملف "imsmanifest.xnl" ويتم توضيح حزم المحتوى الإلكتروني في ملف التجميع.

3. بيئة التشغيل (RTE): نحتاج إلى نظام إدارة التعلُّم LMS لتنفيذ واجهة تطبيق البرنامج API التي تتضمن ثماني وظائف يتم تنفيذها بالمحتوى والاتصال مع نظام إدارة التعلُّم الإلكتروني LMS وهي:

Initialize LMS

LMS Finish

LMS Get Value

LMS Set Value

LMS Commit

LMS Get Last Error

LMS Get Error String

LMS Diagnostic

ويتولى تنفيذ واجهة التطبيق هذه ما يسمى "محول واجهة التطبيق" ويكون في نافذة منفصلة أو إطار متفرع من نفس النافذة التي تحوى حزم المحتوى الإلكتروني، وهذا يعنى أن نظام إدارة التعلُّم قد يشغل المحتوى إما بنافذة جديدة أو بمجموعة إطارات، ومحول واجهة التطبيق يجب أن يكتب بلغة ECMA(java script) ويعطى اسم (API) وينفذ الوظائف الثماني السابقة، وينفيذ الاتصالات بين المحتوى ونظام إدارة التعلُّم من خلال محول واجهة التطبيق الذى يتصل بالخادم Server ليقوم بالاستدعاء المناسب لنموذج جافا.

ولا تستخدم أي طريقة أخرى متوافقة مع سكورم للتوصيل بين المحتوى ونظام إدارة التعلُّم مثل خدمات الإنترنت أو خدمة HTTP، وللحصول على أدنى توافق للمحتوى الإلكتروني مع سكورم، لابد للمحتوى أن يستدعى LMS Initialize فى البداية كما يستدعى LMS Finish فى النهاية.

وعند تنفيذ التفاعلات المتنوعة فإننا نكون بحاجة إلى نتائج اختبار الزمن وتحديد أماكن متنوعة للوصول إليها، لذا فإن محول واجهة التطبيق عليه أن يقوم بالوظائف الثماني السابقة الذكر ليدعم نموذج معايير سكورم، وينفذ الاتصال بين المتصفح والخادم من خلال اختيار برنامج Java أو Flash أو ActiveeX أو Java Script .

4. التتابع (Sequencing): يمكن أن نطلق عليه التسلسل وهو يصف كيفية تنظيم عناصر الوحدات التعليمية (LOS) وتوصيلها للمتعلم، تتم هذه العملية في أثناء مرحلة تجميع حزم المحتوى الإلكتروني بحيث يتم ترتيب أو تسلسل أشكال المحتوى التشاركي حسب قدرة المتعلم المنطقية فى التعامل مع المحتوى التعليمي، ويحدد ذلك ضمن بيان تفصيلي لنموذج تجميع المحتوى(Manifest) الذى يشبه كتيب المعلومات الذى تستخدمه عند شراء منتج جديد.

5. تصميم التعليم: وتتضمن عمليات التخطيط والتصميم للمقرر الإلكتروني وتتابع وعمق المحتوى الذي ينفذه خبراء التربية ورواد تكنولوجيا التعليم على خلفية النظريات التربوية الملائمة.

6. الحقوق (Rights) وهدفها حفظ حقوق المؤلفين والناشرين على حد سواء من خلال ذكر اسم المؤلف والمنتج الإلكتروني وتاريخ تطويره والمعلومات الوصفية للمحتوى التعليمي.

وتتصف معايير سكورم بما يلى كما أشار إسماعيل (2009م):

الاستمرارية Durability وهي إمكانية استخدام المحتوى حتى لو تغيرت التقنية المستخدمة فى تقديمه، مثل تحديث نظم التشغيل أو نظام إدارة التعلُّم LMS بما يضمن توافق نظم إدارة التعلُّم مع وحدات التعلُّم

التشاركية (SCOs) وبما يتيح للمحتوى الإلكتروني التعليمي الاستخدام لمدة طويلة والتوافق مع أنظمة التعلُّم لأطول فترة ممكنة.

التشغيل واسع النطاق Interoperability وهى إمكانية الاتصال بين منصات التشغيل Platforms والأدوات Tools المختلفة وأن تعمل معاً بكفاءة بما يضمن تسليم المحتوى المطور لأحد أنظمة إدارة التعلُّم والمتوافقة مع معايير سكورم لنظام آخر، وذلك يضمن التنقل من نظام تعلم إلى آخر بيسر وسهولة.

الوصول Accessibility ويتضمن إمكانية تحديد الموقع والوصول للمحتوى التعليمي من أي مكان وفى أي وقت بما يسمح لمطوري المحتوى بإنشاء وإدارة المحتوى بطريقة تسمح للمطورين الآخرين والمتعلمين باكتشاف المحتوى المناسب، مما ييسر للمطورين والناشرين إمكانية الوصول إلى المحتوى أو نظام التعلُّم لإعادة التقييم أو التعديل أو التحديث.

قابلية التكيف Adaptability: وهى المقدرة على التكييف لمقابلة احتياجات المؤسسات والأفراد التعليمية.

إعادة الاستخدام Reusability: وهى إمكانية تعديل المحتوى بسهولة واستخدامه عدة مرات باستخدام أدوات ومنصات تشغيل متعددة بما يسمح لمطوري المحتوى الإلكتروني بإنشاء محتوى يمكن استعماله في برامج تعليمية أخرى بما يوفر الوقت والجهد والمال وذلك لإعادة استخدام وحدات التعلُّم بالمحتوى مع إجراء بعض التعديلات في سياقات الاستخدامات الجديدة.

عرض ووصف العلاقة بين المحتويات التعليمية المنشورة بالإنترنت.

تقديم نموذج لتجميع وحدات التعلُّم بالمحتوى الإلكتروني وتحديد ترميز الحزم المعلوماتية لعناصر المحتوى لنقلها والمشاركة فيها وأشكال الحزم المعلوماتية المنقولة.

تحديد حيز الوقت التشغيلي حيث يصف وقت تشغيل API ونموذج المعلومات المستخدم للاتصال بين أشكال ترميز المادة (الحزم المعلوماتية المنقولة) وأنظمة إدارة التعلُّم الإلكتروني.

9.تنظيم عمليات تسلسل عناصر المحتوى الإلكتروني وانتقالها، فيصف كيفية التسلسل بين الأنشطة التعليمية من حيث التعريف والفهم.

10. تحدد متطلبات التوافق بتطبيق حزمة اختبار تتضمن قائمة متطلبات التوافق التي أقرتها معايير سكورم ومؤسسة التعليم متقدم التوزيع ADL.

المحور الثاني: جودة التعلُّم الإلكتروني

Quality of e-learning

إن جودة التعليم أصبحت صيحة العصر، ومطلب عالمي لا غنى عنه في كل المجتمعات، ولا سيما في نظم التعلُّم الإلكتروني، فالتعلُّم الإلكتروني بوصفه من أهم المستحدثات التربوية يؤمل فيه المساعدة على

تحقيق الجودة في العملية التعليمية، ومن ثم أصبح سمة أساسية لكثير من المؤسسات التعليمية الحديثة، إلا إن جودة التعلُّم الإلكتروني ترتكز على التعلُّم التعاوني الذى يوفر درجة عالية من التفاعلية، ومن فرص التعلُّم المتاحة للطلاب في نظام التعلُّم الإلكتروني التي تجعل المقررات الإلكترونية أكثر جاذبية وتفاعلية وسهولة في تغيير سلوكيات الطلاب.

8-2-1 مفهوم الجودة في التعلُّم الإلكتروني:

كلمة الجودة أصلها "جود" والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جوده، وجوده أي صار جيداً (ابن منظور1955م) وتعني كون الشيء جيداً، أي هي المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة، أما الجودة في التعلُّم الإلكتروني فهي عملية الإنتاج المشترك بين بيئة التعلُّم الإلكتروني والمتعلم والمؤسسة التعليمية بما يضمن أن المخرج من العملية التعليمية لا يتأثر بعمليات إنتاج المؤسسة. (التعريف الإجرائي).

8-2-2 مفهوم التعلُّم الإلكتروني: Electronic Learning

أُستخدمت الباحثة هذا المصطلح دون غيره من المصطلحات الشائعة لدى الباحثين؛ لأنه نتيجة استقرائي هو الترجمة العربية الدقيقة للمصطلح، حيث ترجم هذا المصطلح في الأدبيات العربية بمصطلحين: الأول هو (التعليم الإلكتروني) والثاني هو (التعلُّم الإلكتروني) وهذا الاختلاف في الترجمة قد يرجع إلي أن من قام بترجمة هذا المصطلح إلى (التعليم الإلكتروني) قد عرب كلمة (Learning) وترجمتها الصحيحة هي (التعلُّم) – إلي كلمة التعليم- وهي ترجمة غير حرفية- بحسبان أن مصطلح (التعليم instruction) هو الأقرب لفهم معني هذا المصطلح اعتماداً على أن التعلُّم الإلكتروني ما هو إلا أحد أساليب التعليم الحديثة بحسب رؤية من قام بهذه الترجمة.

أوضح مازن(2009م) بأن مجمع اللغة العربية عرّف كلمة إلكتروني (ELECTRONIC) بأنها" صفة لكل ما يمت إلى الأجهزة الإلكترونية والأنظمة التي يستخدمها، ويشمل الأدوات التي تعمل عمل الصمامات كالمضخات المغنطيسية والترانزستورات"

عرفه حمام (2004م) بأنه هو العلم الذى توفره أو تقوم بتحسينه التكنولوجيا أو الوسائل الإلكترونية، كالتعلُّم بوساطة الإنترنت أو الحاسوب أو المؤتمرات الصوتية والمرئية أو التعلُّم عن بعد. كما عرفه إسماعيل (2009م) بأنه استخدام شبكات المعلومات لتحسين التعلُّم وتعلم الخبرة ضمن فصل إلكتروني تقليدي أو افتراضي على الإنترنت كبيئة تعلم أكثر مرونة.

8-2-3 مزايا التعلُّم الإلكتروني:

إن للتعلم الإلكتروني عدداً من المزايا أهمها كما أفاد الموسى(2002م) وسالم (2007م،):

1.من الناحية النظرية يوفر التعلُّم الإلكتروني ثقافة جديدة يمكن تسميتها "الثقافة الرقمية" وهى مختلفة عن الثقافة التقليدية " الثقافة المطبوعة "، حيث تركز هذه الثقافة الجديدة على معالجة المعرفة في حين تركز الثقافة التقليدية على إنتاج المعرفة، ومن خلال هذه الثقافة الجديدة يستطيع المتعلم التحكم في تعلمه عن طريق بناء عالمه الخاص به عندما يتفاعل مع البيئات الأخرى المتوفرة إلكترونياً، وهذا هو الأساس الذى تقوم عليه نظرية التعلُّم بالتشييد " البنائي "، حيث يصبح المتعلم مركز الثقل، في حين يكون المعلم هو مركز الثقل في الطرق التقليدية.

2.يساعد التعلُّم الإلكتروني في إتاحة فرص التعليم لمختلف فئات المجُتمع من النساء والعمال والموظفين دون النظر إلى الجنس واللون، ويمكن كذلك لبعض الفئات التي لم تستطع مواصلة تعليمها لأسباب اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أن تحصل على هذا النوع من التعلُّم.

3.يوفر التعليم في أي وقت وأي مكان وفقاً لمقدرة المتعلم على التحصيل والاستيعاب.

4. يساعد المتعلم في الاعتماد على نفسه، فالمعلم لم يعد ملقناً ومرسلاً للمعلومات بل أصبح مرشداً وناصحاً ومحفزاً للحصول على المعلومات، مما يشجع استقلالية المتعلم واعتماده على نفسه.

5. يتميز التعلُّم الإلكتروني بسهولة تحديث المواقع والبرامج التعليمية وتعديل المعلومات والموضوعات المقدمة فيه وتحديثها، ويتميز كذلك بسرعة نقل المعلومات إلى المتعلم بالاعتماد على الإنترنت.

6. يزيد من إمكانية التواصل لتبادل الآراء والخبرات ووجهات النظر بين المتعلمين ومعلميهم، وبين المتعلمين أنفسهم من خلال وسائل كثيرة مثل البريد الإلكتروني وغرف المناقشات والفيديو التفاعلي. 7. يعطي الحرية والجرأة للمتعلم في التعبير عن نفسه مقارنة بالتعليم التقليدي، حيث يستطيع المتعلم أن يسأل في أي وقت دون رهبة أو حرج أو خجل كما لو كان موجوداً مع بقية زملائه أو مع المعلم في داخل القاعة.

8. يتغلب التعلُّم الإلكتروني على مشكلة الأعداد المتزايدة مع ضيق القاعات وقلة الإمكانات المتاحة، خاصة في الكليات والتخصصات النظرية.

9.يحصل المتعلم على تغذية راجعة مستمرة خلال عملية التعلُّم، ومعرفة مدى تقدمه حيث تتوفر عملية التقويم البنائي والذاتي والتقويم الختامي.

10. يسهل وصول المتعلم إلى المعلم في أي وقت عن طريق التحاور المباشر معه في أي وقت أو عن طريق البريد الإلكتروني في أحيان كثيرة، وهذا يساعد المتعلمين في إتمام مذاكراتهم، ويساعد الموظفين الذين لا تتوافق أوقات عملهم مع الأوقات التي يقوم فيها المتعلم بالشرح. 11. تنوع مصادر التعلُّم المختلفة، إذ يستطيع المتعلم من خلال المقرر الإلكتروني الذى يقوم بدراسته الوصول إلى مكتبات إلكترونية أو إلى مواقع أخرى تفيد دراسته الحالية وتثريها كما توسع مدارك المتعلم وتسهل تعلمه.

12. تصميم المادة التعليمية اعتماداً على الوسائط المتعددة التفاعلية أو الوسائط الفائقة (صوت، صورة، أفلام، صور متحركة) مما يسمح للمتعلم بالاستمتاع والتفاعل والإثارة والدافعية في التعلُّم.

8-2-4 خصائص التعلُّم الإلكتروني:

إن للتعلُّم الإلكتروني عدداً من الخصائص كما ذكر النوايسه (2007م،) وإسماعيل (2009م) وخميس(2010م)، وهي:

1.التفاعلية والأصالة والتمركز حول المتعلم.

2.الملاءمة والذاتية في التحكم، وسهوله الاستخدام.

3.الدعم الإلكتروني المباشر، والحفاظ على أمن المقررات الإلكترونية.

أما استيتية، وسرحان (20007م) ومازن (2009م) لخصوا عدداً من الخصائص للتعلُّم الإلكتروني وهي:

1. يوفر بيئة تعلم تفاعلية بين المتعلم والمعلم وبين المتعلم وزملائه، كما يوفر عنصر المتعة في التعلُّم.

2. يعتمد على مجهود المتعلم في تعليم نفسه (التعلُّم الذاتي)، كذلك يمكن أن يتعلم مع رفاقه في مجموعات صغيرة (التعلُّم التعاوني) أو داخل الفصل في مجموعات كبيرة.

3. يتميز بالمرونة في المكان والزمان، حيث يستطيع المتعلم أن يحصل عليه من أي مكان في العالم وفي الوقت المناسب.

4. يوفر بيئة تعليمية تعلمية بها خبرات تعليمية بعيدة عن المخاطر التي يمكن أن يواجهها المتعلم عند المرور بهذه الخبرات في الواقع الفعلي مثل إجراء تجارب الكيمياء.

5. يستطيع المتعلم التعلُّم دون الالتزام بعمر زمنى محدد، فهو يشجع المتعلم على التعلُّم المستمر مدى الحياة.

6. يأخذ بخاصية التعليم التقليدي فيما يتعلق بإمكانية قياس مخرجات التعلُّم بالاستعانة بوسائل تقويم مختلفة مثل الاختبارات، ومنح المتعلم شهادات معتمدة بعد نهاية الدورة أو البرنامج أو الجامعة الافتراضية.

7. سهولة تحديث البرامج والمواقع الإلكترونية عبر الشبكات العالمية للمعلومات.

8. استخراج آلاف التقارير والإحصائيات التي تعمل على تحسين الأداء العام لسير العملية التربوية والتعليمية بما أن هدف وزارة التربية والتعليم هو التربية بالدرجة الأولى فأن أنظمة التعلُّم الإلكتروني تعمل على تكوين ونشر المحتوى المرتبط بتنمية مهارات وأخلاقيات الطلاب وتمكن المسئولين التربويين من ربط قطع المحتوى بجانب الحوارات والمنتديات التزامنية وغير التزامنية مع التطبيقات التربوية والأخلاقية المختلفة.

8-2-5 معايير وضوابط الجودة في التعلُّم الإلكتروني:

تسعى المؤسسات التعليمية إلى إدارة ممارسات التعلُّم الإلكتروني بما يتناسب مع معايير الجودة للتعليم بصفة عامة والتعلُّم الإلكتروني بصفة خاصة، ومن هذه المعايير ما يلي كما أفاد الخالدي(2010م) ما يلي:

1.الاهتمام بالتصميم المتكامل لمنظومة التعلُّم الإلكتروني تحكمه القواعد العامة للتعليم في المؤسسات التعليمية:

حيث تقوم المؤسسة التي تنوى تقديم برامج دراسية إلكترونية بتطوير وإدارة هذه البرامج بما يتناسب مع الأسس المتعارف عليها للتعليم، مع الأخذ بالاعتبار خصوصيات ومتطلبات هذا النمط غير التقليدي، فيجب على المؤسسة التعليمية قبل الشروع في تقديم برامج التعلُّم الإلكتروني أن تصمم وتجرب أنظمة التدريس والإدارة للبرامج التي تنوى تفعليها وتوفير كافة متطلباتها بغرض الحفاظ على المستوى المطلوب من الجودة والالتزام بالمعايير، وكذلك مراعاة القوانين السارية في البلد التي تقدم فيها برامج التعلُّم الإلكتروني، والعمل على توفير الميزانية المطلوبة لبرامج التعلُّم الإلكتروني التي تنوى تقديمها ولكامل المدة التي سيقضيها الطلاب في دراسة هذه البرامج وبما يحافظ على معايير الجودة التي تضعها المؤسسة.

2.مراعاة المعايير الأكاديمية ومعايير الجودة في مراحل تصميم البرامج واعتمادها ومراجعتها:

تحرص المؤسسة التعليمية على أن تخضع التعلُّم الإلكتروني المعتمد والمطبق في المؤسسة لعمليات الفحص والمراجعة وإعادة الاعتماد بشكل دوري، وعلى وجه الخصوص يجب الحرص على أن تظل المواد العلمية حديثة وذات أهمية وأن يتم تحسين المادة العلمية على التغذية الراجعة واستراتيجيات التدريس والتقييم البناء.

3. إدارة برامج التعلُّم الإلكتروني بالأسلوب الذى يحقق المعايير الأكاديمية للدرجة الممنوحة :

تحرص المؤسسة التعليمية على أن تكون المعايير الأكاديمية للدرجات الممنوحة لبرمج التعلُّم الإلكتروني مكافئة للدرجات التي تمنحها المؤسسة بالطرق التقليدية وملتزمة بالضوابط والمعايير المعتمدة، على أن تتسم تلك البرامج ومكوناتها بالتوافق الواضح ما بين أهداف التعلُّم من جهة واستراتيجيات التدريس ومحتوى المادة العلمية وأنماط ومعايير التقويم من جهة أخرى.

كذلك تحرص المؤسسة التعليمية على أن يتم تقديم برامج التعلُّم الإلكتروني بحيث توفر للطلاب فرصاً عادله للوصول إلي المستويات المطلوبة لإنجاز متطلبات التخرج ، فيمثل التعلُّم الإلكتروني نشاطاً يمارسه جميع المشاركين في النظام بحيث تستخدم نتاجات التقويم والمراجعة والتغذية الراجعة بشكل مستمر لتطوير كافة مكونات التعليم بالإضافة إلى التقنيات المستخدمة.

دعم التعلُّم الذاتي وتمكين المتعلمين من التحكم في نموهم التعليمي:

يجب على المؤسسة التعليمية أن تضع أهدافاً واقعية وطرقاً علمية لتحقيقها ووسائل للتحقق من بلوغ الأهداف، فعليها توفير المعلومات الكاملة والواضحة عن الطلاب الدراسين في جميع المجالات مثل طبيعة التعلُّم ومتطلباته والعلاقة بين التحصيل والإنجاز والتقييم، وخصائص نظام التعليم وكيفية التعامل والتفاعل معه، كما يجب أن تقدم هذه المعلومات بحيث تعين الطلاب على اتخاذ القرارات حول دراستهم وتقييم مسارهم الدراسي حسب معايير واضحة للأداء، كما يحب أن تتأكد المؤسسة التعليمية من فعالية المعلومات المقدمة للطلاب والعمل على تعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك، وكذلك من جانبها تعمل على تحديد الوسائل المناسبة لتواصل الطلاب وتقديم أعمالهم بما يتلاءم مع الطلاب.

5. طرق التقييم الختامي المستخدمة لبرامج التعلُّم الإلكتروني:

لا بد أن تكون طرق التقييم مناسبة لنمط وظروف الدراسة، كما أن إجراءات التقييم والتصحيح وإعلان الدرجات تجرى بشكل موثوق ومنظم، وأن هذه الإجراءات تلتزم بالمعايير الأكاديمية ، ويجب أن تتأكد المؤسسة أن التقييم الختامي للبرامج أو مكوناته يقيس بشكل مناسب إنجاز الطلاب ويكون التقييم الختامي تحت الإشراف المباشر للمؤسسة التعليمية وكذلك تراجع المؤسسة بشكل منهجي سلامة إجراءات وممارسات التقييم وتقوم بتعديلها كلما أقتضى الأمر ذلك.

المحور الثالث: معايير تصميم المقررات الإلكترونية

8-3-1 تعريف التصميم التعليمي (Instructional Design):

عرفه حسن (2012م) بأنه هو علم وتقنية، يبحث عن وصف لأفضل الطرق التعليمية التي تعمل على تحقيق النتائج التعليمية المرغوب فيها وتطويرها، وفق شروط معينة، ويعد هذا العلم بمثابة حلقة وصل بين العلوم النظرية والعلوم التطبيقية في مجال التربية والتعليم.

8-3-2 تعريف المقررات الإلكترونية (Electronic Course):

ذكر إسماعيل(2009م) أن المقرر الإلكتروني هو المقرر القائم على التكامل بين المادة التعليمية وتكنولوجيا التعلُّم الإلكتروني في تصميمه وإنشائه وتطبيقه وتقوميه، ويدرس الطالب محتوياته تكنولوجياً وتفاعلياً مع عضو هيئة التدريس في أي وقت وأي مكان يريد، ويعرفه عطوان(2010م) هو استخدام التكنولوجيا بأنواعها لتحويل المقرر الدراسي إلي شكل إلكتروني يلتزم بضوابط قياسية في الشكل والمضمون كالتفاعل واستخدام الوسائط المتعددة والتقييم الذاتي وغيرها.

8-1-3 معايير الجودة عند تصميم المقررات الإلكترونية:

هنالك عدد من معايير الجودة يجب مراعاتها عند تصميم المقررات الإلكترونية فمنها ما يلي كما ذكر إسماعيل (2009م):

1.تطبيق مراحل التصميم التعليمي (التحليل، التصميم، التطوير، الاستخدام، الإدارة، التقويم)

2.فهم الدور الذي تقوم به كل مرحلة من مراحل التصميم التعليمي.

3. فهم أساليب التعلُّم لصياغة التصميم التعليمي.

4.تحديد معايير تحليل الفجوة الحادثة في الأداء التكنولوجي بين الأداء الحالي والأداء النموذجي ذي الجودة.

5.تحديد معايير التقييم.

6. تحديد معايير التصميم.

7. تحديد معايير التطوير المادية.

8. تحديد معايير نقل البيانات والتسليم للمستخدمين.

9. تحديد معايير التحسين والتدعيم في ضوء التقييم.

8-3-4 خطوات تصميم المقرر الإلكتروني بمعايير سكورم وإعادة تعريف واستخدام المحتوى الإلكتروني:

ورد على الموقع الآتي http://www.elkeys.com أن خطوات تصميم واستخدام المقرر الإلكتروني وفقاً لمعايير سكورم كالاتي:

أولاً: عملية تحويل المقرر التعليمي إلى محتوى إلكتروني:

تبدأ العملية بتحويل المقرر أو المحتوى التعليمي من أوراق إلى مستند نصي، و يقوم بذلك معلم المقرر الذى يتعاون مع المصمم التعليمي، بتجزئة المحتوى إلى أجزاء صغيرة كل جزء يحقق هدفاً واحداً يمكن قياسه، ثم يقوم المصمم التعليمي بدور حلقة الوصل بين معلم المادة والمصمم الرسومي الذي يحول الأجزاء الصغيرة إلى ملف ويب (HTML file) ويضيف تمريناً تفاعلياً وصوتاً وصورة إن وجد أو دعت الحاجة التعليمية لذلك، ثم تأتي المرحلة قبل الأخيرة و هي مرحلة التصميم والنشر. حيث تحول ملفات الويب والملفات الأخرى إلى ملف مضغوط واحد باستخدام برنامج خاص يساعد على ذلك، فيتم النشر باستدعاء الملف من قبل المعلم من نظام إدارة التعلُّم، أخيراً تأتي مرحلة التقييم المستمر من قبل معلم المقرر.

ثانياً: عملية رفع المحتوى الإلكتروني التعليمي:

يمكن رفع المقرر الذي تم تحويله إلى محتوى رقمي خارج النظام باستخدام برامج بناء المقررات – مثل برنامج (course lab)– على أن يكون المقرر مبنياً وفقاً لمعايير سكورم بالخطوات التالية:

1. من نظام إدارة محتوى التعلُّم LCMS ومن أمام عبارة رفع مقرر خارجي للنظام ،اضغط على (رفع محتوى تعليمي)

الشكل رقم -3-

2- ستظهر لك الشاشة التالية ومنها يتم تحديد نوع المحتوى التعليمي المراد رفعه على النظام ونوعية توافقه مع معايير سكورم: هل هي معايير سكورم 2004 أم سكورم 1.2 :

الشكل رقم -4-

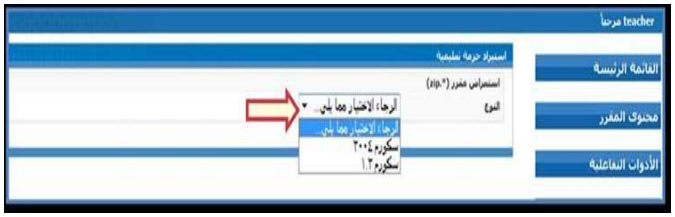

3- ثم قم باختيار المحتوى التعليمي من جهازك بالنقر على استعراض (Browse) ثم النقر على إرسال (submit):

الشكل رقم -5-

ملاحظة مهمة: يجب أن يكون الملف المرفوع مضغوط بصيغة (Zip)

4- بعد النقر على (submit) ستظهر لك الشاشة التالية للتأكيد على رفع المحتوى بنجاح ، انقر على زر (ok):

الشكل رقم -6-

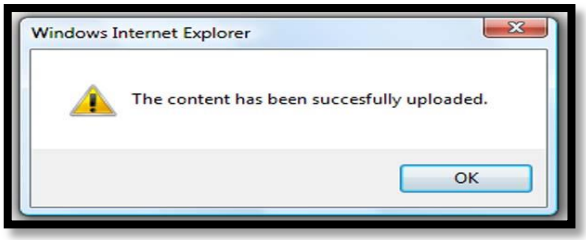

5- ولاستعراض المحتوى التعليمي بعد رفعه إلى مقررك، يمكنك الانتقال مباشرة إلى (المحتوى التعليمي) واستعراض المحتوى:

الشكل رقم -7-

6- سيظهر لك المحتوى بالشكل التالي :

الشكل رقم -8-

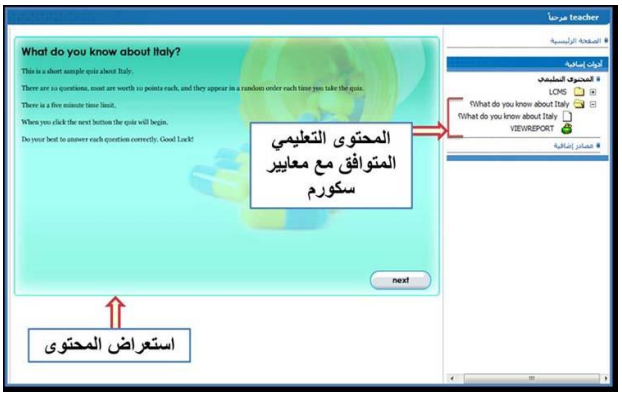

ثالثاً: عرض المحتوى التعليمي المصمم بمعايير سكورم:

1- من نظام إدارة محتوى التعلُّمLCMS ، ومن أمام عبارة رفع مقرر خارجي للنظام، انقر على (عرض محتوى تعليمي)

الشكل رقم -9-

2-ستظهر لك الشاشة التالية :

الشكل رقم -10-

3. وفيها يتم البحث عن المحتوى التعليمي الخارجي الذي تم رفعه للمقرر وذلك عن طريق عنوان المحتوى أو تاريخ إضافته للمقرر. وبإمكانك النقر مباشرة على زر (موافق) لمشاهدة جميع الوحدات التعليمية. نتيجة البحث ستظهر بالشكل التالي:

الشكل رقم -11-

ويمكنك حذف المحتوى التعليمي (مع التأكد من إلغاء ربط المحتوى التعليمي من المقرر قبل حذفه من النظام):

الشكل رقم 12-

5-3-8 مكونات المقرر الإلكتروني المنشور بمعايير سكورم:

ذكر إسماعيل(2009م) أن المقرر الإلكتروني يتكون من حزمة معلومات مجمعة أو حزمة مصادر تعليمية Resource Package Aggregation Package Content، وحزمة المصادر عبارة عن مجموعة من

عناصر المادة التعليمية التي تكون غير جاهزة للنقل بشكلها الحالي وتحتاج إلى ترميزها وترحيل مجموعة الأصول التي تكونها، وتتضح مكونات سكورم من الرسم التخطيطي التالي:

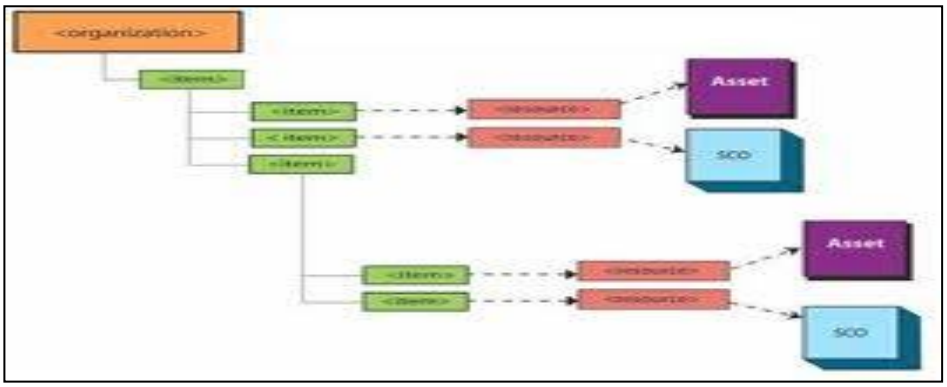

الشكل رقم -13- مكونات المقرر الإلكتروني المنشور بمعايير سكورم

المصدر www.adobe.com

ويتم نقل وتوزيع مكونات المادة التعليمية بالمحتوى الإلكتروني وحزمة المصادر في ضوء الأسس التالية:

يهدف نقل وتوزيع مكونات المادة التعليمية بالمحتوى الإلكتروني إلى توصيل المعلومات إلى الطالب من خلال متصفح الإنترنت.

ترميز وتنظيم حزم مكونات المادة التعليمية بالمحتوى الإلكتروني بأشكال تركيبية كعناصر لوحدة المحتوى الإلكتروني أو أكثر، وهى وحدات المحتوى القابلة للمشاركة (SCO: Shareable Content Objects) وتنطق سكو(SCO) للمستخدم وجمعها سكوز (SCOs) كوحدات للمحتوى لنقلها وتوصيلها Delivery للمستخدم بنظام إدارة التعلُّم LMS ويتضح ذلك من الرسم التخطيطي التالى:

الشكل -14-حزم مكونات المادة التعليمية بالمحتوى الإلكتروني بمعايير سكورم

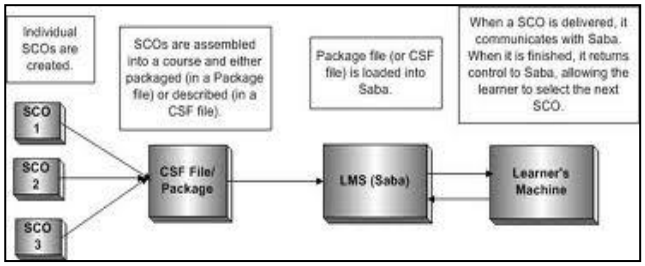

المصدر www.eduwork.com

مجمعة بطريقة يمكن أن ينقلها نظام إدارة التعلُّم الإلكتروني LMS المتوافق معها أو تحفظ لاستخدامها بهذا النظام عند الحاجة.

تصمم مكونات المادة التعليمية بالمحتوى الإلكتروني وبنائها بطريقة تمكن معايير سكورم من أن يوزعها من خلال أيه خادم إنترنت بدون أية مكونات إضافية أو تنصيب.

– مؤسسة Sum Total Tool Book and offerings وتنتج مكونات المادة التعليمية بالمحتوى الإلكتروني المتوافقة مع معايير سكورم.

9. الخلاصة (Conclusion):

مما من سبق ترى الباحثة أنه يتحتم على مؤسسة سكورم أن تقوم بتطوير نموذج تعليمي جديد ليواكب التطورات التقنية الحديثة الحالية والمستقبلية، وعلى جميع مطوري مساقات التعلُّم الإلكتروني التمركز حول معايير ومواصفات مؤسسة سكورم، وعلى أعضاء هيئات التدريس أن يقوموا بتطوير مساقات تعليمية قابلة للاستعمال المتكرر على أنظمة مختلفة، وأيضاً مساقات عالية المستوى من الناحية النوعية يمكن استخدامها لأهداف التعليم والتدريب، كما يمكن إعادة تصميمها لتناسب حاجات المتعلمين.

10. التوصيات :

1. إن جودة التعلُّم الإلكتروني ينبغي أن تركز في الأساس على التعلُّم، فما هذه البرمجيات والأجهزة إلا وسائل لتحقيق التعلُّم الفعال، ومن ثم فمن الضروري مراعاة استناد هذه البرمجيات والأجهزة إلى مبادئ ومعايير علمية سليمة في ظل منظومة تكنولوجيا التعليم؛ باعتبار التعلُّم هو هدف تكنولوجيا التعليم.

2.مراعاة معايير التصميم التعليمي عند تصميم المقررات الإلكترونية مع ضرورة الأخذ بمعايير سكورم كنموذج لجودتها.

3. الإفادة من معايير سكورم لتطوير التعليم من خلال تحديد دور كل من المعلم والمتعلم وأساليب التفاعل والتدريس عبر الشبكات.

4.إمكاينة أن يستفيد أي مستخدم من المحتوى الإلكتروني المنشور بمعايير سكورم في نفس الوقت الذي ينشر.

5.زيادة قدرة المؤسسات التعليمية في النشر الإلكتروني وتطوير أساليب التعليم والمحتوى الإلكتروني بالاتصال المباشر بما توفرة معايير سكورم من إمكانية تجميع كثير من الخصائص من مصادر متعددة .

6.الافادة مما توفرة معايير سكورم من إمكانية أرشفة المحتوى الإلكتروني القديم بشكل موثق إلكترونياً ونموذجياً.

7. الاستمرارية في تطوير المقرر الإلكتروني وفقاً لمعايير سكورم في التعلُّم الإلكتروني والتطورات العلمية والتعليمية الجديدة.

8. توفير دورات تدريبية لأساتذة الجامعات لتنمية مهاراتهم في تصميم المقررات الإلكترونية وفقاً لمعايير سكورم .

9. وضع شروط للطلاب الملتحقين بنظام التعلُّم الإلكتروني لضمان مدخلات تعلمية مناسبة تملك الإمكانات النفسية والعقلية والجسمية.

10.الاستفادة من الوحدات التعليمية المكونة للمقرر وفق معايير سكورم. مرة أخرى في تصميم مقرر أخر، وتبادل ومشاركة المقرر مع أشخاص آخرين بسهولة وبدون تعقيدات تقنية.

11. تفعيل دور المقررات الإلكترونية وبيئات التعلُّم الإلكتروني في مرحلة التعليم الجامعي والاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإنترنت.

المراجع (References):

1. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم.(1955م). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
2. إبراهيم، عبدالله علي محمد، ومحمد، أحمد صادق عبدالمجيد.(2011م). الجيل الثاني في التعليم الإلكتروني معايير سكورم. ط1، القاهرة : دار السحاب.
3. آدم، محمد. (2010م). معايير التعليم الإلكتروني. متوفرة على الموقع الاتي: http://www.elkeys.com/wiki/index.php.
4. إسماعيل، الغريب زاهر. (2009م). المقررات الإلكترونية. ط1، القاهرة: دار عالم الكتب.
5. إسماعيل، الغريب زاهر. (2009م) .التعليم الإلكتروني من التطبيق إلي الاحتراف والجودة. القاهرة: عالم الكتب.
6. استيتة، دلال ملحس، وسرحان، عمر موسي. (2007م). تكنولوجيا التعليم والتعلُّم الإلكتروني. ط1، عمان، الأردن: دار وائل.
7. الحامدي، خالد. (2010م). معايير الجودة في التعليم الإلكتروني. مجلة التعليم الإلكتروني بجامعة المنصورة العدد الخامس متوفرة على الموقع أدناه http://mansvu.mans.edu.eg.
8. حسن، هالة إبراهيم. (2012م). تصميم كتاب إلكتروني في مقرر تصنيف النبات بجامعة الخرطوم وفقاً لنموذج جانييه وبرجز واثره على التحصيل والاتجاهات . رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الخرطوم.
9. الحربي، محمد بن صنت. (2007م) ورقة بعنوان" المعايير القياسية للتعليم الإلكتروني – معايير المرجعية –SCORM–
10. سالم، محمد أحمد (2004م). تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني، القاهرة، مكتبة الرشد.

11. السنيدي، أمل بنت عبد الله . (1433هـ) . نبذة مختصرة عن معايير التعليم الإلكتروني. متوفرة على الموقع الاتي:
http://www.mohyssin.com/forum/attachment.php?attachmentid=543&d.

12. صالح، مصطفي جودت. (2008) . مفهوم تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات. متاح في (بوابة تكنولوجيا التعليم) على الرابط: http://www.mostafa-gawdat.net تاريخ الاطلاع 24-11-2008.

13. الموسى، عبدالله بن عبد العزيز.(2002م). التعلُّم الإلكتروني : مفهومه خصائصه فوائده عوائقه. ورقة عمل مقدمة في ندوة مدرسة المستقبل، في الفترة 16-2002/8/17م، متوفرة على الموقع الإلكتروني أدناه:Abstracts/AlmosaAbstruact. Htm

14. النوايسة، أديب عبدالله .(2007م). الاستخدامات التربوية لتكنولوجيا التعليم. ط1، عمان: دار كنوز المعرفة.

15. الهابس، عبد الله عبد العزيز والكندري، عبد الله عبد الرحمن. (2000م). الأسس العلمية لتصميم وحدة تعليمية عبر الإنترنت. المجلة التربوية، ع75، م15، ص 165-199.

16. رفع مقرر خارجي لنظام SCORM – من مفاتيح التعليم الإلكتروني . على الموقع التالي – http://www.elkeys.com/wiki/index.php آخر تعديل لهذه الصفحة في ١٨:٠٩، ١٧ فبراير 2010م.

17. خميس، محمد عطية. (2010م).الأسس النظرية للتعليم الإلكتروني . مجلة التعليم الإلكتروني بجامعة المنصورة، العدد السادس، متوفرة على الموقع التالي بتاريخ سبتمبر2010م : http://mansvu.mans.edu.eg.

18. عطوان، أحمد.(2010م) .التعليم الإلكتروني والمقرر الإلكتروني. مجلة التعليم الإلكتروني بجامعة المنصورة، العدد الخامس في مارس، متوفرة على الموقع الاتي: http://mansvu.mans.edu.eg.

19. مازن، حسام محمد.(2009م) . تكنولوجيا التربية وضمان الجودة . ط1، القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع.

20. محمد، محمد عوض. (2012م) . ورقة بحثية بعنوان "المعايير القياسية وضوابط الجودة لإنتاج برمجيات التعليم الإلكتروني للمساهمة في بناء مجتمع المعرفة". مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث للتعليم الإلكتروني.

1. مواقع الإنترنت:
2. http://www.imsglobal.org/af/afvlpo/images/imsafwitepapervlp020.gif.
3. http://www.masterytech.com/res/img/lms.gif .
4. www.adobe.com/.../article/lo_ Packager I .
5. www.eduwork.com/LOTT/Tutorial/SCORMconcepts.ht

القياس في أصول الفقه، وأثره في التكييف الجنائي

د. ناجي مصطفى بدوي سليمان

الأستاذ المشارك بمعهد إعداد الأئمة والدعاة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلاميّة

مستخلص

هذا بحثٌ في أصول الفقه ينطلق من مشكلة بحثية محددة هي محدوديّة النصّ القانوني التجريمي ولا محدوديّة أفعال المخاطَبين، في توجه عالمي سائد نحو تقليل نصوص ومواد القوانين التجريميّة ما أمكن، هذا التوجه يوجب على السلطة التشريعيّة والقضائيّة على حدّ سواء توثيق الصلة بين الحكم القضائي وبين الأفعال التي لم يرد النصّ عليها صراحة في أوصاف الجريمة في القانون، وبين مبدأ الشرعيّة الناصّ على أنّه لا يسمح بوجود جريمة أو عقوبة عليها دون وجود نصّ أو حكم سابق، وبين ضرورة الوصف التجريمي للفعل في منطق الإنسان العادي دون الحاجة إلى نصّ تشريعي تظهر مشكلة البحث بوضوح. والبحث عالج المشكلة عبر افتراض توثيق العلاقة بين علم أصول الفقه وبين القانون، وتفعيل باب القياس مع مراعاة أنّه لا قياس على الجريمة في مطلق القانون، إنّما يصحّ القياس على وصف الجريمة العام، فهو من باب العموم أو من باب تحقيق المناط ليس إلا. صعوبات البحث ظهرت في جدّة موضوعه وكونه من الموضوعات الحديّة الواقعة بين علمين منفصلين. خلص البحث إلى تفعيل القياس على الأوصاف دون الأعيان في الجرائم وأوصى بمزيد من الأبحاث الحديّة التي تكشف الصلة والأثر لعلم أصول الفقه في القانون عموماً.

Abstract

This is a research in jurisprudence depends on specific research problem which is the legal text is limited and on another hand the passible acts are unlimited. In according with the global trend To reduce the incriminating texts. This problem requires deeper understanding of the crime through the measurement. Do not create crime compared but understand crime compared. In the end the most important result is knowledge of jurisprudence is the out of law.The difficulties of the research revealed in its serious theme as it's situated between separate sciences. The research recommended to activate the roll of measurement for descriptions not for witnesses in the crimes and do more researches in Hudud crimes to reveal the impact of the knowledge of jurisprudence in general law.

مقدّمة:

الحمد لله، والصّلاة والسّلام على أفضل خلق الله، نبينا محمد، وعلى آله، وصحابته، وسلّم تسليماً كثيراً مزيداً إلى يوم الدين، اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علماً، إنّك أنت العليم الحكيم، ثم أمّا بعد:

فهذا بحثٌ في أصول الفقه أسميته "القياس، ماهيته، وأثره في التكييف الجنائي للوقائع"، وهو بحث ضمن منظومة عدّة بحوث تسعى لتأسيس أطر وملامح "علم أصول القانون"، وهو علم مستمد من علم أصول الفقه، ولكنّه خاصّ بالتطبيقات القانونيّة المعاصرة، فهي أصول تلبي حاجة التشريع والتطبيق القانوني.

مشكلة البحث:

جاءت فلسفة المشرّع السوداني في تقنين مواد القانون الجنائي متمحورة حول فكرة الحصر والاختزال لعدد الأفعال والأوصاف المجرّمة، فبمقارنة القانون الجنائي لسنة 1991م الساري، مع قانون العقوبات لسنة 1883م، فإن الملاحظ أن عدد الأفعال المجرمة ومواد القانون في القانون السابق قد نقصت ما يزيد عن نصف عدد المواد[26].

وقد جاءت هذه الفلسفة من منطلق بسط الحريّات، وعدم التضييق على الناس، ولكنّها كانت عند التحقيق اختزالاً لأكبر عدد من الأفعال المجرّمة في أقل عدد من الأوصاف والمواد القانونيّة.

هذه الفلسفة وهذا الاختزال خلقا نوعاً من المشكلات في معرفة هذه الأفعال المختزلة، في الوقائع المشابهة لما في النص الجنائي، وهو ما يسمى في القانون الجنائي بفقه التكييف للوقائع، هذا الفقه لا تكاد تجد له في القانون نصوصاً أو موجهات قطعية، بل هو متروك لفهم اللغة والقانون عند القاضي أو وكيل النيابة أو القانوني عموماً[27]، وهذا الضابط الشخصي المتروك دون قيد قطعي ظاهر، أفرز جدلاً عريضاً حول كثير من الأفعال ومدى سلامة تكييفها القانوني ضمن نطاق الفعل المجرّم بنص القانون، وظهر هذا بجلاء في عدد الاستئنافات والطعون أمام النيابات العليا حول صحة توجيه التهمة، والتكييف الجنائي للوقائع موضوع البلاغ، وحول المنازعة الجنائية والمدنية لتصرفٍ ما، وفي أحايين كثيرة توجه النيابة التهمة بناءً على تكييف التصرف موضوع البلاغ جنائيّا، وبعد استئناف قرار توجيه التهمة تشطب النيابة الأعلى قرار توجيه التهمة، وتأمر بتوجيه الشاكي للمحكمة المدنيّة، باعتبار أن وقائع الدعوى لا يمكن تكييفها جنائيّا أو ضمن نطاق النص المعين، بل هي وقائع توجب التزاماً مدنيّاً، ثم تشطب النيابة الأعلى من هذه الأخيرة قرارها وتأمر بإعادة فتح البلاغ والقبض على المتهم.

---

(26) القانون الجنائي لسنة 1991م، جمهورية السودان المواد من 50 إلى 185.

(27) نصّ القانون على هذه الموجهات اللغوية الاجتهادية في: قانون أصول الأحكام القضائيّة لسنة 1984م، كما أشار في بعض القوانين لبعض قواعد العمل عند غياب النص التفصيلي، كما في المادة (3) من قانون المعاملات المدنيّة لسنة 1983م، والمادة (1/6و2) من قانون الإجراءات المدنيّة لسنة 1984م.

هذا النزاع رغم مظاهر الصحة فيه، ورغم كونه من الظواهر البشرية الطبيعية، ورغم كونه من بديهيات القانون في جميع فروعه، إلا أنّ النزاع الطبيعي في وزن البينات وهو النزاع الواقع في تقييم سماع الدعوى وإصدار الأحكام؛ يخضع بنص القانون لسلطات محكمة الموضوع وفق رؤاها واجتهادها، وهذه الرؤية وهذا الاجتهاد مضبوطان في الفقه بقواعد سلطانيّة معروفة، وثَمّ قانون خاص يخدم هذا الاجتهاد وهو قانون الإثبات[28].

لكن تظل مسألة تكييف الوقائع وفهمها في نطاق النصّ القانوني فاقدة لتأصيل قواعدها، وضبط طرق فهم الواقعة والنصّ القانوني، هذا التأصيل موجود في أصول الفقه الإسلامي، ولكنّه لم يخرج بعد بصورة القانون، وهذه مشكلة أخرى قد تناولتها في بحوث أخرى، ولكن ما يناسب المقام هنا أنّ نقول أنّ خفاء قواعد وضوابط التكييف الجنائي للوقائع، هو مشكلة البحث التي يسعى لعلاجها وإيجاد الحلول لها، ولتحقيق هذه المسألة يجيب البحث على التساؤلات التالية:

تساؤلات البحث:

في ضوء محدوديّة نصوص القانون الجنائي، وفي ظلّ لا محدوديّة الوقائع والأقضية وأحداث الناس، وفي ضوء دقّة نصوص القانون الجنائي، وفي ظل تداخل الوقائع والتصرفات وتشابهها وتشابكها، كيف يفهم وكيل النيابة والقاضي والقانوني واقعةً ما لم ترد بعينها في النص الجنائي، وكيف يقدّر أنّها تشكل جريمة أو لا تشكل، أو أنّها فعل مجرم أو فعل غير مجرّم تنشأ عنه التزامات مدنية لا غير، وكيف يتعامل القانوني مع محدوديّة النصوص الجنائية، وكيف يفهمها دون حرفيّة ضيّقة، ودون روحيّة فضفاضة، بل بمرونة متزنة ومتعقلة ومنطلقة من فقه تأصيلٍ رصين.

أهمية موضوع البحث:

أشرت فيما مضى لطرف من أهميّة الموضوع، ومما لم أذكره أنّ التكييف الجنائي للوقائع له أبعاد خطيرة تمس حريّات المجتمع وأفراده، بتعريضهم لإجراءات الضبط والتحري وغير ذلك، ثمّ يظهر أثر الخطأ في تكييف الوقائع في تعريض أطراف الدعوى للخطأ في الإثبات، بما يهدر حقوقهم، فإنّ قواعد الإثبات في الدعاوى المدنية تختلف عن قواعد الإثبات في الدعاوى الجنائية، وما يثبت مدنيّا قد لا يثبت جنائيّا، إذ مستوى الشك المطلوب تجاوزه بالبينة في الدعوى الجنائية يفوق كثيراً المستوى المطلوب في الدعوى المدنيّة.

هذا البحث يُهمّ القانوني في الدرجة الأولى والمجتمع بكل أفراده وتنظيماته، وكلّ من تطاله يد المساءلة الجنائيّة، لمعرفة كيف نفهم النص القانوني، وكيف نفهم الوقائع المختلفة التي لم يتناولها النص صراحةً، وكيف نعقد المقارنات بينها، وكيف نقضي بالتشابه أو الاختلاف في ضوء قواعد أصول الفقه الإسلامي.

(28) انظر قانون الإثبات لسنة 1991م، جمهوريّة السودان.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التّعريف بالقياس، وبيان ماهيته، ثمّ بيان أثره في معالجة المشكلات والتساؤلات التي طرحها البحث، أي أثره في وضع قواعد على قدر من القطع والوضوح لطرق تكييف الوقائع جنائيّا.

فروض البحث:

يفترض البحث أنّ علم القانون شقيقُ علم الفقه، هذه الشقيقيّة لا ينبغي النزاع فيها في ضوء الاحتكام إلى الشريعة الإسلاميّة[29]، وإذا كان الحال كذلك فإنّ لعلم أصول الفقه دوراً بليغاً في التشريع القانوني، وفي حلّ الإشكالات الناشئة عن تطبيقه والعمل به، ومن هذه الإشكالات إشكال تكييف الوقائع جنائيّاً، والبحث يفترض أنّ علم أصول الفقه عبر بوابة القياس قد عالج هذه الإشكاليّة بوضوح، ووضع لها قواعد ظاهرة وقاطعة، ولكنها تحتاج لمجهود بحثي يربط القاعدة الأصولية بفرعها في القانون.

الدراسات السابقة:

لا أعلم رغم اطلاعي القاصر وجود بحث تناول أثر القياس في تكييف الوقائع ضمن أوصاف مواد القانون الجنائي لسنة 1991م، أو أي قانون جنائي آخر.

منهج البحث:

هذا بحثُ يقوم على الاستنباط في مقامه الأول، ثمّ على استقراء القانون وأصول الفقه، ويقوم بتحليل مضامين كلٍّ منهما للوصول لأهداف البحث.

مصادر البحث:

مصادر البحث العلميّة هي علم أصول الفقه، وعلم القانون الجنائي بشروحه المختلفة وتطبيقاته في السوابق القضائيّة، وفقه واقع حوادث الناس ومستجدات أقضيتهم.

حدود البحث:

للبحث حدود بحثية تنتهي في حدود باب القياس في أصول الفقه وأثره في التكييف في حدود نصوص القانون الجنائي لسنة 1991م، أو نصوص أي قانون جنائي آخر.

(29) بيّنت أوجه الوحدة بين الفقه والقانون في بحث بعنوان: ملامح علم أصول الفقه، بحث محكم في مركز بحوث القرآن والسنة، النبوية جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية. غير منشور.

الفصل الأول: القياس تعريفه وماهيته وحجيته.

المبحث الأول: تعريف القياس.

أولاً: تعريف القياس في اللغة:

القياس في اللغة من قاس يقيس، فياء القياس أصلية على هذا، وقيل هي منقلبة عن واو، من قاس يقوس، والراجح ورود الأمرين، والقياس في اللغة التقدير والمساواة، ومنه قست الثوب بالذراع إذا قدرته به وقاس الطبيب الجراحة إذا جعل فيها الميل يقدرها به ليعرف غورها[30].

وفي كونه حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر أو مشترك بينهما اشتراكاً لفظياً أو معنوياً، فقد رجح بعض الأصوليين أنه حقيقة في التقدير،[31] حيث عرفوه في اللغة بالتقدير، والأصوب القول بالاشتراك المعنوي وهو اختيار طائفة من الأصوليين.[32]

ثانياً: تعريف القياس اصطلاحاً:

اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف القياس، ولمّا كان تعريف القياس كالمدخل لأصل البحث وصلبه وهدفه الأساس، وهو تأصيل التكييف الجنائي للوقائع فسوف أبيّن على وجه مفيد غير مطوّل ما يعطي القارئ تصوراً عن معنى القياس في اصطلاح الأصوليين.

فقد عرّف أبو يعلى وأبو الخطاب من الحنابلة القياس بأنه "حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما"[33]، وقد شرح الغزالي هذه العبارة بقوله "حكمك على الفرع بمثل ما حكمت به على الأصل لاشتراكهما في العلة التي اقتضت ذلك في الأصل"[34]، قال ابن قدامة بعد سوقه لهذه التعريفات "ومعاني هذه الحدود متقاربة"[35] أما ما اختاره شيخ الأصوليين أبو بكر الباقلاني وهو اختيار جمهور الأصوليين فهو: أن القياس "حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما، بجامع بينهما من إثبات حكم أو صفة لهما، أو نفيه عنهما"[36] وبعد أن ساق الشوكاني تعريف الباقلاني ذكر عليه عدة اعتراضات ثم قال: وأفضل ما يقال في حده أنه: "استخراج مثل حكم المذكور لما لم يذكر بجامع بينهما".[37]

---

(30) لسان العرب، ابن منظور، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1399هـ، الجزء (9) صفحة (312، الجزء:6صفحة:187، الصحاح للجوهري، الجزء:3صفحة:967، الحدود الأنيقة الجزء:(1)صفحة:81.

(31) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه لابن قدامة، الجزء:3صفحة:797.

(32) إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر أ. د. عبدالكريم بن علي النملة، الجزء:7صفحة:25.

(33) العدة الجزء:(1) صفحة: (174)، التمهيد الجزء:(1)صفحة:(42).

(34) شفاء الغليل صفحة:(18).

(35) الروضة الجزء: 3صفحة:(798).

(36) المستصفى للغزالي الجزء:2 صفحة:(228)، إرشاد الفحول للشوكاني الجزء:(1)صفحة:(337).

(37) إرشاد الفحول الجزء:(1) صفحة:(338).

وللعلماء حول هذه التعريفات معارضات ومناقشات لن نتعرض لها لأن الغرض مما أوردناه هو التمهيد لمسألة أثر القياس في التكييف الجنائي للوقائع ضمن نطاق النّص التشريعي، ولم يكن سائغاً لنا الخوض في هذا الأثر قبل التمهيد بتعريف القياس، أما وقد أحطنا بجملة من التعريفات فلنقترب أكثر في المقصود من نصب هذا البحث[38].

المبحث الثاني: حجية القياس.

تمهيد:

الاجتهاد في العلة على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول:

تحقيق المناط للحكم، وتحقيق المناط للحكم نوعان: أولهما معناه أن تكون القاعدة الكلية متفقاً عليها أو منصوصاً عليها ويجتهد في تحقيقها في الفرع، ومثاله قولنا في حمار الوحش بقرة لقوله تعالى: **(فجزاءٌ مثلُ ما قتل من النعم)**،[39] فنقول المثل واجب والبقرة مثل فتكون هي الواجب فالأول معلوم بالنص والإجماع وهو وجوب المثلية، أما تحقق المثلية في البقرة فمعلوم بنوع من الاجتهاد.

الثاني: ما عُرِف علةُ الحكم فيه بنص أو إجماع، فيبين المجتهد وجودها في الفرع باجتهاده. مثل قول النبي عليه السلام في الهرّ **(إنه من الطوافين عليكم والطوافات)**،[40] فجعل الطواف علة فيبين المجتهد باجتهاده وجود الطواف في الفأرة وغيرها ليلحقها بالهر في الطهارة فهذا قياس جليّ قد أقر به جماعة ممن ينكر القياس.[41]

الضرب الثاني:

تنقيح المناط: وهو أن يضيف الشارع الحكم إلى سببه فتقترن به أوصاف لا مدخل لها في الإضافة، فيجب حذفها عن الاعتبار واستبعادها عن التعليل ليتسع نطاق الحكم، وضربوا لهذا مثالاً بقول النبي عليه السلام للأعرابي الذي قال له هلكت يا رسول الله قال: ما صنعت؟ قال: وقعت على أهلي في نهار رمضان، قال: أعتق رقبة.[42] فيقول الأصولي المجتهد كونه أعرابياً لا مدخل له في الحكم، فيستوي في هذا العرب مع غيرهم من الأجناس.

---

(38) انظر حول هذه الاعتراضات المراجع السابقة.

(39) سورة المائدة آية 95.

(40) أخرجه أبو داود في السنن الجزء:(1)صفحة:60، والنسائي الجزء:(1)صفحة:(1)45، وابن ما الجزءه الجزء:(1)صفحة:131، والحاكم في المستدرك الجزء:(1)صفحة:159، وصححه، والإمام مالك في الموطأ الجزء:(1)صفحة:23، والدارمي في السنن الجزء:(1)صفحة:187، وقال البغوي في شرح السنة الجزء:2صفحة:96: حديث حسن صحيح.

(41) روضة الناظر الجزء:3صفحة:74.

(42) أخرجه البخاري في صحيحه الجزء:3 صفحة:29، ومسلم في صحيحه الجزء:2صفحة:781.

الضرب الثالث:

تخريج المناط، وهو أن ينص الشارع على حكم في محل ولا يتعرض لمناطه أصلاً. كتحريم شرب الخمر والربا في البر، فيستنبط المجتهد المناط بالرأي والنظر والاستنباط والاستقراء وغيره من آلات التخريج، فيقول إن الخمر حرمت من أجل كونها مسكراً، فيقيس عليه النبيذ في الحكم، ويقول في البر أنه حرم الربا فيه لكونه مكيلاً داخل الجنس الواحد فيقيس عليه الأرز وهكذا، وهذا هو الاجتهاد القياسي الذي وقع فيه الخلاف[43].

وبموجب هذا الفصل في ضروب الاجتهاد في العلة وبمراجعة واستقراء المذاهب المختلفة في القياس وربما لمزيد من الضبط نحرر بدقة محل النزاع في المسألة.

تحرير محل النزاع في مسألة الخلاف في حجية القياس.

أولاً: قد وقع الاتفاق على أنّ القياس حجة في الأمور الدنيوية، كما في الأدوية والأغذية.

ثانياً: وقع الاتفاق على صحة قياس النبي عليه السلام في الجملة.

ثالثاً: وقع الخلاف في القياس الشرعي وذلك وفق التحرير التالي:

- ☒ قالت طائفة :العقل لا يمنع من جوازه بل يقتضيه وهؤلاء صنفان:
- ✓ صنف قالوا لم يقع التعبد به.
- ✓ وصنف قالوا قد وقع التعبد به، وهؤلاء اتفقوا أن السمع قد دل عليه، ثم اختلفوا في ثلاثة مواطن:
- ✓ الأول: أنه هل في العقل ما يدل عليه، على قولين.
- ✓ الثاني: أن دلالة الدلائل السمعية عليه هل هي ظنية أم قطعية، على قولين.
- ✓ الثالث: أن القياس هل هو محصور في العلة المنصوص عليها وقياس الأولى والمساوي أو هو في كل العلل المستنبطة، على قولين.

وقالت طائفة أخرى بأن العقل يقتضي المنع من التعبد به وهم فريقان:

- أحدهما خصص ذلك المنع بشرعنا.
- والآخر منع منه في كل الشرائع.[44]

قال الشوكاني "المثبتون للقياس اختلفوا فيه على أربعة مذاهب، أحدها ثبوته في العقليات والشرعيات وهو قول أصحابنا من الفقهاء والمتكلمين، وأكثر المعتزلة، والثاني: ثبوته في العقليات دون الشرعيات، وبه قال جماعة من أهل الظاهر، والثالث: نفيه في العلوم العقلية وثبوته في الأحكام الشرعية التي ليس فيها نص ولا إجماع

(43) روضة الناظر لابن قدامة، الجزء: (3) صفحة (76).

(44) التحرير في المحصول الجزء:5صفحة:31 وما بعدها، والمنخول الجزء:(1)صفحة:326،ارشاد الفحول الجزء:(1) صفحة:339.

وبه قال طائفة من القائلين بأن المعارف ضرورية، والرابع: نفيه في العقليات والشرعيات وبه قال أبو بكر بن داوود الأصفهاني"[45]

ثم اختلف القائلون بالقياس اختلافاً آخر وهو هل دلالة السمع عليه قطعية أم ظنية، فذهب الأكثرون إلى أنها قطعية، وهم جمهور الأصوليين والفقهاء، وذهب إلى أن دلالة السمع عليه ظنية أبو الحسن البصري المعتزلي في كتابه المعتمد والآمدي في الأحكام.[46]

والخلاف المعتبر هنا إنما هو الخلاف في كون القياس حجة يجوز العمل به في الفقه والقانون، أو أنه ليس بحجة، بغض النظر عن كونه ظني الدلالة أو قطعيها أو كون العقل دالاً عليه أو كونه لا يمنع من الدلالة عليه، فمجمل الخلاف دائر بين النفي والإثبات.

القول الأول:

أن القياس حجة في الشرعيات تستقى منه الأحكام هذا مذهب الجمهور من الأصوليين، والفقهاء، وأهل الحديث، وبه قال السلف من الصحابة، والتابعين، وأئمة المذاهب الأربعة المتبوعة.[47].

القول الثاني:

أن القياس ليس بحجة في الشرع، وقد قامت الأدلة العقلية والنقلية على إبطاله ودحض حجة المحتج به، والقائلون بهذا القول هم جملة الرافضة وجملة الخوارج من الإباضية والأزارقة وبعض النجدات ومعهم النظام،[48] وأبو هاشم الجبائي إلا فيما نص الشارع عليه من تشبيه وتمثيل كقوله تعالى **(**فجزاءٌ مثلُ ما قتلَ من النَّعَم**)** وقد سبقت الإشارة إلى كونه موطن اتفاق بين العلماء فيما سموه تحقيق المناط، وليس هذا من القياس المختلف فيه، وإمام هذا المذهب وأول من صرح به هو النظام، وهو مذهب قوم من المعتزلة البغداديين، وهو قول الأمامية والشيعة قالوا: إنه ليس بطريق للأحكام الشرعية ولا يجوز ورود التعبد به من جهة العقل، وقال داوود وأهل الظاهر يجوز أن يرد التعبد به من جهة العقل إلا أن الشرع ورد بحظره والمنع منه.[49] ونسبة القول بالتجويز العقلي لابن حزم فيها خلاف بين العلماء، فالمقدسي في الروضة نسب للظاهرية عموماً القول بإحالة القياس عقلاً[50] ولعله الأقرب لكلام ابن حزم في الأحكام.

---

(45)إرشاد الفحول الجزء:(1)صفحة:339

(46) المعتمد في أصول الفقه الجزء:4صفحة:120، والأحكام للمدي الجزء:4صفحة:92.

(47) أصول البزدوي الجزء:(1)صفحة:248، أصول السرخسي الجزء:2صفحة:118، إجابة السائل الجزء:(1)صفحة:172، إرشاد الفحول للشوكاني الجزء:(1)صفحة:338، الأحكام للآمدي الجزء:4صفحة:28، المنخول للغزالي الجزء:(1)صفحة:324، المحصول للرازي الجزء:5صفحة:31، التبصرة الجزء:(1)صفحة:416، اللمع للشيرازي الجزء:(1)صفحة:97، المستصفى للغزالي الجزء:(1)صفحة:283، المعتمد للبصري الجزء:2صفحة:200.

(48) المنخول الجزء:(1) صفحة:324، الأحكام لابن حزم الظاهري الجزء:8صفحة:487–525، المعتمد الجزء:2صفحة:222 وما بعدها.

(49) اللمع في أصول الفقه الجزء:(1) صفحة:248، والتبصرة لابن حزم الجزء:(8) صفحة:561.

(50) الروضة الجزء:(3) صفحة:780.

المناقشة والترجيح:

استدل أصحاب كلا القولين بأدلّة مستفيضة ومناقشات مثرية وقد تعمدت أن أعرض عن سردها تحقيقاً لمطلب البحث[51]، فالبحث منتصبٌ من أجل بيان أثر القياس في تأصيل التكييف القانوني الجنائي فلا يحسن الإطالة ببحث الأدلة والخلاف، لا سيّما وأنّ مذهب جمهور العلماء هو حجيّة القياس.

والإجماع الذي يستدل به الجمهور الذين يرون حجيّة القياس، لا شكّ من أقوى الأدلة المرجحة، ولولا وروده، واستعمال الشرع للقياس، لكان سائغاً القول بأن طريقة ابن حزم أقرب للنصوص وأسلم في تلقي شرع رب العالمين، غير أن الصحابة هم أشد الناس ورعاً وفهماً لمعاني الكتاب والسنة، ناهيك عن قربهم من الرسول عليه الصلاة والسلام، وابن حزم لا شك في أنه أبلى بلاءً حسناً في تخريج كثير من المسائل الفقهية دون اللجوء للقياس، وإن كان في كثير منها يلجأ إلى بعض أنواع القياس، وقد احصى له بعض العلماء قياسات كثيرة في كتابه الموسوم بالمحلى، وعليه فالمترجح لدي والله تعالى أعلم هو مذهب الجمهور وهو حجية القياس.

وبهذا فقد سلم لنا العمل بالقياس في الفقه وفي القانون، والقياس له أثر بالغ في تشريع القانون ابتداءً وفق الضوابط الشرعيّة، وله أثرٌ كذلك سوف يبينه البحث في مسألة توسيع دائرة النص الجنائي وفهم الأفعال والوقائع التي لم يرد بها نص جنائي صريح فهماً جنائياً صحيحاً انطلاقاً من قواعد القياس في أصول الفقه.

وأصل الخلاف في مسألة القياس هو الخلاف في تعليل الأحكام وهو سرّ القياس وأساسه، ولولا تعليل الأحكام لما ساغ الاجتهاد والقياس إذ القياس مبني على إلحاق الفرع بالأصل لعلة الأصل، وعلة الأصل أو حكمته أو سره أو مصلحته أو المقصد منه هو عنوان هذا الباب، فليعلم بهذا الرابط بين مسألة القياس وباب المقاصد والعلل، وليربط ذلك في تمهيد تأصيل التكييف الجنائي وفق أصول الفقه[52].

المبحث الثالث: أثر القياس في القانون.

للقياس أثر بالغ في معالجة واحدة من أهم قضايا الفقه الإسلامي، وهي المسألة التي أشرنا لها سابقاً، مسألة محدوديّة النصوص ولا نهائيّة الوقائع، وهي قضيّة تتعلق بضمانة استمرار الشريعة وصلاحيتها للأزمنة المستجدة إلى قيام الساعة، هذه القضيّة فرضتها وأوجدتها طبيعة التشريع النصوصية وطبيعة حياة الناس وحوادثهم وأقضيتهم.

---

(51) ناقشت هذه الأدلة باستفاضة في :الأصول الفقهيّة للقانون الجنائي السوداني لسنة 1991م في شقه العام، وهو بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه، غير منشور، مكتبة جامعة أمدرمان الإسلاميّة.

(52) تناولت في بحثي المقدم لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه، مسائل أصول الفقه التي بنيت على الخلاف في أصول الدين والكلاميات والعقائد، بحث مطبوع غير منشور، جامعة أمدرمان الإسلامية، وقد تناولت المسائل الأصولية التي تأثرت بمذاهب الكلاميين في مسألة تعليل الأحكام وبينت أصلها في أصول الدين والخلاف فيه على نحو مستفيض.

فالقياس توسيع لمحيط النصّ ومجاله، وتعميم له في وقائع كثيرة تجمعها وواقعة النص مؤشرات ومنبهات شرعيّة تسمّى بالعلل، وهذه العلل محاطة في فقه القياس بمحددات وضوابط كثيرة لضمانة سلامتها من الخطأ، وذلك فيما يسمى بمسالك وقوادح العلّة في باب القياس.

فإذا نصّ المشرع على حكم واقعة ما، يستلهم القائس من صورة الحكم والواقعة سبباً شرعيّا يصح تعلق الحكم به، ثم يسعى للحكم في كل الصور التي وجد فيها هذا السبب الشرعي بحكم واقعة النص، فعند النصّ على تحريم الربا في البرّ مثلاً، يستنبط الفقيه أنّ علّة هذا الحكم هي الطعم، أو الكيل والوزن، أو الادخار، فيقضي بشمول حكم هذا النص على غير البر مما يشبهه في العلّة كالتفاح، أو الفول، أو العدس.

وفي القانون عموماً والقانون الجنائي موضوع البحث على وجه الخصوص لا تختلف تطبيقات القياس عن مثيلتها في الفقه، لما قررنا من وجه الشبه والوحدة بين الفقه والقانون((53)). والفارق الذي يلوح في التطبيق هو فارق طفيف يرجع سببه إلى لجوء القانون في نصوصه إلى محاولات الوقوف على تمام صفة الفعل موضوع الحكم في كثير من الأحايين، بخلاف نصوص الفقه الأخرى، فالنص القانوني الجنائي مثلاً يسعى لتصوير الواقعة الجنائية محاولاً الوصول لكمال توصيفها، وسبب هذا النهج هو تضييق دائرة الظن في استنباط علة النص القانوني، وقطع أسباب الخلاف في دخول أو عدم دخول الصور والوقائع الأخرى المختلفة ضمن نطاق هذا النص.

ورغم هذا النهج وهذه المحاولة إلا إنّ الحاجة للقياس الأصولي بكل توابعه بما في ذلك طرق ومسالك العلة لا يختلف في نحو ملحوظ في القانون عن مسائل الفقه الأخرى، حيث أنّ المحدوديّة الظاهرة لنصوص القانون الجنائي قد خلقت حاجة ماسّة لفقه توسيع دائرة هذه النصوص، حتى لا تتعرى وقائع كثيرة عن تغطية النص لها، وحتى لا يدخل في حكم النص الجنائي ما لا يصحح دخوله.

فالقانون الجنائي يعمد إلى استخدام ألفاظ العموم حتى تدخل الوقائع تحت النص الجنائي بالدّلالة اللفظيّة وهي أقوى من دلالة القياس الظني، وإن كانت دلالات الألفاظ أحياناً تحتاج لإعمال القياس لا سيّما إن كان في اللفظ خفاء وغموض.

مثال: القانون الجنائي ينص مثلاً على أنّ "من يقوم دون إذن بالعمل في خدمة أي دولة يعلن السودان أنها دولة معادية أو بمباشرة أي أعمال تجارية أو معاملات أخرى معها، أو مع وكلائها، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً." ((54)) وقد اشتمل هذا النص على عموميات كثيرة للتنبيه على طبيعة الفعل الذي تجرمه، فكلمة "من" هي من صيغ العموم، وهي في النص تدل على الشمول الكمّي

(53) أثر علم أصول الفقه في القانون، بحث محكم غير منشور للباحث، مركز بحوث القرآن والسنة النبوية بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

(54) القانون الجنائي لسنة 1991م، جمهورية السودان، المادة (52).

والنوعي، فلا حاجة لإعمال القياس في إدخال الأفراد أو استثنائهم من الدخول في النص. وكلمة "إذن" نكرة في سياق الإثبات ويمكن تقدير كلمة "أيّ" قبلها والمعنى أيّ إذن، فيدخل فيه كل الأذون حتى ما يقوم فيه شبهة الإذن، ولقد تكررت كلمة "أيّ" بعد ذلك في سياق النص مرتين وهي من ألفاظ العموم ليشمل النص كل الدول المعادلة، وكل الأعمال التجارية، ثم أكد هذا العموم بلفظ "معاملات" وهو لفظ نكرة مقدّر قبله لفظ "أيّ"، وبهذا النهج في التنصيص يسعى المشرع لإدخال كل ما يصلح أن يطلق عليه أنّه تعامل مع دولة معادية داخل الدلالة اللفظيّة لهذا النصّ القانوني[55]. فكل الخدمات والتعاملات التجارية أو التعاملات الأخرى لدولة تعلن الدولة صاحبة القانون أنّها دولة معادية يعتبر جريمة.

ورغم هذه المحاولة لتعميم النص واستعمال الألفاظ الاستغراقية في الدلالة على المعاني، ورغم استخدام عدد كبير من الأوصاف وتعداد الكثير من الأفعال المشكّلة لعناصر الجريمة التي يتناولها النصّ، إلا أن النصّ يعجز رغم ذلك عن الشمول بالدلالة اللفظية على جميع الوقائع التي تصلح له، ولا يستغنى عن استعمال القياس لإدخال الوقائع الأخرى ضمن هذا النص، أو إخراج ما يظن أنه داخل تحتها.

ويظهر هذا بادئ ذي بدء عند محاولة استنباط علّة تجريم التعامل مع دولة معادية، ويعتقد الناظر أن العلة هي منع تقديم المساعدة للدولة المعادية، ومن أجل هذا جاء النص وهو يركز على التعامل التجاري أو أي تعامل آخر، وهي صيغة تدل على مؤشرات ماديّة الغرض منها العود بالنفع على الدولة المعادية، وعلى هذا لا يدخل ضمن نطاق النص التجريمي الأفعال التي لا تعود بالنفع المادي المحسوس على الدولة المعادية، وهذا فهم مغلوط وتضييق للنص فيما يجب أن يشمله، فالنص الجنائي لا يُعلل بمنع تقديم المساعدة للدولة المعادية، بل علّة النص قضية الولاء للدولة والبراءة من أعدائها، وإذا تقررت هذه العلة في باب مسالك العلّة ، وسلمت في باب قوادح القياس[56] فإنّ النص يشمل تجريم التعاملات مع الدول المعادية حتى تلك التي لا تكون تعاملات تجارية أو نوعاً من أنواعها كما أشار النص، بل يدخل فيه جميع التعاملات الثقافيّة والفكرية، وجميع المناشط الرياضية والترفيهية، بل وحتى التبادلات والتعاملات الودية الطبيعيّة، ولفظ معاملات وتعاملات الواردين في النص الجنائي لا تدلان على غير المعاملات الفقهية المعروفة بدلالة اللفظ الواضح، ويحتاج إعمال النص فيما ذكرنا إلى استنباط علّة النص ومن ثم القياس، وبهذا يمكن أن يكون التعامل قيد التنفيذ إبّان إعلان عدائية دولة ما غير داخل في نطاق النص الجنائي، إذا كان في حدود الوفاء بالالتزام لا غير لحين استصدار الإذن المطلوب، إذ لا يعدّ مثل هذا التعامل من باب الولاء للدولة المعادية لقرينة الحال، وإن كان تعاملاً تجارياً فيه نفع ماديّ للدولة المعادية،

(55) شرح القانون الجنائي لسنة 1991م، د. عبدالله الفاضل عيسى، مطبعة السودان الخرطوم الطبعة السادسة صفحة (97).

(56) سيأتي لاحقاً في البحث طرق معرفة علل النصوص الجنائية.

ويمكن إخراج هذه الأوصاف من نطاق النص الجنائي إذا اعتبرنا أن النص يعالج مسألة تقديم المساعدة للدولة المعادية، فلا يدخل في نطاقها إلا الأعمال التي تحوي فوائد مادية للدولة المعادية، ولا عبرة بالفوائد الأدبية.

وأثر القياس في القانون ظاهر في جانبه التشريعي، ضرورة أنّ القياس من مصادر الفقه الإسلامي، وهذا الأثر يظهر في تشريع القوانين الجنائية وغيرها على السواء، لاستوائها في كونها من الفقه، ولكنّا نشير لهذا الأثر ونكتفي بموضوع البحث وهو الأثر في التكييف الجنائي للوقائع.

الفصل الثاني: التكييف الجنائي للوقائع، معناه وضوابطه الأصوليّة.

المبحث الأول: التكييف الجنائي للوقائع، معناه والحاجة إليه.

المطلب الأول: التكييف في اللغة وفي الاصطلاح.

استعملت كلمة التكييف بالتوليد من كلمة كَيْف، وهي التي يسأل بها ويستفهم، وجاءت في معاجم اللغة كلمة كيّف في قول العرب: كيَّفَ الأَدِيم أي قَطَّعه، والكِيفةُ القِطْعة منه، ويقال للخِرْقة التي يُرْقَع بها ذَيْل القميص القُدَّامُ[57]، قال صاحب لِسان العَرب: فأَمّا قولُهم كَيَّف الشيءَ فكلام مولّد[58] ، وكَيفَ اسم مبهم غير متمكن وإنما حرّك آخره لالتقاء السّاكنين، وبني على الفتح دون الكسر لمكان الياء، وهو للاستفهام عن الأحوال، وقد يقع بمعنى التعجب كقوله تعالى { **كيف تكفرون بالله** }[59].

وأوّل استعمال اصطلاحي شرعي لكلمة التكييف بحسب بحثي هو استعمال علماء أصول الدين، حين تكلّموا عن صفات الرحمن جلّ وعلا، فقالوا نؤمن بها من غير تكييف ولا تعطيل ولا تشبيه[60]، وقصدوا بالتكييف تأويل الكيف، بمعنى التصوير والتمثيل للماهيّة، فالتكييف هو الجواب عن سؤال معناه: كيف هو؟.

والتكييف في الاصطلاح القانوني هو تصوير فعل ما على صورة فعل منصوص عليه في القانون بجامع بينهما، وقد يطلق التكييف ويراد به تصوير ذات النص بمعنى بيان تفاصيل صورته وحقيقته حتى يعلم دخول غير المنصوص فيه، ومؤدّى المعنيان واحد.

المطلب الثاني: أنواع التكييف الجنائي:

مما سبق يتضح أنّ التكييف القانوني هو بيان ماهيّة وصورة النص القانوني أو الحكم القانوني، أو بيان ماهية فعل ما من جهة النظر القانوني، والمعنى الثاني أكثر استعمالاً، وإن كان عند التحقيق يتفرع عن

---

(57) لسان العرب، ابن منظور، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1399هـ، الجزء (9) صفحة (312).

(58) مصدر الحاشية السابقة الجزء والصفحة.

(59) مختار الصحاح، للجوهري، الناشر : مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة الثانية، 1995م، تحقيق : محمود خاطر، الجزء (1) صفحة (586).

(60) مقالات المسلمين واختلاف المصلين، لأبي الحسين الأشعري صفحة (320)، الملل والنحل للشهرستاني الجزء (1) صفحة (174).

المعنى الأول، وهو تكييف واقعةٍ ما أو حادثة ما أو أي تصرف لشخص ما ضمن حدود النص القانوني، بمعنى أن النص القانوني يطال هذا التصرف ويعبر عنه ويتناوله ضمن حدود ما يتناوله.

وإذا قلنا تكييف الوقائع فنحن نعني النوع الثاني، وهو تكييف الواقعة ليشملها النص القانوني، ومن أمثلة ذلك أنّ القانون الجنائي قد جرم فعل التزوير، وعاقب عليه، وقد عرف القانون هذا الفعل المجرم فقال: "يعد مرتكباً جريمة التزوير في المستندات من يقوم بقصد الغش باصطناع مستند أو تقليده أو إخفائه أو إتلاف بعضه، أو إحداث تغيير جوهري فيه، وذلك لاستخدامه في ترتيب آثار قانونية"[61]، فالنص تحدث عن المستند، ولنفترض الآن أنّ أحد التجار الأميين يقوم برصد حساباته بجمع أكوام من الحصى، أو خرزات من السبح، أو بالإشارة والخط في الأرض أو في جدار، أو بأي طريقة أخرى من طرق حفظ المعلومات والبيانات، فإنّ التكييف القانوني لأي تعديل وتغيير في وضع هذه البيانات المسجلة هو فعل داخل ضمن نطاق نص المادة التي تجرم فعل التزوير في المستندات، وبالتالي يؤاخذ القاضي فاعل أيّ من الأفعال المذكورة بموجب أحكام جريمة التزوير في المستندات، هذا التكييف وهذه المؤاخذة لا يصح المغالطة فيها رغم أن النص القانوني تحدث عن "المستند" وهو عند الإطلاق يفهم منه المستند الورقي سواء أكان رسمياً أو عرفياً، والبيانات المحفوظة بالخط والنقط على الجدار والأرض لا تقارب هذا المعنى في الصورة ولا في الحقيقة بادي الرأي، ولكن قواعد التكييف القانوني تملي بالتشابه بل وبالمساواة التامة.

هذه هي صورة التكييف القانوني للوقائع، أما كيف يتم هذا التكييف، وماهي ضوابطه، وكيف يتوصل القاضي أو القانوني لهذا التكييف، وماهي قواعده، فهي المسألة الأهم التي نصب البحث من أجلها وسوف يأتي تفصيلها بإذن الله تعالى.

ثم التكييف القانوني قد يكون لنص موضوعي أو نص إجرائي، وقد يكون النص مدنياً أو جنائياً، والبحث منعقد لتناول نوع التكييف الجنائي الموضوعي للوقائع.

المطلب الثالث: الحاجة للتكييف الجنائي للوقائع:

تظهر مدى الحاجة للتكييف القانوني الجنائي في محدودية النص ولا محدودية الوقائع الممكنة، فالتكييف القانوني يقدم للقانون ضمانتين هامتين، الأولى: سلامة التطبيق القانوني من القصور في تناول جميع ما يصلح له، فلا يفلت من يد القانون أي مجرم، والثاني: عدم الحاجة المتكررة لمراجعة القانون وتعديله عند طروء مستجدات في حياة الناس، لأن القانون قد نص وضبط أصول الأفعال المجرمة وقواعدها.

والحاجة التطبيقية الأعظم تحصل عندما يقع فعل ما لم يتناوله النص القانوني الجنائي بعينه، ولا يشك القاضي والقانوني أن هذا الفعل مجرّم، ولكنه لا يجد نصاً محدداً يتناوله بشكل محدد، فلا بد أن يعمل

(61) القانون الجنائي لسنة 1991م، جمهورية السودان، المادة (1/122).

القاضي أو القانوني لمبدأ التكييف القانوني ليدخل هذا الفعل دون تعسف أو تأويل بعيد ضمن نطاق نص ما، وفق القواعد التي سوف نقررها لاحقاً، فقد نص القانون على سبيل المثال عندما تحدث عن جريمة التعدي الجنائي بما نصه "يعد مرتكباً جريمة التعدي الجنائي من يدخل عقاراً، أو منقولاً، في حيازة شخص آخر، أو يبقي أو يدخل فيه بوجه غير مشروع قاصداً إرهاب ذلك الشخص أو مضايقته أو حرمانه من حقه"[(62)].

والمنقولات التي في حيازة الأشخاص أطلقها النّص ولم يقيدها وهذا المصطلح أعني "المنقولات" قد تستجد له فروع وأمثلة لا تحصى لا يُتعّرف عليها إلا بالقياس على علّة حكم الأصل الذي ورد به النص، وهي حماية الملكية الخاصة من التعدي الجنائي، كذلك لفظ "يدخل" الممثل للركن المادي لجريمة التعدي الجنائي، هو معنى قد يكون له من التطبيقات العملية ما يفوق التصور المحدود للدخول المادي المحسوس، ولبيان هذا المعنى فإن القانوني قد يكيّف اقتحام وكسر المواقع الإلكترونية، والدخول والتواجد فيها ضمن نطاق هذا النص، باعتباره من التعدّي الجنائي، رغم كون عنصر الدخول الكترونياً، وهو الركنٌ المادي للجريمة، ورغم كون المنقول موقعاً إلكترونيّاً ولكنّه بالقياس منقول، واقتحام الموقع بالقياس دخول، وهذا يتوافق مع علّة النص القانوني ومقصده، فهو يسعى لحماية الملكيات من الدخول فيها بقصد الاعتداء وانتقاص الملكية، وهو متحقق في اقتحام المواقع الإلكترونية، بل وقد يتحقق في المعاكسات والمضايقات الهاتفيّة في اعتبار الاتصال بشبكة الهاتف نوعاً من الدخول، وفيه نوعٌ من انتقاص الملكية والتعدّي عليها، وهذا إعمال للقياس في فهم وتطبيق النص القانوني لتوسيع دائرة النص وتكييف الوقائع بحسبها.

المبحث الثاني: ضوابط التكييف الجنائي في ضوء القياس.

ثمرة هذا البحث بعد النواحي المعرفيّة التي سبقت تكمن في جانب تطبيقي هو طرق معرفة البعد الزماني والوصفي للنص الجنائي، أو ما أسميناه بالتكييف الجنائي للواقعة، وللتحقق من صحة ودقة التكييف الجنائي لواقعة ما، أو التحقق من صحة فهمنا للنص الجنائي التجريمي أو العقابي لابد من من معرفة ضوابط مهمّة لعمليّة التكييف الجنائي، هذه الضوابط مستنبطة من باب القياس في علم أصول الفقه، وبعد ذلك سوف يتضح لنا أنّ القياس بضوابطه التي سوف نذكرها يستعين بفقه دلالات الألفاظ ولابد من ضابط التحقق من سلامة الفهم لمدلول اللفظ المعين في النص القانوني حتى تكون عمليّة التكييف الجنائي خلواً من أي خطأ، وسوف نفرد لهاتين المسألتين المطلبين التاليين.

المطلبُ الأوّل: استنباط علّة النّص الجنائي.

(62) القانون الجنائي لسنة 1991م، جمهورية السودان، المادة 138.

يمكن تعميم القول بأنّ استنباط علّة النصّ الجنائي تقرب قواعده من قواعد استنباط علّة الحكم الشرعي في عمومه، وهي ما يسمّى بمسالك العلّة في باب القياس في أصول الفقه، وتطبيق قواعد هذا الباب شأنها شأن كثير من مسائل أصول الفقه تتكيّف وطبيعة المسائل القانونية التي تطبق عليها وتختلف بعض الاختلاف عن التطبيق الفقهي.

لابد لعمليّة التكييف الجنائي لفعل ما ضمن نطاق نص جنائي معيّن لا بد أولاً من معرفة علّة النص الجنائي، والمقصود بالعلّة الوصف الموجود في الفعل المحكوم عليه في النص الجنائي والذي من أجله شرع الحكم(63).

إنّ أهمية معرفة واستخراج علّة النص القانوني تظهر في أنه سبب الحكم، وبالتالي يصح للمجتهد متى تحقق من وجود هذه العلة في فعل غير منصوص عليه داخل النص الجنائي أن يجري أحكام النص على هذا الفعل، وهذا هو حدّ القياس في أصول الفقه(64).

واستخراج علّة النص الجنائي عملٌ في غاية الدقة، لأنه وصول لروح التشريع ومعناه ومقصده من الحكم، وطرق معرفة العلل في أصول الفقه هي قواعد كليّة يمكن تطبيقها في القانون لإجراء عمليّة التكييف الجنائي، ولكن تقتضي طبيعة الاختلاف بين النصوص الشرعية من الكتاب والسنة والنصوص التشريعية القانونية نوعاً من الاختلاف في تطبيق قواعد مسالك العلة في القانون تتضح مما يأتي من مسائل البحث.

مسالك استنباط العلّة الجنائية:

الأصوليون يحصرون مسالك العلة في الإجماع والنصّ على العلة ثم في استنباط العلة بنوع اجتهاد ونظر، وهذا الاجتهاد والنظر يكون بحصر الأوصاف القابلة للعليّة ثم استبعاد بعضها بأدلة مناسبة حتى يبقى ما يصح أن يكون علّة، أو بأن يكون الوصف المعيّن مناسباً لمقصود الشارع(65).

أولاً: مسلك الإجماع.

مسلك الإجماع في أصول الفقه معناه أن يتفق جميع المجتهدين من الأمة على أنّ وصفاً ما هو علّة للحكم الشرعي(66)، وهو في القانون متصور الوقوع إذا وقع إجماع قطري على علّة وصفٍ ما وأنّه مقصد النص القانوني وسبب تشريعه، ويمكن الاسترشاد بالسوابق القضائيّة باعتبارها مصدراً لفهم القانون وتفسيره في بيان

(63) هذا تعريف العلة القانونية الجنائية وهو مشتق من تعريف العلة عند الأصوليين، أنظر المستصفى للغزالي الجزء (2) صفحة (700)، الإحكام للآمدي الجزء (3) صفحة (191)، شرح المحلي على جمع الجوامع الجزء (2) صفحة (231)ن علم أصول الفقه إبراهيم نورين صفحة (162).

(64) مراجع الحاشية السابقة.

(65) المستصفى للغزالي الجزء (2) صفحة (143)، الإحكام للآمدي الجزء (3) صفحة (364)، روضة الناظر في أصول الفقه لابن قدامة الجزء (3) صفحة (63)، علم أصول الفقه لإبراهيم نورين صفحة (167).

(66) التمهيد لابي الخطاب الحنبلي الجزء (4) صفحة (90).

علّة النص الجنائي وتنزيل ذلك منزلة دلالة الإجماع، كما يمكن الاستفادة من الإجماعات الفقهيّة في مسائل القانون التي لا تختلف صورها في الفقه، كمسائل الحدود والقصاص.

وهناك قواعد كليّة مصلحيّة ترجع لها علل كثير من النصوص الجنائية تختلف في مستوى القطع والظن بحسب درجتها في تحقيق المصلحة الشرعيّة، وهي الأحكام الجنائيّة التي تحقق المقاصد الشرعيّة الكليّة المتعلقة بحفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل، والإجماع واقع على أنّ النص الشرعي المتعلق بتجريم القتل والعقاب عليه(67) علّته حفظ الأنفس من أن تنتهك ظلماً، هذا الإجماع الفقهي يمتد ويؤثر في النص التجريمي عند استنباط علته.

ثانياً: مسلك النص.

تعتمد عمليّة تكييف النص الجنائي في الأغلب على مستخرجات ذات النص القانوني، واستنباط علّة النص الجنائي باعتماد ذات النصّ يفارق في بعض الأوجه مسلك التعليل في النصوص الفقهية الأخرى، حيث أنّ القانون الجنائي لا ينص على العلّة بل ينصّ على طبيعة ومدى القصد الجنائي المكون للركن المعنوي للجريمة، إنّ القانون الجنائي لسنة 1991م لا توجد فيه كلمات مثل "من أجل" أو "كي" أو "لأجل" أو غيرها من ألفاظ النص على علّة التجريم، بل ينص في كثير من المواطن على العلّة بتوصيف مدى القصد الجنائي المطلوب لتوفر ركن الجريمة المحددة.

هذا التنصيص على طبيعة ومدى القصد الجنائي يمكن استعماله في مقام العلة للنص الجنائي باعتبار توفّر هذا القصد في أفعال أخرى غير التي وصفها النص يمكن أن تشترك مع الأفعال التي وصفها النص ولو في أصل كلي بعيد، في حدود النص الجنائي والجريمة التي يتناولها.

ومن باب ضرب المثال نص القانون الجنائي لسنة 1991م على أنّ "من يرتدي أي زى رسمي أو شارة مما تستخدمه القوات النظامية، أو أي زي أو شارة تشبه ما تستخدمه تلك القوات، ولم يكن ذلك الشخص من أفرادها، قاصداً بذلك أن يظن أنه من أفرادها، يعاقب بالسجن"(68)، هذا الحكم الوارد في النص الجنائي مقترن بتحديد للقصد الجنائي المطلوب وهو أن يظنّ الآخرون أن الشخص مرتكب الجريمة من الأفراد العسكريين، وهذا التحديد يلغي قصد تحقيق المكاسب من وراء استعمال الزي أو الشارة الرسميين، بل مجرد قصد إيهام الآخرين هو جريمة ولو لم يصاحبه مقصد تحقيق مكاسب غير مشروعة، سواءٌ أكانت مكاسب ماديّة أو معنويّة، ولفهم واستنباط علّة النص الجنائي من هذا التنصيص على طبيعة المقصد الجنائي يتضح أنّ النص القانوني يحمي الملابس والشارات العسكرية للقوات النظاميّة، إذ لو كان يقصد حماية الحقوق بهذا النص

(67) القانون الجنائي لسنة 1991م، جمهورية السودان، المادة 130.

(68) القانون الجنائي لسنة 1991م، جمهورية السودان، المادة 1/60.

لجعل القصد المطلوب هو قصد تحقيق مكاسب أو غش للجمهور، ولمّا كان القصد مقصوراً على مجرد الإيهام دون تحقيق المكاسب نعلم أنّ علّة النص هي علّة أمنية ومقصده ضمانة يقين الجمهور دون أدنى شك في صحّة وقانونيّة القوات النظاميّة المختلفة.

وعلى هذا فإنّ حدود هذا النص لا تتوقف عند حدود الزي الرسمي أو الشارات التي يستخدمها أفراد القوات النظاميّة أو تلك التي تشبهها، بل تتعدى ذلك لكل ما يؤثر في علّة النص الجنائي كاستخدام المركبات أو أدوات الاتصال وقنوات البث التي تشبه قنوات الشرطة، أو التواجد في أماكن خاصّة بالقوات النظاميّة دون إذن، أو السير في مسارات الطرق الخاصّة بقوات شرطة الحركة أو الأمن أو غير ذلك، فهذا نصّ على طبيعة القصد الجنائي نفهم منه بالاستنباط علّة النص الجنائي.

كذلك يرشد النصّ إلى العلّة عبر النص على طبيعة ومدى القصد المطلوب في مثل نص القانون على طبيعة جريمة التعدي الجنائي: "يعد مرتكباً جريمة التعدي الجنائي من يدخل عقاراً أو منقولاً في حيازة شخص آخر أو يبقي أو يدخل فيه بوجه غير مشروع قاصداً إرهاب ذلك الشخص أو مضايقته أو حرمانه من حقه"[(69)]. فالنص القانوني يحدد القصد المطلوب لتوفر ركن جريمة التعدّي بأنّه قصد إرهاب الشخص أو مضايقته أو حرمانه من حقه، وبهذا نفهم أنّ علّة النص الجنائي ومقصده هو حماية الملكيات من كل ما يمنع أو يقلل من استمتاع مالكها بها، فيكون النص القانوني بهذا أوسع من دخول العقار والمنقول الحسّي كالعربة أو المحل أو المكتب، بل يتجاوزه إلى الدخول في المواقع الإلكترونية أو صناديق البريد الآلي أو دخول شبكة الهواتف الثابتة أو السيارة واختراقها كذلك، لأنّ هذه الأفعال تخالف مقصد النص وعلته والسبب الذي شرّع من أجله.

مسألة: النص على العلة الجنائية بإغفال حصر القصد الجنائي.

في بعض الأحيان ينصّ القانون الجنائي على أنّ القصد المطلوب للتجريم هو قصد الفعل لا غير، أي قصد إتيان الركن المادي للجريمة، ومجرد قصد إتيان صورة الفعل هو عين الركن المعنوي للجريمة، وهذه طريقة فريدة في التشريع الجنائي ترفع مستوى العلّة إلى مدى القاعدة الكليّة في أقصى عمومها، بمعنى أنّ علّة النص الجنائي هي عين الفعل المادي دون اعتبار شيء آخر، فالعلّة هي الفعل في إطلاقه ومن أدلّ الأمثلة على هذا النوع من التنصيص نصّ القانون على جريمة القتل العمد بقوله :"يعد القتل قتلاً عمداً إذا قصده الجاني أو إذا قصد الفعل وكان الموت نتيجة راجحة لفعله"[(70)]، فالقصد المطلوب هو قصد عين الفعل

(69) القانون الجنائي لسنة 1991م، جمهورية السودان، المادة 1/183.

(70) القانون الجنائي لسنة 1991م، جمهورية السودان، المادة 1/130..

المؤدي للموت، ولم يعتبر القانون أي قصدٍ آخر فيدخل في التجريم قصد الرحمة في قتل المريض المتعذب بمرضه الميؤس من شفائه، فالعلّة هي حماية النفس مطلقاً دون قيد لقصد المعتدي على النفس.

ثالثاً: مسلك الاستنباط بمعرفة المقصد.

باب المقاصد باب عريض في أصول الفقه، والقصد في اللغة يضرب لمعانٍ منها الاعتدال، والقرب، والتوسط، والاستقامة، والبيان، قال تعالى: **(لو كان عرضاً قريباً وسفراً قاصداً لاتبعوك)**[71]، والمعنى: سفراً متوسطاً بين القرب والبعد، وكل متوسط بين الإفراط والتفريط فهو قاصد[72]، وقال تعالى: **(وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر)**[73]، أي على الله تبيين الطريق المستقيم بالدعاء إليه بالحجج الواضحة[74]، والقصد من السبيل الذي لا اعوجاج فيه[75]، وقصد السبيل الإسلام، وهو طريق الحق[76]، واستعملت السنة المطهرة القصد لمعاني الاعتدال ونفي الطغيان في قوله عليه السلام: **(والقصد القصد تبلغوا)**[77]، أي الزموا التوسط والاعتدال، وكان عليه السلام يقول في دعائه: **(وأسألك القصد في الغنى والفقر)**[78].

والقصد في اصطلاح العلماء إطلاقٌ يراد به مقاصد الشريعة وهي : أهداف الشريعة وغاياتها التي قصدها الشارع لتحقيق مصالح العباد في الدارين[79]. وهو في القانون الجنائي: أهداف المشرّع وغايته التي قصدها من النص الجنائي لتحقيق مصالح العباد في الدارين.

وقد أطلق الأصوليون على المقاصد مصطلحاتٍ مختلفةٍ فعبّروا عنها بالمُراد،[80] والمعَاني،[81] والأسرَار،[82] والحِكمة،[83] والغاية،[84] والهدف،[85] والمُناسب،[86] والمصلحة،[87] والأغراض،[88] والمَغزى.[89]

---

(71) سورة التوبة آية 42.

(72) انظر فتح القدير للشوكاني ج:2ص414، لسان العرب ج:3ص353.

(73) سورة النحل الآية 9.

(74) انظر لسان العرب ج:3ص353.

(75) عرفه بهذا ابن جرير في تفسيره ج:8ص83.

(76) انظر تفسير الطبري ج:10ص75، تفسير الشوكاني ج:3ص181.

(77) أخرجه البخاري حديث رقم 6098.

(78) أخرجه النسائي كتاب السهو حديث رقم 1305.

(79) هذا التعريف هو اختيار شيخنا العلامة ا.د: عبدالله الزبير عبدالرحمن فقه المقاصد ص26، وانظر تعاريف العلماء في مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور ص51، المقاصد لعلال الفاسي ص3.

(80) وهذا الاستعمال ورد في أقوال الحنفية انظر تأسيس النظر لأبي زيد الدبوسي صفحة54.

(81) لسان العرب الجزء:15صفحة 106 للمعنى اللغوي وانظر استعمالات الأصوليين في مقاصد الشريعة لابن عاشور الجزء:1صفحة15، أصول الفقه الإسلامي د. وهبة الزحيلي الجزء:2صفحة117.

(82) استعمل هذا المصطلح في: حجة الله البالغة لولي الله الدهلوي الجزء:1صفحة21.

(83) المحصول للرازي الجزء:5صفحة285.

(84) هذا تعبير المتأخرين انظر المقاصد الشرعية لعبدالله الزبير الجزء:1صفحة36.

(85) المقاصد العامة للشريعة الإسلامية ليوسف العالم صفحة75.

والمقصد يخالف العلّة في أصول الفقه بكون العلّة وصفاً ظاهراً منضبطاً، والمقصد قد يكون معنى كلّياً أو عاماً، وفي القانون والفقه يمكن الاسترشاد على العلّة بمعرفة المقصد، كما أنّه يمكن إعمال المقصد لتوسيع نطاق النصّ القانوني كما تقّدم في الأمثلة السابقة.

فعلى المجتهد في القانون أن يبذل الجهد في البدء لمعرفة علّة النص الجنائي والمقصد الذي ينشده المشرّع بالنص المعيّن، وهو بوابة الدخول إلى تكييف واقعةٍ ما ضمن نطاق النص الجنائي، أو توسيع دائرة النص لتشمل وقائع لم يرد ذكرها بعينها في النص القانوني، ويكون هذا عبر إعمال قواعد مسالك العلّة المعروفة في أصول الفقه مع مراعاة طبيعة القانون الفارقة والمقتضية لاختلاف طريقة تطبيق مسالك العلّة في استنباط علّة النص الجنائي، وقد أشرنا لطرف من أوجه هذا الاختلاف فيما متقدم من مسائل البحث.

رابعاً: مسلك السبر والتقسيم.

السبر في اللغة: اختبار الشيء، مشتقٌ من المسبار الذي يشق الشيء ويدخل فيه ليعرف مداه وطبيعته[(90)]، والتقسيم في اللغة: تجزئة الشيء[(91)].

والسبر والتقسيم في اصطلاح الأصوليين هو: حصر الأوصاف التي توجد في الأصل والتي تصلح للعليّة في بادئ الأمر، ثم اختبارها، بإبطال ما لا يصلح، فيتعين الباقي للعليّة[(92)].

ويعني هذا في القانون الجنائي أن يحصر المجتهد كل الأوصاف التي يمكن أن تكون علّة، ثم يقوم باختبارها، فيبطل ما لا يصلح لأن يكون علّة، وما لا يقبل الإبطال، أو يبقى بعد إبطال الباقين فهو علّة النص الجنائي.

وقد وضع الأصوليون بعض القواعد والطرق لإخراج الأوصاف التي لا تصلح للعلية ككون الوصف ملغيّاً أو كونه مما لا يلتفت له المشرع، أو كون الوصف غير مطرد بمعنى أنه منقوض لا يوجب الحكم في جميع الصور التي يوجد فيها.

وسوف أبين طريقة إجراء السبر والتقسيم لمعرفة علّة النص الجنائي بمثال يعالج واحدة من القضايا ذات الجدل العريض في الساحة القانونيّة، وهي مسألة جريمة الصك المردود التي نص عليها القانون الجنائي في المادة (179) منه بقوله: " يعد مرتكباً جريمة إعطاء صك مردود من يعطي شخصاً صكاً مصرفياً وفاء

---

(86) إرشاد الفحول للشوكاني صفحة364.

(87) المستصفى للغزالي الجزء:1صفحة216.

(88) هذا تعبير الإمام الشافعي نقله الجويني في البرهان الجزء:2صفحة961.

(89) البرهان للجويني الجزء:2صفحة961.

(90) لسان العرب لابن منظور الجزء (4) صفحة (340).

(91) القاموس المحيط للفيروزآبادي الجزء (4) صفحة (116) مادة قسم.

(92) المنهاج للبيضاوي شرح البدخشي الجزء (3) صفحة (71) أصول الفقه لإبراهيم نورين صفحة (172).

لالتزام أو بمقابل ويرده المسحوب عليه لأي من الدواعي الآتية: (أ): عدم وجود حساب للساحب لدى المسحوب عليه وقت تقديم الصك، (ب)عدم وجود رصيد للساحب كافٍ أو قابلٍ للسحب مع علمه بذلك، (ج) وقف الساحب صرف قيمة الصك بأمر منه أو ممن ينوب عنه دون سبب معقول، (د) تحرير الساحب للصك بصورة غير معقولة مع علمه بذلك"[93].

وقد ثار في الساحة القانونية نزاع ينطلق من مرتكزين، الأول: واقع ممارسة السوق لعملية إعطاء الصك المصرفي بمعنى أنّ النص يتحدث عن إعطاء شيك أو صك مصرفي حالّ السداد، وعند توجه حامل الصك إلى المسحوب عليه وهو المصرف لا يتمكن من صرف الصك لأحد الأسباب التي وضحها النص الجنائي، ولكن واقع الممارسة هو أن إعطاء وتحرير الصك المصرفي يكون في تأريخ متقدم على تاريخ استحقاق صرف مبلغ الصك، وعند تحرير الصك المصرفي في البيوع الآجلة مثلاً يكون مستلم الصك على علم بعدم إمكان صرف الصك في وقت تحريره، وهذه الصورة تخالف استعمال الصك كأداة للسداد الفوري باعتبار أن القانون ينزل الصك منزلة الدفع نقداً، واستعمال السوق للشيك في البيوع الآجلة يجعل الشيك كالكمبيالة[94] وهاتان الصورتان مختلفتان واحدة منهما يعالجها النص ويحكم فيها والثانية أفرزها عرف وعادة التجار.

والمنطلق الثاني للاعتراض على حكم جريمة الصك المردود هو أنّ الصك أداة للسداد في تعامل عقدي مدني فمن أين جاءت الشبهة الجنائية. وينادي هؤلاء بإلغاء نص هذه المادة من القانون الجنائي وأن تكون المطالبة بقيمة الصك المردود مطالبة مدنية، وعلى أقل تقدير أن يكون إعطاء الصك وتحريره بتاريخ مستقبلي لاحق سبباً لإخراج الصك من أن يكون أداة سداد فوري، وبالتالي إخراج هذه الصورة من نطاق القانون الجنائي[95].

إنّ هذا النزاع هو نزاع في التكييف الجنائي لنصّ جريمة الصك المردود ولمعرفة صحة تجريم إعطاء صك ثم ارتداده مطلقاً أو في حال كان تاريخ تحرير الصك قبل تحرير استحقاق صرفه لا بد من استنباط علّة النص الجنائي أولاً.

والنص الجنائي الذي أوردته في متن البحث لم ينص على العلة، أو على طبيعة القصد الجنائي ومداه، ولا يوجد إجماع ظاهر، كما أنّ الوصف المناسب لتعليل هذا الحكم وهو حماية تعاقدات الناس وأموالهم وصيانتها يقتضي إدخال كل إخلال بسداد ناشئ عن عقد مدني في نطاق المساءلة الجنائية وهذا غير مقبول.

---

(93) القانون الجنائي لسنة 1991م جمهورية السودان المادة (197).

(94) الكمبيالة يكتب فيها تاريخان تاريخ تحرير الكمبيالة وتاريخ استحقاق صرفها وهي تعامل مدني.

(95) جرائم الشيك في القانون السوداني والفقه وأحكام النقض، د. حسونة، طبعة جي تاون الخرطوم، الطبعة الأولى 2001م، الصفحات (41/40) و(87-97).

فنلجأ للسبر والتقسيم، ولإجراء عمليّة التقسيم وهي الأولى من حيث الترتيب الزمني نجد أن الأوصاف الممكنة هي أحد وصفين الأول: صيانة العقود والالتزامات الناشئة عنها، وهو مستنبط بالمناسبة، والثاني: صيانة ذات الصك المصرفي من الابتذال.

والوصف الأول ثبت بطلانه بما تقدم وهو أنّ هذا الوصف منتقض غير مطرد وإلا لوجب أن يكون كل إخلال بعقد أو بسداد مترتب على عقدٍ جريمةٌ، وهو خلاف واقع المطالبات المدنية، فلم يبقَ إلا أنّ النص علته المحافظة على سمعة الصك والمصرف، وهذه علّة يدلل عليها أن الاقتصاد المعاصر يعتمد في كثير من أنشطته على التمويل المصرفي والضمانات المصرفيّة المختلفة، وجاء هذا النص ليحافظ على سلامة وسمعة التداول للصكوك المصرفية، وبهذا فإن تداول الصك بأي طريقة غير التي تناولها النص الجنائي يكون داخلاً في نطاق حكمها، ضرورة أنّه يتعلق بعلّة النص وهي المحافظة على سمعة الصك المصرفي وليس المحافظة على سلامة الوفاء بالعقود[96].

المطلبُ الثاني: التكييف الجنائي بين القياس ودلالات الألفاظ.

في بعض النّصوص الجنائيّة تعتمد عمليّة التكييف الجنائي لواقعة أو صورة على فهم دلالة اللفظ الوارد في النص الجنائي، ما يغني عن عبء البحث في مصادر التعليل ومسالك علّة النص الجنائي، هذه المسألة مبنيّة في أصول الفقه على مسألة جواز القياس في اللغة والخلاف فيها، فإذا ورد في السياق القانوني الجنائي لفظ ربط المشرع الحكم به أو قيده به، فإن وجد في اللغة لفظٌ آخر يصح قياسه على اللفظ الوارد في السياق القانوني فإنّ دلالة هذا اللفظ تكون مشمولةً بالنص القانوني ضرورة.

هذه المقايسة اللغويّة هي اختصار لتكييف النص عبر استنباط العلّة، ولكنها عند التحقيق لا تقوم دون مقومات القياس المعروفة، والفارق أنّها أكثر اختصاراً، فالفقيه القانوني لا يحتاج لاستنباط العلة وإجراء القياس بل يقوم بعملية التكييف الجنائي بخطوة واحدة معتمدة على قياس الألفاظ في اللغة.

ومن أمثلة هذا التكييف الجنائي اللغوي أنّ القانون قد نص على جريمة السرقة بأنّه: "يعد مرتكباً جريمة السرقة الحدية من يأخذ خفية بقصد التملك مالاً منقولاً متقوماً للغير، شريطة أن يؤخذ المال من حرزه ولا تقل قيمته عن النصاب". وقد ورد في النصّ الشرعي القرآني كلمة (السارق) أيضاً، فالقانون منطلقاً من النص الشرعي أورد في نصه التشريعي لفظ السرقة وربطها بالجريمة الموصوفة في السياق، ولفظ السارق أو السرقة في اللغة يطلق ويراد به معنى متبادر معروف، ولكن قد تستجد قضايا ووقائع يمكن أن تتكيّف جنائيّاً ضمن نطاق هذا النص بمجرد الإلحاق اللغوي، كما وقع من قبل في الشخص الذي ينبش القبور ليسرق الأكفان،

(96) الجرائم التعزيرية وعقوباتها تخضع لتقدير الإمام وفق ضوابط محددة، انظر تأصيل القانون الجنائي، رسالة دكتوراه غير منشورة مكتبة جامعة أمدرمان الإسلامية 2010م للباحث.

وكما يقع في زماننا في الشخص الذي يخترق المواقع الإلكترونية ليسرق المعلومات، فالنباش والـ (هكرز) يمكن إدخال فعلهما ضمن حدود النص القانوني الجنائي إذا صح في اللغة تسميتهما سارقين و صحت تسمية فعلهما أنّه سرقة.

خاتمة:

هذا بحثٌ في أصول الفقه بعنوان "**القياس، ماهيته، وأثره في التكييف الجنائي للوقائع**" وفي خاتمته يمكن حصر النتائج التي توصل لها البحث في النقاط التالية.

- القياس هو أحد مصادر الفقه والقانون عند جمهور الفقهاء.
- يثمر القياس في تشريع القانون وفي فهمه وتطبيقه.
- التكييف لواقعة ما يعني إدخالها ضمن حكم نص معين لا يتناولها بنصه مباشرة.
- التكييف الجنائي لفعل ما لا يكون إلا عبر إعمال القياس.
- لابد لتكييف فعل ما ضمن حكم نص جنائي من استنباط ومعرفة علة النص الجنائي.
- مسالك العلة في أصول الفقه هي مسالك معرفة علة النص الجنائي مع بعض الفرق الذي تفرضه طبيعة النصوص القانونية.
- يمكن إجراء القياس في الأسماء اللغوية في التكييف الجنائي للوقائع.

كما يمكن التوصية بالآتي:

- لابد في تدريس علم أصول الفقه لطلاب القانون مع مراعاة الاختلاف بين الفقه والقانون.
- أوصي الباحثين بمراجعة المدونات الأصولية وفق المستجدات القانونية.
- أوصي السلطة القضائية وديوان النائب العام ونقابة المحامين بإقامة دورات لمنسوبيها حول أثر علم أصول الفقه في القانون.

المراجع:

1. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول.: محمد بن علي بن محمد الشوكاني. دار النشر: دار الفكر: بيروت سنة النشر: 1992 الطبعة الأولى اسم المحقق: محمد سعيد البدري أبو مصعب.

2. إعلام الموقعين عن رب العالمين.: محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي أبو عبدالله دار النشر: دار الجيل: بيروت سنة النشر: 1973اسم المحقق: طه عبدالرؤوف سعد.

3. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي أبو محمد دار النشر: مؤسسة الرسالة مدينة النشر:بيروت سنة النشر: 1400رقم الطبعة: الأولى اسم المحقق: د. محمد حسن هيتو.

4. القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام.: علي بن عباس البعلي الحنبلي دار النشر: مطبعة النسة المحمدية مدينة النشر: القاهرة. سنة النشر: 1956اسم المحقق: محمد حامد الفقي.

5. المستصفى في علم الأصول أبو حامد محمد بن محمد الغزالي دار النشر: دار الكتب العلمية مدينة النشر: بيروت سنة النشرك 1413 رقم الطبعة الأولى اسم المحقق: محمد عبدالسلام عبد الشافي.

6. روضة الناظر وجنة المناظر عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد. دار النشر: جامعة الإمام محمد بن سعود :الرياض سنة النشر 1399 رقم الطبعة الثانية اسم المحقق: د. عبد العزيز السعيد..

7. التبصرة في أصول الفقه إبراهيم بن علي بن يوسف، الفيروزآبادي الشيرازي أبو اسحاق دار النشر: دار الفكر مدينة النشر: دمشق سنة النشر: 140 رقم الطبعة الأولى اسم المحقق: د. محمد حسن هيتو..

8. اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي دار النشر: دار الكتب العلمية مدينة النشر: بيروت سنة النشر: 1985 رقم الطبعة الأولى.

9. المحصول في أصول الفقه القاضي أبو بكر بن العربي المعافري المالكي. دار النشر: دار البيارق مدينة النشر:الاردن سنة النشر: 1999 اسم المحقق: حسين علي البدري.

10. : المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. عبدالقادر بن بدران الدمشقي دار النشر: مؤسسة الرسالة مدينة النشر: بيروت سنة النشر: 1401رقم الطبعة الثانية اسم المحقق: عبدالله بن عبد المحسن التركي.

11. القانون الجنائي لسنة 1991م جمهورية السودان وزارة العدل.

12. القانون الجنائي، مبادئه الأساسية ونظرياته العامة .د. محمد محي الدين عوض. دار النشر: مطبعة جامعة القاهرة. سنة النشر: 1981م مدينة النشر: القاهرة. رقم الطبعة: الأولى.

13. الأصول الفقهيّة للقانون الجنائي السوداني في شقه العام، للباحث، رسالة دكتوراه جامعة أم درمان الإسلامية 2009م غير منشورة.

دور أجراء الخبرة في الأثبات الجزائي بمرحلة التحقيق الابتدائي

(دراسة مقارنة)

د. ناجي محمد عبدالله الوريكات

الأستاذ بالكلية القانونية والشرطية جامعة مؤتة – الأردن

المستخلص

يعتبر إجراء الخبرة من طرق الإثبات المباشر وذلك نظراً إلى أهميتها واتصالها بالواقعة المراد إثباتها وهى تتم من أشخاص تتوافر لديهم الكفاءة في النواحي الفنية التي لا تتوافر لدى القضاة ولذلك يجيز القانون للقاضي أن يستعين بأهل الخبرة في الحالات التي يتوقف عليها الفصل في النزاع في الوقوف على بعض النواحي الفنية التي لا يستطيع القاضي التوصل إليها من تلقاء نفسه، تستلزم تدخل الخبير خاصة اذا لم تكن هنا كوسيلة لإثبات ما يدعيه الخصم ولم يكن في الدعوى والأوراق ما يكفى لتكوين قناعة لدى المحكمة للفصل في الدعوى والأصل أن الاستعانة في الخبرة وأهل الخبرة يترك لتقدير المحكمة ، وتعتبر هنا أحد أدلة الإثبات بالتحقيق الابتدائي، لذلك فإن اتخاذ إجراء الخبرة بحد ذاته يعتبر تحريكاً للدعوى العمومية حتى لو لم يسبقه إجراء آخر، وهذا ما أقره المشرّع "الأردني والمصري والسوداني". فالمدعي العام يتمتع بسلطة تقديرية في إقرار إجراء الخبرة أو رفضها، إلا أن بعض القيود ترد على هذه الحرية فتجعل المدعي العام ملزماً بإجراء الخبرة في بعض الأحيان ومحظوراً عليه إجراؤها في أحيان أخرى كأن تكون المسألة مما لا يجوز إثباتها عن طريق الخبرة أو أن تكون هذه المسألة ليست مسألة فنيه أو من المسائل المشهورة والمعروفة.

وبأي حال من الأحوال تتمثل مشكلة البحث في عدة أمور منها أن أمر الخبرة يترك لتقدير المحكمة فهي التي تقدر ما إذا كان الاستعانة بالخبرة لازمه أو غير لازمة، ولا يجوز أن ينتخب المدعي العام نفسه محل الخبير في الأمور التي تخرج عن نطاق معلوماته وتحتاج إلى خبرة علمية أو فنية وإلا كان هذا الإجراء باطلاً . وأنّ عدم ندب الخبراء من قبل سلطة التحقيق يترتب عليه جزاء الانعدام وذلك لأننا لا نكون بصدّد إجراء قائم في الدعوى، وبالتالي فالآراء الفنية لا تكتسب صفة الخبرة القضائية بل تعد فقط من قبيل التقارير الفنية الإدارية. أمّا إذا صدر الأمر بندب الخبير من غير مختص، فأنّه يصدر مشوباً بالبطلان المطلق لأن مخالفة أحكام الاختصاص الوظيفي تتعلّق بالنظام العام.

وأظهرت هذه الدراسة كذلك مشكلة البحث في أنّه ليس من شأن استبدال خبير بخبير آخر سبق ندبه استبعاد أعمال الخبرة التي باشرها الخبير الأول، فهذه تمت صحيحة ممن له ولاية إجرائها، فيكون للخبير الأخير أن يعتمدها ويقوم بإكمال ما بقي من أعمال الخبرة، وأن يصدر رأيه بتقريره استناداً إليها وإلى ما

باشره هو من أعمال الخبرة. كما بينت أنّه يترتب على عدم حلف اليمين من قبل الخبير جزاء البطلان لتقرير الخبير، فإنّ أداء اليمين من الإجراءات الجوهرية نظراً لمساسها بحق الدفاع. وبينت أن المشرّع لم يحدّد صيغة معينة لليمين، بل يكفي أن تحمل المعنى المطلوب ، فاليمين تجوز أن تؤدى بأية صيغة طالما كانت تحمل المعنى المطلوب.

The role of an experience in criminal prosecution at the preliminary investigation stage "A Comparative Study"

Naji Mohammed Alwreikat

Abstract

An experience is one of the evidence in the preliminary investigation, so the action itself experience considered Tharika of public action, even if not preceded by another procedure, and this is what passed by the legislature, "the Jordanian and Egyptian." Prosecutor has the discretion to approve an experience or reject it, but some restrictions contained on this freedom making the Prosecutor binding an experience sometimes prohibited it made at other times as if they are the issue, which may not be substantiated by experience or be this issue is not a technical issue or issues the famous and well-known.

And in any case may not be elected Attorney General itself replaced an expert in things that are beyond the scope of his knowledge and experience you need to scientific or technical, but this action was null and void. And that non-experts scar by the authority to investigate the consequent lack penalty and because we do not we are in the process of conduct exists in the case, and therefore consensus technically not gaining recipe judicial experience, but is the only such technical management reporting. If an order is seconded expert from the non-specialist, it issued tainted by the absolute invalidity because the violation of the provisions of jurisdiction career of public order.

This study showed that none of the replacement expert else who already scar exclusion of work experience initiated by first expert, this was true of those who have the mandate to take place, so the expert the last to be adopted and completes what is left of work experience, and to issue his opinion to his report based on it and what Pashrh is work experience. It also showed that the consequent lack of oath by an expert penalty of nullity of the expert's report, the performance of the right of action due to the fundamental right of defense attaches. It showed that the legislature did not specify a certain formula right, but enough to carry meaning to be, right is permissible to be performed in any format as long as they carry meaning to be.

مقدمة

إجراء الخبرة طريق من طرق الإثبات في التحقيق الابتدائي، فالخبرة كانت معروفة منذ أمد بعيد، ولكنها تطورت على وجه متسارع منذ القرن التاسع عشر مع تقدم العلوم والمعارف المختلفة[97]، حتى باتت اليوم تلعب دوراً مهماً في أعمال التحقيق الابتدائي، فتساعد النيابة العامة في استجلاء الغموض حتى الوصول إلى كشف الحقيقة [98].

ومع تطور أساليب ارتكاب الجريمة والمجرمين، وتبعاً لكل ذلك تنوعت الخبرة وتشعبت ميادينها، فتوجد الخبرة الإلكترونية والخبرة الطبية والكيميائية والهندسية والتجارية والمحاسبية، لذلك قد يكون محل الخبرة جسم الجريمة كالوثائق المزورة وإجراء المضاهاة والاستكتاب وفحص الأسلحة والسموم، وآثار الجريمة " الملابس والبصمات".

ونظراً لأنه لا يمكن للمدعي العام أن يلم في جميع المسائل المعروضة عليه، والتي يحتاج بعضها إلى معلومات فنية دقيقة من طبية وهندسية وحسابية وتجارية وغيرها، فقد رخص الشارع له أن يلجأ إلى أهل الخبرة باعتبار الخبرة فيها نوع من الاستشارة – لأن أهل الخبرة هم أهل استشارة ، والاستشارة في كل ما يتعلق بفنه وعلمه ودرايته.

وأهل الخبرة أينما وجدوا لا يختلف عملهم في جوهره من بلد لأخر، فهم جميعاً أهل رسالة سامية تتمثل في إسعاف النيابة العامة والقضاء بالرأي الرشيد ريثما تعلق بمسألة فنية بحتة[99].

وذلك نظراً إلى أهميتها و اتصالها بالواقعة المراد إثباتها وهى تتم من قبل أشخاص تتوافر فيهم الكفاءة العالية في النواحي الفنية، حيث لا تتوافر في القاضي ولذلك يجيز القانون الاستعانة في أهل الخبرة في الحالات التي يتوقف عليها الفصل في النزاع ولا يستطيع القاضي الوصول إليها من تلقاء نفسه.

الأصل أن الاستعانة في الخبرة وأهل الخبرة يترك لتقدير المحكمة ، فالمدعى العام يتمتع بسلطة تقديرية في قبول الخبرة أو رفضها، إلا أن هنالك بعض القيود ترد على هذه الحرية فتجعل المدعى العام ملزماً بإجراء الخبرة في بعض الأحيان ومحظوراً في أحيان أخرى كان تكون المسألة مما لا يجوز إثباتها عن طريق الخبرة أو تكون مسألة ليست فنية .

وتتمثل مشكلة البحث في عدة أمور يترك تقدير الخبرة إلى المحكمة، فهي التي تقدر ما إذا كان الاستعانة بالخبرة لازمة أو غير لازمة، وأن عدم ندب الخبراء من قبل سلطة التحقيق يترتب علية جزاء

(97) –حسن الجوخدار، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية ، ص 69 ،2008، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن

(98) – سلطان الشاوي، أصول التحقيق الإجرامي ، ص 169، 1981 ، جامعة بغداد ، العراق

(99) – فتحي محمد عزت ،الخبرة في الإثبات الجنائي ،الطبعة الأولي ،ص2 ، 2007 ،دار النهضة العربية ، القاهرة

الانعدام وذلك بصدد إجراء قائم في الدعوى ، وأظهرت مشكلة البحث في ليس من شأنه استبدال خبير مكان خبير أخر الذى سبق استبعاد أعمال الخبرة التي باشرها الخبير الأول فيكون للخبير الأخير أن يعتمدها ويقوم بإكمال باقي أعمال الخبرة وعدم حلف اليمين من قبل الخبير، جزاء البطلان لتقرير الخبرة، فإن أداء اليمين من الإجراءات الجوهرية نظراً لمساسها بحق الدفاع وان المشرع لم يحدد صيغة معينة لليمين.

ونجد أن الخبرة من الأهمية بمكان نظراً لتميزها عن باقي وسائل الإثبات وعدم اللجوء إليها إلا في حالات تتخلل النزاع المطروح أمام المحكمة مسائل فنية أو تقنية لا علم للقاضي بها، الأمر الذى جعل الخبرة من مستلزمات العدالة ونظراً إلى هذه الأهمية فإن المشرع الأردني قد نظم الخبرة لأنها تساعد في تحقيق العدالة في المجتمع وبين الأفراد كما تساهم في تطبيق القانون تطبيقاً سليماً، وأن القاضي مطبق للحقيقة يبحث عنها بكافة الوسائل الممكنة التي أقرها المشرع ومنها الخبرة ولذا تكمن إشكالية الدراسة في تحديد مدى قبول المحكمة إلى الخبرة في القضايا الحقوقية كوسيلة للإثبات ومتى يتم رفضها، كما وأن القاضي عند لجوئه إلى الخبرة هل يكون ملزماً بتقرير الخبير، وما هي خيارات المحكمة تجاه تقرير الخبير ورأي الخبير.

وعندما يثار نزاع بين طرفين لدى المحكمة نجد أن أحد أطراف الدعوى قد يطلب إجراء الخبرة، وللمحكمة إجازة إجرائها ولها رفض ذلك، كما أن الخصوم قد لا يتطرق إلى إجراء الخبراء، وتقرر المحكمة أجراءه من تلقاء نفسها.

وبناءً عليه، يتطلب دراسة موضوع الخبرة الجزائية خلال مرحلة التحقيق الابتدائي الوقوف على ما يلي:

المبحث الأول: ماهيتها.

المبحث الثاني: الأحكام الناظمة للخبرة.

المبحث الأول

ماهية الخبرة

ونتناول بهذا المبحث بيان مفهوم الخبرة وأهميتها وخطة المشرع الجزائي منها في المطلب الأول، والفرق بين الخبرة والشهادة ونطاق سلطة المدعي العام في إجرائها والطلب منه من قبل الخصوم لإجرائها في المطلب الثاني وذلك على النحو الاتي.

المطلب الأول

المقصود بالخبرة وأهميتها وخطة المشرع الجزائي منها

حتى يحقق الباحث الغاية المقصودة من بحثه لابد من الوقوف على بيان مفهوم الخبرة في الفرع الأول وأهميتها في الفرع الثاني وخطة المشرع الجزائي منها في الفرع الثالث.

الفرع الأول

المقصود بالخبرة

أولاً يقصد بالخبرة لغةً :

من الخبر أي النبأ، يقال أخبار وأخابير ورجل خابر وخبير، وخَبِّر، أي عالم به واخبره خبوره أي أنبأه ما عنده. والخبير والخبرة يضمان العلم بالشيء كالاختبار والتخبر، وخبرت الأمر أخبره على حقيقته واستأخره سألة عن الخبر وطلب أن يخبره. (معجم لسان العرب ، ابن منظور ، كلمة خبر، ج 5)

ثانياً المقصود بالخبرة بالاصطلاح القانوني:

هي وسيلة علمية وفنية للكشف عن بعض الدلائل أو الأدلة أو تحديد قيمتها التدليلية في الإثبات[100]، يقوم بها أهل الاختصاص بناءً على انتداب من المدعي العام لإبعاد الريبة عنه[101]، لإبداء رأيهم العلمي والفني بشأن واقعة متعلقة بموضوع الدعوى الجزائية[102].

وعليه، يمكن القول بأن اختيار الخبير هو عمل من أعمال التحقيق، أما أعمال الخبرة فهي أعمال علمية أو فنية يقوم بها الخبير على شخص أو شيء ذي كيان موجود أو على وقائع مادية، تنتهي بإبداء رأيه –الخبير– فيها في تقريره مبيناً على إنزال حكم علمه أو فنّه أو خبرته على ما كان محلاً لأعماله. وهذا الرأي هو "الدليل" المستهدف من " اختيار الخبير" كعمل من أعمال التحقيق، إيجابياً كان أم سلبياً؛ ولهذا كان متعيناً أن يفصح النص الذي يحكم " ندب الخبرة" عن سبب القيام به عملاً من أعمال التحقيق وعن وجوب تحديد مهمته بمعرفة المدعي العام ومباشرته أعماله تحت إشرافه [103](المادة 85 إجراءات المصري).

وسبب ندب الخبير هو احتياج "إثبات الحالة" إلى رأيه، والمقصود الحالة هنا هي حالة الأمكنة والأشياء والأشخاص (المادة 90 إجراءات الجنائية)، فقد تستلزم إثبات حالة المكان ندب خبير لبيان أثار المقذوفات النارية في جدار مثلاً، وقد تستلزم إثبات حالة الأشياء ندب خبير لبيان مدى صلاحية السلاح الناري المضبوط لإطلاق المقذوفات النارية مثلاً، وقد تستلزم إثبات حالة المتهم ندب الطبيب لبيان ما إذا كان مخموراً أو واقعاً تحت تأثير مخدر مثلاً، أو لبيان ما به من إصابات ناتجة عن استعمال العنف ضده مثلاً، وقد تستلزم إثبات حالة المجني عليه ندب طبيب لبيان ما إذا كان ما به من إصابات شكلت خطورة على الحياة أم لا.

---

(100)– احمد فتحي السرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية ،ص 385 ، 1985 ، دار النهضة العربية

(101) –أدوار غالي الدهني ، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ، ص 416 ، 1990 ، مكتبة غريب ، مصر

(102) – حسن بشيت خوين ، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية ، ص114 ،1998 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن
احمد ابدو الروس ، التحقيق الجنائي والتصرف فيه و الأدلة الجنائية ،ص 20 ،

(103) – محمد محمود سعيد ،قانون الإجراءات الجنائية ،ص606 ، 2009 ، دار الفكر العربي ، مصر

الفرع الثاني

أهمية الخبرة

انتبه الشارع الجزائي إلى أهمية الخبرة في التحقيق الابتدائي، الأمر الذي دفعه إلى منح المدعي العام الحق أن ينتدب خبير إذا ثارت أثناء التحقيق مشكلة علمية أو فنية يتوقف حسمها على الاستعانة بأهل الاختصاص [104]، لتقدير قيمة الدليل وصلاحياته نظراً لعدم اختصاص المدعي العام فنياً. هذا وقضت محكمة التمييز بقولها:" لقد ازدادت أهمية الخبرة في الوقت الحاضر نظراً لتقدم العلوم والفنون التي تشمل دراستها الوقائع التي تتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المشتكى عليه ودقة النتائج التي يمكن الوصول إليها عند الاستعانة بالمتخصصين في هذه العلوم والفنون، وبناءً عليه فإن على المحكمة أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علمياً والتي ليست موضوع خلاف، وأنه لا يجوز نقض الحقائق الثابتة علميا أو فنياً إلا بحقائق علمية أو فنية تدحضها" (تمييز جزاء رقم 83/159 ، نقابة المحامين، ص234).

وجدير بالذكر تبرز أهمية الخبرة من خلال طبيعتها القانونية باعتبارها إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي، لذلك فإن اتخاذ إجراء الخبرة بحد ذاته يعتبر تحريكاً للدعوى العمومية حتى لو لم يسبقه إجراء آخر [105]، وهذا ما أقره الشارع الأردني والمصري.

الفرع الثالث

خطة الشارع الجزائي بالنسبة للخبرة

أولاً: خطة المشرّع الجزائي الأردني:

باستقراء أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية نجده اكتفى بإيراد أحكام مقتضبة وعرضية للخبرة على وجه لا يفي بالغرض المقصود منها، وذلك ضمن المواد الناظمة لوظائف المدعي العام في الجنايات المشهودة الواردة في المواد 39، 40، 41 جزائية.

ثانياً: خطة المشرّع الجنائي المصري:

نظم قانون الإجراءات الجنائية أحكام الخبرة على وجه محكم نوعاً ما ولكن ليس بشكل وافٍ وذلك في المواد 85–89 إجراءات.

ويرى الباحث أن هذا الاقتضاب في نصوص الخبرة لا يفي بالغرض المطلوب، لاسيما بعد أن تشعبت العلوم وكثرت الجرائم التي تستخدم الوسائل العلمية الحديثة في ارتكابها، الأمر الذي يقتضي مبادرة الشارع إلى

(104) –إيهاب عبد المطلب ، الموسوعة الجنائية الحديثة فى البطلان ،ص 440، 2009 ، الجزء الأول والثاني و الرابع ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، مصر

(105) –سامى محمد غنيم ، التحقيق الابتدائي في قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية و المقارن، رسالة ماجستير، ص32، 2003 ، الجزائر

التدخل لتنظيم أحكام الخبرة بشكل محكم ووافٍ. ولعل النقص والضمور في أحكام الخبرة سنتناوله وبشكل وافٍ عند الشروع بالحديث عن الأحكام الناظمة للخبرة الجزائية.

ثالثاً: خطة المشرع الجنائي السوداني:

حيث نظم قانون الإثبات السوداني في المواد من (30 – 33) أحكام الخبرة على وجه وافٍ حيث تعتبر الخبرة من طرق الإثبات المباشرة وذلك نظراً لاتصالها بالواقعة المراد إثباتها ولذلك يجيز القانون الاستعانة بأهل الخبرة في الحالات التي يتوقف فيها الفصل في النزاع على الوقوف على بعض النواحي الفنية التي لا يستطيع القاضي التوصل إليها من تلقاء نفسه .

المطلب الثاني

الفرق بين الخبرة والشهادة ونطاق سلطة المدعي العام في إجرائها والطلب منه من قبل الخصوم لإجرائها

يقتضي هذا المطلب بيان الفرق بين الخبرة والشهادة في الفرع الأول ونطاق سلطة المدعي العام في إجرائها الفرع الثاني والطلب منه من قبل الخصوم لإجرائها الفرع الثالث.

الفرع الأول

الفرق بين الخبرة والشهادة

الخبرة هي نوع من الشهادة الخاصة لأن الخبير يقرر نتيجة ما عاينه والشاهد يروي ما شاهده أو أدركه بحواسه [106]. ولكن الخبرة والشهادة يفترقان في أمور كثيرة أهمها:

– ينقل الشاهد ما وصل إليه عن طريق الرؤيا أو السمع أو أية حاسة من حواسه، بينما يبدي الخبير رأياً شخصياً في ما عاينه أو فحصه أو بحث فيه، وقد يختلف خبيران في مسالة واحدة [107].

– الشهود معدودون تعيّنهم ظروف تخرج عن إرادة المدعي العام وهم من وجدوا لحظة وقوع الجريمة أو اطلعوا عليها. ولا يمكن الاستعاضة عنهم بغيرهم. أما الخبراء فيعينهم المدعي العام من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب الخصوم ويبين لهم مهمتهم، وله أن يستعين بغيرهم إذا لم يأنس فيهم المؤهلات العلمية والضمانات اللازمة [108]. بمعنى فالشهادة دليل مباشر بينما الخبرة مجرد إيضاح [109].

– يلزم الشاهد بأداء الشهادة متى دعاه المدعي العام أو القاضي ويقول الحق عند الاستماع إليه، وإلا تعرض للملاحقة بجريمة شهادة الزور إن شهد بالباطل أو كتم معلومات (المادة 214 عقوبات الأردني). أما

---

(106) – عاطف النقيب ، أصول المحاكمات الجزائية ص 370 ، 1993 ، الطبعة الأولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان

(107) – على عوض حسن ، الخبرة في المواد الجنائية و المدنية ، ص 8، 2007 ، دار الفكر العربي ، مصر

(108) – سلطان الشاوي ، أصول التحقيق الإجرامي ، ص172 ، 1981 ، جامعة بغداد ، العراق و عبد الرؤوف المهدى ، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية ص 1462 ، سنة 2006 ، دار النهضة العربية ، مصر

(109) –على عوض حسن ، الخبرة في المواد الجنائية و المدنية ، ص 9 ، سنة 2007 ،دار الفكر العربي ، مصر

الخبير فلا يجبر على قبول المهمة التي عُيّن لها إن أبدى ما يبرر رفضها، إنّما إذا قبل المهمة وأعطى تقريراً بما يخالف الواقع وهو على بينة من الأمر فإنّه يقع تحت طائلة المسؤولية القانونية (المادة 218 عقوبات).

– إن اليمين التي يؤدّيها الخبير قبل مباشرة المهمة تختلف عن اليمين التي تفرض على الشاهد. وإذا دُعي الخبير بعد المهمة لاستيضاحه من قبل النيابة العامة فإنّه يجب تحليفه يمين الشهادة [110].

– إن الشاهد يدلي بأقواله شفاهةً أمام المدعي العام عن واقعة سبق أن عاينها بنفسه، بينما الخبير يتقدم بتقرير خبرته مكتوباً يتضمنه الرأي الذي توصل إليه بناءً على تطبيق القوانين العلمية أو الأصول الفنية في واقعة لا يعرفها شخصياً من قبل[111].

وجدير بالذكر أنه يجوز للشخص الواحد أن يجمع بين صفتي الخبير والشاهد؛ فإذا أدى الشخص اليمين كشاهد، ثم احتاج المدعي العام إليه كخبير، وقام بندبه، فيتعين أن يحلف يمين الخبير، ولا يكتفي في هذه الحالة باليمين التي أداها كشاهد. وإذا حلف الخبير يميناً لأداء مهمته، ثم دُعي لسماع أقواله كشاهد، تعين أن يحلف يمين الشاهد. غير أنه لا يجوز سماع الخبير كشاهد، إذا ما كان إجراء الخبرة باطلاً، ذلك إن إفادته لا تعدو أن تكون ترديداً للخبرة الباطلة[112].

ولأغراض القانون تستخدم عبارة الخبرة بصفة خاصة في قانون الإثبات السوداني لسنة 1994 وهى تدل على استعانة المحكمة بشخص أو أكثر لديهم الإلمام و الدراية الفنية اللازمة بموضوع النزاع لمعاونة المحكمة في مهمة الفصل في الدعوى أو القضية التي تكون قيد النظر.

الفرع الثاني

نطاق سلطة المدعي العام في إجراء الخبرة

أن المدعي العام يتمتع بسلطة تقديرية في إقرار إجراء الخبرة أو رفضها، إلا أن بعض القيود ترد على هذه الحرية فتجعل المدعي العام ملزماً بإجراء الخبرة في بعض الأحيان ومحظورا عليه إجراؤها في أحيان أخرى كأن تكون المسألة مما لا يجوز إثباته عن طريق الخبرة أو أن تكون هذه المسألة ليست مسألة فنيه أو من المسائل المشهورة والمعروفة.

---

(110) – عاطف النقيب ، أصول المحاكمات الجزائية ، ص371 ، 1993 ، الطبعة الأولي ، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت ، لبنان

(111) –حسن الجوخدار ، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية ، ص 95 ، 2008 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن

(112) – مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ، ص599 ، سنة 1988 ، دار الفكر العربي ، مصر و حسن الجوخدار ، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية ،ص 101 ، 2008 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن

وفى القانون السوداني في (قانون الأثبات السوداني لسنة 1994) يجوز للمحكمة الأخذ بالرأي الوارد في التقرير دون مناقشة الخبير الذى قام بإعداده، وذلك اذا كان التقرير واضحاً لا لبس فيه ولا غموض ولكن في بعض الأحيان قد ترى المحكمة أو يرى أحد الخصوم دعوة الخبير الذى أعد التقرير لمناقشته في تقريره إذا كان التقرير في نظر المحكمة أو الخصم غير مكتمل أو يشوبه نوع من الغموض الذى يحتاج إلى توضيح لازم للفصل السليم في الدعوى، وفى مثل هذه الحالة يتمثل الخبير، الذى أعد التقرير أمام المحكمة التي تصدر قرارها حول التقرير على ضوء ما تم مناقشته للخبير، ويكون لها أن ترى في هذه الحالة عدم كفاية الإيضاحات التي قدمها الخبير وفى مثل هذه الحالة تكلفه بإكمال التقرير، أو توضح بعض النقاط الغامضة فيه وهذا قد يستدعي إدخال بعض التعديلات على التقرير ويكون للمحكمة أيضاً الحق في الاستغناء عن التقرير كلياً وأن تعهد بالمهمة إلى خبير غيره.

فتقدير الخبرة تحكمه ضوابط متعدّدة تجعل إجراء الخبرة جوازياً في بعض الأحيان، ووجوبياً أحياناً أخرى.

أولاً إجراء الخبرة جوازياً:

كقاعدة عامة إن إقرار الخبرة مسالة جوازية ترك تقديرها لسلطة المدعي العام في مرحلة التحقيق الابتدائي تحت رقابة محكمة الموضوع [113]، يقرر اللجوء إليها إذا كانت ظروف الدعوى تستوجب ذلك لإظهار الحقيقة، فإذا وجد أن الأدلة المقدمة في الدعوى تكفي للوصول بها دون اللجوء إلى الخبرة كان له أن يرفض إجراءها أما في غير هذه الحالة فإنه ملزم بإجراء الخبرة كلما كان في ذلك تحقيق لدفاع جوهري أو كشف للحقيقة [114].

وقد قضت محكمة التمييز بأنه " لا يتوجب الاستعانة بالخبرة ما دام أن فعل التزوير ثابت بدليل قانوني، وأن البينة الواردة في الدعوى تؤدي إلى إثبات الجريمة" (تمييز جزاء رقم 83/74 ، 1983، ص1027). وقضت أيضاً " إن الخبرة من عداد البينات وهي مسالة تترخص محكمة الموضوع بتقديرها، وما دام أن المحكمة لم تر جدوى من إجرائها فإنها تكون قد استعملت صلاحيتها في هذه المسالة." (تمييز جزاء رقم 663 / 2000). وفي هذا الاتجاه أيضاً ذهب الفقه والقضاء في مصر إذا قضت محكمة النقض(نقض 1/4/1934 طعن رقم 859). بأن المحكمة غير ملزمة قانوناً بأن تعين خبيراً للمضاهاة في دعاوي التزوير متى كان التزوير ثابتاً لديها من المشاهدة أو مما يكون في الدعوى من أدلة أخرى.

(113) – أدوار غالي الدهني ، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ، ص 417، 1990 ، مكتبة غريب ، مصر و عمر سعيد رمضان ، مبادئ قانون الإجراءات الجنائية ، ص373 ، سنة 1985 ، دار النهضة العربية ، مصر

(114) –فاروق الكيلاني ، ص 440 ، سنة 1985 ، محاضرات في قانون أصول المحاكمات الجزائية ، الطبعة الثانية ،دار الفارابي ، الأردن

لهذا فالمدعي العام غير ملزم بإجراء الخبرة دائماً حتى وإن طلب الخصوم ذلك في حالات متعدّدة نذكر منها:

– إذا وجد المدعي العام في وقائع الدعوى وأوراقها ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدة المحكمة لإصدار حكمها دون اللجوء لإجراء الخبرة ومثال ذلك إذا اعترف الظنين أو المتهم بالتهمة المسندة إليه.

– إذا قدّر المدعي العام أن الخبرة غير مفيدة أو غير منتجة في الدعوى الجزائية، أو أنها لن تضيف شيئاً جديداً إلى ما وصلت إليه الدعوى، عندها للمدعي العام أن يستبعد إجراء الخبرة استناداً إلى سلطته التقديرية في هذا لمجال. وقضت محكمة التمييز بقولها:" إذا ادعى المحكوم عليه أن قيمة الشيك الذي وقعه وسلمه للشاكي مفوضاً إياه بكتابة البيانات اللازمة لهذا الشيك بمبلغ ثمانمائة دينار وليس خمسة آلاف دينار فإن إجراء الخبرة الفنية لبيان قيمة الشيك الحقيقية لا ضرورة لها طالما انه لا رصيد له على الإطلاق للمحكوم عليه." (تمييز جزاء رقم 89/179 ، النقابة 1990، ص285).

– إذا كان من طلب الخبرة لا يقصد سوى إطالة أمد التحقيق وكسب الوقت والمماطلة، بمعنى آخر إذا تبين أنه يسيء استعمال حقه في طلب الخبرة.

– إذا كانت المسالة لا تحتاج إلى خبرة فنية لكشفها أو تقديرها فمن المعروف أن الخبرة إنما تنصب على المسائل الفنية التي لا يستطيع المدعي العام إدراكها كما أسلفنا. وقد قضت محكمة النقض بقولها: إن من المقرر متى كان طلب الدفاع لإجراء الخبرة لا يتصل بمسالة فنية بحتة فإن المحكمة لا تكون ملزمة بندب خبير إذا هي رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة إلى ندبه (طعن رقم1776).

ثانياً إجراء الخبرة وجوبياً:

ويكون المدعي العام ملزماً بإجراء الخبرة في مجالات محدّدة وهي:

– الحالات التي أوجب القانون الاستعانة بالخبراء في تحقيقها؛ كما لو توقف تمييز ماهية الجريمة على معرفة بعض أرباب الفنون والصنائع (المادة 29 جزائية)، وفي حالة موت شخص قتلاً أو بأسباب مجهولة باعثة على الشبهة إذ يوجب القانون الاستعانة بطبيب أو أكثر لتحديد سبب الوفاة (المادة 40 جزائية)، وكذلك الأمر في الحالات التي يعتقد المدعي العام أن المتهم مصاب بمرض نفسي أو عقلي أو يضعه تحت الرقابة الطبية للتحقق من سلامته النفسية والعقلية(المادة 233 /2 جزائية)، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز بقولها:" إن الكشف الذي يجريه المدعي العام على المكان الذي حصلت فيه الجريمة دون علم القاضي وما يتراءى له بالعين المجردة أي بالمعرفة الشخصية لا يعتد به كدليل لفصل الخصومات وتقرير الوقائع ولا ينهض به سبباً لإغفال الخبرة الفنية." (تمييز جزاء رقم 87/116، 1989:ص 2643). الاستعانة

بخبير هو كشف مخالف للقانون لأن تقرير هذه الناحية يجب أن يتم بمعرفة أهل الخبرة سنداً لإحكام المادة 39 من أصول المحاكمات الجزائية." تمييز جزاء رقم 66/50 غير منشور. كما وقضت بأنه من القواعد المسلم بها بداهةً.

– إذا كانت الخبرة الفنية هي الوسيلة الوحيدة التي تمكن المدعي العام من فهم ما يشكل عليه من الأمور الفنية، عندئذ يطلب رأي الخبير ويعتمد عليه طالما لا وسيلة له في معرفة الحقيقة سواه. لهذا قضت محكمة التمييز بقولها: "على محكمة أمن الدولة معالجة دعوى حيازة عقاقير خطرة بقصد التعاطي، وتقديمها للغير دون مقابل في ضوء النصوص القانونية والبينة الفنية التي تبين ما إذا كانت المواد المخدرة بالمستحضر الطبي المضبوط ضمن الحدود المسموح بها، أم يندرج ضمن العقاقير الخطرة "(تمييز جزاء رقم 94/486 ، 1955: ص 2786) وقضت محكمة النقض بأنه " لا يلجأ القاضي إلى رأي الطبيب إلا إذا كان هو الوسيلة الوحيدة لفهم ما يشكل عليه من الأمور الفنية فهو عندئذ يطلب رأيه ويعتمد عليه ما دام لا وسيلة له في معرفة الحقيقة سواه" (نقض رقم 637 في28/12/31).

– عدم اعتماد خبرة سابقة يستوجب إجراء خبرة لاحقة؛ فإذا قرر عضو الضابطة العدلية اعتماد خبرة أجريت حول مسألة ما لأي سبب من الأسباب، فإن على المدعي العام أن يجري خبرة جديدة [115]، وهذا ما استقرت عليه محكمة التمييز فقضت بأنه" لا يستقيم طرح المحكمة تقرير المختبر الجنائي المستند إلى أساليب علمية دون إجراء خبرة جديدة لأن الخبرة الفنية لا تنقض إلا بخبرة مماثلة" (تمييز جزاء رقم 94/481، 1995 ، ص278) ؛ وقضت أيضاً بأنه" إذا قرر الخبير الذي أجرى معاملة التدقيق في سند مدعى بتزويره أنه مزور فلا يجوز للمحكمة أن تقرر من عندها نفي التزوير عن السند ولا بد في حالة عدم قناعتها بالتقرير أن تعهد إلى خبراء آخرين للتدقيق في السند وبيان رأيهم بوجود التزوير أو عدمه على اعتبار أن الأمور الفنية لا تدحض إلا بالطرق الفنية"(تمييز جزاء رقم 67/1044، 1989، ص 2643).

قد بيّن في القانون السوداني في قانون الإثبات في أن الخبير هو الجهة الفنية المسؤولة التي يستعين بها المحكمة لاستجلاء بعض الأمور الفنية التي لا تدخل في نطاق علم المحكمة أو الشخص العادي، بل وللإدلاء بالرأي والاستنتاج القاطع حول تلك الأمور، إلا أن البينة التي يدلي بها الخبير سواء كانت في شكل شهادة أمام المحكمة أم في شكل تقرير مكتوب، هذه البينة تخضع بالكامل لسلطة المحكمة من ناحية التقييم و الوزن الذى يجب أن يعطى لها حيث تنص المادة 90 من قانون الإثبات السوداني على

(115) – غازي مبارك الذنيبات، الخبرة الفنية في إثبات التزوير، ص 152، سنة 2010، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أن رأي الخبير لا يقيد المحكمة واذا حكمت المحكمة خلافاً لرأي الخبير بينت في أحكامها أو في حكمها الأسباب التي أدت إلى عدم الأخذ بهذا الرأي كله أو البعض منه.

الفرع الثالث

طلب الخصوم إجراء الخبرة:

إذا كانت الخبرة هي الوسيلة الوحيدة للدفاع ففي الحالة التي يطلب فيها الدفاع إجراء الخبرة لإيضاح بعض المسائل الفنية الحاسمة ولم يكن في أوراق الدعوى وظروفها وعناصرها ما يمكن المدعي العام أو القاضي من تكوين قناعته على أساسها[116]. لذا على المدعي العام في حالة رفض إجراء الخبرة لأي سبب من الأسباب التي يراها أن يسبب قراره برفض الطلب، لأنه من الطلبات الجوهرية المتعلقة بتحقيق العدالة، فأن لم يفعل ذلك كان قراره قاصراً. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز أنه:" إذا رفضت المحكمة إحالة المتهم للمراقبة الطبية لبيان حقيقة حالته العقلية فإن ذلك يعد مخالفاً للقانون ولحقوق الدفاع طالما أن مرجع تحديد ذلك رأي أهل الخبرة" (تمييز جزاء رقم98/257، المحامين1998، ص4403). إلا أن جانباً من الفقه الجزائي ذهب إلى عدم وجوب تسبيب قرار رفض المدعي العام لإجراء الخبرة، وذلك بحجة الحفاظ على جهد المدعي العام ووقته، واكتفاء بقرار المدعي العام طالما هذا القرار كان في أصله خاضعاً لرقابة محكمة الموضوع. أما الرأي الأخر فذهب إلى أن تسبيب قرار رفض المدعي العام لإجراء الخبرة ليس بالأمر الضروري إذا كان سبب الرفض مبنياً على الوقائع المراد إثباتها ولا يجوز إثباتها بالخبرة، أما فيما عدا ذلك فإن المدعي العام ملزم بالتسبيب[117] ونحن نؤيد هذا الرأي الأخير.

وتجدر الإشارة أن الخبرة قد تكون ملحة غير قابلة للتأجيل مثل طلب المتهم قياس نسبة الكحول في دمه قبل أن يفقدها الجسم بمرور الزمن ولا تخفى أهمية اتخاذ إجراء عاجل باللجوء إلى الخبرة الفنية لحسم كثير من المسائل التي لا تجدي الخبرة فيها نفعاً إذا تم اللجوء إليها بعد فوات الأوان [118].

---

(116) – غازي مبارك الذنيبات ، الخبرة الفنية في إثبات التزوير ، ص153، سنة 2010، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

(117) – غازي مبارك الذنيبات ، الخبرة الفنية في إثبات التزوير ، ص 148، سنة 2010 ، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن وحسن الجوخدار ، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية ، ص98 ، 2008 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن

2– غازي مبارك الذنيبات ، الخبرة الفنية في إثبات التزوير، ص 154، سنة 2010، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

وعليه، فيما يتعلق بلزوم إجراء الخبرة فإن هذه المسالة عموماً مرتبطة في إثبات التهمة أو نفيها، فالخبرة من الطرق المألوفة في الإثبات الجزائي وإذا كانت النيابة العامة غير مقيدة في الأصل بندب الخبراء إذا وجدت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي لإظهار الحقيقة دون حاجة لإجراء الخبرة، إلا أنه في غير هذه الحالات فقد يكون في إجابة طلب الخصوم تحقيقاً لدفاع جوهري ورفضه قد يشكل إخلالاً بهذا الحق، وحتى تكون النيابة العامة ملزمة بإجابة طلب إجراء الخبرة فينبغي أن يقدم طلب إجراء الخبرة قبل الانتهاء من التحقيق بالدعوى وإحالتها للمحكمة وأن يثبت تقديمه في محضر الجلسة أو في مذكرة مقدمة قبل إقفاله وأن يصر طالب إجراء الخبرة على طلبه وأن لا يعدل عنه لا صراحةً ولا ضمناً وأن يكون طلب إجراء الخبرة متعلقاً بالدعوى. وبهذا يمكن إجمال الشروط الواجب توفرها في طلب إجراء الخبرة اللازمة على النحو التالي:

أولاً – أن يكون طلب الخبرة مثاراً فعلاً: بمعنى أن يثبت في محاضر وأوراق الدعوى ومذكراتها أن أحد أطراف الدعوى الجزائية قد طلب إجراء الخبرة فعلاً سواء النيابة العامة أو الخصوم.

ثانياً – أن يكون موضع الخبرة متعلقاً بموضوع الدعوى: بمعنى أن يكون لازماً للفصل بها وكشف الحقيقة.

ثالثاً – أن لا يكون طلب إجراء الخبرة قد جاء عارضاً أو بصيغة تفويض الأمر للمدعي العام: إذ لا تكون النيابة العامة ملزمة بإجراء الخبرة أو الرد على الدفع إلا إذا كانت الجهة التي طلبت إجراء الخبرة قد أصرت عليه، أما الحديث الذي يأتي في غير مطالبه جازمة فلا تثريب على النيابة العامة أن هي لم ترد عليه الخبرة هي إجراء يتعلق بموضوع يتطلب إلماماً بعلم أو فن معين لإمكان استخلاص الدليل منه ، لذلك فإن الخبرة تفترض وجود شيء مادي أو واقعة يستظهر منه الخبير رأيه .

وللمحكمة أثناء تحقيقها النهائي أن تنتدب الخبراء وذلك إذا ما عرضت أثناء المناقشة مسألة تحتاج لرأي فني أو تقني.

يعتبر تقرير الخبير من الأدلة، أما إجراء ندب الخبير فهو من إجراءات جمع الأدلة، ولذلك إذا ما بوشر بمعرفة سلطة التحقيق تحركت به الدعوى العمومية باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق.

والخبرة كدليل في الإثبات تنصرف إلى رأي الخبير الذي يثبته في تقريره ، ولذلك فإن الخبير يأخذ حكم الشاهد ويجوز استدعاؤه لسماع شهادته ومناقشته في التقرير الذي أعده وتقدم به، غير أن الخبير يختلف عن الشهود من حيث الوقائع التي يشهد بها، فالشاهد يدلي بأقواله عن الواقعة كما حدثت في مادياتها أما الخبير فشهادته فنية أي تنصرف إلى تقييمه الفني للواقعة محل الخبرة ويترتب على ذلك أنه لا يجوز سماع الخبير كشاهد إذا كان إجراء الخبرة قد وقع باطلاً [119].

(119) – غازي مبارك الذنيبات ، الخبرة الفنية في إثبات التزوير، ص150، سنة 2010، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

رابعاً – أن لا يكون طالب إجراء الخبرة قد تنازل عن حقه لا صراحةً ولا ضمناً: بحيث يكون التنازل صريحاً إذا جاء واضحاً لا لبس فيه، أما التنازل الضمني فقد يكون بالتغيب غير المعذور عن جلسة الاستكتاب التي قررتها النيابة العامة لإجراء الخبرة باستكتاب طالب إجراء الخبرة. وقد يكون التنازل ضمنياً إذا ترافع طالب الخبرة بصورة تتعارض مع دفاعه الأول والذي يطلب إجراء الخبرة على أساسه بصورة تهدمه بحيث لا يفسر طلبه الجديد إلا على أنه تنازل عن طلبه السابق.

المبحث الثاني

الأحكام الناظمة للخبرة

للمدعي العام أثناء مباشرته التحقيق أن ينتدب من يشاء من الخبراء والأخصائيين لأخذ أرائهم بمسالة فنية تتعلق بالجريمة المنظورة أمامه، فالخبرة مسألة فنية تتجاوز اختصاص المدعي العام [120]. ينبغي التنويه إلى أن الخبير ليس موظفاً في اغلب الأحيان ولا يعمل في مجال المدعي العام، إذ أن اختصاصه وعمله مختلف عن عمل المدعي العام، الأمر الذي يقتضي أن علاقة الخبير بالمدعي العام ما هي إلا علاقة قانونية بمقتضاها يلتزم الخبير بأن يقوم بعمل معين وتتحمل النيابة العامة بعض الالتزامات إزاءه.

وباعتبار أن الخبرة التي يلجأ إليها المدعي العام لا تعدو أن تكون من إجراءات التحقيق لكونها تستهدف الوصول إلى الحقيقة فأنه يتعين على الباحث بيان أحكامها وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول

تعيين الخبير ودعوته

يتطلب هذا المطلب الوقوف على إجراء تعين الخبير في الفرع الأول، وبيان كيفية إجراء دعوته لأداء المهمة الموكل إليه إجراء الخبرة عليها في الفرع الثاني.

الفرع الأول

تعيين الخبير

قد يرى المدعي العام في بعض الأحيان ضرورة الاستعانة بخبير لجلاء مسألة تقصر ثقافته العامة عن جلائها، كتحديد سبب الوفاة أو ساعتها، أو رفع بصمة وجدت في مكان الجريمة ومضاهاتها ببصمة المتهم، أو تحليل مادة يعتقد أنها دم وبيان فصيلتها، أو معرفة سبب الحريق، أو التأكد من حدوث مواقعة أو إجهاض. وقد ترك المشرّع للمدعي العام حرية كاملة في هذا الشأن ليمكنه من كشف الحقيقة بالسرعة اللازمة وبالطريقة التي يراها مناسبة. وللمدعي العام في أي وقت وإلى أن ينتهي التحقيق أن يندب من يأنس فيه

(120)– محمد صبحى نجم ، قانون أصول المحاكمات الجزائية ، ص 248 ، سنة 2000 ، الطبعة الأولي و دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن.

الكفاءة الفنية اللازمة للاستعانة بخبرته، وندب الخبير من صلاحيات المدعي العام، فالأمر يتوقف على فطنته وخبرته وحسن تقديره لمدى أهمية الحاجة إلى الخبير[121].

بيد أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يحيل المدعي العام نفسه محل الخبير في الأمور التي تخرج عن نطاق معلوماته وتحتاج إلى خبرة علمية أو فنية وإلا كان هذا الإجراء باطلاً(تمييز جزاء، رقم 83/159 ، برنامج النقابة ،2012).

فالمشرع المصري نظم عملية اختيار الخبراء من خلال جداول الخبراء، فقسم طوائف الخبراء إلى ثلاثة طوائف يشكل خبراء الجداول المقيدون في جداول المحاكم الطائفة الأولى أما خبراء العدل فيشكلون الطائف الثانية أما الفئة الثالثة فهم خبراء مصلحة الطب الشرعي .

أما في الأردن فإن قانون أصول المحاكمات الجزائية لم يعرض لمسألة انتخاب الخبراء بتاتاً إلا إن قانون أصول المحكمات المدنية بعد التعديل على اثر صدور نظام الخبرة أمام المحاكم حيث نصت المادة 83 مدنية لتحدد طريقة اختيار الخبراء بقولها:"... إذا اتفق الفرقاء على اختيار الخبير أو الخبراء توافق المحكمة على ذلك وإلا يتم إجراء الكشف والخبرة من خبراء الجدول حسب الدور..." وبالرغم من أن القانون (المادة 90 مدنية) عالج مسائل الخبرة في معاملات التحقيق والمضاهاة لإثبات المستندات الخطية، إلا انه حبذ لو تمت الإشارة إلى خبراء الجدول رغم أن الخبرة في مجال التزوير وإثبات المستندات بالتحقيق والمضاهاة لا تختلف عن باقي مسائل الخبرة.

وجدير بالذكر أن القضاء الأردني غير مستقر على رأي معين فيما يتعلق بانتخاب الخبراء في المسائل الجزائية ففي بعض الحالات نجده يلزم المحكمة الجزائية أو المدعي العام بموجب التقيد بنص المادة 83 من قانون أصول المحاكمات المدنية كما أسلفنا وفي حالات أخرى نجده يعتبر هذه المسالة من اختصاص المدعي العام والمحكمة وحدهما. وقد قضت محكمة التمييز بقولها : " إن أمر انتخاب الخبراء في المسائل الجزائية يجب أن يتم من قبل المحكمة التي تنظر القضية الجزائية " (تمييز جزاء، رقم 72/7 المحامين،1972:ص235). وإزاء تناقض القرارات القضائية في هذا الشأن فأن الباحث يتمنى من مشرعنا حسم هذه المسألة تشريعياً بالنص صراحةً على طريقة انتخاب الخبراء في المسائل الجزائية.

وتجدر الإشارة أنه ريثما يرتأى المدعي العام ضرورة اللجوء إلى الخبرة، يتعين عليه أن يتخذ قراراً بتعيين الخبير، وينبغي أن يتضمن هذا القرار أسم الخبير أو الخبراء وأفهمه مضمون الخبرة الموكلة إليه بشكل واضح، يجب انتخاب الخبير بصفته لا باسمه، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بقولها:" أنه متى

(121) – عاطف النقيب ، أصول المحاكمات الجزائية ، ص371 ، 1993 ، الطبعة الأولي، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت ، لبنان و محمد عوض عوض، قانون الإجراءات الجنائية ، ص 472 ، سنة 1989، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر.

كان قرار المحكمة بندب الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على المجني عليه وقام مساعده بالعمل ولم يعترض الطاعن على ذلك فإنه لا جناح على المحكمة إذا هي استندت على حكمها على تقرير الخبرة " (طعن رقم 1142 س 22 ق جلسة رقم 6/11/1950 : ص416)

أما فيما يتعلق بعدد الخبراء الواجب اختيارهم لأداء المهمة فإن القانون[122]، ترك أمر تقدير عدد الخبراء الواجب انتخابهم لسلطة المحكمة التقديرية أو المدعي العام.

ولما كان اختيار الخبراء من الإجراءات التي تملك النيابة العامة إجرائها كلما بدت ضرورتها وبعد إصدار أمرٍ باختيار الخبراء إفصاحاً من السلطة المختصة عن اتجاهها إلى الاستعانة بالأخصائيين، إلى جانب ما يرتبه هذا الإجراء من إدخال الخبير في الدعوى وإكساب اعتماله صيغة قضائية، لذلك **يرى الباحث** أن عدم ندب الخبراء عليه الانعدام إذ لا نكون بصدد إجراء قائم في الدعوى، وبالتالي فالآراء الفنية لا تكتسب صفة الخبرة القضائية بل تعد فقط من قبيل التقارير الفنية الإدارية والتي سبق الإشارة إليها. أما إذا صدر الأمر بندب الخبير من غير مختص، فانه يصدر مشوباً بالبطلان المطلق لأن مخالفة أحكام الاختصاص الوظيفي تتعلق بالنظام العام.

الفرع الثاني

دعوة الخبير لإعداد تقرير الخبرة

أولاً دعوة الخبير:

دعوة الخبراء تختلف حسب نوع الخبرة المطلوبة والمهمة المطلوب إجراؤها ففي حالة الاستعانة بالخبراء في مرحلة المعاينة من قبل النيابة العامة فأنه غالباً ما يستدعى الخبراء العاملين في المختبرات الجنائية التابعة للحكومة أو الأطباء الشرعيين وغيرهم، وفي هذه الحالة يعتبر حضورهم إلى مكان وقوع الجريمة أو مكان وجود الجثة أو أثار الجريمة لازماً لإجراء المعاينة المادية وتفحص الآثار المادية وحفظها ورفعها. لذلك يجب اصطحاب واحد أو أكثر من أرباب الفن والصنعة من قبل المدعي العام إذا توقف تمييز ماهية الجرم وأحواله على معرفة بعض الفنون والصنائع (المادة 39 جزائية).

بيد أنه فيما يتعلق بالخبرة التي يتم إجراؤها من قبل المدعي العام أثناء التحقيق الابتدائي حيث تكون الدعوى الجزائية قد تجاوزت مرحلة المعاينات والاستدلالات وجمع الآثار المادية والأدلة المادية في مكان وقوع الجريمة أو ما يعرف بمسرح الجريمة، فقد جرى الأمر في الدعاوي الجزائية على أن يتم دعوة

(122) – فتحي محمد عزت ، الخبرة في الإثبات الجنائي ، ص 740 ، سنة 2007 ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، مصر

الخبير المنتخب وإفهامه المهمة الموكولة إليه وتسلمه الأوراق والعينات التي يطلب منه إجراء الخبرة حولها وإمهاله لإعداد تقرير خبرته[123] .

ويعتبر قرار إجراء الخبرة من الأوراق القضائية، ويكون تبلغ الأوراق القضائية بمعرفة محضر أو احد أفراد الشرطة أو الدرك وفقاً للأصول المعينة في قانون أصول المحاكمات المدنية مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في قانون أصول المحاكمات الجزائية(المادة 146 جزائية).

وفي معرض دعوة الخبير وإخطاره باختياره لإجراء الخبرة فقد خلا قانون أصول المحاكمات الجزائية " قانون الإجراءات الجنائية " من أية قواعد تنظم هذه المسألة ولذا كان الرجوع إلى القواعد المنظمة لهذه المسألة في قانون أصول المحاكمات المدنية (مادة 83 /3 أصول مدنية). واعتماد نظام جداول.

ومما يؤخذ على إجراء اختيار الخبير في التشريع الأردني إهداره لمبدأ المواجهة الذي تقتضيه العدالة الجنائية والذي يعتبر أحد المبادئ الأساسية للمحافظة على حقوق الدفاع لأن إعماله لا يقتصر على العلاقة بين الخصوم لكنه واجب في العلاقة بين الخصوم والقاضي وكافة أطراف الدعوى الجزائية كالخبراء والشهود. وهذا ما تنبه به المشرع المصري في المادة 146 من قانون المرافعات توجب على الخبير عند مباشرة أعمال الخبرة دعوة الخصوم لحضور أعمال الخبرة.

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بقولها:" بأن حضور المحقق أو الخصوم أثناء إجراء الخبير مهمته في الحالة التي يتطلب فيها الأمر إجراء تجارب وفحوص فنية أمر غير لازم"(نقض13/4/75 مجموعة أحكام النقض س 46 ق ص 323).

وتجدر الإشارة أن الخبرة التي يتم إجراؤها في مختبرات الحكومة عموماً لا تخضع لأية أحكام أو قواعد آمرة تتعلق بالحضور أو تفهمه المهمة أو حلف اليمين وحتى الشهادة حول التقارير المقدمة من خبراء الحكومة العاملين بها، فالمادة (3/91) مدنية تنص على: " في جميع الحالات التي تستند فيها إجراءات التثبت من صحة المستندات على عمل مخبري وكان المختبر حكومياً أو تابعاً لمؤسسة رسمية فيجوز للمحكمة أن لا تتقيد بأي إجراء مما ورد في المواد السابقة بما فيها إجراءات التحليف وأن تباشر من تلقاء نفسها إحالة الموضوع مع الأوراق اللازمة إلى المختبر مع بيان المهمة المطلوبة منه وفي هذه الحالة تحول أية نفقات أمرت المحكمة بإيداعها كنفقات خبرة لخزينة الدولة". كما ونصت المادة 161 جزائية على أن التقرير الذي يستدل منه بأنه صادر من الموظف المسؤول عن مختبر الحكومة الكيماوي، أو من محلل الحكومة الكيماوي والموقع بتوقيعه والمتضمن نتيجة الفحص الكيماوي أو التحليل الذي أجراءه بنفسه بشأن

(123) – غازي مبارك الذنيبات ، الخبرة الفنية في إثبات التزوير، ص 173، سنة 2010، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أية مادة مشتبه فيها يقبل في معرض البينة في الإجراءات الجزائية دون أن يدعى ذلك الموظف أو المحلل كشاهد. وقد تواترت قرارات محكمة التمييز على الأخذ بهذا المبدأ القانوني الذي يعفي المحكمة من التقيد بإجراءات الحضور وتفهم المهمة وحلف اليمين ودعوة الشهود عند إجراء الخبرة لدى مختبرات الحكومة أو المختبر الجنائي التابع لجهاز الأمن العام تحديداً (تمييز جزاء رقم 99/326، المحامين 2000، ص 1090).

وفى القانون السوداني نجد أن الفرق الواضح والأساسي بينه أي الخبير وبين الشخص العادي هو أن الخبير يدلى بينته أي أن شهادته مبنية أساساً على التحليل و استنباط النواحي الفنية الدقيقة التي تربط بواقعة معينة و بالتالي فإن تلك البينة في الأساس تعتمد على الاستنتاج لأن الواقع المرتبطة بها وقائع غير عادية و ليس بمقدور إي شخص عادى غير متخصص أن يفتقر بها من مرحلة الوقائع إلى مرحلة الاستنتاج.

ثانياً إعداد تقرير الخبرة:

يتعين على الخبير تقديم تقرير كتابي في الموعد المحدّد له [124]. موقعاً من قبله مبيناً الأعمال التي قام بها والرأي الذي توصل إليه ، بحيث يكون ملتزماً بحدود قرار ندبه [125]، كما من الجائز أن يدلي الخبير برأيه شفوياً أمام المدعي العام، على أن يدون رأيه في محضر التحقيق ثم يوقع كليهما عليه [126]، ، في جميع الأحوال من الجائز للمدعي العام أن يستدعي المدعي العام الخبير ويناقشه فيما جاء بتقريره (المادة2/41 جزائية؛ يقابلها المادة 87 إجراءات).

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز بقولها: " يعتمد الخبير في ذلك على خبرته الشخصية وما يتوصل إليه من مهنته الفنية دون الاعتماد على المتهم واعترافه أو أقوال احدهما"(تمييز جزاء، رقم85/212، المحامين 1987:ص103).

من المتفق عليه أنه لا يوجد شكل معين لإعداد تقرير الخبرة فهو يختلف من مهنة لأخرى، إلا أن الفقه الجزائي[127]، يقسم إعداد تقرير الخبرة إلى ثلاثة أقسام وهي: **المقدمة،** وتشمل أسم الخبير والمأمورية

(124) – جندي عبد الملك ، الموسوعة الجنائية ، الجزء الأول والثاني و الرابع ، ص 273 ، 2005 ، مكتبة العلم للجميع ، بيروت وحسن الجوخدار ، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية ، ص 103 ، سنة 2008 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن

(125) – فخري عبد الرزاق الحديثي ، الموسوعة الجنائية شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية ، ص 242 ، سنة 2011 ، دار الثقافة للنشر التوزيع

(126) – سلطان الشاوي ، أصول التحقيق الإجرامي ، ص 170، 1981 ، جامعة بغداد ، العراق و على عوض حسن ، الخبرة في المواد الجنائية و المدنية ، ص173، 2007 ، دار الفكر العربي ، مصر

(127) – فتحي محمد عزت ، الخبرة في الإثبات الجنائي ، ص700، سنة 2007 ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، مصر وعبد الحميد الشواربي ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي ، ص 310 ، و دار المعارف ، مصر

التي كلف بها نقلاً عن الأمر الصادر بذلك. **محاضر الأعمال؛** وتشمل جميع الإجراءات والأبحاث التي أجراها الخبير. **الرأي والنتيجة؛** وتشمل بطبيعة الحال رأيه في المسائل التي ندب بشأنها.

وفى القانون السوداني في قانون الإثبات لسنة 1994 أن كتابة التقرير هي خلاصة ما قام به الخبير وما أجراه بنفسه وما شاهده من أمور فنية، ويجب أن يكون واضحاً وأسلوبه بسيطاً يسهل فهمه، بصفه عامه لم يحدد القانون شكلاً معيناً للتقرير إلا أن هنالك بعض البيانات الأساسية التي يجب أن يتضمنها التقرير ويمكن اتباعها كنموذج، فهنالك بيانات الخصوم ونطاق المأمورية وملخص الوقائع والنزاع وادعاءات الخصوم والمستندات المقدمة كما يسجل الخبير الأعمال والإجراءات التي اتبعها في عمله والنتائج التي توصل إليها كما يوضح الأسباب التي استند إليها بإيجاز ودقة، وفى بعض الحالات قد يتعدد الخبراء ويختلفون في الرأي حول نفس الواقعة، وفى هذه الحالة يجب على كل واحد منهم أن يرفع تقريرا مفصلاً موضحاً راية حتى يكون إلى المحكمة الفرصة لمقارنة الأسباب التي توصل إليها كل من الخبراء للرأي النهائي والاستناد على التقارير الذى يحوز للمحكمة الاستناد إليها، واذا جاء التقرير من الأسباب كان باطلاً كما يجب أن يتضمن التقرير التاريخ وكذلك توقيع الخبير وتودع مع التقرير أية مرفقات من مستندات تم إعدادها أثناء قيام المهمة وتلك التي يتبادلها الخبير مع الخصوم ويثبت الخبير بيان بأيام العمل والانتقالات التي قام بها وتاريخ كل منها وعدد الساعات والمصاريف التي أنفقها مع إرفاق المستندات المؤيدة لذلك .

وينبغي بيانه أنّه في الحالة التي لا يستطيع فيها الخبير إنجاز تقرير الخبرة لدى النيابة العامة لأنها تحتاج إلى أبحاث خاصة فإن قرار إجراء الخبرة يجب أن يتضمن تحديداً للمهلة التي يحتاجها الخبير لإنجاز مهمته وتقديم تقريره وبهدف هذا الإجراء إلى الحد من إطالة أمد التقاضي. وإذا ما تبين للخبير عدم كفاية المدة التي منحت له من قبل المدعي العام فله أن يقدم طلباً بتمديد المدة وعلى المدعي العام الذي قرر إجراء الخبرة أن يجيب على طلبه بالقبول أو الرفض بقرار مسبب [128].

ترتيباً على التزام المدعي العام فقد جاء نص المادة 86 إجراءات مخولاً المدعي العام حقاً يعتبر من قبيل "الحق – الواجب" في أن يحدّد للخبير المندوب لمباشرة عمل من أعمال الخبرة ميعاداً لتقديم تقريره خلاله. علماً أن الخبير لا يقوم بعمله بدون مقابل، بل له الحق في طلب أجرته ومصاريفه، فإذا كان الخبير معيناً من قبل النيابة العامة فالمدعي العام هو الذي يقدر أتعابه ومصاريفه.

ولما كان تأخير الخبير في تأدية مأموريته من شأنه أن يعطل الفصل في الدعوى الحقيقية، فإن المشرّع بالمادة 2/41 جزائية والمادة 87 إجراءات أناط للمدعي العام الحق في أن يستبدل خبيراً بأخر يقوم

(128) – غازي مبارك الذنيبات ، الخبرة الفنية في إثبات التزوير، ص159، سنة 2010، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

على أداء المهمة موضوع الندب وأن يسترد الأجور التي قبضها الخبير كاملة أو بعضها، وبطبيعة الحال فإن المدعي العام يحدّد للخبير الجديد ميعاداً لتقديم تقريره إليه خلاله.

ويرى الباحث انه ليس من شأن استبدال خبير آخر بالخبير الذي سبق ندبه استبعاد أعمال الخبرة التي باشرها الخبير الأول، فهذه قد تمت صحيحة ممن له ولاية إجرائها، فيكون للخبير الآخر أن يعتمدها ويقوم بإكمال ما بقي من أعمال الخبرة، وأن يصدر رأيه وبدون تقريره استناداً إليها والى ما باشره هو من أعمال الخبرة.

المطلب الثاني

رد وتنحي الخبير

بعد أن يقوم المدعي العام بتعيين الخبير ودعوته لأداء المهمة الموكل إليه وإعداد تقرير الخبرة فإن المشرع منح حق الخصوم في رد الخبير كما منح الحق للخبير أن يتنحى وهذا ما سنتناوله في الفرعين التاليين:

الفرع الأول

رد الخبير

من حق الخصوم رد الخبير إذا كان هناك سبباً يدفعهم إلى عدم الاطمئنان إلى حياد الخبير عند قيامه بمهامه الموكلة إليه [129](خوين، 1998: ص116)، لاسيما وفي ظل عدم توفر إمكانية إعادة الخبرة مرة ثانية في أحيان كثيرة وتفادياً لذلك يتيح الشارع للخصوم الحق في طلب رد الخبراء.

وإذا كانت مسألة رد الخبراء من الأمور المتعارف عليها في المسائل المدنية فإن الأمر مثار خلاف في المسائل الجنائية إذ يرى البعض[130]، عدم جواز رد الخبراء في المسائل الجنائية لأن ذلك يشكل جزءاً من مقتضيات تكوين القناعة الوجدانية للقاضي الجنائي الذي يتمتع بحرية مطلقة في مجال الإثبات الجنائي.

أما البعض الأخر[131]، فيرى أن أسباب الرد من المسائل العامة التي لا تتعلق بموضوع النزاع بقدر ما تتلاءم مع الفكرة المجردة للخصومة مدنية كانت أم جنائية إذ أن الأخذ بها يكون على أساس أنها ذات صفة عامة يمليها النظام القانوني، وقد أوردت محكمة التمييز مبدأً عارضاً في هذا المعنى مفاده أن أحكام رد

(129) – حسن بشيت خوين ، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية ، 116ص،1998 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن.

(130) – غازي مبارك الذنيبات ، الخبرة الفنية في إثبات التزوير، ص 164، سنة 2010 ، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

(131) – احمد فتحي السرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية ،ص43، 1985 ، دار النهضة العربية

الخبير تجري بحق كافة الخبراء مهما اختلفت الأمور التي تتناولها خبرتهم نظراً لأن اتحاد العلة موجب لاتحاد الحكم (تمييز حقوق رقم 71/124 ، نقابة المحامين1981، ص 1566).

وذهب رأي ثالث [132]،إلى إجازة رد الخبراء في المسائل الجنائية إلا أن القاضي ليس ملزماً بأسباب الرد الواردة في قوانين المرافعات والأصول المدنية إذ هو حر في تقدير الأسباب التي ينبغي عليها طلب الرد إذ لو كان المشرع قد قصد تطبيق أحكام الرد في المسائل المدنية لنص على ذلك صراحة.

يرد البعض الأخر[133]، بأن الخبير ما هو إلا مساعد للقاضي يختاره بناءً على ثقته فيه ويحدّد له مأموريته ويراقبه أثناء تأديتها وله الحق في استبداله وإلى غير ذلك من السلطات التي تمكن القاضي من ضمان تنفيذ الخبرة على وجه يتفق مع العدالة، ولذا فلا وجه للقياس بين عمل القاضي وعمل الخبير من حيث صلاحيتهما للرد.

نصت المادة 89 إجراءات بقولها: "للخصوم رد الخبير إذا وجدت أسباباً قوية تدعو لذلك ويقدم طلب الرد إلى قاضي التحقيق للفصل فيه، ويجب أن تبين فيه أسباب الرد، وعلى القاضي الفصل فيه في مدة ثلاثة أيام من يوم تقديمه. ويترتب على هذا الطلب عدم استمرار الخبير في عمله إلا في حالة الاستعجال بأمر من القاضي".

ويلاحظ على هذا النص أن القانون لم يحدّد أسباباً معينة لرد الخبير وكل ما اشترطه أن تكون أسبابا قوية. وتدور أسباب الرد عموماً حول مدى صلاحية الخبير للقيام بمهمته؛ فكل سبب جديد من شأنه إثارة الشك في قدرة الخبير على أداء هذه المهمة بالكفاءة الفنية اللازمة أو بالحياد الواجب يعتبر كافياً لرده. ويقدم طلب الرد للمدعي العام مبيناً فيه أسبابه للفصل فيه. وليس هناك وقت محدّد لتقديم الطلب، فيصح تقديمه في أي لحظة طالما الخبير لم يقدم تقريره بعد [134].

فهذه المادة (89 إجراءات) أتاحت للخصوم الحق في رد الخبير المعين من قاضي التحقيق، ويقصد بالخصوم – في معنى النص– خصوم الدعوى العمومية وخصوم الدعوى المدنية التبعية إذا كان قد تم الادعاء بالحقوق المدنية في مرحلة جمع الاستدلالات وتمت إحالته مع الاستدلالات إلى جهة التحقيق الابتدائي، أو كان قد تم أمام قاضي التحقيق. وتتمثل إجراءات الرد في "الطلب" أن يتقدم به الخصم في إحدى الدعويين إلى قاضي التحقيق، ويشترط فيه تضمنه أسباب الرد التي يستند إليها، يستوي في هذا أن

---

(132) – غازي مبارك الذنيبات ، الخبرة الفنية في إثبات التزوير ، ص 164، سنة 2010 ، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

(133) –أمال عبد الرحيم عثمان ، شرح الإجراءات الجنائية ، ص 208 ، سنة 1975 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر.

(134) –محمد عوض عوض ، قانون الإجراءات الجنائية ،ص 472 ،1989 ، الجزء الأول ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر و احمد أبو الروس ، التحقيق الجنائي و التصرف فيه و الأدلة الجنائية ، ص 21 ، مصر

يقدم طالب "الرد" طلبه كتابة وأن يبديه شفاهةً في محضر التحقيق طالباً إثباته فيه [135]. كما وأوجبت هذه المادة علي القاضي أن يفصل فيه خلال ثلاثة أيام من يوم تقديمه، غير أن القانون لم يرتب على تجاوز هذا الميعاد أي جزاء. وبينت أيضا ما يترتب على تقديم طلب رد الخبير وهو عدم استمرار الخبير في عمله، وهو اثر يترتب بحكم القانون على ما يفهم من عبارة النص وذلك ما لم يأمر قاضي التحقيق باستمرار الخبير في عمله في حالة الاستعجال[136].

وجدير بالذكر إن هذه المدة التي يفصل فيها المدعي العام في طلب رد الخبير غير كافية، حيث أن الأمر قد يحتاج إلى بحث أسباب للرد تتطلب وقتاً أكبر أو أن تكون هناك مستندات مؤيدة لطلب الرد تحتاج إلى أن يستوثق المدعي العام من صحتها، وغني عن البيان أن القواعد والأحكام الخاصة برد الخبراء في المسائل المدنية تسري أيضاً بالنسبة للخبراء في المسائل الجنائية بما فيهم أطباء الطب الشرعي فتحيل على هذه القواعد منعاً للتكرار[137].

ونجد أن المشرع السوداني أعطى للخصوم الحق في رد الخبير متى توافرت الأسباب المقنعة والواردة في قانون الإثبات السوداني وكذلك لهم الحق في الاعتراض على أعمال الخبير لأي سبب لكن يجب إثبات الاعتراض على أعمال الخبير لأي سبب، كما يجوز الاعتراض على تقرير الخبرة وهذا الاعتراض يكون واضحاً في حالة القضايا المدنية الكبيرة من ناحية المبالغ المطالب بها أو يكون في حالة القضايا الجنائية الكبيرة حيث يكون المجنى عليه أو الجاني أو ذويهم التحفظ في التقرير الطبي حال معرفتهم بمؤهلات الطبيب أو درجة تخصصه أو سنين خبرته رغم أن هؤلاء الأشخاص ليس في الغالب في موقع يمكنهم من تقييم مستوى الطبيب نظراً لكونهم ليسوا من أهل الاختصاص لكن في الغالب أن الاعتراض هنا تمليه حالة نفسية يعيشها الجاني أو المجنى عليه اذا لم يكن التقرير لصالحهم لذا أول ما يلجا إلى التشكك في كفاءة الطبيب الذى اعد التقرير.

ونجد أن القانون السوداني كذلك أعطى الحق في الاعتراض على الخبير رغم أنه جائز للخصوم، إلا أنه يخضع إلى لسلطة المحكمة التي يكون لديها الحق في الفصل في هذا الاعتراض وإصدار قرارها حولة حسب ما تراه محقق إلى العدالة وهذا الحكم بموجب قانون الإثبات السوداني غير قابل إلى الطعن إذ أن المحكمة فقط هي التي تستطيع توخى الحيدة في الحكم على شخص خبير وكفاءته بمعيار سليم بعيداً عن أية محاباة أو مصلحة أو تأثير بأي ظرف من الظروف التي تؤثر على الشخص أو الطرف صاحب المصلحة في الدعوى، فالقانون يأخذ وضعاً محققاً للعدالة من حيث يتيح الفرصة للاعتراض على شخص

(135) – محمد محمود سعد ، قانون الإجراءات الجنائية ، ص 610 ، 2009 ، دار الفكر العربي ، مصر

(136) – إيهاب عبد المطلب ، الموسوعة الجنائية الحديثة في البطلان ، ص 441 ، سنة 2009 ،المركز القومي للإصدارات القانونية ، مصر

(137) –على عوض حسن ، الخبرة في المواد المدنية و الجنائية ، ص 168، سنة 2007 و دار الفكر العربي ، مصر

خبير مبدئياً ويكون بعده للمحكمة أن تنظر في هذا الاعتراض فإن كان قائماً على أسباب واقعية وكان الطرف المعترض محقاً في إبداء اعتراضه، فإن المحكمة لها أن تنظر في هذا الاعتراض، فان المحكمة أن تصدر القرار السليم حسب قناعتها ، وذلك بان يستبدل الخبير بخبير آخر أو ما ترى من قرار عادل، أما إذا اقتنعت بعدم معقولية الاعتراض فإنها تصدر قرارها برفضه و يكون في هذه الحالة للخبير مواصلة عمله سواء أكان هذا أعداد لتقرير مفصل أو شهادته أمام المحكمة في أمر من الأمور الفنية.

وتجدر الإشارة أن المشرع المصري بالمادة 141من قانون الإثبات حدّد حالات طلب رد الخبرة من قبل الخصوم وهي:

أ. إذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة أو كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت من الخصم أو زوجته بعد تعيين الخبير بقصد رده.

ب. إذا كان وكيلاً لأحد في أعماله الخاصة أو وصياً عليه أو قيماً أو مظنونة وراثته له بعد موته أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة يوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى.

ج. إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قيماً عليه مصلحة في الدعوى القائمة.

د. إذا كان يعمل عند أحد الخصوم أو كان قد اعتاد موكله أحدهم أو مساكنته أو كان قد تلقى منه هدية، أو كانت بينهما عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعة أداء مأمور يته بغير تحيز.

أما مسألة رد الخبراء في التشريع الجزائي الأردني لم يرو أي نص ينظم هذه المسألة في قانون أصول المحكمات الجزائية، إلا أن القضاء الأردني يميل في كثير من الأحيان إلى تطبيق أحكام الخبرة الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية والتي لا مناص من الرجوع إليها في ظل فراغ تشريعي جزائي ينظم هذه المسائل، وبالرجوع إلى قانون أصول المحاكمات المدنية نجد أنه ينص في المادة 2/90 على أن " ... الخبراء الذين تنتخبهم المحكمة من تلقاء نفسها تجري عليها الأحكام المتعلقة برد القضاء التي حددها المادة 134 مدنية. الأمر الذي يقتضي من الباحث توضيح خطة القضاء الأردني على النحو التالي:

أ. لم يعرض القضاء الأردني في قرارات محكمة التمييز إلى مسألة رد الخبراء في المسائل الجزائية، إذ لا توجد أية تطبيقات قضائية يمكن الاستناد إليها في إباحة هذه المسالة [138].

(138) – غازي مبارك الذنيبات، الخبرة الفنية في إثبات التزوير، ص166، سنة 2010، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.

ب. لم تجز محكمة التمييز رد الخبراء في القضايا المدنية في الحالة التي يكون فيها الخصم قد شارك في انتخابه أو أجازه ولو ضمناً (تمييز حقوق رقم 103/68، نقابة المحامين1968، ص 558). علماً أنه يجب ورود الطلب برد الخبير قبل إبداء الخبير لخبرته وفي هذا تقول محكمة التمييز " إن طلب رد الخبراء هو من حقوق الخصوم كما هو الشأن في رد القضاء وبرد هذا الطلب إن لم يثر قبل إبداء الخبراء خبرتهم" (تمييز حقوق رقم 77/395، نقابة المحامين 1978:ص203).

ت. إن قانون أصول المحاكمات المدنية يجيز رد الخبراء في حالة وحيدة وهي إذا كان هؤلاء الخبراء قد تم انتخابهم من قبل المحكمة. اختيار الخبراء يتم من خلال خبراء الجدول وحسب الدور في الحالة التي لا يتفق بها الفرقاء.

الفرع الثاني

تنحي الخبير

إن الخبير غير ملزم بأداء الخبرة بوجه عام إذ أن بإمكانه أن يمتنع عن أجرائها طالما لم يبد موافقته إذا ما وجدت لديه أسباب تجعله غير قادر على تنفيذها.

وقد نص القانون المصري على مشروعية وحق الخبير في التنحي بقوله: " إذا أراد الخبراء أو الموظفون إعفاءه من أداء مأموريته ابتداءً أو في أثناء أدائها وجب عليه أن يقدم طلباً بذلك إلى رئيس المكتب أو القسم أو المصلحة خلال الثلاثة أيام التالية لتكليفه بأداء مأموريته..." (المادة 52 أعمال الخبرة). ويعود مصدر حق الخبير في التنحي عن أداء المهمة إلى أن عمل الخبير أقرب ما يكون إلى عمل القاضي، فإذا كان للقاضي أن يتنحى إذا استشعر الحرج في نظر الدعوى لأي سبب (مادة 135 مدنية) فالأمر ينطبق على الخبير وهذا الحق ومهمته قد تكون صعبة وقد يكون لديه أسباب شخصية أو موضوعية تمنعه من القيام بها وإرغامه على أدائها لن يكون مفيداً في كشف الحقيقة التي تحتاج إلى القدرة العلمية والتجرد من العواطف والأمور الشخصية[139].

وعوداً على ذي بدء فإنه في بعض الحالات وبخلاف القاعدة العامة التي تتيح للخبير أن يمارس حقه في التنحي عن أداء المهمة فلا يجوز للخبير أن يتنحى أو يمتنع عن أداء مهمته إذا كانت الخبرة ملحة لا تحتمل التأجيل، وليس بالإمكان استبدال الخبير في الوقت أو المكان الحاليين، فالخبرة في المسائل الجنائية تختلف عن الخبرة في المسائل المدنية، فإذا كانت الخبرة تتعلق بمصالح الخصوم فإن الخبرة في

(139) – غازي مبارك الذنيبات ، الخبرة الفنية في إثبات التزوير ، ص 169، سنة 2010 ، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.

المسائل الجنائية إنما تتعلق بمصالح المجتمع بكامله ما يتطلب مساهمة الجميع في حمايتها وصيانتها(140).

أما عن الوضع القانوني في الأردن لهذه المسالة فإنها غير مثارة بتاتاً في المسائل الجزائية في ظل عدم وجود نص ينظم مسألة تنحي الخبير عن أداء مهامه، كما أن محكمة التمييز لم تتطرق لهذا الموضوع في المسائل الجزائية أما في مسائل الخبرة المدنية فقد تواترت محكمة التمييز على إباحة هذا الأمر (تمييز حقوق رقم 77/2804 نقابة المحامين1978: ص358).

بيد أنه فيما يتعلق بضرورة إجراء الخبرة من قبل الخبير في المسائل الجزائية وفي ظل فراغ تشريعي فأنه لا مناص من الرجوع للقواعد العامة التي تحكم هذه المسألة[141]، ممثلة في ما يلي:

1. كقاعدة عامة من حق الخبير التنحي جائز، ذلك لأن الأصل في الأمور الإباحة كما أن تطبيق أحكام الخبرة في المسائل المدنية أمر لابد منه وفقاً لما استقر عليه القضاء الأردني.

2. وأن كان من حق الخبير التنحي عن أداء المهمة إلا أن الأمر ليس متروكاً على رغباته دون ضوابط، إذ لابد أن يعرض الخبير تنحيه على الجهة التي انتدبته لإجراء الخبرة (المادة 135 مدنية) وأن يثبت هذا الطلب في محضر خاص- كما هو الحال في طلب الرد- فإذا ظهر للمدعي العام المقدم إليه طلب التنحي أن الأسباب التي بينها طالبه تصلح قانوناً للتنحي قرر قبل ذلك (المادة 139مدنية).

3. إن الخبراء في مرحلة معاينة مسرح الجريمة وخبراء الطب الشرعي حيث تطلب عملهم السرعة والدقة والتخصص الدقيق في مجالات الخبرة المختلفة، وهذه كلها تضييق من نطاق حق الخبير في التنحي بخلاف الأمر في المحاكمة المختلفة حيث الموازنة بين حق الدفاع وحق الادعاء والبحث عن العدالة الجنائية وإبعاد القضاة والخبراء عن كل ما يمكن أن يؤثر في عملهم وتوفر إمكانية استبدال الخبراء بغيرهم.

4.إن طبيعة عمل الخبير ووظيفته بعمل الخبرة يجعله في مركز قانوني يرتب عليه التزامات قد تمنعه من التنحي في بعض الأحيان، فإذا كان الخبير أحد أفراد الشرطة مثلاً فإن امتناعه عن تلبية طلب قانوني صادر من السلطة القضائية هي مخالفة يعاقب عليها القانون (المادة 184 عقوبات أردني) وإذا كان موظفاً وتهاون بلا سبب مشروع في القيام بواجبات طبيعة وتنفيذ الأمر الصادر بمقتضى الأحكام القانونية يعاقب قانوناً (المادة 183عقوبات أردني). أما الأشخاص العاديون من الخبراء وغيرهم فإن كل شخص ملزم بتنفيذ أي قرار يصدره المدعي العام للقيام بخبرته وذلك تحت طائلة العقوبة (المادة 473- 474 عقوبات أردني).

---

(140) – أمال عبد الرحيم عثمان ، شرح الإجراءات الجنائية ، ص107، سنة 1975 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر.

(141) – غازي مبارك الذنيبات ، الخبرة الفنية في إثبات التزوير ، ص 169، سنة 2010 ، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

5. إن نظام الخبرة (المادة 11 نظام الخبرة) قد ألزم الخبراء المقيدين في الجدول بتنفيذ الخبرة التي توكل إليهم بصورة عامة ومن دون أي توانٍ.

المطلب الثالث

تحليف الخبير اليمين

من أجل حمل الخبير على الصدق والأمانة في أداء عمله، وبث الطمأنينة في آرائه التي يقدمها للنيابة العامة، فقد حرص الشارع على أن يؤدي الخبير اليمين القانونية [142]، فأوجب القانون بالمادة 1/41 جزائية أن يقوم المدعي العام "المحقق" بتحليف الخبير يميناً قبل مباشرة عمله بأن يقوم بالمهمة الموكلة إليه بصدق وأمانة. كما أوجب (المادة 3/83 مدنية) على انه يبلغ الخبراء المحلفون مضمون قرار المحكمة. وأوجبت المادة 4/6 من نظام الخبرة على وجوب تحليف الخبير اليمين القانونية قبل قيده في جداول الخبراء وأيضاً (المادة 6 /5 نظام الخبرة) تنص على أن الخبير الذي يتم اختياره من خارج الجدول عليه أن يحلف اليمين أمام المحكمة التي اختارته وصيغة اليمين وهذا ما سوف نتناوله في الفرعين التاليين.

الفرع الأول

تحليف الخبراء في مختبرات ومعامل الحكومة

ذهب المشرع الجزائي–الأردني والمصري– على إعفاء الخبراء في المعامل والمختبرات الحكومية من حلف اليمين قبل أداء المهمة التي يطلب إليهم القيام بها في المختبرات التي يعملون بها، ففي مصر لم يحدّد القانون أو القرارات الوزارية أسلوب وكيفية أداء خبراء مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية بكل تخصصاتهم لليمين القانونية، وكانت مصلحة الأدلة الجنائية قد دأبت على إرسال خبرائها إلى محكمة الاستئناف لتحليفهم اليمين قبل مباشرة عملهم في المصلحة، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بقولها:" أن حلف الخبراء اليمين القانونية للعمل في مصلحة الأدلة الجنائية بناءً على خطاب من المعامل الجنائية يتضمن أنه انتظم في الدورات التدريبية المطلوبة ومارس العمل الفني بنجاح يؤهله للقيام بأعمال الخبرة" [143](نقض رقم 565، 22 يوليو 1952، مشار إليه ذنيبات، 2010: ص178).

أما في الأردن (المادة 161 جزائية) فقد اعتبر أن التقرير الذي يستدل منه بأنه صادر عن الموظف المسؤول في مختبر الحكومة الكيماوي أو من محلل الحكومة الكيماوي يقبل في معرض البينة في

(142) –حسن بشيت خوين ،ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية ، ص 114 و سنة 1998 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن

(143) – غازي مبارك الذنيبات ، الخبرة الفنية في إثبات التزوير ، ص178، سنة 2010 ، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن.

الإجراءات الجزائية دون أن يدعى ذلك الموظف كشاهد، الأمر الذي يقتضي عدم دعوته للحضور وبالتالي اعتماد تقريره كبينة دون أن يحلف اليمين.

الفرع الثاني

خبراء الجدول

منعاً لإطالة أمد التقاضي والابتعاد عن مظنة الشبهة في اختيار الخبراء، أعتمد الشارع إلى ما عرف بنظام جداول الخبراء حيث يتم تسجيل الخبراء في كل مجال من مجالات الخبرة في جداول لدى المحاكم ويتم اللجوء إلى هذه الجداول في تحديد الخبراء حسب الدور، وهؤلاء الخبراء المقيدون في هذه الجداول يجري تحليفهم مرة واحدة قبل قيدهم في جداول الخبراء (المادة 4/6 نظام الخبرة). أما الخبير الذي يتم اختياره من خارج الجدول فعليه أن يحلف أمام المدعي العام الذي اختاره دون حاجة لحضور الخصوم.
كذلك الحال في مصر(المرسوم أعمال الخبرة) على أن الخبراء المقيدين في الجداول يحلفون اليمين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية المختصة عند قيدهم في الجدول وتبقى هذه اليمين سارية أمام جميع المحاكم، وتطبيقاً لذلك استقر القضاء المصري على عدم تحليف خبراء الجداول اليمين القانونية عند أداء المهمة الموكولة إليهم والاكتفاء باليمين التي أديت عندما قيدوا في الجداول(144).

الفرع الثالث

صيغة اليمين

لم يحدّد الشارع صيغة معينة لليمين، بل يكفي أن تحمل المعنى المطلوب، فالغاية من اليمين أن ينشأ في ذمة الخبير تعهد بالقيام بالمهمة بصدق وأمانة. لذا فاليمين يجوز أن تؤدى بأية صيغة طالما كانت تحمل المعنى المطلوب، فالعبرة ليست بالألفاظ والمباني وإنما بالمقاصد والمعاني.

ويتفق الفقه الجنائي من حيث عدم وجود صيغة محدّدة ليمين الخبرة، إلا أن البعض(145). اشترط ضرورة البدء بلفظ " أحلف " فإذا أديت اليمين دون النطق بهذا اللفظ يلحقها البطلان "وهو بطلان نسبي". في حين يرى الباحث أنه عدم ذكر لفظ احلف لا يرتب أي بطلان لأن غاية اليمين هي الإخلاص بالعمل الموكل إليه وليس باللفظ.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يشترط ذكر صيغة اليمين في محاضر التحقيق، فيكفي ذكر أنه حلف اليمين كما لا يشترط أداؤها في حضور الخصوم (المادة 6 نظام الخبرة). فضلاً عن ذلك، يشترط على

(144) – على عوض حسن ، الخبرة في المواد المدنية و الجنائية ، ص144، سنة 2007 و دار الفكر العربي ، مصر وغازي مبارك الذنيبات، الخبرة الفنية في إثبات التزوير ، ص 180، سنة 2010 ، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن.
(145) – عبد الحميد الشواربي ، البطلان الجنائي ، ص 190 ، سنة 2007 ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر

الخبير حلف اليمين قبل مباشرة عمله، فالمادة 41 جزائية نصت بقولها :" على الأطباء والخبراء المشار إليهم في المادتين 39 و 40 أن يقسموا قبل مباشرتهم العمل يميناً بأن يقوموا بالمهمة الموكولة إليهم بصدقٍ وأمانة ". ويستفاد من ذلك انه لا عبرة باليمين اللاحقة لإنجاز العمل.

كما وعلى الخبير أن يؤدي المهمة الموكلة إليه بنفسه، فلا يجوز له أن يعهد بها إلى غيره. والرأي مختلف في مدى حق الخبير بالاستعانة بغيره دون إذن المدعي العام. ولا ينصب الخلاف على العون المادي، كإعداد المشرحة أو نقل الجثة أو تجريدها من الثياب أو إحضار المحاليل ونحو ذلك، فهذا العون مسلم لأنه لا يتصل بجوهر الخبرة باعتبارها إبداء لرأي فني صادر عن شخص مؤهل لذلك، وإنما يدور الخلاف حول العون الفني. فقد يقضي أداء المهمة أبحاثاً أو أعمالاً متعددة، وقد يجد الخبير نفسه مضطراً للاستعانة بخبرة غيره في بعض الأبحاث أو الأعمال فيطلب عونه فيها ويسند إليه القيام بها.

وقد قضت محكمة النقض بقولها:" للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته. فإذا كان الطبيب الشرعي الذي ندب في الدعوى قد استعان بأخصائي للكشف على المجني عليه وتقدير مدى الإصابة، ثم أقر هو هذا التقدير وتبناه، وأبدى رأيه في الحادث على ضوئه، فليس يقدح في الحكم الذى استند إلى هذا التقرير كون الأخصائي لم يحلف اليمين قبل إبداء راية."[146](نقض رقم 846، 1949/3/22 مشار إليه عوض، 1989: ص473).

غير أن الراجح لدى الباحث أن قيام الغير بذلك واعتماد الخبير عليه يبطل عمله؛ لأنه يتعين على الخبير المنتدب أن يؤدي المهمة بنفسه المهمة الموكلة إليه. ولا يجوز له أن يستعين في شق منها برأي غيره إلا إذا فوضه المدعي العام بذلك.

وفي شأن حق الخبير المندوب في الدعوى في الاستعانة بخبير أخر، قالت محكمة النقض:" للخبير المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته بغير حلف اليمين، ما دام قد أدى يميناً عند مباشرته وظيفته، فذلك يغني عن تحليفه في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم (نقض جنائي،1997).

ويترتب على عدم حلف اليمين من قبل الخبير جزاء البطلان لتقرير الخبير، ولا خلاف في بطلان الخبرة لعدم حلف اليمين، ولكن الخلاف يثور إلى اعتبار أداء اليمين من الإجراءات الجوهرية أم النسبية، فالفقه الجزائي انقسم حول هذه المسألة، فمنهم من يرى[147]، أن أداء يمين الخبير ليس من الإجراءات

(146) – محمد عوض عوض، قانون الإجراءات الجنائية ، ص 473 ، سنة 1989 ،مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر.

(147) –محمد على الحلبي ، الوسيط في شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية ، ص 66 ، سنة 1996 ، دار الثقافة للنشر و محمد سعيد نمور ، أصول الإجراءات الجزائية ، ص347، سنة2005 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع و عمر السعيد رمضان ، مبادئ قانون الإجراءات الجنائية ، ص 372، سنة 1985 ، دار النهضة ، مصر

الجوهرية، فإذا لم تؤدِ اليمين القانونية من قبل الخبير لا يترتب على ذلك بطلان جوهري، ومن الجائز التنازل عنه نظراً لأنه لا يعد من النظام العام، ولا يجوز لكل ذي مصلحة أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة التمييز "النقض".

أما الرأي الأخر يرى[148]، أن أداء يمين الخبرة من الإجراءات الجوهرية، التي لا يجوز الاتفاق على الإعفاء من أدائها أو التنازل عنها، وإذا ما تخلف اليمين فإن تقرير الخبرة يتجرد من القيمة القانونية، وبالتالي يترتب عليه بطلان الإجراء، ناهيك عن أنه من حق كل ذي مصلحة أن يتمسك بالدفع في البطلان بأية مرحلة كانت عليها الدعوى، وأن يدفع به لأول مرة أمام محكمة التمييز "النقض". ويرى الباحث في هذه المسألة تأييد الرأي الثاني الذي اعتبر أن أداء اليمين من الإجراءات الجوهرية نظراً لمساسها بحق الدفاع.

المطلب الرابع

الرقابة على أعمال الخبير أثناء إجراء الخبرة:

هناك نوعين من الرقابة على الخبير عند إجراء أعمال الخبرة الموكولة إليه، وذلك بالرقابة من قبل المدعي العام الذي انتدبه والرقابة من قبل الحضور ووكلائهم.

الفرع الأول

حضور المدعي العام إجراءات الخبرة:

يخضع الخبير عند إجراء الخبرة الموكولة إليه إلى الرقابة القضائية المباشرة من قبل المدعي العام الذي انتدبه، بيد أن هذه الرقابة لا تعدو أن تكون رقابة إجرائية بحتة، إذ ليس للمدعي العام أن يتدخل في المسائل الفنية أو أن يبدي رأياً.

ولا يوجد ما يمنع من أن تكون علاقة الخبير بالمدعي العام علاقة تعاونية من حيث يتبادلان الرأي حول تحديد مهمة الخبير ولجوء الخبير إلى المدعي العام لمساعدته في إجراء بعض الأعمال واستكمال بعض ما ينقصه كأن يطلب تزويد ببعض الأوراق الصالحة للمضاهاة أو إعادة إجراء الاستكتاب في جرائم التزوير. فالمدعي العام هو الذي يذلل الصعوبات التي تعترض عمل الخبير كما أن الخبير يؤدي دوراً في تسهيل الطريق أمام المدعي العام من خلال ما يقدمه من نتائج[149].

---

(148) – حسن الجوخدار ، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية ، ص100، 2008 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الاردن و حسن بشيت خوين ،ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية ، ص 133و سنة 1998 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ومحمد عوض عوض، قانون الإجراءات الجنائية، ص 473، سنة 1989، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر

(149) – غازي مبارك الذنيبات ، الخبرة الفنية في إثبات التزوير ، ص 183، سنة 2010 ، الطبعة الأولي أطروحة دكتوراه ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن

وأياً تكن علاقة الخبير بالمدعي العام أثناء مباشرة الخبرة فإن المدعي العام يمارس دوراً رقابياً على عمال الخبير [150]، وهذا ما أكدته المادة 85 إجراءات بقولها :" إذا استلزم إثبات الحالة الاستعانة بطبيب أو غيره من الخبراء يجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته. وإذا اقتضى الأمر إثبات الحالة بدون حضور قاضي التحقيق نظراً إلى ضرورة القيام ببعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو لأي سبب أخر وجب على قاضي التحقيق أن يصدر أمراً يبين فيه أنواع التحقيقات وما يرد إثبات حالته. ويجوز في جميع الأحوال أن يؤدى الخبير مأموريته بغير حضور الخصوم".

أما عن علاقة الخبير بالمدعي العام في التشريع الجزائي الأردني ودور المدعي العام في الرقابة على أعمال الخبير فإن قانون أصول المحكمات الجزائية لم يتطرق إلى تنظيم قواعد العلاقة بينهما، إلا أنه تم تنظيم ذلك في قانون أصول المحكمات المدنية بحيث أن الخبراء يباشرون التحقيق والمضاهاة تحت إشراف القاضي (المادة 61 مدنية). وإن كان المشرع الأردني ولم يرد نص خاص بذلك في القانون، ولا يعد ذلك نقصاً في التشريع؛ إذ تغني عن ذلك القاعدة العامة في التحقيق الابتدائي ومؤداها "إن المدعي العام يباشر جميع إجراءات التحقيق المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة"؛ وهي قاعدة تتعلق بالاختصاص؛ فالمدعي العام هو صاحب الاختصاص قانوناً بالتحقيق الابتدائي. ولا تخرج الخبرة عن نطاق اختصاصه، فهي عمل من أعمال التحقيق الابتدائي الخاصة بجمع الأدلة. ولا يقدح في هذا التكيف القانوني للخبرة، أن يندب المدعي العام خبيراً لها، إذا ما اقتضت الطبيعة الفنية أو العلمية للواقعة ذلك، فهي تبقى عملاً من أعمال التحقيق، ومن ثم يتعين على المدعي العام أن يحضر أثناء قيام الخبير بمهمته، حرصاً منه على كفالة حق الدفاع وعلى الوصول إلى الحقيقة الخالصة. غير أنه يجوز للمدعي العام أن يرخص للخبير القيام بمهمته في غير حضوره، عندما تكون أعمال الخبرة ذات طابع فني بحت، وقد تستلزم القيام ببعض التجارب المتكررة أو بعض الأعمال التحضيرية. ويخضع ذلك لتقدير المدعي العام تحت رقابة محكمة الموضوع [151].

الفرع الثاني:

حضور الخصوم ووكلائهم إجراءات الخبرة:

تطبيقاً لمبدأ وجاهية التحقيق والذي يقضي بأن للخصوم ووكلائهم الحق في حضور جميع إجراءات التحقيق الابتدائي ما عدا سماع الشهود، بما في ذلك الخبرة بوصفها أحد الإجراءات. ويجوز

(150) – أمال عبد الرحيم عثمان ، شرح الإجراءات الجنائية ، ص 23، سنة 1975، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر.

(151) محمد سعيد نمور ، أصول الإجراءات الجزائية ، ص347، سنة2005 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع و حسن الجوخدار، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية ، ص 102، 2008 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن.

للمدعي العام أن يقرر قيام الخبير بعمله في غيبة الخصوم في حالتي الاستعجال والضرورة المقرر في المادة 64 جزائية.

ولما كانت أعمال الخبرة الحديثة تتطلب أعمال مخبريه وتجارب متكررة فقد ذهب الشارع المصري إلى عدم لزوم حضور الخصوم لإجراءات الخبرة، فالمادة 85 إجراءات تنص على أنه "في جميع الأحوال يجوز أن يؤدي الخبير مأموريته بغير حضور الخصوم". وفي ذات السياق قضت محكمة النقض بعدم لزوم حضور الخصوم أثناء تأدية الخبير مهمته فقالت:" من المقرر أن المشرع لم يستلزم في المادة 85 من قانون الإجراءات الجنائية ضرورة حضور الخصوم أثناء تأدية الخبير مأموريته، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون عندما انتهج هذا النظر"(نقض جنائي9 مارس 1998، 5).

ولما كان الخبير يقوم بأعمال فنية بحتة يصعب على الخصوم فهمها وإدراكها فقد ظهرت ضرورة عملية تقتضي السماح للخصوم بندب خبراء استشاريين لحضور ومراقبة أعمال الخبرة وهذا يمثل دوراً رقابياً للخصوم أثناء مباشرة الخبرة.

لهذا فمسألة استعانة الخصوم بخبراء استشاريين مسألة إيجابية وهي على غاية من الأهمية لأن الخبير الاستشاري الذي يستعان به من قبل الخصوم يراقب عمل الخبير القضائي ويدفعه إلى بذل مزيد من الجهد وتدارك أي خطأ يمكن وقوعه لأنه يشعر أنه مراقب من قبل شخص يعي عمل الخبير.

كما أن المشرع المصري (المادة8 إجراءات) يتيح للمتهم دون غيره أن يستعين بخبير استشاري وله أن يطلب تمكينه من الاطلاع على الأوراق وسائر ما سبق تقديمه للخبير المعين من قبل المحكمة على أن لا يترتب على ذلك تأخير السير في الدعوى. وقد أخذت محكمة النقض في كثير من القرارات بتقارير الخبراء الاستشاريين ولم تأخذ بتقارير الخبراء القضائيين ورغم أن الخبير الاستشاري قد لا يكون خبيرا محلفاً(طعن رقم 182، س 20 ق جلسة 22/5/1952) إلا أن البعض يرى (مشار إليه الذنيبات،2010:ص186) أن هذا الخبير إذا ما ندبه أحد الخصوم لإبداء رأيه في مسألة فنية فإن قراره إنما يعتمد على صوت ضميره وإحساسه وشعوره وتقديره للأدلة التي يستخلصها.

بيد أن القانون الأردني يفتقر إلى نصوص تنظم مسائل الخبرة الاستشارية فخلا من النص على مسألة إمكانية الاستعانة بخبير فني استشاري من قبل الخصوم، إلا أن الشارع نص على ذلك في إشارات عابرة كنص (المادة 7/6 الاستملاك) إذ تنص على وجوب قيام المستملك بإجراء كشف على العطاء المنوي استملاكه بواسطة لجنه يشكلها لذلك، ويعد قرار الهيئة هذا بينة أولية.

ولم تأخذ محكمة التمييز الأردنية بتقرير هذه الهيئة إذ قضت في إحدى قراراتها بأن للمحكمة أن لا تأخذ بالتقرير الذي نظمه المميز بنفسه إذ لا يصح أن يكون المميز خصماً وحكماً في وقت واحد (تمييز

حقوق، رقم 298/74 نقابة المحامين1975:ص 677). وثمة ومضات أشارت إليها محكمة التمييز بشأن مسألة الاستعانة بالخبير الاستشاري بقولها:" إن إتاحة الفرصة للدفاع لتقديم بينة فنية مقابل البينة الفنية المقدمة من النيابة في معرض الإثبات لا يعني أن المحكمة قد استبعدت بينة النيابة كما لا يمنع المحكمة من الموازنة والترجيح بين البينتين واعتماد الأولى وترجيحها على الثانية إذا تعارضتا، فإذا لم تتعارضا فإن حق المحكمة في اعتماد بينة النيابة هو من باب أولى (تمييز جزاء، رقم25/86 المحامين، 1988: ص1007).

المطلب الخامس

آثار تقرير الخبير

التقرير له في الإثبات قوة الأوراق الرسمية، بمعنى أنه لا يجوز إنكار ما اشتمل عليه من وقائع أثبتها الخبير باعتبار أنه رآها أو سمعها أو عملها في حدود اختصاصه إلا بطرق الطعن بالتزوير، والتقرير حجة بما اشتمل عليه من بينات[152].

إلا أن رأي الخبير من الجائز للخصوم إثبات عدم صحتها أو عدم دقتها بكافة الطرق دون حاجة للطعن عليها بالتزوير، كما أن لهم الحق في مناقشة رأي الخبير أمام المحكمة ومن المقرر أن تقرير آراء الخبراء والفصل فيها بما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى قاضي الموضوع ، فالمحكمة حرة في أن تأخذ في إدانة المتهم بما تطمئن إليه من تقارير الخبراء المقدمة في الدعوى، وتطرح ما لا تطمئن إليه منها ولا معقب عليها في ذلك ، أما أمام المدعي العام فلا يجوز للخصوم مناقشة ذلك ،وللمدعي العام الحق في استدعائه لاستيضاحه فيما دُون في التقرير.

وفي حالة تعدّد التقارير المقدمة، فللمدعي العام أن يفاضل بينها ويأخذ منها ما يراه ويطرح ما عداه ذلك إذ أن ذلك أمر متعلق بسلطته في تقدير الدليل، وبالنسبة للتقرير الواحد فإن للمدعي العام أن يأخذ منه ما يراه محلاً للتعويل عليه في كشف الحقيقة سواء بإثبات الجرم أم بنفيه [153]. وفي كافة الحالات يجب أن يسبب المدعي العام رفض الأخذ بتقرير الخبير إذ لا تثريب عليه إذا هو طرح ما دون فيه طالما لم يطمئن إليه.

(152) – عبد الحميد الشواربي ، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي ، ص311 ، منشاة دار المعارف مصر.

(153) – عز الدين الديناصورى ، ص 1036 ، سنة 1993 ،المسؤولية الجنائية ، دار المطبوعات الجامعية، الأردن وعبد الحميد الشواربي، المسؤولية الجنائية، منشاة دار المعارف مصر.

الخاتمة:

بعد أن تم إنجاز هذه الدراسة، بحمد الله وفضله، فقد أظهرت هذه الدراسة سياسة المشرّع الجزائي– الأردني والمصري– من حيث مدى قوة إجراء الخبرة في الإثبات الجزائي في مرحلة التحقيق الابتدائي، مع عقد مقارنة بين ما ذهب إليه المشرعان الأردني والمصري، وذلك من حيث الوقوف على القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف، المتصلة جميعها بموضوع الدراسة.

وقد توصّلت هذه الدراسة إلى أنّ إجراء الخبرة يعتبر أحد أدلة الإثبات في التحقيق الابتدائي، لذلك فإن اتخاذ إجراء الخبرة بحد ذاته يعتبر تحريكاً للدعوى العمومية حتى لو لم يسبقه إجراء آخر، وهذا ما أقره المشرّع "الأردني والمصري". فالمدعي العام يتمتع بسلطة تقديرية في إقرار إجراء الخبرة أو رفضها، إلا أن بعض القيود ترد على هذه الحرية فتجعل المدعي العام ملزماً بإجراء الخبرة في بعض الأحيان ومحظوراً عليه إجراؤها في أحيان أخرى كأن تكون المسألة مما لا يجوز إثباتها عن طريق الخبرة أو أن تكون هذه المسألة ليست مسألة فنيه أو من المسائل المشهورة والمعروفة.

وتوصلت أيضاً إلى أنّه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن ينتخب المدعي العام نفسه محل الخبير في الأمور التي تخرج عن نطاق معلوماته وتحتاج إلى خبرة علمية أو فنية وإلا كان هذا الإجراء باطلاً . وأنّ عدم ندب الخبراء من قبل سلطة التحقيق يترتب عليه جزاء الانعدام وذلك لأننا لا نكون بصدّد إجراء قائم في الدعوى، وبالتالي فالآراء الفنية لا تكتسب صفة الخبرة القضائية بل تعد فقط من قبيل التقارير الفنية الإدارية. أمّا إذا صدر الأمر بندب الخبير من غير مختص، فأنّه يصدر مشوباً بالبطلان المطلق لأن مخالفة أحكام الاختصاص الوظيفي تتعلّق بالنظام العام.

كما وبينت هذه الدراسة أنّه ليس من شأن استبدال خبير بخبير آخر الذي سبق ندبه استبعاد أعمال الخبرة التي باشرها الخبير الأول، فهذه تمت صحيحة ممن له ولاية إجرائها، فيكون للخبير الأخير أن يعتمدها ويقوم بإكمال ما بقي من أعمال الخبرة، وأن يصدر رأيه بتقريره استناداً إليها وإلى ما باشره هو من أعمال الخبرة. كما بينت أنّه يترتب على عدم حلف اليمين من قبل الخبير جزاء البطلان لتقرير الخبير، فإنّ أداء اليمين من الإجراءات الجوهرية نظراً لمساسها بحق الدفاع. وبينت أن المشرّع لم يحدّد صيغة معينة لليمين، بل يكفي أن تحمل المعنى المطلوب ، فاليمين تجوز أن تؤدى بأية صيغة طالما كانت تحمل المعنى المطلوب.

وبالنظر إلى أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية نجده اكتفى بإيراد أحكام مقتضبة وعرضية للخبرة على وجه لا يفي بالغرض المقصود منها، وذلك ضمن المواد الناظمة لوظائف المدعي العام في الجنايات المشهودة (المواد 39، 40، 41 جزائية).

وأن هذا الاقتضاب في نصوص الخبرة لا يفي بالغرض المطلوب، لاسيما بعد أن تشعبت العلوم وكثرت الجرائم التي تستخدم الوسائل العلمية الحديثة في ارتكابها، الأمر الذي يقتضي مبادرة المشرّع إلى التدخل لتنظيم أحكام الخبرة بشكل محكم ووافٍ. وإن كان قانون الإجراءات الجنائية أكثر توفيقاً من المشرّع الأردني. ومما يؤخذ على إجراء اختيار الخبير في قانوننا إهداره لمبدأ المواجهة الذي تقتضيه العدالة الجزائية والذي يعتبر أحد المبادئ الأساسية للمحافظة على حقوق الدفاع لأنّ إعماله لا يقتصر على العلاقة بين الخصوم لكنه واجب في العلاقة بين الخصوم والقاضي وكافة أطراف الدعوى الجزائية ويقترح الباحث على مشرعنا النص على هذه المسالة بقوله: " يجب عند مباشرة أعمال الخبرة دعوة الخصوم لحضور أعمال الخبرة ".

حيث تعتبر الخبرة المقدمة من الخبير في أي نوع من أنواع النزعات ذات درجة عالية لأن الخبير هو الشخص الوحيد الذى بمقدور المحكمة الاعتماد علية كلياً في بعض الحالات وتستطيع أن تبني قرارها على ما يقدمه أمامها الخبير، وما يجب ملاحظته هو أنه ليس كل شخص بحكم درجته العلمية والمهنية وسنوات خبرته يكون مؤهلاً للقيام بدور الخبير على اكمل وجه، اذا أن الخبرة في بعض الأحيان مرتبطة بنوع معين من التدريب والممارسة ففي مجال الطب الشرعي يكون الأكثر استعداداً و تدريباً في معاونة المحكمة مقارنة بالطبيب العادي الذى لا يعمل في مجال الطب الشرعي.

هنالك العديد من الأقسام التي تعني بتقديم الخبرة في مختلف المسائل الجنائية وتتبع الشرطة، أي أنها تمثل تخصصات في مختلف المجالات العلمية التي يجب تطويعها بصورة معينة لتلعب دورها في معاونة القضاء في الكشف عن الجرائم و أجراء المحاكمة العادلة.

وبالنسبة إلى القضايا المدنية لا نجد مثل هذا الاختصاص الدقيق كما نجده في المسائل الجنائية، نظراً لأن طبيعة المسائل المدنية تختلف عن المسائل الجنائية في أنها تنشأ عن تعامل مباشر قائم على التراضي بين الطرفين لذا تكون جميع الوقائع المتعلقة بها على درجة من الوضوح ، وعلى العكس نجد القضايا الجنائية التي يتخللها الكثير من الغموض وتحتاج إلى الطرق لكشف الغموض الجريمة و الظروف المحيطة بها وشخصية الجاني أو الجناة، ويجب أن تكون الخبرة موجهه على نحو معين لتؤدي دورها على الوجه السليم، لذا نجد الخبراء في هذه المجالات يمارسون تخصصاتهم من داخل المؤسسات العدلية والشرطية مما يتيح لهم فرصة اكبر لأداء تلك الأدوار ومن ثم تنشا الحاجة لتقوية ودعم الأقسام التي ترعى هذه التخصصات داخل الأجهزة المختلفة وذلك تبعاً لتطور الجريمة و تعقد وسائلها ، ولذلك يجب أن يكون قرار الاستعانة في بالخبير مسبباً حتى لا يترتب علية إهدار الوقت و الجهد دون مبرر، كما يجب أن تتوافر الرقابة القضائية الفعالة على أعمال الخبرة.

كما لا يجوز للمحكمة الأخذ بتقرير الخبرة إلا بعد عرضه في الجلسة وإتاحة المجال إلى الخصوم لمناقشته وبقي القول أن المحكمة عندما لا تأخذ بتقرير الخبرة فان عليها تسبيب ذلك.

وأن الرأي الراجح يرى أن الخبرة هي وسيلة لتقدير الدليل إذ أن الخبير يتعامل مع أدلة موجودة وقائمة قبل مباشرة عملة وهو يقوم بتقدير القيمة الإثباتية لهذه الأدلة حيث أن الغرض من الاستعانة بالخبرة الوصول إلى الحقيقة و لتكون المحكمة على بينة من أمرها في تقدير الأدلة، وأن الترجمة هي وسيلة مستقلة عن الخبرة، فالخبير شخص تتوافر فيه صفات معينة ويكون على درجة من الكفاية العلمية والفنية، يطلب منه أن يبدى رأية بشأن تقدير مسألة لها طبيعة خاصة قد تتطلب أبحاثاُ و تجارب فنية ثم استنتاجاُ لما أدركه مطبقاً في ذلك معلوماته الفنية الخاصة، وأخيراً ينقل ما توصل إليه القاضي مدعماً بالأسانيد العلمية و الفنية، أما الترجمان فهو لا يقدم إلى القاضي تقديراً شخصياً أو رأيا فنياً، وإنما يساعده في إدراك لغة معينة.

وعليه فإن الخبرة هي إجراء يتعلق بموضوع يتطلب إلماماً بعلم أو فن معين لإمكان استخلاص الدليل منه ، لذلك فإن الخبرة تفترض وجود شيء مادي أو واقعة يستظهر منه الخبير رأيه .

وللمحكمة أثناء تحقيقها النهائي أن تنتدب الخبراء وذلك إذا ما عرضت أثناء المناقشة مسألة تحتاج لرأي فني أو تقني.

و يعتبر تقرير الخبير من الأدلة ، أما إجراء ندب الخبير فهو من إجراءات جمع الأدلة ، ولذلك إذا ما بوشر بمعرفة سلطة التحقيق تحركت به الدعوى العمومية باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق .

والخبرة كدليل في الإثبات تنصرف إلى رأي الخبير الذي يثبته في تقريره ، ولذلك فإن الخبير يأخذ حكم الشاهد ويجوز استدعاؤه لسماع شهادته ومناقشته في التقرير الذي أعده وتقدم به، غير أن الخبير يختلف عن الشهود من حيث الوقائع التي يشهد بها، فالشاهد يدلي بأقواله عن الواقعة كما حدثت في مادياتها أما الخبير فشهادته فنية أي تنصرف إلى تقييمه الفني للواقعة محل الخبرة ويترتب على ذلك أنه لا يجوز سماع الخبير كشاهد إذا كان إجراء الخبرة قد وقع باطلاً.

قائمة المراجع

أولاً: كتب القانون.

- أبو الروس، أحمد، التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية، بدون طبعة وناشر، مصر.
- أبو الوفاء ، احمد، نظرية الأحكام فى قانون المرافعات، الطبعة السادسة، ص 196
- الجوخدار، حسن،(2008)، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

– الحديثي، فخري عبد الرازق، (2011)، الموسوعة الجنائية شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، الجزء الرابع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

– حسن، علي عوض(2007)، الخبرة في المواد المدنية والجنائية، دار الفكر العربي، مصر.

– الحلبي، محمد علي(1996)، الوسيط في شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، الجزء الأول، والثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن.

– خوين، حسن بشيت(1998)، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

– الدهبي، إدوار غالي(1990)، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، مكتبة غريب، مصر.

– رمضان، عمر السعيد(1985)، مبادئ قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، مصر.

– زكى ، محمود جمال الدين، الخبرة المدنية و التجارية، ص 46

– سرور، أحمد فتحي(1985)،الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، مصر.

– سعد، محمد محمود(2009)، قانون الإجراءات الجنائية، دار الفكر العربي، مصر.

– سلامة، مأمون محمد (1988)، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار الفكر العربي، مصر.

– الشاوي، سلطان (1981)، أصول التحقيق الإجرامي، جامعة بغداد، العراق.

– الشواربي، عبد الحميد(2007)،البطلان الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

– الشواربي، عبد الحميد، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، بدون سنة نشر، منشأة المعارف، مصر.

– الشواربي، عبد الحميد، والديناصوري، عز الدين(1993)، المسؤولية الجنائية، دار المطبوعات الجامعية، الأردن.

– عبد المطلب إيهاب(2009)، الموسوعة الجنائية الحديثة في البطلان، الأجزاء الأول، والثاني، والرابع،، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر.

– عبد الملك، جندي، الموسوعة الجنائية، الأجزاء الأول، والثاني، والرابع، الطبعة الأولى، سنة 2005 مكتبة العلم للجميع، بيروت– لبنان.

– عثمان، آمال عبد الرحيم، شرح الإجراءات الجنائية، سنة 1975، دار النهضة العربية ، القاهرة – مصر.

– عزت، فتحي محمد، الخبرة في الإثبات الجنائي، الطبعة الأولى، سنة 2007، دار النهضة العربية، القاهرة– مصر.

– عوض، محمد عوض، قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، سنة 1989،مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر.

– الكيلاني، فاروق، محاضرات في قانون أصول المحاكمات الجزائية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، سنة 1985، دار الفارابي، عمان– الأردن.

– مهدي، عبد الرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، سنة 2006، دار النهضة العربية، القاهرة– مصر.

– نجم، محمد صبحي، قانون أصول المحاكمات الجزائية، الطبعة الأولى، سنة 2000، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

– النقيب، عاطف، أصول المحاكمات الجزائية، الطبعة الأولى، سنة 1993، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان.

– نمور، محمد سعيد، أصول الإجراءات الجزائية، الطبعة الأولى، سنة 2005، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

– معجم لسان العرب، أبن منظور، قاموس لسان العرب، كلمة خبر، الجزء الخامس، 1968بيروت، لبنان.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

– الذنيبات، غازي مبارك، الخبرة الفنية في إثبات التزوير، الطبعة الأولى، سنة 2010، أطروحة دكتوراه الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

– سرور، أحمد فتحي، نظرية البطلان في قانون الإجراءات الجنائية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، سنة 1959 ، مصر.

– عثمان، آمال عبد الرحيم، الخبرة في المسائل الجنائية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، سنة 1964،

– غنيم، سامي محمد، التحقيق الابتدائي في قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني والمقارن ، رسالة ماجستير، سنة 2003، جامعة الجزائر، الجزائر.

ثالثاً: القوانين.

– قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم 9 لسنة 1961 وتعديلاته.

– قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم24 لسنة 1988 وتعديلاته.

– قانون الأثبات في السودان لسنة 1994م .

– قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية المصري رقم 25 لسنة .

– قانون الإجراءات الجنائية المصري طبقا لأحدث التعديلات بالقانون رقم 95 لسنة 2003 .

- قانون العقوبات الأردني لسنة 1960 وفقاً لأخر تعديلاته.
- مرسوم رقم 96 لسنة 1952 بشأن تنظيم الخبرة أمام جهات القضاء.
- نظام الخبرة أمام المحاكم النظامية الأردن رقم 78 لسنة 2001 .

رابعاً: المجلات والدوريات والبرامج الإلكترونية:

- برنامج نقابة المحامين الأردنيين الإلكترونية، وهو برنامج مختص بنشر قرارات محكمة التمييز الأردنية والقوانين التي تصدر في المملكة، سنة 2012.
- مجلة نقابة المحامين الأردنيين، أعداد مختلفة من سنة 1955 إلى 2000.
- مجموعة أحكام محكمة النقض، أعداد مختلفة من سنة 1952 إلى 1998.
- _ منشورات عدالة الإلكترونية، وهو برنامج مختص بنشر قرارات محكمة التمييز الأردنية والقوانين التي تصدر في المملكة.

دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة

(تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية)

د. كمال الدين محمد عثمان البشير

الأستاذ المساعد بكلية التجارة جامعة النيلين

المستخلص

تناولت الورقة دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة، مطلب أساسي في ظل الظروف الراهنة، وتهدف إلى دراسة دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة بالتطبيق على مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية. أهم الفرضيات هي التمويل الأصغر له دور فعال في تطوير المشروعات الصغيرة، ولذلك تناولت تعريف مفهوم وأهمية وخصائص التمويل الأصغر والاقتصادية والاجتماعية. وكذلك تناولت المشروعات الصغيرة ونشأة وتطور مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وسياسات التمويل الأصغر. وخلصت إلى أن التمويل الأصغر يساهم في تطوير المشروعات الصغيرة، وزيادة وتحسين دخول الأسر.

اعتمدت الورقة في استقصاء المعلومات لمعرفة الآثار التي أدت إلى تطوير المشروعات الصغيرة بواسطة الاستبانة التي وزعت لعملاء التمويل الأصغر بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية. تم تحليل البيانات والتي أفضت إلي أن هناك علاقة إحصائية بين التمويل الأصغر تطوير المشروعات الصغيرة، وذلك بتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وأن سياسات التمويل الأصغر في السودان ذات اثر اجتماعي واقتصادي على الشرائح الضعيفة. كما أوصت الورقة بزيادة السقف التمويلي للمشروعات الصغيرة، لأن تطويره من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمساهمة في حل مشكلتي الفقر والبطالة.

Abstract

The current paper deals with the role of microfinance in Sudan in developing small schemes under the contemporary economic conditions. The case study is the Bank of Savings and Social Development (BSSD). The analytic framework is based on the hypotheses that microfinance has effective role in such development. The paper's data were collected by field surveys supported by questionnaires for the BSSD clients. The analysis revealed that there are correlations between microfinance and micro-schemes evolving in the improvements in the socioeconomic conditions, moreover, that it has positive impacts the weak social strata. The paper recommends increasing the financing ceilings concluding that microfinance can be a cardinal support for socioeconomic process and solve problems of poverty and unemployment.

التمهيد

تعتبر تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من الصيغ الملائمة لمساعدة الفقراء، ولتطوير اقتصاديات الدول المتطلعة إلى النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي خاصة وأن الكثير من خاماتها يتوفر محلياً. أضف إلى ذلك فهي تعتمد في إنتاجها الأساسي على المجهود البشري والإبداع الفني ولذا فإن القيمة المضافة في هذه الصناعات تبلغ أضعاف قيمة الأصول الثابتة والمواد الخام المستخدمة في إنتاجها. ونجد إن التمويل الأصغر أحد الآليات المبتكرة لتمويل المشروعات الصغيرة ولمكافحة الفقر وآثاره في المجتمعات التي ظلت تعاني من مشكلة الفقر ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي بتأثيراتها المتعددة التي تلقي بظلالها علي المجتمع واستقراره. وتكتسب ألية التمويل الأصغر أهميتها في السودان ليس فقط من خلال أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إليها، وإنما من خلال كونها تنظم وتدار بواسطة وحدة من أهم أجهزة المجتمع المالية وأثرها علي النشاط الاقتصادي، وهو الجهاز المصرفي الذي استشعر مسؤوليته الاجتماعية وعمد إلي المساهمة ذات الطابع الاجتماعي من خلال هذه الآلية وتعتبر من إحدى الطرق لمكافحة الفقر والحد منه عبر تطوير المشروعات الصغيرة. وتتمثل مشكلة البحث في أثر التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة وما مدى كفاية التمويل المقدم من مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية لتطوير المشروعات الصغيرة وأثر هذا في زيادة دخل الأسر التي منح لها التمويل، ومدى توافق سياسات مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية مع السياسات العامة للدولة للتمويل الأصغر؟.

تنبع أهمية الورقة من دور التمويل في تطوير المشروعات الصغيرة ،باعتبارها تلعب دوراً هاماً في زيادة الدخول وتحسين مستوى المعيشة لذوي الدخول الضعيفة، ، لتطويرها كان لابد من وجود آليات لتقديم الدعم المالي والفني لهذه الشرائح الضعيفة في المجتمع حتى تستطيع القيام ببعض المشروعات التي تتناسب مع إمكانياتها ومقدراتها. ولذلك فإن من الأهداف معرفة مفاهيم وآليات التمويل الأصغر ومشروعاتها والتعرف علي المشروعات التي قام بتمويلها مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ومعرفة الأثر الذي تركه سلباً أو إيجاباً. هذا بجانب التعرف علي الأسس والضوابط التي يتم علي أساسها تمويل المشروعات الصغيرة ومدي توافق سياسات مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية مع السياسات العامة للدولة للتمويل الأصغر.

يستدعي ذلك بناء النظرية الاقتصادية علي فروض أن التمويل الأصغر له دور فعال في تطوير المشروعات الصغيرة وأن حجم التمويل المتاح من المصرف ساهم في رفع قدرات أصحاب المشروعات الصغيرة الممولة. وهذا يستدعي افتراض أن التمويل الأصغر ساهم في زيادة دخل أصحاب المشروعات الصغيرة وأن سياسات مصرف الادخار تتوافق مع السياسات العامة للدولة للتمويل الأصغر.

تتبع الورقة المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي، كما تعتمد على البيانات من مصادر أولية تم جمعها عن طريق الاستبيان والمقابلات مع بعض الأشخاص الذين لهم صلة بالموضوع، وقد كان حجم المجتمع 400 فرد وحجم العينة 40 فرداً وهى تمثل 10% من حجم المجتمع والتي تم اختيارها عن طريق العينة القصدية.

مفهوم التمويل الأصغر:

وهو التمويل الذي يحتاج له الفقراء الذين يمارسون عملاً أو مهنةً في السوق والمنزل ولا يستطيعون إن يقترضوا من البنوك ،وهؤلاء المنتجون هم إما أفراداً أو أسراً منتجة يعملون في إنتاج مستلزمات الحياة المختلفة ويعتمدون على موارد أغلبها محلية طبيعية أو مصنعة مع قليل من الموارد والمدخلات المستوردة، ويبيعون منتجاتهم في سهولة ويسر. ونجد مثل هؤلاء المنتجين أو المهنيين دائماً يعانون من شح الموارد المالية لشراء مدخلات الإنتاج ، ويلجأون للاستدانة إما من التجار أو من الأصحاب أو الجيران، وليست لديهم المؤهلات أو الضمانات التي تمكنهم من الحصول على القروض من البنوك، لأسباب منها صغر حجم القرض وكذلك صعوبة إيجاد ضمان مثل الرهن أو عدم الإلمام بإجراءات البنوك. ونجد أن المصارف والمؤسسات المالية تقوم بتقديم خدمات مالية كثيرة إلا أن هناك مجموعة من الطلبات على خدمات مالية لم تلبي الطلب علي المشروعات الصغيرة بالرغم من القناعة التامة بحاجة مقدميها لتلك الخدمة. وهذا أمر يتطلب التفكير في منتجات جديدة وإدخال مفاهيم لتطوير منتجات التمويل وكذا منتجات المشروعات الصغيرة من خلال رؤى مشتركة وممارسات عالمية مثل قرية واحدة منتج واحد وممارسات وآليات التجارة العادلة وسلسلة القيمة. كل هذه متطلبات تحتاج إلى تفكير مستمر في تطوير منتجات تمويلية تسهم في تحسين الدخول للأسر وتساهم في الدخل القومي[154]. كما يعرف التمويل على أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد وإلزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها والتزاماتها في الوقت المحدد[155]. وكذلك يعرف التمويل بأنه كافة الإعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول علي النقدية واستثمارها في العمليات المختلفة والتي تساعد علي زيادة قيمة النقدية المتوقع تحقيقها منه والمخاطرة بها واتجاهات السوق[156].

مفهوم التمويل الأصغر في معظم دول العالم هو تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية في المجالات الائتمانية والادخار والإيداع والتأمين والتحويلات بل والتدريب وبناء القدرات لذوي الدخول

154 أبو القاسم محمد أبو النور، نشأة وتطور مفهوم التمويل، مجلة المصرفي، العدد30،بنك السودان، 2003م، ص13

155 شبكة المحاسبين العرب، مفهوم وأهمية التمويل وأنواعه، 2007/9/2م.

156 محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف الإسكندرية،2000م، ص41

المنخفضة أي الفقراء الناشطين اقتصادياً[157].وقد حددت استراتيجية البنك المركزي تعريف عملية التمويل الأصغر بأنه الفقير النشط اقتصادياً الذي له دخل شهري يقل عن ضعف الحد الأدنى للأجور، أو يمتلك أصول منتجة قيمتها أقل من عشرة ألف جنيه ولا يستفيد من التمويل بالمؤسسات الرسمية وحدد له السقف التمويلي بعشرة ألف جنيه.

أما بالنسبة للتعريف الوطني للتمويل الأصغر فهو حركة مجتمعية تنموية مناهضة للفقر يقودها المجتمع وتتبناها مؤسسات متخصصة تساندها الدولة ،تقوم على مناهج الصيرفة الاجتماعية في تقديم خدمه متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية المنتظمة والمستمرة للمبادرين والممارسين من الفقراء بهدف إدخالهم دائرة الإنتاج لتحقيق التغير الاقتصادي وتحسين مستوياتهم المعيشية. ومن تعاريف التمويل الأصغر أنه تزويد العائلات الفقيرة جداً بقروض صغيرة جداً لمساعدتهم علي الانخراط بنشاطات منتجه أو تنمية مشاريعهم متناهية الصغر مع مرور الوقت أصبح التمويل الأصغر خدمات الإقراض والادخار والتأمين ..الخ) كما إننا أصبحنا ندرك إن الفقراء لا يمكنهم الوصول إلي المؤسسات التمويلية التقليدية[158].

تعريف منظمة العمل الدولية(ILO) للتمويل الأصغر:

جاء تعريف منظمة العمل الدولية للتمويل الأصغر ضمن إصدارها بعنوان ماهية التمويل علي النحو التالي:

التمويل الأصغر هو توفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين أو الأشخاص ذوي الدخول المنخفضة من الذين ليس لديهم إمكانية الحصول علي خدمات مالية تجارية. ونلاحظ أن التعاريف والمفاهيم السابقة للتمويل الأصغر اعتمد معظمها علي معيار موحد لتحديد الفئة المستهدفة من الفقراء حيث اعتمدت تعدد وتنوع الخدمات المالية مرتكزاً أساسياً للتمويل الأصغر يستهدف غالباً الفقراء ممن دخلهم منخفض عن مستوي احتياجاتهم وذلك دونما إغفال لفئات أخري قد تكون مهددة بالفقر، شريطة أن تقوم بها مؤسسات رسمية متخصصة وعلي أساس استثماري يراعي البعد الاجتماعي وليس بالضرورة أن تكون بنوكاً[159].

157 عبد الرحمن حسن عبد الرحمن، دعم الأسر المنتجة لتخفيض حدة الفقر تقيم وتقوية التجارب الماثلة، ورشة التمويل الأصغر، ولاية الخرطوم، يوليو 2010م.

158 إقبال جعفر حسن، ورقة التمويل الأصغر في السودان، التحديات والرؤي المستقبلية، ورشة التمويل الأصغر،الخرطوم،2008م، ص 18.

159 وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية، ورقة جانب الطلب رؤيا اجتماعية، ورشة التمويل الأصغر، الخرطوم، 2008م، ص12

تعريف صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال للتمويل الأصغر (UNCDF):

هو تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء ولذوي الدخل المنخفض حيث تتسم هذه الخدمات بالآتي:

1- التركيز علي الفقراء أصحاب المشروعات الصغيرة، أي تقديم الخدمات للعملاء ذوي الدخول المنخفضة رجالاً ونساءً الذين يفتقرون إلي الوصول للمؤسسات التمويلية الأخرى.

2- إقراض ملائم للعملاء أي إتاحة سبيل بسيط ومناسب للحصول علي قروض صغيرة الأجل ومتكررة، باستخدام بدائل ضمانات المجموعات والمدخرات اللازمة للحض على السداد، إجراءات تقييم المقترضين واستثماراتهم، إجراء تقييم بسيط للتدفق النقدي وللمشاريع فيما يتعلق بالقروض الأكبر والأطول أجلاً.

3- تقديم خدمات ادخار طوعي مأمونة، تيسير الودائع الصغيرة، عمليات تحصيل مريحة، سهولة الوصول إلي الأموال علي نحو مستغل أو مع مؤسسة أخري.

يمكن للخدمات المالية التي يقدمها التمويل الأصغر، أن تلعب دوراً حاسماً في تطوير المشروعات الصغيرة وبالتالي تخفيض أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل بالحصول على الخدمات المالية بشكل دائم، وبذلك يمكن زيادة دخولهم و بناء أصولهم وتخفيض مدى تعرضهم للصدمات الخارجية.

يهدف التمويل الأصغر إلي الحد من الفقر. الغرض الذي من أجله وجدت مؤسسات التمويل الصغير هو الوصول إلي الفقراء الذين تعجز المؤسسات المالية الرسمية عن التعامل معهم. ومؤسسات التمويل الصغير كلما وصلت إلي أكبر عدد ممكن من الفقراء كانت أنجح، الوصول إلى الفقراء له عدد من الأبعاد التي يمكن أن ينظر إليها مثل البعد المكاني والبعد الكيفي. كذلك يهدف التمويل الأصغر إلي توفير فرص العمل من خلال المشروعات والعمالة المصاحبة بما أن العمل هو رأس المال الأساسي للفقراء، فإن استحداث أكبر عدد ممكن من فرص التمويل والتدريب واكتساب المهارات يساعد علي ردم الفجوة بين الفرص المتاحة للفقراء والفرص المرتقبة. ومن الضروري التصدي للعقبات التي تعترض فرص التدريب وانسيابه والعمل علي توسيع فرص التدريب علي الاستخدام الذاتي واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين نظام الوصول للمهن التقليدية وغير التقليدية من مؤسسات التمويل الرسمية وغير الرسمية[160]. هذا يساعد علي نمو الأعمال وتنويع أنشطتها. يهدف التمويل الأصغر إلي توفير الأموال من أجل الاستثمار في الأعمال الصغيرة، ثم الخروج بالأشخاص من دائرة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي كما يهدف التمويل الأصغر إلى تحقيق الانتشار وتعتبر الاستدامة مجرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية وليست غاية في حد ذاتها. حيث تتوقف قيمة الاستدامة علي مدى ما تجلبه لعملاء التمويل الأصغر من منافع. هم الفقراء الناشطين اقتصاديا غير المعوزين والفقراء

160 www.colorado.edu/Economics Institute/ bfmft/mbbdown.htm

المهمشين الذين يعملون في وظائف متدنية الأجور، المستبعدين من النظام المالي. ويستهدف التمويل الأصغر الشرائح من ذوي الدخل المنخفض في المجتمع غير القادرة علي العمل والتي ينقصها التمويل لخلق مشروعات صغيرة تتناسب وقدرتهم. وتوفر لهم وسيله كريمة لكسب العيش مثل المزارعين، صغار المنتجين، المهنيين، الخريجين، المرأة والطلاب وغيرهم سواء كانوا أفرادا أو جماعات. وقد استطاع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية من خلال استهداف هذه الشرائح تغطية المجالات والمشروعات ذات الارتباط الوثيق، هادفا بذلك محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الدعم في شكل تمويلات ميسرة وبشروط تقليدية.

التمويل الأصغر في السودان:

يعتبر التمويل الأصغر آلية هامه لتخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل وقد احتل مكانة في اقتصاديات دول العالم منذ التسعينيات من القرن الماضي، ولكنه ظهر في السودان بهذا المسمى وأخذ موقعه كآلية اقتصادية بعد أن تبنتها الدولة في أواخر العام 2006م، اهتمت الدولة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشرائح المجتمع الأقل حظاً في الاستفادة من الوسائط المالية في السابق، إلا أنه لم تكن في السودان تجربه مصرفيه واضحة للتمويل الأصغر في الأعوام السابقة. أشار بنك السودان المركزي في سياساته النقدية والتمويلية إلي توظيف نسبة من موارد المصارف فيما يعرف بالأسر المنتجة والتي تدرجت من 5% في العام 2000م ثم 7% و10% إلى أن وصلت 12% في العام 2007م، وحينها ظهر مصطلح التمويل الأصغر الذي لم يقتصر علي التسليف، بل أصبح يعني حزمه من الخدمات المالية علي رأسها الادخار[161].

بدأت فكرة تمويل صغار المنتجين في المصارف بواسطة البنك الزراعي السوداني في 1959م، الذي يعني بصغار المزارعين، وبنك الادخار السوداني في عام1974م، الذي يعني بالمهنيين وصغار المنتجين في الجزيرة، وبنك الشعب التعاوني في السبعينيات وبنك فيصل الإسلامي في الثمانينيات مع الحرفيين في نطاق محدود. تجربة البنك الإسلامي حققت نجاحات مما جعلها تؤسس لفروع متخصصة في مجال تمويل صغار المنتجين، بل أسست إدارة علي مستوي الرئاسة تعني بهذا النوع من التمويل والذي عرف أخيراً بالتمويل الأصغر الذي ميز تجربة البنك الإسلامي السوداني، تقديم التمويل بالصيغ الإسلامية بالتركيز علي صيغة المشاركة حيث كانت تمثل 60% من التمويل في العام 1988/1987م. هذه التجربة لم تستمر وتوقفت في أوائل التسعينيات وأصبح البنك الإسلامي بنكاً تجارياً تقليدياً كسائر البنوك[162].

161 الزين عمر الحادو، محاضرة في التمويل الأصغر وتحديات التطبيق، بنك الادخار والتنمية الاجتماعية،الخرطوم2010م.

162 صالح جبريل حامد احمد، التمويل الأصغر في السودان المفهوم والنماذج والتطبيقات، شركة مطابع السودان للعملة، 2010م، ص133

سياسات بنك السودان المركزي في التمويل الأصغر:

حددت السياسة التمويلية والنقدية للبنك المركزي سقفاً لتمويل التنمية الاجتماعية والمشروعات الصغيرة من المحفظة التمويلية للمصرف التجاري في حدود 5%في العام 1995م وارتفعت تدريجياً عبر السنوات حتى وصلت إلى 12% في العام 2007م. مصطلح التمويل الصغير أو الأصغر لم يظهر بوضوح في السياسة التمويلية والنقدية للبنك المركزي إلا في العامين 2006م/2007م وفي العام 2006م جاء في السياسة البند (3) تمشياً مع سياسة الدولة لمحاربة الفقر وتخفيف معدلاته ينبه بنك السودان المركزي المصارف إلي أهمية التمويل الصغير ويشجع البنوك علي تقديم التمويل للتنمية الاجتماعية والشرائح الضعيفة وذلك في حدود 10% من إجمالي محفظة التمويل. أما في العام 2007م فقد جاء في السياسة في البند (3) يشجع بنك السودان المركزي المصارف الإسلامية والتقليدية علي تخصيص نسبة 12% كحد أدنى من محفظة التمويل في أي وقت لقطاع التمويل الأصغر والحرفيين وذلك في إطار توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر، وبالرغم من هذه السياسات إلا أن الممارسة الفعلية تشير إلي أن التجاوب مع هذه السياسة يبدو ضعيفاً جداً نسبة للتخوف من حجم التعثر، التكلفة الإدارية العالية، العوائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين هؤلاء العملاء والعاملين بالمصارف.

حسب توجيهات البنك المركزي هنالك عدد من المصارف مارست التمويل الأصغر في المجالات الإنتاجية المختلفة ويأتي علي قمتها البنك الزراعي السوداني ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية كمصارف متخصصة رسالتها تتمثل في خدمة القطاعات الإنتاجية الصغيرة خلافاً للمصارف التجارية التي امتنعت عن التمويل نسبة للمحاذير المذكورة آنفاً. وهدفت سياسة بنك السودان المركزي للعام 2013م

إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة مساهمة مشروعات التمويل الأصغر في الدخل القومي الإجمالي، توفير فرص العمل، تخفيف حدة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق:

1. توفير التمويل للمشروعات الإنتاجية للخريجين والشباب والمرأة وخريجي التدريب المهني والفني، مع العمل على تشجيع روح التكافل الجماعي، وذلك بإنشاء وسائط رسمية كالجمعيات التعاونية أو أي من منظمات المجتمع المدني الخاصة بصغار المنتجين.
2. العمل على نشر ثقافة الادخار وتحفيز المدخرات الصغيرة من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية.

3. تيسير وصول خدمات التمويل الأصغر إلى الشرائح الضعيفة غير القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وذلك عن طريق التحويلات الإلكترونية، الفروع المتحركة، الوكالات الريفية، الوسائط واستخدامات الهاتف الجوال لأغراض التحويلات والادخار والتمويل[163].

4. العمل على وضع سياسات وآليات لحماية مصالح عملاء التمويل الأصغر بالمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.

5. حفز ودعم إنشاء المصارف المتخصصة ومؤسسات التمويل الأصغر بالولايات، وتشجيع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر على تطبيق أفضل الممارسات لتحقيق استدامة التمويل الأصغر.

6. تطوير منتجات جديدة وإحكام المتابعة بإدخال نظام رصد ومتابعة القروض آلياً، وذلك لزيادة الكفاءة وتحسين الأداء لتحقيق الاستدامة.

7. تشجيع تكوين وتطوير مراكز تنمية مشروعات التمويل الأصغر بالمركز والولايات.

8. الترويج لمشروعات التمويل الأصغر الناجحة ونشر الوعي وتصحيح المفاهيم بين عملاء التمويل الأصغر، وذلك لتمكين ثقافة التمويل الأصغر الصحيحة في المجتمع والجهات المستهدفة.

9. الاستمرار في دعم بنك السودان المركزي لبناء القدرات والتدريب للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وذلك بتشجيع المنافسة بين المصارف وحثها على تطبيق المعايير الصحيحة من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامية ذات أعباء أقل تكلفة على العميل وخاصة صيغ المشاركة، السلم، الإجارة والمقاولة.

10. الاستمرار في توفير المعينات اللازمة لتوظيف نسبة الـ12% من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل مصرف للعام 2013م للتمويل متناهي الصغر والأصغر والصغير والتمويل ذو البعد الاجتماعي المرتبط بالتنمية الريفية والبنية التحتية، تمكين المرأة، دعم المؤسسات التعليمية والتدريبية والصحية، تقديم خدمات المياه والكهرباء، الخدمات الزراعية، خدمات تطوير المشروعات الصغيرة، تمويل السكن الاقتصادي، تحسين المنازل، تمويل طلاب الجامعات والسلع الاستهلاكية للتعاونيات والجمعيات والاتحادات.

ولا بد من تشجيع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر للوصول للنسبة المستهدفة عبر السياسات التالية:

1. توسيع قاعدة استخدام الوثيقة الشاملة لتأمين التمويل الأصغر، والعمل على اعتماد الثقة في العميل المبنية على جودة المشروع، التاريخ الائتماني، المرتبات والمعاشات كضمان لمنح واسترداد التمويل.

2. تنظيم سوق التمويل الأصغر بالجملة بغرض تشجيع المصارف والمحافظ التمويلية والمانحين لتقديم التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها بمزاولة العمل وخاصة المؤسسات الولائية عبر

163 سياسات بنك السودان المركزي، الموقع الإلكتروني، للعام 2013/20/2م.

وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة (كفالات)، بالإضافة إلى خلق شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص لاستقطاب موارد إضافية في إطار المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات.

3. تنويع مصادر التمويل الأصغر، واستمرار بنك السودان المركزي في منح التمويل بالجملة لهذه المؤسسات كملجأ أخير عبر صيغة المضاربة المقيّدة.

4. منح المشروعات الإنتاجية ذات الميزات التفضيلية الأسبقية الأولى للتمويل من الموارد المخصصة للتمويل الأصغر وخاصة مشروعات الخريجين والمرأة والشباب وخريجي التدريب المهني والفني وإنشاء نوافذ خاصة بمؤسسات التمويل الأصغر بالمراكز والولايات[164].

الهدف الرئيسي للاستراتيجية هو تيسير تقديم الخدمات المالية للفقراء القادرين علي الكسب والإنتاج في الريف وشبه الحضر والحضر، وذلك بتوسيع وتطوير قطاع التمويل الأصغر بطريقه تحقق فاعلية التكلفة وحساسية النوع والاستدامة الذاتية لأعمال الفقراء علي الكسب والإنتاج وهم منعزلون من القطاع المالي الرسمي.

مصادر تمويل التمويل الأصغر

لكي تصل المؤسسات غير المصرفية أو المصرفية العاملة في مجالات التمويل الأصغر إلي الحجم المناسب وبالتالي إلي المزيد من الأعضاء المنتسبين يجب أن يكون لهذه المؤسسات القابلية للاستمرار والقدرة للوصول إلي مصادر الموارد المالية التجارية والتي تشمل تحفيز المدخرات والاقتراض من البنوك ومن أسواق رأس المال المحلية والعالمية. وتتضح أهمية الادخار لاستدامة مؤسسات التمويل الأصغر من خلال:

تعبئة المدخرات: التي تعني تجميع المدخرات في مؤسسات التوسط المالي (المصارف أسواق الأوراق المالية ..الخ) حتى يكون لها دور في حركة الاقتصاد.

الاستدامة: وتعني استمرارية المؤسسة ذاتياً بتوليد مواردها المتاحة لتحقيق إيرادات تغطي المصروفات، وتحقق فوائض تشكل أرباحاً متنامية سنوياً وهذا يعني الاستدامة المالية السنوية.

محفظة التمويل: تعني الموارد المتاحة التي خصصتها المؤسسة المالية المعنية للتوظيف في مشروعات اقتصادية مختلفة بهدف تحقيق إيرادات مجزية توفر الاستمرارية للمؤسسة المعنية.

الادخار والاكتناز: الادخار عبارة عن حشد الموارد من الجمهور في الوسائط المالية كجزء من الدورة الاقتصادية، أما الاكتناز فهو حجب هذه الموارد من الدخول في حركة الاقتصاد بواسطة الوسائط المالية

164 سياسات بنك السودان المركزي للعام 2013/2/20م.

وبالتالي تكون موارد راكدة مما يعني ضعف ثقافة مالك هذه الموارد أو جهله عن آلية التعامل مع الموارد تعاملاً اقتصادياً والله تعالي مقت اكتناز المال الذي يتداول لمصلحة المجتمع.

مفهوم المشروع الصغير:

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت الدولة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة. ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد على الصعيدين الرسمي والأهلي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل[165].

يتم تعريف المنشآت الصغيرة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً. وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى. فالبنك الدولي على سبيل المثال يُعّرف المشروعات الصغيرة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً. وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا وأستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف حتى 50 عاملاً.

تعرف منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة بأنها تضم وحدات صغيرة الحجم جداً، تنتج وتوزع سلعاً وخدمات. وتتألف غالباً من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد علي العمل من داخل العائلة، والبعض قد يستأجر عمالاً أو حرفيين، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير جداً أو ربما بدون رأس مال ثابت. وتستخدم تقانة ذات مستوي منخفض، وعادة ما تكتسب دخولاً غير منتظمة وتهيء فرص عمل غير مستقرة. ويضيف هذا التعريف الذي هو أقرب الوصف

165 د. ماهر حسن المحروق، د. إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاته، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، 2006م، ص 2، WWW.aabfs.org

للسمات العامة إن "الصناعات الصغيرة" قطاع غير رسمي بمعني إنها تضم منشآت ليست مسجلة لدي الأجهزة الحكومية أو في الرسمية غالباً. والواقع إن هذا التعريف الوصفي يتسم بالعمومية الشديدة، لان الصناعات الصغيرة لا تعمل بالضرورة في القطاع غير الرسمي. كما ثبت من عدد من الدراسات المتخصصة أن بعضها منتظم جداً في نشاطه الإنتاجي، وان الإنتاجية العمالية في بعضها أعلي من الإنتاجية المعروفة في بعض المنشآت الصناعية الكبيرة داخل نفس البلد. كما أن فرص التوظيف المهنية عن طريق الصناعات الصغيرة قد تكون أكبر بالمقارنة بغيرها. وبالنسبة لحجم رأس المال الثابت في المنشأة الصغيرة فإن الأمر يتفاوت علي مستوي البلدان النامية وعلي مستوي البلد الواحد نفسه أحياناً تفاوتاً كبيراً، إلا انه بصفة عامة أصغر بكثير من المستخدم لدي الصناعة الكبيرة[166].

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل وأجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلي المصادر البديلة للدخل.

1- تسهم المشاريع الصغيرة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية. فهي تميل إلي تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.

2- تدعم المشاريع الصغيرة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة. وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة التي تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة.

3- كما إن سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات. وبانتشار طريقة الإنتاج علي دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصانع أصغر حجماً وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.

4- وجود الصناعات الصغيرة يرتبط بدرجة أعلى من المنافسة في الأسواق، وهذه لها شواهد، كما أنها مؤيدة بالنظرية وعدد المنشآت داخل الصناعة كبير جداً، وحجم الوحدة الإنتاجية صغير ومتقارب. لذلك فمن النادر أن تتمكن واحدة من المنشآت من فرض سيطرتها علي السوق إلا في ظروف استثنائية ومؤقتة.

166 عبد الرحمن يسري احمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في اطر نظم وضعية وإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي والتدريب، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، الطبعة الثانية، ص 21-22.

أهداف المشروعات الصغيرة

يمكن للمشروعات الصغيرة أن تكون من أكثر الوسائل فعالية في تحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية في السودان، فهيكل الاستثمار حالياً ملائماً وكذلك في المستقبل المنظور، كما تجد الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الفرص المتاحة لوفرة الموارد وتنوعها. وهناك فرصة متاحة في السوق المحلى والعالمي للمنتجات الطبيعية. وحسب نتائج المسح الصناعي 2005م فإن المنشآت الصغيرة في السودان تمثل 93% من مجموع المنشآت العاملة في هذا المجال وتنتج قيمة مضافة لا يستهان بها من الدخل القومي، وبالتالي جُل العمالة يمكن أن يتم استيعابها في المشروعات الصغيرة أو المنشآت الصغيرة إذا توفرت الإرادة والتخطيط السليم[167].وهنالك العديد من العوامل والتي في مقدمتها ندرة الموارد المالية والتي تفرض أفضلية المشروعات الصغيرة والحرفية ،كما تتميز تلك المشروعات بخصائص وصفات تجعلها أكثر ملاءمة لظروف الدول النامية ومتطلبات التنمية بتلك الدول والتي منها:

1. احتياجات تلك المشاريع إلي استثمارات قليلة. فحيث تعاني الدول النامية من قلة الموارد وتعدد الاستخدامات لتلك الموارد المحدودة، من ثم فإن أنماط تلك المشروعات تناسب المقدرة الاستثمارية في تلك الدول سواء كان الاستثمار في تلك المشاريع يتم بواسطة الأفراد، أو مصادر تمويل أخرى.

2. انخفاض تكلفة فرص العمل. حيث تتراوح في تلك النوعية من المشاريع ما بين 3,5–10 ألاف جنيه، كذلك وفقاً لدراسات جدوى تلك المشاريع. ويعد ذلك في حد ذاته خاصية ضرورية ملائمة لظروف الدول النامية التي لديها أعداد كبيرة باحثة عن عمل مقابل قدر محدود من الاستثمارات. ثم تستطيع تلك المشاريع إتاحة فرص عمل أكثر بما هو متاح من الاستثمار عن غيرها من المشاريع.

3. تستخدم تلك المشاريع تكنولوجيا سهلة –وليست تكنولوجية متخلفة– وهذه التكنولوجيا تتصف بأنها ذات تكلفة أقل، واحتياجها للتدريب عليها محدود ويمكن لعنصر العمل تعلمها واستيعابها بيسر وفي فترة زمنية قصيرة، وكل ذلك يتلاءم مع ظروف الدول النامية. اعتماد المشاريع الحرفية والصغيرة علي خامات محلية، ذلك مما يزيد من القيمة المضافة ويوفر سهولة انسياب المدخلات ويقلل الواردات، كما يؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد في الاقتصاد القومي.

4. تعد المشاريع الصغيرة سهلة التوطين، بما يؤدي إلي انتشارها جغرافيا وتعد من ضمن أهم مميزات تلك النوعية من المشاريع، حيث تؤدي إلى انتشار سوق منتجات تلك المشاريع بما يؤدي إلى خفض التكلفة التسويقية، والقرب من مصادر المواد الخام والأيدي العاملة. هذا بالإضافة إلى أن تلك النوعية من المشاريع

167 نشر في جريد الصحافة بتاريخ 2010/3/6م http://www.sudaress.com

احتياجاتها من الطاقة قد تكون محدودة، كما إنه يمكنها الاستفادة من. مصادر للطاقة غير التقليدية كالطاقة الشمسية، والرياح والغازات وذلك بصورة أفضل من المشاريع الكبيرة. كما إنها أقل تلويثاً للبيئة من المشاريع الكبيرة، ويمكن السيطرة علي أثارها البيئية.

المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

يواجه نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة في كافة أنحاء العالم مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل تعتبر موحدة أو متعارف عليها في المشروعات الصغيرة في كافة أنحاء العالم وهي متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت. ومن أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم:

1. **كلفة رأس المال:** وهذا ينعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.
2. **التضخم:** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي المنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.
3. **التمويل:** تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. (التأسيس، الأولية، النمو الأولي، النمو الفعلي، الاندماج). ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.
4. **الإجراءات الحكومية:** وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. **الضرائب:** يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

6. **المنافسة والتسويق:** من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

7. **ندرة المواد الأولية** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

بناءً علي نتائج استطلاع شمل نحو 75 منشأة صغيرة في المنطقة الصناعية بكل من مدينة الخرطوم ومدينة الخرطوم بحري في أوائل عام 2003م، اتضح أن أهم المعوقات التي تواجه قطاع منشآت الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم بالسودان تتمثل في الاتي:

1. مشاكل تمويلية تؤدي إلى صعوبة الحصول على التمويل اللازم من مؤسسات التمويل بسبب متطلبات الضمان وكفالة التمويل، حيث يرى 78% من الذين شملهم المسح بأن مشكلة التمويل تمثل العائق الأكبر لتطوير وتوسع هذه المنشآت.

2. مشاكل فنية ترجع إلي النقص في العمالة الماهرة وانخفاض جودة الخامات ومستلزمات التشغيل وتخلف أساليب الإنتاج.

3. مشاكل تسويقية يترتب عليها عدم القدرة علي تصريف منتجات منشآت الأعمال صغيرة ومتوسط الحجم.

من هنا يتبين أن منشآت الأعمال صغيرة ومتوسط الحجم في السودان ما زالت في حاجة إلي تفعيل دورها حتى تعمل على تحقيق الأهداف التي حققتها نظائرها في البلدان الأخرى، كما هو الحال بالنسبة لدولة كاليابان مثلاً. وهذا يتطلب وجود تنظيم إداري فاعل يهتم برعاية هذه النوع من المنشآت، ويعمل في ذات الوقت علي التغلب على المعوقات التي تحد من أنشطتها وإسهاماتها وذلك من خلال محورين أساسيين هما الإطار التشريعي وآليات تطوير منشآت الأعمال الصغيرة. وتعتبر هذه الآليات بمثابة السياسات التي تتبناها الدولة تحفيز ودفع هذه المنشآت للمساهمة الفعّالة في اقتصادها الوطني. وباعتبار أن مشكلة التمويل كانت تمثل العائق الأكبر لتطور وتوسع نشاط منشآت الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم في السودان[168].

مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

افتتح بنك الادخار السوداني في يوم الادخار العالمي الموافق 31 أكتوبر 1974م. اختيرت مدينة ود مدنى مقراً لرئاسته لأن منطقة الجزيرة تعتبر منطقة وسط وتذخر بالحرفيين وذوى الدخول المتوسطة والمحدودة، وتعاظم الاهتمام أكثر بعد قيام قمة التنمية الاجتماعية عام 1995م بكوبنهاجن والتي نادت بمحاربة الفقر والبطالة ووجهت الدول المشاركة بوضع استراتيجيات وآليات خاصة بتخفيف الفقر ضمن سياساتها الاقتصادية الكلية. وقد تمت إعادة هيكلة بنك الادخار السوداني إلى مصرف الادخار والتنمية

168 إبراهيم احمد أونور، دراسات مصرفية ومالية (مجلة علمية نصف سنوية محكمة)، العدد العاشر، يوليو، 2007م، ص51.

الاجتماعية ليعمل كذراع مساعد للدولة في تخفيف حدة الفقر. جاء مولد هذا المصرف كمؤسسة تمويلية متخصصة تؤدى هذا الدور بعيداً عن التقليدية والنمطية في التمويل والادخار، وبموجب ذلك اصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم المؤقت بإنشاء مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في يوم التاسع عشر من نوفمبر 1995م، ليكون مصرفاً خالصاً لفقراء السودان يدار بواسطة هيئة أمناء بغرض إخراجهم من دائرة الفقر والعوز، وباشر المصرف عمله الرسمي في أول يناير من العام 1996م[169].وقد عمل في عدة مجالات منها مجالات تقديم خدمة التمويل للإفراد والمجموعات ومجال القطاعات والأنشطة الاقتصادية المستهدفة وفي مجال دراسات الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتمويل الأصغر

الدراسة الميدانية

تناولنا مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ودوره في دعم وتمويل الشرائح الضعيفة في المجتمع كذلك الأنشطة التي قام المصرف بتمويلها. ويتكون مجتمع البحث من المستفيدين من التمويل الأصغر المقدم بواسطة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية (فرع الأمم المتحدة)، حيث اختيرت محلية الخرطوم كمنطقة لإجراء الدراسة الميدانية وبلغ عدد المستفيدين (584) وتم عمل دراسة للمستفيدين، واتضح أن (400) مستفيد قد التزموا التزاماً كاملاً بكل شروط ونظم البنك وإدخال كل مال التمويل في المشروع. وقد اختيرت عينة قصدية من مجتمع البحث، تكونت هذه العينة من 40 مستفيداً من التمويل الأصغر بمحلية الخرطوم ومثلت العينة 10% من حجم المجتمع الكلي.

تم توزيع 40 استبيانة على كل أفراد العينة، احتوت استمارة الاستبيان علي 23 سؤالاً، وتم تصنيف المشروعات الصغيرة الممولة إلي أربعة قطاعات: صناعي، تجاري، خدمي، حرفي، احتوت استمارة الاستبيان أيضاً علي أسئلة تتعلق بالعمر والحالة الاجتماعية والمهنة وبعض الأسئلة المتعلقة بالتمويل وإجراءاته وكيفية السداد والتسهيلات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة. ثم تم تحليل إحصائي كوسيلة لاستخلاص نتائج الدراسة الميدانية.

جدول (1): النوع:

النوع	التكرار	النسبة %
الذكور	29	%72.5
الإناث	11	%27.5
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

169 مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، إدارة التمويل الأصغر، إنجازات المصرف في التنمية الاجتماعية للفترة 2012/2008م.

ويلاحظ من المعلومات الواردة بالجدول (1) أن نسبة 72.5% من المستهدفين من التمويل هم من الذكور و27.5% من الإناث، وهذا يوضح أن الوصول إلي المصرف وطلب التمويل وإدارة المشروعات لا يقتصر علي الذكور فقط، وإنما الإناث أيضاً لهن مشروعات صغيرة تحتاج إلى تمويل.

جدول (2): الفئات العمرية للمستهدفين من التمويل:

العمر	التكرار	النسبة %
30-18	5	%12.5
40-31	10	%25
50-41	17	%42.5
50 فاكثر	8	%20
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (2) إلي أن نسبة 42.5% هي الفئات العمرية بين 41-50 نسمة هي الفئة الأكثر حصولاً علي التمويل الأصغر، وتليها الفئة العمرية 31-40 وتمثل نسبة 25%، وتليها الفئة العمرية 50 سنة فأكثر نسمة وتمثل نسبة 20%، وأخيرا الفئة 18-30 نسمة بنسبة 12.5% وهذا يوضح أن المستهدفين من المشروعات الممولة فيما بين (31-50) سنه ومن بينهم ربات البيوت وفي سن المعاش الذين يسعون إلي العمل من أجل الوفاء لمتطلبات الأسرة عن طريق تبني أنشطة ومشروعات تتناسب مع إمكانياتهم، وبالتالي الاستفادة من أوقات الفراغ، ويلاحظ أيضا أن الفئات العمرية ما بين (18-30) سنه هي الفئات التي حصلت علي أقل تمويل، وهي أعمار الشباب مما يدل علي أنهم يسعون للعمل في أماكن أخرى ذات دخل أعلي مستفيدين من مقدراتهم علي ذلك لمقابلة متطلباتهم وتطلعاتهم.

جدول (3): المستوي التعليمي للمستفيدين من التمويل:

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة %
أمي	1	%2.5
يقرأ ويكتب	2	%5.0
ابتدائي	3	%7.5
ثانوي	6	%15
جامعي	17	%42.5
فوق الجامعي	11	%27.5
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (3) أن 42.5% من المستفيدين من التمويل الأصغر هم حملة الشهادة الجامعية و27.5% من نسبة المستفيدين الذين حصلوا علي الشهادة فوق الجامعية، ثم 15 % من حملة الشهادة الثانوية، يليهم حملة الشهادة الابتدائية بنسبة 7.5% ويليهم من يقرأ ويكتب بنسبة 5% وأخيرا الأميين بنسبة 2.5%.

جدول (4) المهن التي يعمل بها أصحاب المشروعات الممولة

المهنة	التكرار	النسبة %
عامل	1	%2.5
موظف	19	%47.5
طالب	5	%12.5
حرفي	1	%2.5
بالمعاش	5	%12.5
ربة منزل	1	%2.5
أعمال حرة	8	%20
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (4) إلي أن نسبة 47.5% من المستفيدين من التمويل الأصغر من مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، هم الموظفين ويليهم أصحاب الأعمال الحرة بنسبة 20%، وتساوت نسبة الطلاب والمعاشيين بـ12.5%، كما تساوت ربات البيوت والحرفيين والعمال بنسبة 2.5%، وهذا يؤكد أن السياسة التي تتبناها الدولة والمصارف من فلسفة واستراتيجية التمويل الأصغر في توجيهه إلي هده الفئات من أفراد المجتمع..

جدول (5): الحالة الاجتماعية للمستفيدين من التمويل:

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة %
اعزب	13	%32.5
متزوج	21	52.5%
ارمل	03	%7.5
مطلق	03	%7.5
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (5) إلي أن نسبة 52.5% من أصحاب المشروعات الممولة من قبل المصرف من المتزوجين، وقد سجلت هذه الفئة أعلي نسبة وذلك بسبب زيادة الأعباء المعيشية بالنسبة للمتزوجين. يليها فئة غير المتزوجين بنسبة 32.5% وتليها فئة الأرامل بنسبة 7.5% وتشترك معها فئة مطلق في نفس

النسبة، الأمر الذي يوضح أن الحالة الاجتماعية للفرد تجعله أكثر مسؤولية تجاه السعي للحصول علي دخل إضافي يساعد في تخفيض أعباء المعيشة وتوفير حياة كريمة لأفراد الأسرة.

جدول (6) عدد أفراد أسرة أصحاب المشروعات الممولة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة %
(1-3) نسمه	12	%30
(4-6) نسمه	18	%45
7 نسمه فاكثر	10	%25
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (6) إلى أن نسبة 45% من اسر أصحاب المشروعات الممولة تتكون من (4-6) أفراد، بينما نجد أن 30% من الأسر تتكون من (1-3) أفراد، والأسر التي تتكون من أكثر من 7 أفراد تمثل نسبة 25%.

جدول (7): الأسباب التي من اجلها قام المشروع:

أسباب قيام المشروع	التكرار	النسبة %
رغبة في العمل	2	%5
زيادة دخل الأسر	13	%32.5
تخفيض أعباء المعيشة	25	%62.5
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (7) إلى أن نسبة 62.5% من أصحاب المشروعات كان دافعهم الأساسي للقيام بها تخفيض أعباء المعيشة، و32.5% من أصحاب المشروعات كان دافعهم زيادة الدخل، ونسبة5% كانت الرغبة في العمل هي الدافع لقيام المشروع، هذا يدل على أن التمويل الأصغر أدي إلي الأهداف التي وضعت له.

جدول (8): الكيفية التي تم بها الذهاب إلي المصرف:

الكيفية	التكرار	النسبة %
بمفردك	35	%87.5
بواسطة مكتب الرعاية الاجتماعية بمحلية الخرطوم	5	%12.5
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يتبين من الجدول (8) أن نسبة 12.5% من أصحاب المشروعات كان ذهابهم إلي المصرف بواسطة مكتب الرعاية والتنمية الاجتماعية بمحلية الخرطوم، وأن 87.5% منهم ذهبوا إلي المصرف وهذا يوضح أن هناك تطوراً وتقدماً في تعامل الأفراد بصورة عامة مع المؤسسات التمويلية.

جدول (9): الإجراءات المتبعة في الحصول علي التمويل

الإجراءات	التكرار	النسبة %
سهلة	27	%67.5
معقدة	13	%32.5
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

تشير بيانات الجدول (9) إلي أن نسبة 67.5% من أصحاب المشروعات الممولة اجمعوا علي أن الإجراءات التي يتبعها المصرف في تعامله مع المستفيدين سهلة ومبسطة وفي استطاعة أي شخص القيام بها، وهي تشمل تقديم دراسة جدوى مبسطة للمشروع المراد تمويله وإحضار بطاقة شخصية مع ضرورة إحضار شهادة ممارسة المهنة ورخصة العمل بالنسبة للمهنيين، و32.5% من المستفيدين ذكروا بان الإجراءات معقدة و يجب العمل علي تبسيطها.

جدول (10): النشاط الذي قام المصرف بتمويله:

النشاط الذي قام المصرف بتمويله	التكرار	النسبة %
صناعي	3	%7.5
تجاري	18	%45
خدمي	12	%30
حرفي	7	%17.5
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (10) إلي أن نسبة 45% من المشروعات التي قام المصرف بتمويلها هي مشروعات تجارية و30% من المشروعات خدمية، وأن 17.5% من المشروعات التي قام مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بتمويلها هي حرفية، و7.5% مشروعات صناعية قام المصرف بتمويلها من خلال التمويل الأصغر في فترة الدراسة ومنطقة البحث، وذلك يرجع إلى أن التمويل الأصغر يخصص دائما للمشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة التي هي أم الصناعات الكبيرة فهي تحتاج إلى تمويل اكبر لذلك كانت نسبة التمويل الأصغر للمشروعات الصناعية ضعيفة.

جدول (11): حجم التمويل الذي قام المصرف بتقديمه للمستفيدين

حجم التمويل	التكرار	النسبة %
1000 جنيه	2	%5.00
2000 جنيه	15	%37.5
3000 جنيه	9	%22.5
4000 فأكثر	14	%35
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (11) إلي أن نسبة 37.5% من المستفيدين كان حجم التمويل الذي تحصلوا عليه 2000 جنيه معظمهم من الموظفين والمعاشيين وذلك لضمان مرتباتهم ومعاشهم، ونسبة 35% حصلوا علي تمويل 4000 جنيه فأكثر وغالبيتهم من الموظفين أيضاً، وحصل 22.5% من المستفيدين من التمويل مبلغ 3000 جنيه، وقام المصرف بمنح تمويل 1000 جنيه لربات البيوت والحرفيين، وذلك لقيامهم بمشاريع متناهية في الصغر وتحتاج إلي تمويل بسيط.

جدول (12): أجل التمويل لأصحاب المشروعات الممولة

أجل التمويل	التكرار	النسبة %
سنه أو أقل	21	%52.5
سنتان	17	%42.5
ثلاث سنوات فأكثر	2	%5.00
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

تشير المعلومات في الجدول (12) إلي أن نسبة 52.5% من التمويل الممنوح للمشروعات ذو أجل سنه أو اقل من سنه، وأن 42.5% من التمويل ذو أجل سنتين، و5% ذو أجل ثلاث سنوات فأكثر.

جدول (13): هل التمويل كافي أم لا

هل التمويل كافي	التكرار	النسبة %
نعم	18	%45
لا	22	%55
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (13) إلي أن نسبة 45% من أصحاب المشروعات الممولة اجمعوا على أن التمويل الذي يمنح لهم كافٍ، أي يغطي تكاليف مشروعاتهم، وأن 55% ذكروا بأنه غير كافٍ، كما أن منح التمويل لأي مشروع يتوقف علي طبيعة المشروع.

جدول (14): الكيفية التي يتم بها سداد قرض التمويل

كيفية السداد	التكرار	النسبة %
أقساط شهرية	36	%90
بعد إنتاجية المشروع	4	%10
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (14) إلي أن نسبة 90% من أصحاب المشروعات الممولة أجمعوا علي أن سداد التمويل يتم وفق أقساط شهرية وأن 10% ذكروا بأنه يتم بعد إنتاجية المشروع، وهذا الاختلاف ربما يعود إلي اختلاف طبيعة كل مشروع، فبعض المشاريع لا تحتاج إلي فترة طويلة حتى يتم تسويق إنتاجها، وبعضها يحتاج إلي وقت طويل حتى يتم التسويق، وطبيعة منح التمويل الأصغر من المصارف يرتبط بتسديد الأقساط شهرياً.

جدول (15): التسهيلات التي يقوم المصرف بإعطائها للمستفيدين

نوع التسهيلات	التكرار	النسبة %
إعداد دراسات الجدوى	11	%27.5
التدريب و تنمية القدرات و المتابعة	24	%60
توفير الضمانات	05	%12.5
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يلاحظ من الجدول (15) أن نسبة 52.5% من أصحاب المشروعات، أجمعوا علي أن المصرف يقوم بإعداد دراسات الجدوى، بينما نجد أن 27.5%منهم ذكروا بأن المصرف يقدم الضمانات الكافية لنجاح المشروع ،و20% ذكروا أن المصرف يقوم بالتدريب وتنمية القدرات الذاتية للمستفيدين.

جدول (16): الدخل الشهري قبل استلام التمويل

الدخل الشهري	التكرار	النسبة %
لا يوجد دخل	5	12.5%
أقل من 100 جنيه	1	2.5%
100-200 جنيه	2	5.00%
200-250 جنيه	4	10%

250 فأكثر	28	70%
المجموع	40	100%

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يقرأ من الجدول (16) أن نسبة 5% من أصحاب المشروعات الممولة يقدر دخلهم قبل استلام التمويل بـ(100-200) جنيه، و10% منهم يتراوح دخلهم ما بين (200-250) جنيه، 70% منهم يقدر دخلهم بأكثر من 250 جنيه شهرياً، و12.5% منهم أصحاب المشروعات ليس لديهم دخل ثابت أو منتظم، 2.5% من أصحاب المشروعات الذين حصلوا على تمويل كان دخلهم قبل التمويل أقل من 100 جنيه شهرياً.

جدول (17): ما إذا كان هناك زيادة في الدخل الشهري أم لا

هل زاد دخلك الشهري	التكرار	النسبة %
نعم	40	100%
لا	0	0%
المجموع	40	100%

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يلاحظ من الجدول (17) إلي أن نسبة 100% من أصحاب المشروعات الممولة من قبل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية فرع الخرطوم بأن دخلهم الشهري قد زاد بعد استلام التمويل الأصغر من المصرف وبدء العمل، وهذا يؤكد بأن كل الذين تم تمويلهم من قبل المصرف التزموا العمل به في مشاريع إنتاجية مباشرة .

جدول (18): مقدار الزيادة في الدخل الشهري عن طريقة التمويل الأصغر

مقدار الزيادة	التكرار	النسبة %
%15	7	17.5%
%25	8	20%
%50	19	47.5%
%100	4	10%
100% فأكثر	2	05%
المجموع	40	100%

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

من الجدول (18) يلاحظ أن نسبة 17.5 % زاد دخلهم بنسبة 15% فأكثر، و20% من أصحاب المشروعات زاد بأكثر من 25%، و47.5% زاد دخلهم بنسبة 50% فأكثر و10% زاد دخلهم بنسبة 100 %، و5% زاد دخلهم أكثر من 100% وهذا يؤكد أن التمويل الأصغر يؤدي إلي زيادة في الدخل الشهري بنسب متفاوتة.

جدول (19): نوعية المشاكل التي تواجه المشروع

نوعية المشاكل	التكرار	النسبة %
تمويلية	6	15%
رسوم حكومية	26	65%
تسويق	8	20%
المجموع	40	100%

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يلاحظ من الجدول (19) أن نسبة 65% من المشاريع تواجه مشاكل كبيرة فيما يختص بالرسوم الحكومية، لذلك تعمل وزارة الرعاية الاجتماعية جاهدة علي إعفاء هذه المشاريع من الرسوم الحكومية، أو تخفيضها إلي أدناها وذلك لضمان استمرار المشروعات، و15% من المشاكل التي تواجه المشروعات هي مشاكل تمويلية، و20% مشاكل تسويقية.

جدول (20): مجال استخدام الأرباح المحققة

تستخدم الأرباح في؟	التكرار	النسبة %
الادخار	-	%0.00
زيادة الدخل	25	62.5%
في المشروع نفسه	15	37.5%
المجموع	40	100%

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

تشير البيانات بالجدول (20) أن نسبة 62.5% من الأرباح المتحققة يتم استخدامها في زيادة دخل الأسرة ومقابلة احتياجاتها المتزايدة يومياً، و37.5% يتم استخدامها في المشروع نفسه ولا يتم ادخارها. لذلك لابد من العمل علي تحسين نوعية المشروعات وترقيتها لزيادة عائدها، لأن معظم هذه المشروعات تعمل علي زيادة دخل الأسرة وزيادة المستوي المعيشي للأسر.

جدول (21): ما إذا كانت السياسة التي يتبعها المصرف تمتاز بالنجاح أم لا:

تمتاز بالنجاح	التكرار	النسبة %
نعم	29	72.5%
لا	11	27.5%
المجموع	40	100%

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

ويتبين من الجدول (21) أن نسبة 72.5% من أصحاب المشروعات الممولة أجابوا أن السياسة التي يتبعها المصرف في تعامله مع المشروعات الصغيرة تتسم بالنجاح، و27.5% ذكروا بأن السياسة التي يتبعها المصرف لا تتسم بالنجاح.

جدول (22):تكلفة المشروع قبل استلام التمويل الأصغر

تكلفة المشروع	التكرار	النسبة %
جنيه5000اقل من	7	17.5%
جنيه10000اقل من	30	75%
جنيه10000أكثر من	3	7.5%
المجموع	40	100%

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يلاحظ من الجدول (22) أن نسبة 75% أجابوا أن تكلفة مشروعاتهم كانت أقل من 10000 جنيه قبل استلامهم التمويل، وان نسبة 17.5% أجابوا أن تكلفة مشروعاتهم أقل من 5000 جنيهاً بينما نسبتهم 7.5% أجابوا أن تكلفة مشروعاتهم كانت أكثر من 10000 جنيه.

جدول (23): حصولك على التمويل يعمل على تطوير مشروعك

الحصول على التمويل	التكرار	النسبة %
نعم	37	92.5%
لا	3	7.5%
المجموع	40	100%

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يتبين من الجدول (23) أن نسبة 92.5% من أصحاب المشروعات الممولة أجابوا أن حصولهم علي التمويل الأصغر يؤدي إلي تطوير مشروعاتهم وزيادة حجمها، لأن التمويل يعمل على زيادة الإنتاج وجودته وتطوير عمليات الترويج والتسويق في الأسواق الكبرى، بينما 7.5% فقط يرون أن التمويل الأصغر لا يؤدي إلي تطوير مشروعاتهم.

النتائج:

أثبتت الدراسة الميدانية أن معظم المستفيدين من التمويل من الذكور وذلك بنسبة 72.5% والإناث بنسبة 27.5% وان معظم الفئات العمرية المستفيدة من التمويل تنحصر بين (41-50) سنه وجميعهم متزوجون ودافعهم الأساسي للعمل بهذه المشروعات هو زيادة الدخل وذلك لمقابلة متطلبات الحياة اليومية

والعمل للمستقبل الزاهر. فقد أثبتت الدراسة أن نسبة 42.5% من أصحاب المشروعات الممولة من قبل المصرف من المتزوجين وهى الفئة الأكثر حاجة للمال وذلك لزيادة دخل الأسرة وتخفيف أعباء المعيشة.

وقد قامت الدراسة بحصر المشروعات في ثلاثة قطاعات وهى كالاتي:

1. القطاع التجاري بنسبة 45% والقطاع الخدمي بنسبة 30% والقطاع الحرفي بنسبة 17.5% أما القطاع الصناعي فكانت مساهمة المصرف في تمويله ضعيفة جداً بنسبه 7.5% وذلك يرجع إلى اهتمام الدولة بالمشاريع الصناعية لما لها من دور فعال تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى تمويل أكبر.

2. أثبتت الدراسة أن 87.5% من أصحاب المشروعات الممولة كان ذهابهم إلى المصرف بمفردهم وهذا يدل على أن الثقافة المصرفية قد وصلت إلى الجميع الأمر الذي يساعد الدولة كثيراً في تقدمها الاقتصادي كما أن هناك نسبة ضعيفة 12.5% ذهبت إلى المصرف بواسطة مكتب الرعاية الاجتماعية.
3. لقد أثبتت الدراسة أيضاً أن نسبة 67.5% أوضحوا إن الإجراءات المتبعة للحصول على التمويل سهلة. وهذا يوضح وجود تقدم في تعامل الأفراد مع المصارف. وان نسبة 32.5% أفادوا بأن هناك تعقيدات في الإجراءات المتبعة.
4. لقد أثبتت الدراسة أن 90% من أصحاب المشروعات الممولة يقومون بسداد قرض التمويل في شكل أقساط شهرية. وان نسبة 10% من المستفيدين أكدوا بان السداد يتم بعد إنتاجية المشروع.
5. بخصوص الدعم المالي والفني فإن الدراسة توصلت إلى أن 60% من المشروعات الصغيرة اهتم فيها المصرف بالتدريب وتنمية القدرات والمتابعة، وهذا يتم عبر المشرفين الذين يمثلون الوسيط ما بين المصرف وصاحب المشروع وان 27.5% اهتم فيها المصرف بتقديم وإعداد دراسات الجدوى للمستفيدين.
6. أثبتت الدراسة إن نسبة 62.5% كان سعيهم من وراء تمويل مشروعاتهم تخفيف أعباء المعيشة ولاسيما إن معظمهم متزوجون ولهم أسر، وأن نسبة 45% منهم عدد أفراد الأسرة من أربعه إلى ستة أشخاص أما نسبة 32.5% من أصحاب المشروعات الممولة كان سبب قيام مشاريعهم من أجل زيادة دخل الأسرة.
7. أثبتت الدراسة إن نسبة 100% من أصحاب المشروعات الممولة من قبل المصرف أن دخلهم الشهري قد زاد بعد استلام التمويل ومزاولة العمل بالمشروع وهذا يؤكد أن أصحاب المشروعات التزموا العمل بالتمويل في المشروعات ،كما يثبت ذلك أن مشاريعهم وضعت لها دراسة الجدوى الاقتصادية.

8. كذلك أثبتت الدراسة أن هناك مشاكل تواجها المشروعات الصغيرة الممولة وان نسبة 68.5% من المشاريع تواجه مشاكل كبيرة فيما يختص بالرسوم الحكومية. كما إن نسبة 20% مشاكل تسويقية و15% مشاكل تمويلية. وتواجه المشروعات الصغيرة مشاكل أخرى مثل التضخم وندرة الموارد الأولية.

9. أثبتت الدراسة بأن السياسة التمويلية التي يتبعها مصرف الادخار في تعامله مع المشروعات تتسم بالنجاح وذلك بإجماع نسبة 72.5%. كما أن نجاح التمويل أثبتت الدراسة أنه يؤدى إلى تطوير المشروع، وذلك بإجماع نسبة 92.5% أجابوا بان التمويل يؤدى إلى تطوير المشروع.

التوصيات

في ضوء ما تقدم يمكن أن نستنتج مدى أهمية المشروعات الصغيرة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، ومن الواضح أنها تعاني من مشكلات وصعوبات في أسلوب إدارتها وتنظيمها. إن من سمات المشروعات توفير فرص وظيفية للشباب مما يساهم في دفع عجلة الحياة الاجتماعية إلى الأمام. إذ أن كل فرد من أفراد المجتمع الإنساني عندما يعمل يشعر أنه عضو فعال في المجتمع وأنه مساهم في التنمية الاجتماعية. وبالنظر للأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية وما تتمتع به هذه المشروعات من مزايا في مجال الإنتاج والخدمات التي تحتم ضرورة وجودها بجانب المشروعات الكبيرة، أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المشروعات وتذليل كآفة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنمية الاقتصادية. وبما أن التمويل المالي للمشروعات الصغيرة يعد من أبرز المشكلات التي تواجه قيامها، فإن هذا البحث يقدم بعض التوصيات التي يمكن أن تشكل في مجملها استراتيجية مقترحة لتحقيق هذه الأهداف:

1. زيادة السقف التمويلي لمشاريع التمويل الأصغر، لأن تطوير المشاريع الصغيرة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .فقد ساهمت في حل مشكلتي الفقر والبطالة .
2. زيادة عدد المؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة وزيادة اهتمام المصارف التجارية بالمتطلبات التمويلية للمشروعات الصغيرة ووضع خطط تمويلية لها.
3. على المصارف التجارية والمؤسسات المالية أن تساير التطورات الاقتصادية وأن تشترك في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتواجه التحديات التي تتعرض لها.
4. زيادة وتطوير برامج التنمية والتدريب وإزالة عوائق السياسات التنظيمية والسياسات الحكومية للنظام المصرفي التي هي من أهم العناصر الأساسية لإنجاح عمليات تمويل المشروعات الصغيرة في المصارف التجارية.
5. الاهتمام بتطوير مراكز التدريب المهني والحرفي المتخصصة والعناية بالتدريب في مجال الصناعات

الصغيرة لما لها من تأثير مباشر في التنمية الاقتصادية للدولة.

6. إجراء مسح دوري للمشروعات الصغيرة وتجميع إحصاءات خاصة بها في مجالات الإنتاج والقوى العاملة ورأس المال وغيرها بهدف مساعدة الجهات المسؤولة في اتخاذ القرار المناسب لتطوير هذه المشروعات وتحديد احتياجاتها التمويلية.

7. تأسيس لجنة أو هيئة متابعة دائمة من المصرفيين ومالكي المشروعات الصغيرة والقانونيين لتدارس وإيجاد طرق وآليات تسّهل عملية الإقراض وتعالج قدرة صغار المستثمرين على توفير الضمانات المطلوبة ومراجعة شروط التمويل في اتجاه تسهيلها وتذليل العقبات.

8. الاهتمام بالجانب الاجتماعي لأصحاب المشروعات الصغيرة وعدم التركيز على الجانب المادي فقط.

9. العمل على إيجاد حلول نهائية للمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة وأهمها الرسوم الحكومية الكبيرة التي تفرض عليها وذلك مراعاة لظروف هذه المشروعات والمستفيدين منها لاسيما وأنها تساهم مساهمة مباشرة في التنمية الاقتصادية.

10. السعي لاستصدار التشريعات التي تنصف المشروعات الصغيرة وزيادة الدعم الحكومي لها من خلال تقديم الإعانات والقروض والتسهيلات والاستشارات اللازمة. كما عليها الابتعاد عن مصادر التمويل من أسواق التمويل غير الرسمي.

ختاماً يمكن القول بأن على المشروعات الصغيرة أن تعي حقيقة أنها تواجه سلسلة مترابطة من التحديات الناجمة عن تغير الأوضاع في السوق الدولية ومن بينها تزايد تحرير التجارة، وبيئة الأعمال التجارية الآخذة في التوسع جغرافيا، واشتداد حدة المنافسة في الداخل والخارج. ولهذا فإنها مطالبة بوضع استراتيجية لتطوير أدائها لضمان بقائها واستمرارها.

المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- صالح جبريل حامد احمد، التمويل الأصغر في السودان (المفهوم، النماذج، التطبيقات)، الخرطوم، شركة مطابع العملة، 2010م

2- عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، مطبعة جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، 1998م.

3- مصطفى جمال الدين ابوكساوى وآخرون، تحليل الوضع الراهن للتمويل الأصغر في السودان، يونيكونز للاستشارات المحددة، الخرطوم، 2006م.

ثانيا: الندوات والأوراق والمجلات العلمية:

1- أبو القاسم محمد أبو النور، نشأة وتطور مفهوم التمويل، مجلة المصرفي، العدد30، 2003م.

2- إقبال جعفر حسن، ورقة التمويل الأصغر في السودان، التحديات والرؤي المستقبلية، ورشة التمويل الأصغر، الخرطوم، 2008م.

3- الزين عمر الحادو، محاضرة في التمويل الأصغر وتحديات التطبيق، بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، الخرطوم، 2010م

4- عبد الرحمن حسن عبد الرحمن، دعم الأسر المنتجة لتخفيض حدة الفقر تقيم وتقوية التجارب الماثلة، ورشة التمويل الأصغر، ولاية الخرطوم، يوليو 2010م.

5- وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية، الطلب رؤيا اجتماعية، ورشة التمويل الأصغر، الخرطوم، 2008م.

ثالثا: التقارير والدوريات:

1. مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، إدارة التمويل الأصغر والتنمية الاجتماعية، انجازات المصرف في التنمية الاجتماعية للفترة 2012/2008م.
2. جريدة الصحافة بتاريخ 2010/3/6م http://www.sudaress.com
3. سياسات بنك السودان المركزي، للعام 2013/20/2م.

رابعا: مواقع الإنترنت:

1- www.albaraka.com.sd.
2- www.sudaress.com.
3- www.acc4arab.com.

السمات الصوتية في لهجات الحجاز ونجد

د. إقبال عبد العزيز منوفلي حمد

الأستاذ المساعد بكلية الآداب والإدارة جامعة بيشة

مستخلص:

تشعبت اللُّغة العربية منذ العصر الجاهلي إلى لهجات حضرية حجازية، ولهجات بدوية نجدية، تعبر كل منها عن حاجات أهلها. وبما أنّ العوامل الجغرافية والظروف الاجتماعية تختلف بين الكتلتين، فقد انعكس ذلك على لهجات كل منها من حيث أصوات الكلمات، والبنية، ومظاهر الإعراب، ودلالة الألفاظ.

الكتلتان تشتركان في قدرٍ كبيرٍ من الصفات اللُّغوية والعادات الكلامية، وذلك لأنّ لغتهما الأم واحدة هي اللُّغة العربية؛ إلا أنّه توجد بينهما فروق ملحوظة. فقد مالت القبائل البدوية بصفة عامة إلى السمات الصوتية التي تتناسب مع الخشونة وجفاء الطبع الذي فرضته ظروف الحياة القاسية في الصحراء، في حين أنّ القبائل الحضرية اختارت السمات التي تتناسب مع الليونة ورقة الطبع. ومظاهر الاختلاف بين هاتين الكتلتين تمثل لنا وبوضوح مظاهر الاختلاف بين لهجات البدو والحضر، ويأتي في مقدمة ذلك الاختلاف من الناحية الصوتية. وقد اخترت البحث في" **السمات الصوتية في لهجات الحجاز ونجد**".

Abstract :

Branched Arabic into accents since the pre-Islamic era , accents urban Hijazia, accents Bedouin Nadia reflect the needs of its people understanding .pma and Tkhataba that the factors of geography and social conditions vary between environments , has reflected on the accents each of them in terms of sounds of words and structure and manifestations of expression and significance of words.

During the Islamic conquests ,Arabic Language moved in to new environments later known as the Arabic countries .It moved into these language groups between them expression.

Tended Bedouin tribes in the pronunciation to audio features that fit the roughness and staleness Copyright imposed by the harsh conditions of life; while urban tribes tended to appearances that are commensurate with tenderness and supple urban printed.

The different features of these groups represented the different features between languages of Urban and Nomadic particularly, in terms of pronunciation. These differences reflect us great differences among Nomadic and Urban dialects in our modern Arabic communities, because the modern dialects mostly came from old dialects. so ,the researcher choose this topic " Features of pronunciation in Najid and Hijaz dialects ".

مقدمة :

انتقلت اللُّغة العربية مع الفتوحات الإسلامية إلى بيئات جديدة متعددة، عرفت فيما بعد بالدول العربية. وقد انتقلت اللُّغة في صورتين إحداهما اللُّغة النموذجية التي ازدهرت قبل الإسلام في منطقة مكة والحجاز، والأخرى لهجات القبائل العربية التي كانت منتشرة في الجزيرة العربية منذ العصر الجاهلي. بناءً على هذا الأمر صنف اللُّغويون المجموعات اللُّغوية إلي كتلتين، كتلة غربية حضرية تضم قبائل الحجاز وما حولها تسمى بالكتلة الحجازية، وكتلة شرقية بدوية تضم قبائل وسط وشرق الجزيرة تسمى بالكتلة النجدية. والكتلتان تشتركان في قدرٍ كبيرٍ من الصفات اللُّغوية، كما توجد بينهما فروق ملحوظة من حيث أصوات الكلمات والبنية والإعراب وكذلك دلالة الألفاظ.

مظاهر الاختلاف بين هاتين الكتلتين تمثل لنا مظاهر الاختلاف بين لهجات البدو والحضر، ويأتي في مقدمة ذلك الاختلاف من الناحية الصوتية؛ لأنّ الاختلاف بين اللّهجات في غالبه يرجع إلى الناحية الصوتية؛ لذا اخترت البحث في " **السمات الصوتية في لهجات الحجاز ونجد** "

أسباب اختيار الموضوع:

1ـ الاختلاف بين اللّهجات الحجازية والنجدية، يمثل لنا الاختلاف بين لهجات البدو والحضر؛ بل يعكس لنا ظروف الحياة المختلفة بين البيئات البدوية والحضرية.

2ـ تتبع أوجه الاختلاف بين لهجات الكتلتين يفسر لنا الكثير من الاستعمال اللّهجي في مجتمعاتنا العربية المعاصرة؛ لأنّ اللّهجات الحديثة في غالب أحوالها امتداد للهجات القديمة.

حدود الدِّراسة:

تتبع السمات الصوتية التي اتسمت بها اللّهجات الحجازية الحضرية، واللّهجات النجدية البدوية.

أهداف الدراسة:

1- الوقوف من خلال هذه الدراسة على المميزات الصوتية للهجات الحجاز ونجد.

2- الوقوف على الظروف والعوامل التي أدت إلى الاختلاف بين اللّهجات الحجازية والنجدية .

3- الوقوف على العلاقات الوثيقة بين اللّهجات القديمة والحديثة، باعتبار أنّ اللّهجات الحديثة امتداد للهجات القديمة.

4_ التأصيل والعودة إلى الجذور، باعتبار أنّ كل لهْجة تمثل نظاماً لغوياً مُتكلَّماً بالفعل له مميزاته الخاصة، التي قد تزيل اللبس عن الكثير من الألفاظ المستخدمة اليوم، هل هي عربية أصيلة أم دخيلة؟

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة منهجاً وصفياً.

محاور الدراسة:

السمات الصوتية للهجات الحجاز و نجد، والتي تتمثل في:

1ـ الإمالة.

2ـ الميل إلى الضم أو الكسر.

3ـ تسهيل الهمزة وتحقيقها.

4ـ الشدة والرخاوة.

5ـ الجهر والهمس.

6ـ التفخيم والترقيق.

7 ـ التضعيف والتخفيف.

8ـ الإدغام والإظهار.

9ـ الإبدال والقلب.

10ـ سرعة النطق.

هنالك العديد من السمات والظواهر الصوتية التي تميز اللّهجات الحجازية عن اللّهجات النجدية والتي تتمثل في الآتي:ـ

1/الإمالة :

الإمالة في اللغة من الميل، وهو العدول إلي الشيء والإقبال عليه[170]. أما في اصطلاح علماء اللُّغة فهي تعني تقريب الفتحة طويلة كانت أو قصيرة إلى الكسرة، طويلة كانت أو قصيرة. أي أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، لقصد المناسبة لكسرة أو ياء، وتكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء، أو صائرة ياء مفتوحة، أو للفواصل، أو لإمالةٍ قبلها على وجه.[171]

أنواع الإمالة أربعة هي:

1ـ إمالة الفتحة المشوبة بالكسرة نحو فتحة عين " عابد" و " عارف".

2ـ إمالة الفتحة نحو الضمة وهي التي تكون قبل ألف التفخيم ، نحو "الصلاة "، و " الزكاة "، و" قام "، و "غزا ".

3ـ إمالة الضمة المشوبة بالكسر نحو قولك " مررت بمذعِوُر"

(170) . إسماعيل بن حماد الجوهري ، تاج اللُّغة وصحاح العربية ، مادة " ميل "

(171). الاستراباذي ، أبو الحسن علي بن زيد ، شرح شافية بن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ،1980م ،ج3 ، ص4، وصالحة راشد غنيم ، اللّهجات في كتاب سيبويه ،جدة : دار المدن للطباعة ، 1985م ، ص71

4ـ إمالة الكسرة المشوبة بالضمة وهي التي تكون في صيغ بناء الفعل للمجهول ، وقد أسماها قدامى النحاة بالإشمام في مثل " قيل " و "بيع ".[172]

والإمالة تكون في الأسماء والأفعال، لقوة الأسماء وتصرف الأفعال، فأما الحروف فإنّها لا تمال لضعفها وجمودها. والإمالة والفتح لغتان مشهورتان على ألسنة الفصحاء من العرب، الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد، يقول الاستراباذي: " وليست الإمالة لغة جميع العرب، فأهل الحجاز لا يميلون وأشدهم حرصاً عليها بنو تميم ". [173]

إمالة الفتح إلى الكسر هي أكثر أنواع الإمالة شيوعاً وانتشاراً بين القبائل العربية المشهورة. أما إمالة الفتح إلى الضم فقد ظلت مهملة، يشار إليها إشارات خاطفة في بعض الكتب والمؤلفات القديمة على أنّها لهجة لبعض القبائل العربية دون تخصيص.[174]

بصفة عامة نسب الفتح إلى جميع القبائل التي كانت مساكنها غرب الجزيرة ، متمثلة في قبائل الحجاز أمثال قريش والأنصار، وثقيف، وهوازن، وسعد بن بكر، وكنانة. ونسبت الإمالة إلى جميع قبائل وسط وشرق الجزيرة. وقد روي أنّ الرسول صلى اللّه عليه وسلم قرأ " يا يحيى " ممالة، فقيل يا رسول اللّه تميل وليست هي لغة قريش ، فقال هي لغة الأخوال من بني سعد. [175]

إمالة الفتح إلى الكسر فتعزى إما إلى الأصل اليائي، أو الانسجام بين أصوات اللين. وقد ذهب العلماء إلى أنّ الأصل اليائي قد تطور أولاً إلى الإمالة ثم تطورت الإمالة إلى الفتح. ويبدو أنّ القبائل الحضرية كقريش قد انتقلت إلى مرحلة الفتح، المرحلة الأخيرة لهذا التطور، وأنّ الإمالة تكاد تكون معدومة عندهم. [176]

من أقوى شواهد الإمالة ما أُثر منها في بعض القراءات القرآنية ، إذ اشتهر بها قرّاء الكوفة أمثال حمزة والكسائي وغيرهم ممن تنتهي قراءتهم إلى ابن مسعود ، الذي كان يميل في قراءته حسب نهج قبيلته "هُذيل" التي أُثرت عنها هذه الظاهرة وعن جيرانها من بني سعد، يقول الاصطرخي " بغزوان ديار بني سعد وسائر هُذيل " .وقد روي أنّ حمزة والكسائي كانا يميلان كل ما كان من الأسماء من ذوات الياء كقراءتهم " عيسى، وموسى، ويحيى " بالإمالة وكذلك الأفعال والصفات. [177]

---

(172). أبو الفتح عثمان بن جني ، سر صناعة الإعراب، بيروت : دار الكتب العلمية ، 2000م ،ج1، 67

(173) . الاستراباذي ، شرح الشافية ، الموضع نفسه

(174) . أحمد علم الدين الجندي ، اللهجات في التراث، القاهرة : الدار العربية للكتاب ، 1993م، ج1 ، ص275، وإبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية، القاهرة : مكتبة الأنجلو ، ط4 [د.ت] ، ص 66

(175) . جلال الدين السيوطي ، المزهر في اللُّغة وعلومها ، صيدا : المكتبة العصرية ، 1986م ج2 ، ص 91

(176) . أنيس ، في اللهجات ، ص66

(177) . أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ، التيسير في القراءات السبع ، بغداد : مكتبة المثنى ، [د. ت] ، ص46

لا تزال ظاهرة الإمالة شائعة في كثير من اللهجات العربية الحديثة المنتشرة في البلدان العربية اليوم، مثل ما نلاحظه لدى بعض القبائل السودانية مثل قبيلة الشايقية والقبائل البدوية بشمال كردفان، وكذلك في لهجات بلاد الشام وبعض نواحي مصر.

2/ الميل إلى الضم أو الكسر:

مالت القبائل البدوية بشكلٍ عام إلى الضمة لأنّها مظهر من مظاهر الخشونة البدوية، بينما كسرت القبائل المتحضرة، لأنّ الكسر دليل التحضر والرقة في معظم البيئات اللُّغوية، والحضري أميل لها بوجه عام .[178]

إذا رويت الكلمة بروايتين ،إحداهما بالضم والأخرى بالكسر في الموضع نفسه من الكلمة رجّحنا أنّ الصيغة التي بالضم تنتمي إلى لغة بدوية، والتي بالكسر تنتمي إلى بيئة حضرية، وكذلك نرجّح أنّ الصيغتين استعملتا في زمن واحد في بيئتين مختلفتين عاشتا معاً في عصور ما قبل الإسلام.[179]

الأمثلة على هذه الظاهرة كثيرة كقول تميم وقيس البدويتين " صنوان " بالضم وقول الحجازيين" صنوان "بالكسر. وكذلك قول طيء وتميم "حوث" مقابل" حيث" عند قبائل الحجاز المتحضرة. وكذلك من شواهد النحاة على هذه الظاهرة قول عقيل البدوية " الّذون" نظير" الذين" عند الحضر، قال الشاعر:

نحن الّذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

ومن شواهد القراءات القرآنية على هذه الظاهرة، قراءة حمزة ويعقوب، وهما ممن تأثر بالبيئة البدوية " عليهم، وإليهم"، بضم الهاء بدلاً عن الكسر المشهور في البيئة الحجازية. وكذلك قراءة" سخريا" بضم السين وكسرها، وكذلك" إسوة، ومرية، وغلظة" بكسر الأول وضمه، وقد روي أنّ الكسر لغة قريش والضم لغة تميم .[180]

من خلال هذه الأمثلة يظهر لنا حرص البدو على الضم التي تمثل صفة من صفات الخشونة التي يتسم بها البدو.

3/ تسهيل الهمزة وتحقيقها:

الهمزة لغةً الغمز والضغط ، ومنه الهمز في الكلام وقد همزت الحرف فانهمز ، وقد عرف هذا الضغط عند القدماء بالنبر. [181]

(178). أنيس ، في اللهجات ، ص 81

(179) . نفسه ، ص 82

(180) . أنيس : اللّهجات ، ص84

(181) ـ ابن منظور ، لسان العرب ، مادة " همز "

والهمزة في الاصطلاح بمعنى عام هو كيفية نطق الحروف والأصوات اللُّغوية بمزيد من التحقيق أو الضغط، ولا يستأثر بذلك حرف دون آخر فإذا ضغط الناطق على مقطع الخاء في" أخذه " كانت الخاء مهموزة، وإذا ضغط علي مقطع الدال كانت مهموزة، وإذا ضغط على مقطع الألف في بداية الكلام كانت مهموزة .[182]

الهمزة صوت ينتج عن انطباق الوترين الصوتيين والغضروفين الهرميين في الحنجرة انطباقاً كاملاً وشديداً؛ بحيث لا يسمح بمرور الهواء مطلقاً فينحبس داخل الحنجرة، ثم يسمح له بالخروج في صورة انفجار. فهو من الناحية الصوتية انفجاري شديد لا هو بالمهموس ولا هو بالمجهور، وهو أكثر الأصوات الساكنة شدةً، وعملية النطق بها محققة من أشق العمليات الصوتية؛ لأنّ مخرجها فتحة المزمار التي تنفتح فجأة فيسمع ذلك الصوت الانفجاري.[183]

وقد احتفظت العربية الفصحى بهذا الصوت الانفجاري الحنجري في نطقها ؛ بينما مالت اللّهجات السامّية بصفة عامة للتخلص من الهمزة[184]، يقول سيبويه" وأعلم إنّ الهمزة إنّما فعل بها هذا من لم يحققها لأنّه بعُد مخرجها، ولأنّها نبر في الصدر يخرج باجتهاد وهي أبعد الحروف مخرجاً، فثقل عليهم ذلك لأنّه كالتهوع . " [185]

لما كانت الهمزة حرفاً ثقيلاً على اللسان في النطق به كلفة، توصل إلى تخفيفه، وسمي تخفيفه تسهيلاً، وهو يتم على ثلاثة أشكال :

1ـ الإبدال 2ـ الحذف 3ـ جعلها بين بين

فالإبدال هو أن تبدل الهمزة بواحد من الحروف المأخوذ منها الحركات وهي" الألف، والياء، والواو ". وتخفيفها بالحذف يتم في كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن؛ حيث تحذف وتلقى حركتها على الساكن الذي قبلها كقولك "من بوك" و " من مُك " و" كم بلك " في من أبوك، ومن أمك، وكم إبلك.

أما التخفيف بجعلها بين بين، فهو أن تجعلها بين الهمزة ومخرج الحرف الذي من حركتها، فإن كانت مفتوحة جعلناها متوسطة بين الهمزة والألف، فتقول "راس" في رأس، وإن كانت مضمومة جعلناها متوسطة بين الهمزة والواو مثل قولك " لوم " في لؤم ، وكذلك الحال إن كانت مكسورة .[186]

---

(182) ـ عبد الصبور شاهين ، القراءات القرآنية في ضوء علم اللُّغة الحديث ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، [د. ت] ، ص22

(183)ـ شاهين ، القراءات القرآنية ، ص25

(184)ـ إبراهيم أنيس ، الأصوات اللُّغوية ،القاهرة : الأنجلو المصرية ، ط2 ، 1963م ، ص78

(185)ـ سيبويه عمر بن عثمان بن قنبر الفارسي ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، بيروت : دار الجيل ، ط5 ، 1982م ، ج3 ، ص548

(186) ـ المرجع نفسه ، ص 543 ـ 545

كذلك يتم تخفيفها حال التقاء همزتين لأنّه ليس من كلام العرب تحقيقها؛ بل تخفف الأولى وتحقق الثانية ، يبيّن ابن جني علة ذلك بقوله " لأنّ الهمزة تخرج من الصدر بكلفة، فالنطق بها يشبه التهوع، فإذا جمعت همزتان كانت أثقل على المتكلم، فمن هنا لا تحققها أكثر العرب، ومنهم من يحقق الأولى ويجعل الثانية بين بين.[187]

تميز نطق البدو زمن تدوين اللُّغة بظاهرة النبر كما سماها القدماء، ولم يقتصر ذلك عندهم على تحقيق الهمزة في الكلمات المهموزة؛ بل تعداها إلى همز ما ليس بمهموز، فقد كانوا يهمزون الهاء، والواو، والياء، لذا لقبوا بأصحاب النبر. والروايات تكاد تجمع على أنّ التزام الهمزة وتحقيقها لغة تميم، في حين أنّ القرشيين يتخلصون منها، إما بتسهيلها أو بحذفها أو قلبها حرف مد، وقد قال عيسى بن عمر " ما أخذ من تميم إلا بالنبر وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا ." [188]ويفسر الدكتور أنيس هذا الاضطرار، بأنّهم كانوا يلجأون إلى التحقيق حين يستخدمون اللُّغة النموذجية وفي الكلام العادي يسهلون، وميل الرسول صلى اللّه عليه وسلم للتسهيل كان من باب نزوله إلى مستوى الناس في خطابهم .[189]

من أمثلة تسهيل الهمزة ، تسهيلها عند الإمام الشافعي الذي عاش في بادية هُذيل الحجازية في مصنفاته، ففي الرسالة عندما سئل عن التشهد قال: " مبتداه ثلاث كلمات "[190] بتسهيل همزة مبتدأ، وكذلك تخفيفه همزة نسيئة في مثل قوله " الذهب بالورق وأحدهما نقد والآخر نسية" [191]ومن أمثلته كذلك قراءة ابن مسعود ومن تأثر به " الفواد " بالتخفيف في قوله تعالي " مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى "[192]

ومن أمثلة التحقيق روي أنّ أعرابياً قال لرسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم " يانبئ اللّه " بالهمزة، فقال له صلى الله عليه وسلم: " لا تنبر باسمي أنا نبي اللّه "، لا تنبر أي لا تهمز.[193] ومن التحقيق أيضاً تحقيق الهمزة في أول الكلم عند بعض العرب كقولهم " إشاح "في وشاح و " إلدة " في ولدة و" إدي " في ودي .[194]

---

(187)- ابن جني، المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عليها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين لجنة إحياء التراث الإسلامي ، 1386هـ/1996م .، ج2 ، ص271

(188)- أنيس ، الأصوات اللُّغوية ، ص 84

(189) - أنيس في اللّهجات ، ص 79 ، 113

(190)- محمد بن إدريس الشافعي ، الرسالة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، بيروت : دار الكتب ،[د. ت] ، ص 268

(191) - نفسه ، ص174

(192) سورة النجم : الآية 11

(193) - الزبيدي ، تاج العروس ، مادة " نبر "

(194) - ابن السكيت ، كتاب الإبدال ، تحقيق حسين محمد شرف ، القاهرة : المطابع الأميرية ، ط2 ، 1978م ، ص138

4/ الشدة والرخاوة:

عند احتباس الهواء مع بعض الحروف عند مخارجها وزوال هذا الاحتباس فجأة، يحدث ما اصطلح على تسميته بالصوت الشديد، أو الوقفي، أو الانفجاري " Explosive ". والأصوات الشديدة في اللُّغة العربية ثمانية هي: الباء ـ التاء ـ الطاء ـ الدال ـ الضاد ـ الكاف ـ القاف ـ الهمزة.[195]

أما الصوت الرخو فلا ينحبس الهواء عند النطق به انحباساً محكماً؛ ولكن يكون مجراه عند المخرج ضيقاً جداً، فيحدث النفس أثناء مروره بمخرج الصوت صفيراً أو حفيفاً تختلف نسبته تبعاً لضيق المجرى ، فيحدث هذا الصوت الذي يسمى بالرخو أو الاستمراري أو الاحتكاكي " Fricative ". والأصوات الرخوة في العربية ثلاثة عشر هي : السين ـ الزاي ـ الصاد ـ الشين ـ الذال ـ الثاء- الظاء ـ الفاء ـ الهاء ـ الحاء ـ الخاء ـ العين ـ الغين . [196]

الصوت الشديد يتناسب مع جفاء الطبع والغلظة وإنّ ما فيه من عنصر انفجاري، ينسجم وسرعة الأداء عند الأعراب ، لذلك مالت إليه القبائل البدوية في نطقها، في حين أنّ الحضر مالوا إلى الأصوات الرخوة ، لما فيها من التأني والليونة مما ينسجم مع بيئتهم وطبيعتهم . [197]

المعاجم العربية تضمنت العديد من الروايات التي تؤيد ميل الحضر إلى الأصوات الرخوة وميل البدو إلى الأصوات الشديدة ومن أمثلة ذلك : ـ

عند الحضر " عكوف الطير " وعند البدو " عكوب الطير"، فالفاء صوت رخو نظيره الشديد حرف الباء الذي آثره أهل البادية مثل قبيلة عقيل البدوية. وكذلك" طين لازب " عند الحضر و" طين لاتب "عند قبيلة قيس المتأثرة بتميم البدوية، فالزاي صوت رخو والتاء صوت شديد. ومن شواهد الرجز في الشعر العربي في هذا المجال:

قاتل الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار النات

غير أعفاء ولا أكيات بإبدال السين في الناس وأكياس

هذه لهجة قبائل يمنية بدوية أبدلت السين الرخوة بالتاء الشديدة التي تناسب خشونة الصحراء.(198)

ومن أمثلة ذلك أيضاً في القراءات ، قراءة ابن مسعود " حادرون " بدلاً عن "حاذرون " [199]، فالذال هو النظير الرخو للدال الشديدة وابن مسعود ابن قبيلته البدوية التي تؤثر الصوت الشديد .

---

(195) ـ إبراهيم أنيس ، الأصوات اللُّغوية ، ص24

(196) نفسه ، ص25، ومناف مهدي الموسوي، الأصوات اللُّغوية ،ليبيا : جامعة الفاتح من أبريل ، 1993م ، ، ص 45

(197) ـ أنيس ، في اللهجات ، ص88 . 89 وعبد العزيز علام ونورة الجهني ، المدخل إلي علمي القراءات واللهجات ، الدمام : مكتبة المتنبي ، 2005م ، ص 154

(198) . أنيس ، في اللّهجات ، ص93

بصفةٍ عامة شظف العيش وقهر الحياة في البادية يجعلان الإنسان في عجلةٍ من أمره؛ مما دفع البدو للميل لاقتصاد الجهد العضلي عن طريق استخدام الأصوات الشديدة ، واستبدال الأصوات الرخوة بأصوات شديدة أو بأصوات مائعة فيها شيء من الشدة ، أو بأصوات أقل رخاوة.

5/ جهر الأصوات وهمسها:

الصوت المجهور هو حرف أشبع الاعتماد من موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت ، والأصوات التي تحدث بهذه الطريقة تسمى أصواتاً مجهورة . [200] والأصوات المجهورة في العربية هي ثلاثة عشر صوتاً من الأصوات الساكنة (consonants)تتمثل في :الباء- الجيم - الدال - الذال - الراء - الزاي - الضاد - الظاء - العين - الغين - اللام - الميم - النون ، بالإضافة لكل أصوات اللين (vowels) .

عكس الجهر في الاصطلاح الصوتي - الهمس ، فالمهموس هو الحرف الذي أضعف الاعتماد من موضعه ، فلا يسمع له رنين حين النطق به ، أي أنّ الوترين الصوتيين يصمتان معه. والأصوات المهموسة في لغة العرب اثنا عشر صوتاً هي : التاء - الثاء - الحاء - الخاء - السين - الشين - الصاد - الطاء - الفاء - القاف - الكاف - الهاء . [201]

الكثرة الغالبة من الأصوات اللُّغوية في كلام الإنسان مجهورة ؛ فقد أثبتت التجارب العلمية أنّ أربعة أخماس الكلام تكون مجهورة وهذا أمرٌ طبيعي، حتى يحفظ العنصر الموسيقي للكلام . [202]

البيئات البدوية الصحراوية ذات المساحات الشاسعة تتطلب الميل إلى توضيح الأصوات بطرق مختلفة، من بينها الجهر بالصوت ليصبح أكثر وضوحاً في أذن السامع؛ لهذا تميل القبائل البدوية إلى جهر الأصوات بينما تميل القبائل الحضرية إلى همس الأصوات. ومما يؤيد هذا المذهب أنّ السين المهموسة قد ينطق بها" زاياً " عند البدو، و" التاء" عند الحضريين ينطق بها " دالاً " عند البدو، وذلك لأنّ الأصوات المهموسة تتطلب جهداً أكبر في التنفس؛ مما لا يتفق وطبيعة البدوي الذي يقتصد في كل حركاته وسكناته.[203]

من الأمثلة البيّنة التي تعكس لنا إيثار البدو للصوت المجهور، قول قبيلة هُذيل البدوية " أُعلت الحياة لكل عي " و " اللعم الأعمر أعسن من العم الأبيض " و" عتى حين " ، أي " أحلت الحياة لكل حي "

---

(199) الزبيدي : تاج العروس ، مادة " حدر "

(200) - ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1 ، 2000م ،ج1، ص 75، وأنيس ، الأصوات اللُّغوية ، ص21

(201) . ابن جني ، سر صناعة الإعراب ،الموضع السابق نفسه ، ومناف الموسوي ، الأصوات ، ص46

(202) . أنيس ، الأصوات اللُّغوية ، ص 46

(203) - أنيس ، في اللّهجات ، ص 107

و "اللحم الأحمر أحسن من اللحم الأبيض" و " حتى حين "[204]. ولعل تفسير هذه الأمثلة أنّ العين صوت مجهور تهتز معه الأوتار الصوتية ، بينما الحاء صوت مهموس تسكن معه الأوتار الصوتية .

يضاف إلى ذلك أنّ البدو في حالة وجود صوتين مجهورين أحدهما أوضح في السمع من الآخر، أو مهموسين أحدهما أوضح من الآخر، فإنّهم يؤثرون الأكثر وضوحاً، وذلك مثل قول طيء البدوية " إيسان " بدلاً عن إنسان، فالياء والنون صوتان مجهوران إلا أنّ الياء أوضح في السمع من النون وكذلك قول تميم البدوية " الأثاثي " بدلاً عن الأثافي و " وتلفم " بدلاً عن تلثم ، فالثاء والفاء مهموسان ولكن الثاء أكثر وضوحاً في السمع من الفاء .[205]

دعت آداب الإسلام والحضارة منذ القدم إلى خفض الصوت، وترتب على ذلك شيوع الأصوات المهموسة في البيئات العربية المتحضرة؛ إلا أنّ ظروف الحياة في البادية كما أسلفنا فرضت على سكانها غير ذلك، فكان إيثارهم للأصوات المجهورة التي توفر الجهد التنفسي والعضلي، وتسافر إلى مسافات بعيدة عبر المساحات الشاسعة في الصحراء.

6/الترقيق والتفخيم :

التفخيم التعظيم، وفخّم الكلام عظمّه. ومنطق فخم جزل، وفخمّه وتفخّمه، أجلّه وعظمّه.[206]

والترقيق نقيض التغليظ، وترقيق الكلام تلطيفه وتحسينه.[207]

القبائل البدوية بوجهٍ عام مالت إلى أصوات التفخيم، أما القبائل الحضرية أو المتأثرة بالحضر، فقد آثرت الأصوات المرققة لأنّه يناسب رقتها. ومن أمثلة ذلك أنّ تميم البدوية كانت تقلب السين " صاداً " مع بعض الأصوات المفخمة مثل:

سراط تنطقها ← صراط

سخركم تنطقها ← صخركم

الساق تنطقها ← الصاق

السماخ تنطقها ← الصماخ

فحصت تنطقها ← فحصط[208]

(204)- علام والجهني ، المدخل " مرجع سابق " ، ص154

(205)- أنيس ، في اللّهجات ، ص 115

(206)- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة " فخم "

(207)- نفسه ، مادة " رقق "

(208) - علام والجهني ،المدخل ، ص 155

ظاهرة العجعجة التي تعني قلب الياء جيم تؤكد هذا المذهب؛ لأنّها عبارة عن انتقال بصوت لا هو بالشديد ولا هو بالرخو هو " الياء" إلى صوت أميل للشدة منه إلى الرخاوة وهو " الجيم ". وهذه الظاهرة من صفات القبائل البدوية التي حرصت على تفخيم " الياء " فصارت " جيماً "، والعلاقة بين الياء والجيم إنّ كلاً منها مجهور ومخرجهما واحد ، والجيم أقرب إلى الشدة بينما الياء متوسطة بين الشدة والرخاوة، وهنا لجو من حالة اليسر إلى حالة العسر، قصد التفخيم في الكلام، وحتى يتم التفخيم لزم قلب الياء إلى نظيرٍ لها شديد هو الجيم.[209]

من أمثلة الميل إلى التفخيم في البيئات البدوية أيضاً قراءة ابن مسعود " قشطت " في قوله تعالى (وَإِذَا السَّمَاء كُشِطَتْ) [210] وأيضاً قراءته "قافورا" في قوله تعالى (كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا)[211] بإبدال الكاف" قافاً " في الموضعين؛ فالحرفان بجانب أنّهما متقاربان في المخرج ومتحدان في صفة الشدة، فإنّ القاف مرقق له بعض القيم التفخيمية أحياناً، الأمر الذي جعل البدو يفضلونه على الكاف. ومن الأمثلة كذلك إنّ القبائل البدوية في نطقها تؤثر الطاء على التاء، فتميم تقول في "أفلطني" أفلتني، حيث أبدلت" التاء "من الطاء.[212] فالطاء صوت مفخّم مطبق يقابل التاء المرققة.

حروف الإطباق التي هي الصاد ـ الضاد ـ الطاء ـ الظاء لها رنة قوية في الآذان ؛ أخذت تنقرض لدى المتحضرين، وكذلك اللُّغة العربية مالت في تطورها للتخلص من هذه الأصوات؛ إلا أنّ استخدامها شاع لدى القبائل البدوية لأنّها تناسب طباع البدو وخشونتهم .[213]

7/ الإدغام و الإظهار:

الإدغام إدخال الحرف في الحرف. جاء في اللسان الإدغام إدخال حرف في حرف وأدّغمت ودّغمته، والإدغام إدخال اللّجام في أفواه الدواب، قال الأزهري وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا.[214]

وفي اصطلاح العلماء هو تقريب الصوت من الصوت، وهو في الكلام على ضربين، أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر كطاء " قطّع " ودال" شدّ ". والآخر أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فينقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه، فيدغم فيه وذلك نحو " ودّ " وأصله " وتد " في التميمية . [215]

---

(209) ـ أنيس ، في اللّهجات ، ص 126 ـ 127

(210) سورة التكوير : الآية 9

(211) ـ سورة الإنسان : الآية 5

(212) . أنيس ، المرجع نفسه ، ص130

(213)ـ مناف الموسوي : الأصوات " مرجع سابق " ، ص57

(214) ـ " ابن منظور ، اللسان ، المادة " دغم "

(215)ـ أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي البجاوي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، [د. ت] ، ج1 ، ص140

وعكس الإدغام الإظهار، وقد عني علماء القراءات بهاتين الظاهرتين أكثر من علماء اللُّغة؛ لأنّ هؤلاء كان جهدهم منصباً علي تجويد القرآن، وقد ورد الإدغام في قراءات مختلفة تمثل الكثير من اللّهجات العربية.[216] والإدغام كظاهرة صوتية من سمات البيئات البدوية؛ حيث السرعة في نطق الكلمات إذ لا يعطى الحرف حقه الصوتي من تحقيق وتجويد النطق به.[217] وقد نسبه علماء النحو واللُّغة إلى قبائل تميم وقيس وأسد؛ لكنّه ثبت أنّ هذه الظاهرة تغطي منطقة واسعة من جزيرة العرب.[218]

قال الرواة الإدغام تميمي والإظهار حجازي، أي أنّ الإدغام سمة بدوية والإظهار سمة حضرية. إنّ القبائل التي عرفت بالإدغام هي: تميم ـ طيء ـ أسد ـ تغلب ـ بكر بن وائل ـ عبد القيس. والقبائل التي آثرت الإظهار هي: قريش ـ ثقيف ـ كنانة ـ الأنصار ـ هذيل . وعلى مستوى القراءات القرآنية نجد أنّ الإدغام ينسب إلى قُرّاء البيئة العراقية التي تأثرت بقبائل وسط وشرق الجزيرة والتي عُرف عنها الإدغام ؛ بينما نسب الإظهار إلى القُرّاء الذين تأثروا بالبيئة الحجازية التي عُرف عنها الإظهار.[219]

ومن أمثلة الإدغام روي أنّ تميماً كانت تقول " فُزْد " بدلاً من " فزت "، أي أن التاء المهموسة قد قلبت إلى نظيرها المجهور وهو الدال، وذلك لمجاورتها لصوت مجهور هو الزاي. ومن أمثلته أيضاً قراءة حمزة والكسائي " وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىَ يَطْهُرْنَ " قرأوها بالتشديد.[220]

ومن أمثلة الإظهار قول أبي ذؤيب الهُذلي:

فإن اعتذر منها فإني مكذب وإن تعتذر يُردد عليها اعتذارها [221]

وقول المتنخل الهُذلي :

تنكل عن متسق ظلمه في ثغره الإثمد لم يفلل[222]

إيثار الهُذليين للإظهار يتفق وطبيعتهم الحجازية وتأثرهم بلهجة قريش في بعض مظاهرها.

بصفةٍ عامة تجنبت البيئات الحضرية تأثر الأصوات بعضها ببعض، وذلك بالتأني في النطق والدقة في الأداء الصوتي؛ بينما أمعنت البيئات البدوية في ذلك لأنّه يتسق وطبيعة حياتها التي تتناغم معها سرعة الأداء.

8/ التضعيف والتخفيف :

(216) ـ عبد الجواد الطيب من لغات العرب " لغة هُذيل " [د.ط]، ص143

(217) ـ أنيس ، في اللّهجات ، ص 71

(218) ـ مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة النحوية ، بيروت ، دار الرائد العربي ، ط3 ، 1986م ، ص179

(219) ـ الجندي اللّهجات في التراث " مرجع سابق " ج1 ، ص313 و أنيس السابق ، ص72

(220) . عبد الجواد الطيب ، المرجع السابق ، ص 184

(221)ـ أبو ذؤيب ، ديوان الهُذليين ، القاهرة : دار الكتب المصرية ، ط1 ، 1950م ،ج1، ص22

(222) ـأبو ذؤيب ، الديوان ،ج2 ، ص51

تميل القبائل البدوية إلي الشدة في الكلام، وذلك لما في طبعها من جفاء وغلظة؛ لذلك يتميز نطقها بمجموعة من الأصوات القوية السريعة، بينما يميل أهل المناطق المتحضرة إلى الليونة التي تتفق وطبعهم. ما يؤيد ذلك أنّ وفداً من بني تميم قدموا على رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم لإعلان إسلامهم وتسارعوا منادين بصوتٍ أجش، فنزل قوله تعالى "إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاء الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ " [223]، فتميم هذه كانت تعيش في الصحراء المترامية التي يفنى ويذوب الصوت في جنباتها فلا يكاد يتضح؛ لذا حرص البدو على توضيح أصواتهم حتى تسمع، وقد لجأوا إلى هذا بطرقٍ شتى كالتفخيم والتشديد والتغليظ. وهذه كلها تدل على سمن يدخل على جسم الحرف فيمتلئ الفم بصداه ، وقد استمسك البدو بها في النطق .[224]

التضعيف والتخفيف يكونان في الأسماء والأفعال، ومن أمثلته في الأسماء " الهَدْي " الذي يعني ما أُهدي إلى مكة من النعم، وقد ورد أنّ التخفيف فيه لغة الحجاز والتضعيف لغة تميم وسفلى قيس، وقد قرأت في القرآن باللُّغتين؛ حيث التشديد لغة القبائل البدوية، بينما التخفيف لغة قريش والحجاز .[225]

من الأسماء أيضاً بعض المبهمات المبنية مثل اللذان ـ الذين ـ هاتان ـ هذان ، فعندما تكون حركة النون فيها خفيفة فهي لغة المتحضرين، وعندما تكون مشددة فهي لغة البدو، وقد ورد قوله تعالى " وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا "[226] باللغتين التخفيف والتشديد وكذلك قوله" هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا "[227] ، فالتشديد آثرته تميم وقيس من القبائل الضاربة في البداوة، بينما آثر التخفيف الحجاز وقريش وهم من الحضر.[228]

ومن أمثلة التشديد في الأسماء أيضاً " هاهنّا " ، نطقت بها تميم وقيس مع فتح الهاء الثانية ، وأيضاً تشديد الواو والياء في " هو " و" هي " ، وقد سمع تشديدهما عن بني أسد وقيس وتميم ، ومن أمثلته في القرآن " هو " في قوله تعالى " هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً " [229] بتشديد واو " هو"[230].

أما التشديد والتخفيف في الأفعال فمن أمثلته، ذكر أبو حيان في تفسير قوله تعالى " وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ" أنّ بعض القُرّاء قرأها بالتشديد وبعضهم قرأها مخففة، وقال " صعّر" مشددة العين لغة تميم واستدل بقول شاعرهم:

---

(223) ـ سورة الحجر ات :الآية 4

(224) . الجندي ، اللّهجات في التراث ، ج2 ، ص 657

(225) ـ أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي تفسير البحر المحيط ، بيروت : دار الكتب العلمية " 2001م ، ج8 ، ص 98

(226) . سورة النساء : الآية 16

(227)ـ سورة الحج : الآية 19

(228)ـ الجندي ، السابق ، ص660

(229) سورة البقرة : الآية 29

(230) ـ السيوطي ، همع الهوامع ،ج1 ، 61

وقد عُزي تخفيف العين إلى قبائل الحجاز.[231]

نجد الفصحى أحياناً تعمد إلى تعدية الفعل بالتضعيف ؛ إلا أنّ بعض البدو يؤثرون الهمزة في تعدية هذه الأفعال بدلاً عن التضعيف ، ومن أمثلة ذلك تعدية الفعل " أرّق" بالهمزة بدلاً عن التضعيف عند قبيلة هُذيل، إذ يقولون " آرقه "، وكذلك قولهم " أصات " بدلاً عن " صوّت " ، قال أبو ذؤيب الهُذلي :

وبكر كلما مست أصاتت ترنم نغم ذي المشرع العتيق[232]

مما سبق من أمثلة يتضح أنّ الحضر قد اختاروا التضعيف الذي يلائم بيئتهم المتأنية، وأنّ البدو قد اختاروا التخفيف الذي يناسب بيئتهم ، التي تستعين بالعجلة لكسب الوقت ومغالبة ظروف حياتهم القاسية .

9/ الإبدال والقلب :

في اللُّغة بّدل الشيء غّيره، واستبدل الشيء بغيره وتبدله إذا أخذه مكانه.[233]

قال ابن فارس: من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض فيقولون: مدحه ومدهه، ويقولون فرسٌ " رِفل " و" رِفن"، وهو كثير مشهور ألّف فيه العلماء.[234] يقول ابن جني " القلب في الحروف ، إنّما هو فيما تقارب منها؛ وذلك هو: الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة ، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه. "[235]

أما القلب فهو في اللُّغة تحويل الشيء عن وجهه، وهو عند البعض نوع من البدل؛ ولكنّه ليس بدل حرف من حرف وإنّما هو إبدال مكاني، يحل فيه كل من الحرفين مكان الآخر.[236]

الإبدال شبيه بالإمالة والإدغام في تقريب الصوت بعضه من بعض ، وهو إما يكون للإدغام أو لا . والذي للإدغام هو الذي يتجاور فيه حرفان بينهما علاقة مخرجية أو وصفية، فعملية الإدغام لابد أن يسبقها إبدال حتى يتم التماثل الذي يكون على أساسه الإدغام، كقراءة بعضهم لقوله تعالى " فَلاَ جُنَاْحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا "[237] بتشديد الصاد فأصلها " يصطلحا " فأبدلت الطاء صاداً ثم حدث الإدغام.[238]

أما الإبدال لغير الإدغام فهو ثلاثة أنواع :

---

(231)ـ أبو حيان : البحر المحيط ، ج7 ، ص182

(232)ـ أبو ذؤيب ، الديوان ، ج1، ص90

(233) ـالجوهري ، الصحاح ، مادة " بدل "وابن منظور ، اللسان ، المادة نفسها

(234) ـأحمد بن فارس ، الصاحبي في فقه اللُّغة ومسائلها ، تحقيق عمر فاروق الطباع ، بيروت : مكتبة المعارف ، 1993م ، ص 203

(235) . ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج 1 ، ص197

(236) ـ ابن منظور ، اللسان ، والزبيدي ، التاج ، مادة " قلب "

(237) سورة النساء : الآية 128

(238) ـالجندي اللّهجات في التراث ، ج1، ص 347

1/ ما يبدل من غيره إبدالاٍ قياسياً شائعاً، مضطراً إليه في التصريف، ويكون في تسعة أحرف جمعها ابن مالك في قوله " هدأت موطياً "

2/ ما يبدل من غيره شيوعاً من غير اضطرار إليه في التصريف ، بأن يشيع عند قوم مقصوراً على السماع ، مثل العنعنة، والفحفحة، والعجعجة وغيرها.

3/ ما يبدل من غيره نادراً، وهو في سبعة أحرف هي: القاف، والخاء، الذال، والظاء، والضاد، والحاء ، والعين ، مثل " قنة " و " كنة " و" أخن " و " أعن ".[239]

هنالك عدة أسباب تدعو إلى وقوع الإبدال في الكلام العربي تتمثل في:

ظاهرة التشابه ؛ حيث تتأثر أصوات الكلمة وتتفاعل مع بعضها سعياً للتخفيف من بعض القيود، بتحقيق الانسجام بين الأصوات ، كاجتماع صوتين أحدهما مجهور والآخر مهموس فيؤثر أحدهما على الآخر؛ بحيث يصبحان مجهورين أو مهموسين. كذلك من أسبابه المخالفة في اللّهجات العربية؛ حيث تشتمل الكلمة على صوتين متماثلين كل المماثلة، فيقلب أحدهما إلى الآخر لتتم المخالفة بين الصوتين لمتماثلين مثل أمليت في " أمللت " . وهنالك أسباب خارجية تتمثل في علل الكلام وعيوب النطق، مثل التمتمة واللّكنة وغيرها، وكذلك التصحيف في الحروف. بالإضافة لأخطاء الأطفال ؛ لأنّ القوانين قد تقر ما يأتي به الطفل في أثناء محاكاته. [240]

من أمثلة الإبدال عند العرب، الإبدال الذي يقع في الكلمات بين السين والصاد، وهي من الحروف المهموسة التي تتحد في المخرج " ما بين الثنايا وطرف اللسان " لذا يمكن أن يحل أحدهما مكان الآخر، ومما روي عنهم في ذلك قولهم "صوغ " بدلاً عن "سوغ " ، قيل أنّ بني سليم، وهوازن، وهُذيل، وأهل العالية يقولون هو صوغ أخيه ، أي طريده.[241]

ومن أمثلته أيضاً الإبدال التي تمثله ظاهرة "العجعجة " التي تنسب لقبيلة قضاعة وبني حنظلة، وهي تعني قلب الياء في آخر الاسم إلى جيم، ويسهل إبدال الياء بالجيم لاتحادهما في المخرج ،وهو الغار أو سقف الحنك الصلب وكونهما مجهورين؛ ولهذا السبب نراهما يتبادلان في اللّهجات العربية القديمة والحديثة.[242]

ومن أمثلتها قول الشاعر:

خالي عويف وأبو علج

---

(239). الجندي ، اللهجات ، ج1 ، ص 347

(240) . نفسه ، ص 347 . 348

(241) . ابن منظور ، اللسان ، مادة " صوغ "

(242) . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه اللُّغة ، الدمام : مكتبة المتنبي ، 1433هـ ، ص 127

المطعمان اللحم بالعشج

وبالغداة فلق البرنج

أي : علي، والعشي، والبرني.[243]

وكذلك قول بعض العرب " شيرة " بدلاً عن شجرة ، قال سيبويه " أناس من بني سعد يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف خاصة؛ وذلك لأنّ الياء خفيفة فأبدلوا من موضعها ألين الحروف، ومن ذلك قولهم في تميم " تميمج ". [244]

ظاهرة الإبدال نجد أمثلتها كثيرة عند العرب وفي الكثير من اللّهجات العربية القديمة التي تعرف باللّهجات الملقبة ، مثل الفحفحة، والاستنطاء، والعنعنة وغيرها مما يضيق المقام عن ذكر أمثلته.

أما أمثلة القلب المكاني عند العرب فهي قليلة مقارنة مع إبدال الحروف عندهم ، ومنها قراءة ابن مسعود " من كل فجٍ معيق" أي عميق.[245] وكذلك قراءته " حرثٌ حِرِجٌ " في قوله تعالى " وَقَالُواْ هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ " [246] بقلب حِجْر.[247]

10/ سرعة النطق:

البيئة الحضرية تنشد الدقة في معظم مظاهرها الاجتماعية والتي من بينها اللُّغة وطريقة التحدث، فالحضري يعني بتخيّر لفظه ويعمد إلى نطق كل صوت دون تداخل بين الأصوات، فالمجهور يظل مجهوراً والمهموس يحافظ على همسه؛ لأنّ من مظاهر التحضر اللّباقة في القول وحسن النطق؛ في حين أنّ القبائل البدوية تميل إلى السرعة في نطقها وتلتمس لذلك أيسر السبل، فتدغم الأصوات بعضها في بعض وتسقط منها ما يمكن الاستغناء عنه، دون إخلال بفهم السامع، فالبدوي لا يكاد يبدأ الكلام حتى ينتهي منه؛ لذلك صبغت لهجات البدو بسمات صوتية خاصة تخالف لهجات الحضر. نلحظ في البيئة البدوية أنه حين يلتقي صوتان أحدهما مجهور والآخر مهموس، يتأثر أحدهما بالآخر، ليصبح الصوتان إما مجهورين وإما مهموسين، سواء كان التأثر رجعياً أو تقدمياً ؛لأن في كليهما اقتصاد للجهد العضلي وبالتالي سرعة النطق.[248]

---

(243) ـ ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص187

(244) ـ ابن منظور اللسان ، مادة " شير "

(245) ـ أبو حيان البحر المحيط ، ج6 ،ص 364

(246) ـ سورة الأنعام : الآية 138

(247)ـ عمر بن محمود بن محمد الخوارزمي الزمخشري ،الكشاف ، بيروت : دار المعرفة ،2002م ، ج1، ص314

(248) . أنيس ، اللّهجات العربية ، ص 132 ـ 133

أوضح نتائج السرعة في النطق هو سقوط بعض الأصوات من الكلمات أثناء النطق بها؛ لأنّ هذا يحقق غرض المتكلم ولا يخل بفهم الكلام ، وذلك في مثل ترخيم النداء فيما يعرف ب " قطعة طيء " كقولهم : يا أبا الحكأ يريدون " أبا الحكم "

وهذه الصفة تشارك الترخيم في أنّها حذف لكلمة؛ إلأ أنّ الحذف في الترخيم وارد على آخر الاسم المنادى، أما في القطعة فقد يرد على الكلمة اسماً كانت أو فعلاً، منادى أو غير منادى.[249] وقد استشهد النحاة على ذلك بقول الشاعر:

تضل منه إبلي بالهوجل في لجةٍ أمسك فلاناً عن فلي [250]

وقد ورد الترخيم في مثل قراءة ابن مسعود " ونادوا يامال " في قوله تعالى " وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ "[251]، أي يامالك [252]

وكذلك كقول أبي خراش الهذلي :

لعلك نافعي يا عُر يوماً إذا حاورت من تحت القبور[253]

سقوط الأصوات أيضاً يظهر في لخلخانية الشحر وعمان في قولهم " مشاالله " بدلاً عن ما شاء اللّه . ومنه أيضاً أن خثعم، وزبيد، وبلحارث كانوا يحذفون نون " مِنْ" الجارة إذا وليها ساكن ويقولون مثلاً : خرجت ملمسجد، كماالجارة إذا وليها ساكن فيقولون " ركبت علفرس." [254] ولعلنا نلحظ مثل هذا في بعض اللّهجات العربية الحديثة، كما هو الحال في مصر وبلدان الخليج العربي.

قبيلة فزارة أيضاً كانت تحذف الياء المفتوح ما قبلها مع نون التوكيد، فيقولون: أخشنْ يا هند بدلاً عن " أخشين" ، وهي في الفصحى لا تحذف.[255]

ومن أساليب الحذف حذف عين الفاعل عند بعض القبائل البدوية ، كقبيلة هُذيل الذين يقولون : سار، وراد، وهار، في " سائر- ورائد -وهائر". وكذلك حذف فاء الفعل وبقاء تاء " افتعلت " في مثل قولهم تقي، وتخذ، وتجه في" اتقى - واتخذ - واتجه "، من قبيل حذف المثلين.[256]

---

(249) . أنيس ، في اللّهجات ، ص 134

(250) . بهاء الدين بن عقيل، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص2

4. سورة الزخرف : الآية 77

5. ابن جني المنصف، ج2 ، ص184

(253). أبو ذؤيب ،ديوان الهُذليين ، ج2 ، 136

7. يعيش بن علي بن يعيش ، شرح المفصل ، بيروت : عالم الكتب ،[د. ت] ، ج1 ، ص 155

(255) . السيوطي ، همع الهوامع ، ج2 ، ص79

(256) . الاستراباذي ، شرح الشافية ، ج3 ، ص293

هذه الظواهر الصوتية المتعددة انتشرت بين القبائل العربية القديمة، فاستأثر البدو بظواهر أخذ الحضر بنقيضها، كل حسب طبيعة حياته وظروفه. الجدير بالذكر أنّ هذه الظواهر المختلفة ما يزال الكثير منها سائد في البلاد العربية في العصر الحاضر، ولعلنا نلحظها في اللّهجات المحلية المنتشرة ما بين المحيط والخليج ؛ خاصة أنّه ما تزال هنالك حدود ما بين مجتمعات البدو والحضر، وهنالك أيضاً ظروف حياة متباينة بين المجتمعين، مع مراعاة اختلاف العصور والتطور الذي طرأ علي الحياة العربية، الأمر الذي انعكس على اللّهجات العربية الحديثة، بيد أنّها لم تنسلخ بالكامل عن جذورها القديمة؛ بل هي تعد امتداداً لها في الكثير من المظاهر والسمات.

الخاتمة :

تشتمل على أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة، والتي تتمثل في الآتي:

1ـ هنالك فروق واضحة بين لهجات البدو والحضر؛ خاصة من الناحية الصوتية.

2ـ اختلاف ظروف الحياة وطبيعتها ما بين البادية والحضر كان له الأثر الواضح والمباشر على لهجات سكانهما.

3ـ اللّهجات العربية الحديثة في المجتمعات البدوية والحضرية، تعد امتداداً للهجات العربية القديمة في الكثير من مظاهرها.

4ـ آثر الحضر الفتح في كلامهم بينما انتشرت ظاهرة الإمالة بين البدو، خاصة إمالة الفتح إلى الكسر.

5ـ حرص البدو على تحقيق الهمزة ، بينما سهّلها الحضر.

6ـ مالت القبائل البدوية إلى الأصوات الشديدة لما فيها من عنصر انفجاري، ينسجم مع سرعة النطق عند الأعراب.

7ـ مساحات الصحراء الشاسعة دفعت البدو للميل للأصوات القوية السريعة مثل الأصوات المجهورة والمفخمة.

8ـ مالت القبائل البدوية إلى الإدغام لأنّه يتناسب مع سرعة النطق عند البدو، إذ أنّه لا يعطي الحرف حقه الصوتي.

9ـ أبدلت العرب الحروف بعضها من بعض، إبدالاً قياسياً شائعاً أو سماعياً غير شائع.

10ـ مال البدو بصفةٍ عامة إلى سرعة النطق بشتى السبل، كإسقاط بعض الأصوات من الكلمات؛ في حين أنّ الحضر التزموا التأني في النطق واللباقة في القول.

ثانياً التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

1- ضرورة الاهتمام باللهجات على مستوى العالم العربي، وقيام الدراسات التي تقارن بين اللّهجات القديمة والحديثة، من أجل تفسير العديد من الظواهر ذات الجذور اللّهجية القديمة في مجتمعنا العربي المعاصر.

2- ضرورة الاهتمام باللّهجات البدوية على نطاق العالم العربي؛ لأنّ إيقاع التغير فيها بطيء بعكس اللّهجات الحضرية، مما يجعلها تحتفظ بالكثير من خصائصها العربية القديمة؛ الأمر الذي يساعد على ربط الحاضر اللّغوي بماضيه الأول.

ثبت المصادر والمراجع

1- إبراهيم أنيس [دكتور]، الأصوات اللُّغوية القاهرة : الأنجلو المصرية ، ط2 ، 1963م

2- في اللّهجات العربية، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ط4 [د.ت].

3- أبو ذؤيب، ديوان الهذليين، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط1 ، 1950م، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط1، 1950م.

4- أحمد علم الدين الجندي [دكتور]، اللهجات في التراث، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1993م.

5- أحمد بن زكريا بن فارس (395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها، تحقيق عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف، بيروت، 1414هـ/1993م .

6- إسماعيل بن حماد الجوهري (393هـ)، تاج اللُّغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت : دار العلم للملايين، ط3 ، [د.ت]

7- بهاء الدين بن عقيل الهمذاني، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة :مكتبة دار التراث، 1378هـ

8- جلال الدين عبد الرحمن بن بكر السيوطي (911هـ)، المزهر في اللُّغة وعلومها، صيدا: المكتبة العصرية، 1986م

9- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، بيروت: مطبعة الرسالة، 1987م

10- جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(711هـ)، لسان العرب، بيروت: دار صادر، 2000م

11- صالحة راشد غنيم، اللّهجات في كتاب سيبويه، جدة: دار المدن للطباعة، 1985م

12- عبد الجوّاد الطيب، من لغات العرب ـ لهجة هُذيل، [د.ط]

13- عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللُّغة الحديث، القاهرة: مكتبة الخانجي، [د. ت].

14- عبد العزيز أحمد علّام و نورة صبيان الجهني، المدخل إلى علميّ القراءات واللّهجات، الدمام: مكتبة المتنبي، ط1، 1426هـ / 2005م .

15- عثمان بن جني الموصلي (792هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، [د. ت]

16- سر صناعة الإعراب، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م

17- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، 1386هـ/1996م .

18- عثمان بن سعيد الداني (444هـ)، التيسيير في القراءات السبع، بغداد: مكتبة المثنى، [د. ت]

19- علي بن زيد الاستراباذي (516هـ)، شرح شافية بن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، بيروت: دار الكتب العلمية، 1980م

20- عمر بن عثمان بن قنبر "سيبويه " (180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط 5، دار الجيل ، بيروت، 1402هـ/1982م.

21- عمر بن محمود بن محمد الزمخشري، الكشاف، بيروت: دار المعرفة، 2002م

22- محمد بن إدريس الشافعي (204هـ)، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت: دار الكتب، [د. ت]

23- محمد بن يوسف الغرناطي " أبو حيّان الأندلسي" (745هـ)، تفسير البحر المحيط ، بيروت: دار الكتب العلمية " 2001م

24- مناف مهدي الموسوي، الأصوات اللُّغوية، ليبيا: جامعة الفاتح من أبريل، 1993م

25- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة النحوية، مدرسة الكوفة النحوية، بيروت، دار الرائد العربي ، ط3 ، 1986م.

26- يعقوب بن إسحق بن السكيت، كتاب الإبدال، تحقيق حسين محمد شرف، القاهرة: المطابع الأميرية، ط2 ، 1978م

27- يعيش بن يعيش (643هـ)، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، [د. ت]

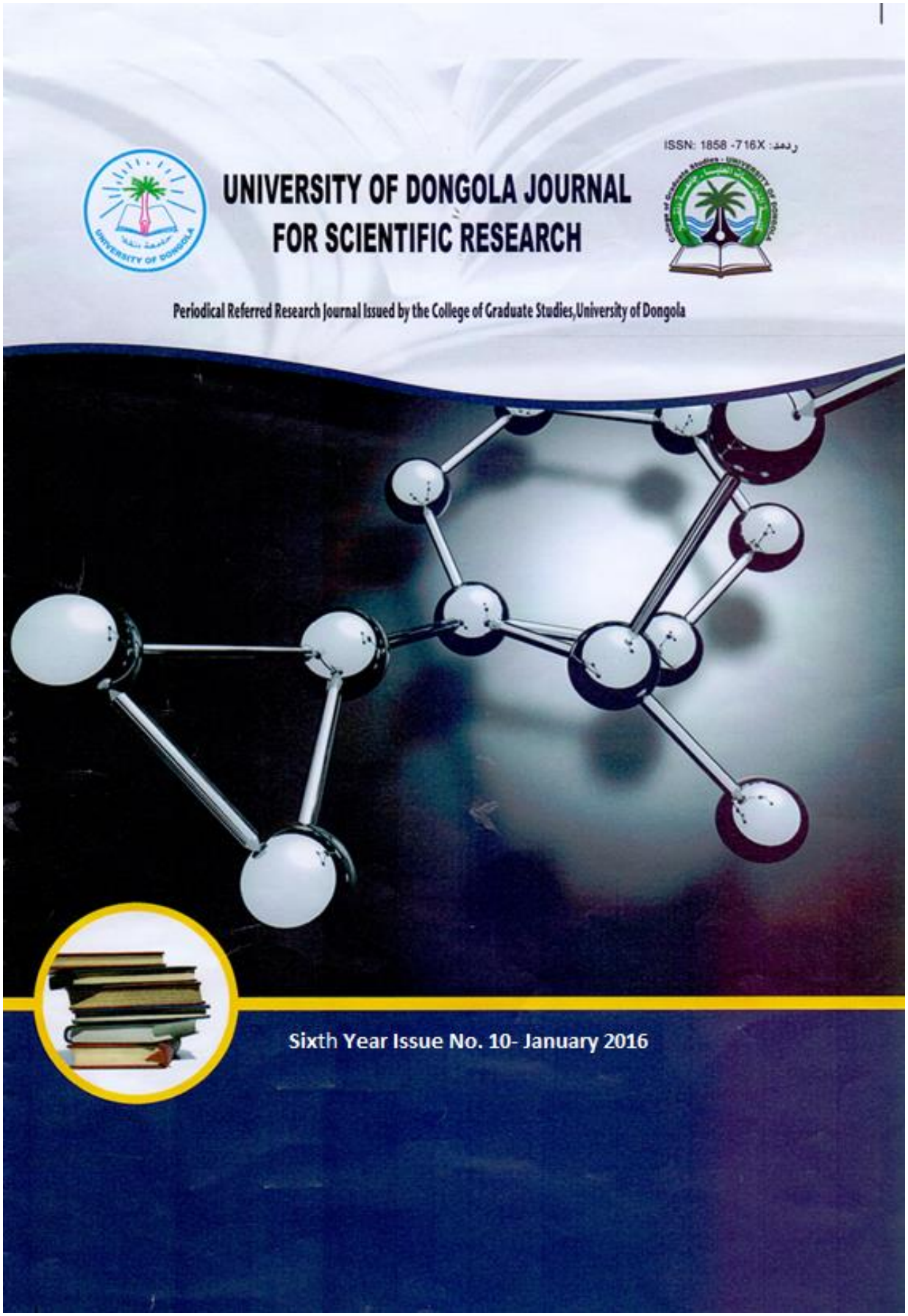
ISSN: 1858 -716X :ردمد
UNIVERSITY OF DONGOLA JOURNAL
FOR SCIENTIFIC RESEARCH
Periodical Referred Research Journal Issued by the College of Graduate Studies, University of Dongola
Sixth Year Issue No. 10- January 2016

EFFECTS OF FERTILIZATION AND IRRIGATION ON YIELD COMPONENTS OF DATE PALM (*Phoenix dactylifera* L.) UNDER NORTHERN SUDAN CONDITION

Hussein Abd Rahman Idris[1] and Elsadig Hassan Elsadig[2]
1 Faculty of Agricultural Sciences, University of Dongola, Dongola, Sudan
2 College of Agricultural Studies, Sudan University of Science and Technology

ABSTRACT

The experiment was conducted during the successive seasons of 2009/2010 and 2010/2011 at Elselaim – Dongola area, Northern State, Sudan. The study was conducted on high terrace soil (Arid soils). The aim of this experiment was to study the effect of fertilizer doses and irrigation intervals on yield components of date palm (*Phoenix dactylifera* L.) "Barakawi" CV. The experimental design was randomized complete block with three replications. The treatment included seven levels of compound fertilization and three levels of irrigation intervals as follows:(Control, (30kg Organic +0.25kg N_{15} P_{15} K_{15}%), (60kg Organic +0.25kg NPK 15%), (120kg Organic +0.25kg N_{15} P_{15} K_{15}%), (30kg Organic +0.50kg N_{15} P_{15} K_{15}%), (60kg Organic +0.50kg N_{15} P_{15} K_{15}%), (120kg Organic +0.50kg N_{15} P_{15} K_{15}%), and three levels of irrigation intervals (10, 20 and 30 days). Yield components which were investigated in this study included fruit weight, pulp weight, pulp/ seed ratio and yield per palm. In this study the general trend of the results showed that there were highly significant differences between fertilizer doses and irrigation intervals in parameters of yield components in both seasons. The fertilizer application and proper irrigation intervals for date palm trees in Sudan were very weak, and the practice depends on local indigenous rather than scientific basis. The date palm tree needs compound fertilizer dose (30 kg organic + 0.50 kg N_{15} P_{15} K_{15}%) annually and every 10 day irrigation interval, to achieve good growth, high quantity and quality.

المستخلص

أجريت تجربة حقلية خلال الموسمين المتعاقبين 2010/2009 و2011/2010 بمنطقة السليم، دنقلا، الولاية الشمالية، السودان. علي أراضي التروس العليا (رتبة الأراضي الجافة)، لدراسة تأثير السماد والري علي الإنتاج ومكونات الإنتاج وجودة التمور في نخيل البلح (صنف البركاوي). صممت التجربة باستخدام تصميم القطاعات العشوائية الكاملة بثلاثة مكررات، اشتملت علي سبعة مستويات أسمدة مركبة وهي علي النحو التالي:

(الشاهد ، 30 كجم سماد عضوي + 0.25 كجم N15 P15 K15 % ، 60 كجم سماد عضوي + 0.25 كجم N15 P15 K15 % ، 120 كجم سماد عضوي + 0.25 كجم N 15 P 15 K 15 % ، 30 كجم سماد عضوي + 0.50 كجم N15 P15 K15 % ، 60 كجم سماد عضوي + 0.50 كجم N 15 P15 K15

%، 120 كجم سماد عضوي + 0.50 كجم N15 P15 K15 %) و ثلاثة فترات ري هي (10 ، 20 و 30 يوم).

– مكونات الإنتاجية التي تمت دراستها في هذا البحث شملت: وزن الثمرة ، وزن اللب ، نسبة اللب للبذرة وإنتاجية النخلة. وبصورة عامة في هذه الدراسة ووفقاً للنتائج يمكن القول بأن الري و التسميد قد أديا إلي زيادة معنوية كبيرة في معظم مقاييس الإنتاج وجودة التمور. واثبت هذا البحث إلي أن نخلة التمر تحتاج إلي ري كل 10 يوم و سماد مركب (30 كجم عضوي + 0.50 كجم N15 P15 K15 %) سنوياً لتحقيق نمو مناسب وإنتاجيه ذات جودة عالية. و من ثم يوصي باتباع هذه المعاملة.

INTRODUCTION

The date palm (Phoenix dactylifera L.) is a dioecious tree; it belongs to the family Palmaceae (Arecaceae). The world total number of date palms is about 100 million trees, distributed in 30 countries and producing between 2.5 and 5 million tons of fruits per year (A.Zaid, 2000). However, it is worth mentioning that accurate statistics on the number of date palms are not always available and not easy to collect. Even when some numbers are available, it is not clear to which category they belong: are they adult producing, young palms, total or both (A.Zaid, 2000). Date palm (Phoenix dactylifera L.) is widely cultivated in the arid regions of the Middle East, North Africa and arid sub-Sahra areas such as the Northern Sudan for its economic values (Purseglove, 1981). In the Sudan it is grown mainly along the Nile valley in the Northern State which extends from latitudes 16 – 22º N and longitudes 20 – 32º E (Salih 2003).

Small numbers of date palm trees are also grown in Khartoum State, River Nile State and Darfur States (Ahmad, 2003) about million date palm trees were grown along Wadi Kutom (ARC – Recommendation and annual reports). The population of date palm trees in the Sudan in 2006 was about 8 million bearing trees, in the Northern State the number of the trees is about 54.5% from the total population of the Sudan and about 63% of total production of the Sudan (Tag Elsir *et al.*, 2006). In the Northern Sudan the fruit is consumed as food for its high carbohydrates content or the trunk is used for house building or furniture, the fiber for ropes, the flower stalks for weaving baskets, pollen grains mixed with honey for human consumption, stones of fresh fruits for animal feed or mixed with milk for medicinal purposes. The date palm trees are also grown for shade or prestige values (Osman, 1979). Dates are staple food in many desert areas. The high energy value consisting mainly of carbohydrates and good storability make them an ideal crop in places where they can grow (Rygg, 1977). "Barakawi" is the most popular dry cultivar and constitutes about40% of the total population of date in the Sudan (Nixon, 1969, Osman, 1979, Mohamed, 1984), and 70% in the Northern State

(Mohammed, 2006). Fertilization has generally been found necessary to maintain the yield and quality of the fruits. Animal manure is widely used in the better date palms gardens of the old world (Nixon, 1969). The type of fertilizer seems to increase the vigor and rate of growth of young plants and the fruit bearing capacity of the adult trees (Nixon, 1969, Hayat, 1980, Albaker, 1972). Agricultural Research Corporation (ARC) recommended that the date palm trees growth and yield are affected by1000 gram nitrogen after harvest in November, it must be mixed with the soil, in depth not more than 15 cm in distance more than 1 m from the stem, then irrigated immediately after addition (Dawoud & Salih, 1995). Most of date palms farmers in the Arab countries, where there are about 75% of the total date palms of the world, do not care much about irrigation. They believe that date palm trees can grow and bear fruits under drought and do not require much irrigation. But on the contrary all the experiments and studies show that date palm farming and development depends on irrigating the trees with enough water to fulfill their water requirement (Ibrahim 2009). In spite of that, Date palm trees can tolerate drought more than most of fruit trees. The date palm like any tree requires enough water to compensate the losses due to surface evaporation and transpiration from the leaves, as well as the amount that is needed during its growth stages and fruiting (Gasium and Hameed 2003 and Hussein *et al.*, 1983). Agricultural Research Corporation (ARC) recommended that the irrigated date palm tree weekly to maintain good quality of fruits, but for high quantity every two weeks (Dawoud & Salih, 1995).

The overall objective of this study is to increase yield and quality of Barakawi cultivar. Specifically the study aims at satisfying the following objectives: evaluate the effects of fertilizer dose and irrigation interval of date palm on

a- Yield and yield components b- Fruit characteristics.

MATERIALS AND METHODS

The experiments were carried out in a farm belonging to the farmer named Mr. Zibair Mohammed Seed Ahmed at Elselaim in Dongola area, Northern State. The study covered sixty three (63) date-palms of "Barakawi' cultivar, 7-8 years of age, grown on sandy soil. The experimental palms were healthy, as they were uniform in growth and vigor. They were randomly selected and divided into 3 groups with three replicates. The study was conducted in a randomized complete block design (RCBD) during the years 2009-2010 and 2010-2011. The orchard was prepared adequately with improved physical conditions. The implements used included traditional tools to break and loosen the soil and a leveler to level the experiment orchard for the easy movement and uniform distribution of irrigation water. Then basins "hods" for all trees, 2m from trunk and surrounding it (width of the basin is 35cm in depth 40cm) were prepared for each palm. Fertilization

programs were adopted in split doses, one after harvest and the other one after fruit set. The compound fertilizer was farmyard manure (FYM) fermented about 45 days and chemical fertilizer N $_{15}$ P $_{15}$ K $_{15}$%. Two factors were investigated in this study, namely seven levels of compound fertilizer and three levels of irrigation intervals. Twenty fruits were randomly selected from each treatment to measure the whole fruit weight and the weight of the pulp and seeds, using sensitive balance (Mettler-Top pan, Model p-1200) and pulp/seed ratio %. The data collected from the different treatments were subjected to analysis of variance (ANOVA) appropriate for randomized complete block design (Gomez and Gomez, 1984). Duncan's Multiple Range Test (DMRT) was applied for the separation of treatment means. All statistical analyses were performed using IRISTAT-4 program computer package.

RESULTS AND DISCUSSION

Fruits weight (g)

The fruit weight results showed significant difference as in Table 1, 2 and 3 for the two seasons 2009/10 and 2010/11. The data presented in table 1 showed that 10 day of irrigation interval resulted in outstanding performance, besides it gave a remarkable yield increase, 32.2% and 27.1% over the control in fruit weight in both seasons respectively. Similar result was reported by (Ibrahim, 2009 and (Al Amoud *et al.,* 1999) who found that it was important to irrigate the tree with sufficient amount of water of good quality in order to produce acceptable yield and better fruit quality. The results indicated in Table 2 showed that fertilizer dose (30kg organic + 0.25kg N_{15} P_{15} K_{15}%) greatly increased fruit weight over the control by 48.2% and 38.4% respectively in both seasons. Similar findings were reported by (Shahein *et al*. 2003 working on Samany date, Al-Kharusi *et al*. 2009). The results indicated an enhancement in fruit quality characteristics especially fruit weight, size, with the application of organic manures or its supplementation with mineral NPK compared to mineral fertilization alone. In table 3 the results obtained as showed that the interaction of (fertilizer dose x irrigation interval) (30kg organic + 0.50kg N_{15} P_{15} K_{15}%+10 day irrigation), increased the fruit weight by 52% and 41.6% over the control respectively in both seasons. Similar results were found by (Barreveld, 1993; Osman, 1995; Iqbal *et al.,* 2004 and MAF, 2005) who reported that the production of good quality dates however depends on adequate irrigation, fertilization, pollination and harvesting as well as post-harvest handling techniques.

Table (1) Effect of irrigation intervals on fruit weight of date palm trees in seasons (2009/10 and 2010/11).

Treatments Irrigation interval	fruit weight (g) 1st season	2nd season
10 day	5.15 a	8.66 a
20 day	3.83 b	7.50 b
30 day	3.49 b	6.31 c
Means	4.16	7.49
SE ±	0.17	0.14
LSD	0.47	0.40
C.V%	18.3	8.5

Means with the same letters in same column are not significantly different according to Duncan Multiple Range Test P> 0.05.

Table (2) Effect of fertilization doses on fruit weight of date palm trees in seasons (2009/10 and 2010/11).

Treatments fertilization doses	fruit weight (g) 1st season	2nd season
F0	2.71 c	5.52 d
F1	5.23 a	8.96 a
F2	5.04 a	8.52 ab
F3	4.72 a	8.20 b
F4	4.63 a	8.24 b
F5	3.76 b	7.07 c
F6	3.01 c	5.93 d
Means	4.16	7.49
SE ±	0.25	0.21
LSD	0.73	0.61
C.V%	18.3	8.5

F0=Control- F1= (30kg+0.25kg)- F2=(60kg+0.25kg)- F3= (120kg+0.25kg) - F4=(30kg+0.50kg) - F5= (60kg+0.50kg) -F6=(120kg+0.50kg).

Table (3) Effect of interaction of Irrigation interval x fertilization doses on fruit weight of date palm trees in seasons (2009/10 and 2010/11).

Treatments interaction	Fruit weight (g) 1st season	2nd season
AF0	3.35 fghij	6.60 ghi
AF1	5.20 bcde	8.33 de
AF2	6.08 abc	8.83 cd
AF3	6.23 ab	9.83 bc

AF4	6.98 [a]	11.30 [a]
AF5	4.62 [defg]	8.93 [bcd]
AF6	3.55 [fghij]	6.77 [fgh]
BF0	2.42 [j]	5.72 [hij]
BF1	5.68 [abcd]	10.00 [b]
BF2	4.59 [defg]	8.53 [de]
BF3	3.97 [efghi]	7.90 [def]
BF4	3.70 [fghij]	7.43 [efg]
BF5	3.60 [fghij]	6.73 [fgh]
BF6	2.85 [ij]	6.20 [hi]
CF0	2.37 [j]	4.23 [k]
CF1	4.80 [cdef]	8.53 [de]
CF2	4.43 [defgh]	8.20 [de]
CF3	3.95 [efghi]	6.87 [fgh]
CF4	3.22 [ghij]	6.00 [hi]
CF5	3.05 [hij]	5.53 [ij]
CF6	2.62 [ij]	4.83 [jk]
SE ±	0.44	85.44 [b]
LSD	1.26	0.37
C.V%	18.3	1.06

F0=Control- F1= (30kg+0.25kg)- F2=(60kg+0.25kg)- F3= (120kg+0.25kg) - F4=(30kg+0.50kg) - F5= (60kg+0.50kg) -F6=(120kg+0.50kg).
A= 10 day of irrigation intervals / B= 20 day of irrigation intervals / C= 30 day of irrigation intervals.

Pulp weight (g)

Tables 4, 5 and 6 for the two seasons show significant difference in pulp weight. The data in table 4 show that the interval of 10 days gave significantly greater weight 40.7% and 28.1% over the control in both seasons. (Hussein and Hussein, 1982) as a result of a study on date palm cultivar at Aswan, suggested that an irrigation interval of four weeks is the most suitable to produce acceptable yield. Table 5 showed that fertilizer dose (30kg organic + o.25kg N_{15} P_{15} K_{15}%) significantly increased the pulp by 39.6% and 36.4% over the control, respectively in both seasons. Similar results were reported by many workers (Nixon, 1951, Hayet, 1980, Al-Bakr, 1972).

The type of fertilizer seems to increase the vigour and rate of growth of young plants and the fruit bearing capacity. In table 6 the interaction of (fertilizer dose x irrigation interval) significantly increased the pulp weight by 46.9% and 44.9% over the control, respectively in both seasons. This result agrees with (Barreveld,

1993; Osman, 1995; Iqbal *et al*., 2004 and MAF, 2005) who reported that the production of good quality dates depends on adequate irrigation, fertilization, disease protection, pollination and harvesting as well as post-harvest handling techniques.

Table (4) Effect of irrigation intervals on pulp weight of date palm trees in seasons (2009/10 and 2010/11).

Treatments	pulp weight (g)	
Irrigation interval	1st season	2nd season
10 day	4.28 a	7.59 a
20 day	2.88 b	6.55 b
30 day	2.54 b	5.46 c
Means	3.23	6.53
SE ±	0.16	0.12
LSD	0.46	0.35
C.V%	22.8	8.5

Table (5) Effect of fertilization doses on pulp weight of date palm trees in seasons (2009/10 and 2010/11).

Treatments	pulp weight (g)	
fertilization doses	1st season	2nd season
F0	2.46 bc	5.02 d
F1	4.08 a	7.89 a
F2	4.03 a	7.31 b
F3	3.64 a	7.18 b
F4	3.65 a	7.37 ab
F5	2.82 b	6.06 c
F6	1.95 c	4.91 d
Means	3.23	6.53
SE ±	0.24	0.19
LSD	0.70	0.53
C.V%	22.8	8.5

F0=Control- F1= (30kg+0.25kg)- F2=(60kg+0.25kg)- F3= (120kg+0.25kg) - F4=(30kg+0.50kg) - F5= (60kg+0.50kg) -F6=(120kg+0.50kg).

Table (6) Effect of interaction of Irrigation interval x fertilization doses on pulp weight of date palm trees in seasons (2009/10 and 2010/11).

Treatments	pulp weight (g)

interaction	1st season	2nd season
AF0	3.17 efghi	5.80 gh
AF1	3.26 defg	7.20 de
AF2	5.03 abc	7.53 d
AF3	5.23 ab	8.70 bc
AF4	5.97 a	10.53 a
AF5	4.30 bcde	7.87 cd
AF6	2.17 hijk	5.50 ghi
BF0	2.60 fghijk	5.23 hi
BF1	4.77 abcd	8.93 b
BF2	3.56 defgh	7.50 d
BF3	3.07 efghij	6.90 def
BF4	2.70 fghijk	6.40 efg
BF5	1.98 ijk	5.67 gh
BF6	1.52 k	5.23 hi
CF0	1.62 k	4.03 j
CF1	3.87 cdef	7.53 d
CF2	3.50 defgh	6.90 def
CF3	2.62 fghijk	5.93 fgh
CF4	2.28 ghijk	5.17 hi
CF5	2.18 hijk	4.63 ij
CF6	1.72 jk	4.00 j
SE ±	0.42	0.32
LSD	1.21	0.92
C.V%	22.8	8.5

Pulp/seed ratio

The data presented in Figure 1 showed that 10 days irrigation interval resulted in outstanding performance besides it gave a remarkable yield increase, 89% and 92.01% over the control on pulp/seed ratio in both seasons, respectively. Similar result was reported by (Ibrahim, 2009and Al Amoud *et al.*, 1999) who found that it was important to irrigate the tree with sufficient water of good quality in order to produce acceptable yield and better fruit quality. In figure 2 it is shown that the application of (30kg organic + 0.25kg N_{15} P_{15} K_{15}%) greatly increased the pulp by 45.6% and 55% over the control in both seasons, respectively. This result agreed with reports of (Shahein *et al*. 2003; Al-Kharusi *et al.*, 2009). Few studies had evaluated the effects of organic and mineral fertilizers on quality characteristics of date fruits as well as the yield. Figure 3 demonstrated that the interaction of fertilization doses and irrigation obtained from (10 day irrigation +

30kg organic + 0.50kg N_{15} P_{15} K_{15}%) gave increased pulp/seed ratio by 55.4% and 51.9% respectively, over the control in both seasons.

Similar results were found by (Barreveld, 1993; Osman, 1995; Iqbal *et al.*, 2004 and MAF, 2005). They reported that the production of good quality dates depends on adequate irrigation, fertilization, disease protection, pollination and harvesting as well as post-harvest handling techniques.

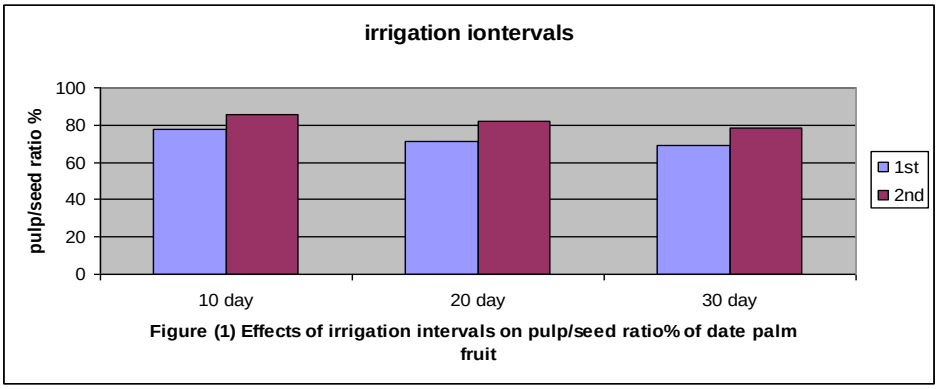

Figure (1) Effects of irrigation intervals on pulp/seed ratio% of date palm fruit

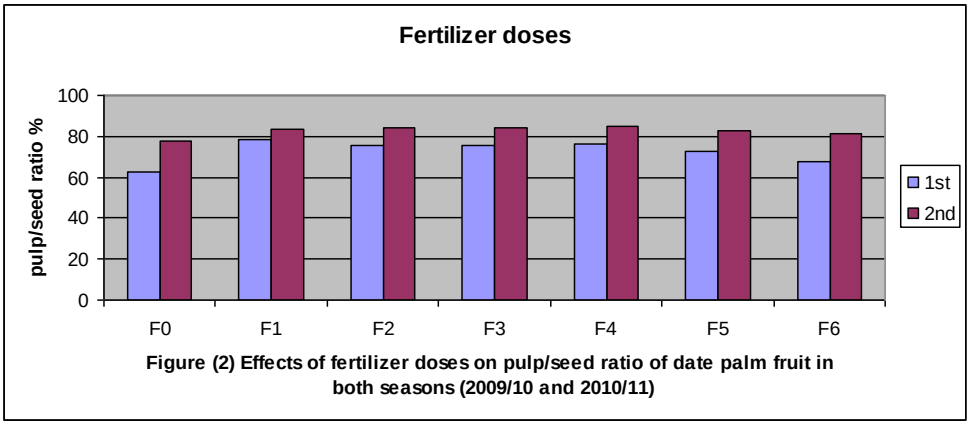

Figure (2) Effects of fertilizer doses on pulp/seed ratio of date palm fruit in both seasons (2009/10 and 2010/11)

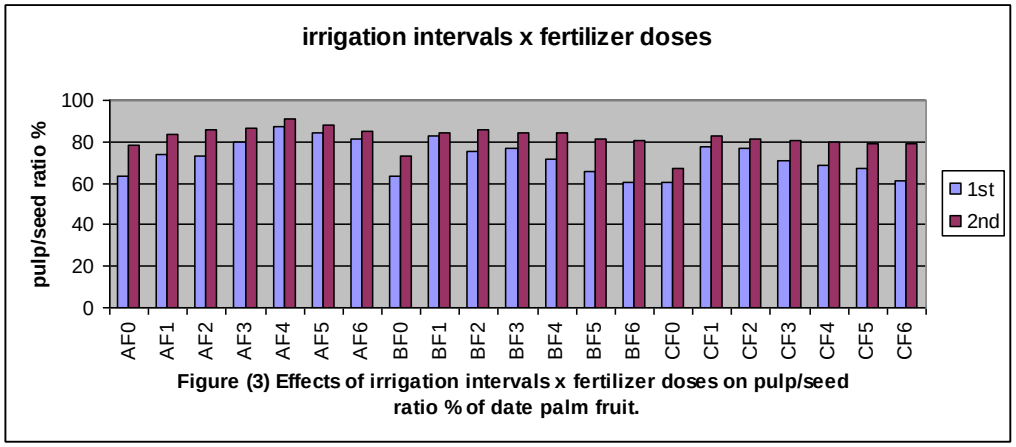

Figure (3) Effects of irrigation intervals x fertilizer doses on pulp/seed ratio % of date palm fruit.

Yield /palm

The yield/palm results are shown in Figures 4, 5 and 6 for the two seasons 2009/10 and 2010/11. The data presented in Figure 4 showed that 10 day of irrigation interval resulted in outstanding performance, besides it gave a remarkable yield increase, 47.5% and 54.6% over the control in both seasons respectively. Similar result was reported by Ibrahim, 2009and Al Amoud et al., 1999. They found that it is equally important to irrigate the tree with sufficient amount of water of good quality in order to produce acceptable yield and better fruit quality. The results indicated in Figure 5 showed that fertilizer dose (30kg organic + 0.25kg N_{15} P_{15} K_{15}%) greatly increased yield/palm over control by 46.8% and 61.5% respectively in both seasons. Similar findings were reported by Shahein et al. 2003, working on Samany date. Also, Al-Kharusi et al. 2009, indicated an enhancement in fruit quality characteristics especially fruit weight, size, with the application of organic manures or its supplementation with mineral NPK compared to mineral fertilization alone. In figure 6 the results obtained showed that the interaction (fertilizer dose x irrigation interval) , 30kg organic + 0.50kg N_{15} P_{15} K_{15}%+10 day irrigation increased the yield/palm by 68% and 74.3% over control respectively, in both seasons. Similar results were found by Barreveld, 1993; Osman, 1995; Iqbal et al., 2004; MAF, 2005. They reported that the production of good quality dates however depends on adequate irrigation, fertilization, pollination and harvesting as well as post-harvest handling techniques.

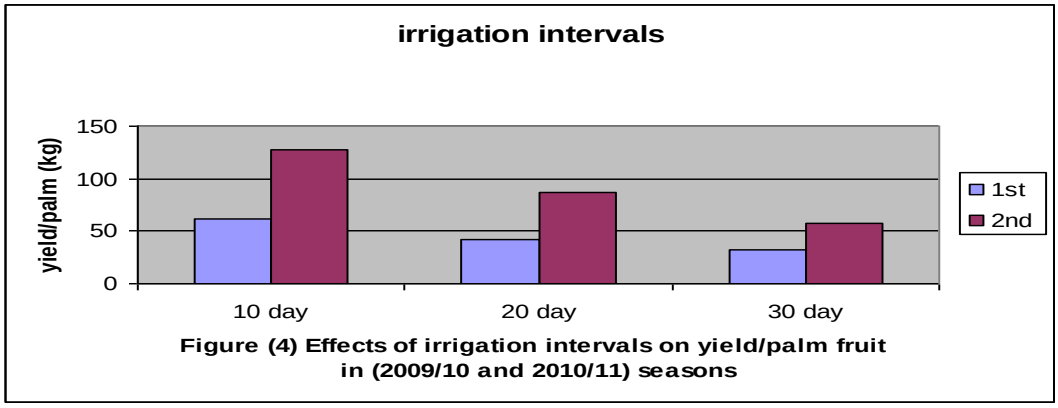

Figure (4) Effects of irrigation intervals on yield/palm fruit in (2009/10 and 2010/11) seasons

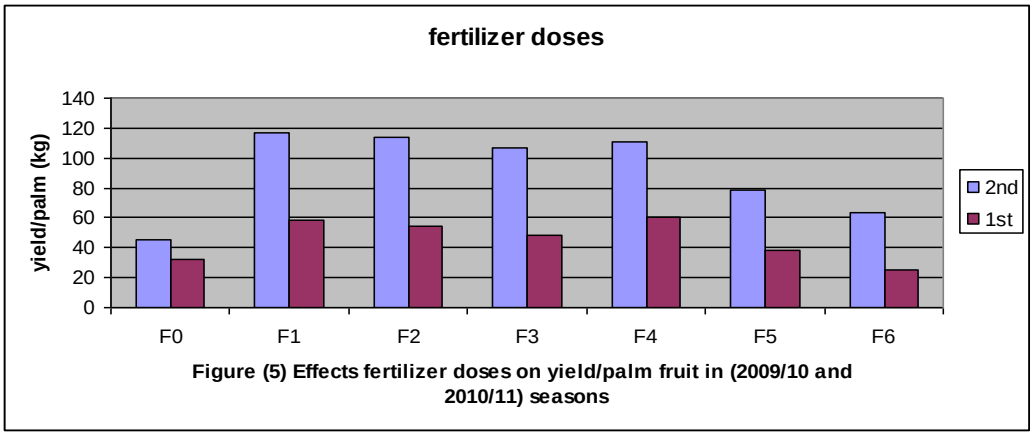

Figure (5) Effects fertilizer doses on yield/palm fruit in (2009/10 and 2010/11) seasons

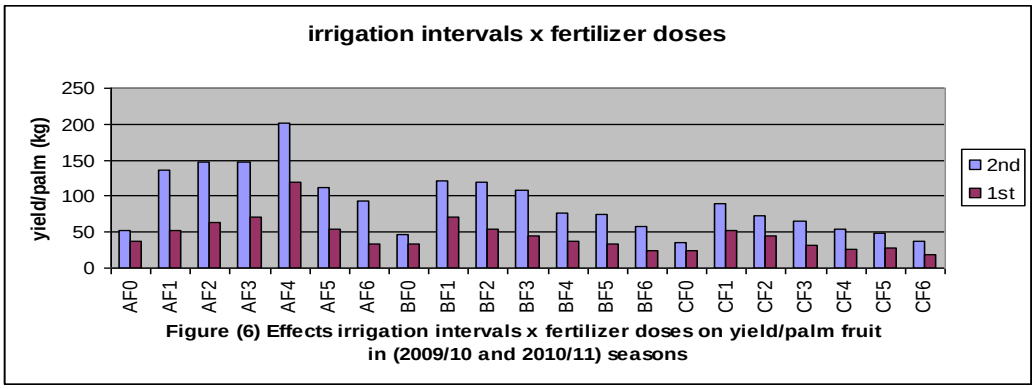

Figure (6) Effects irrigation intervals x fertilizer doses on yield/palm fruit in (2009/10 and 2010/11) seasons

CONCOLUSIONS

According to the results it was clear that there were high or significant differences in both seasons in all or most parameters of the treatments. For better yield, good quantity and quality , 10 days irrigation interval , 30 kg organic and 0.50 kg N_{15} P_{15} K_{15}%. Should be added to dates palm trees for high yields. The results showed that the increase in fertilizer dose and in irrigation intervals significantly increased the yield components (fruit weight, pulp weight, pulp/ seed ratio and yield per palm) in both seasons. The results showed that the high fertilization doses and the long of irrigation intervals significantly decreased yield and yield components. In conclusion, fertilizer doses and irrigation intervals significantly affected all yield components measured.

REFERENCES

Ahmed, M.Y.(2003). Date palm problems in Nile State. Paper submitted in date palm workshop. SUST. Univ . Dec. 2003.

Al-Baker, A. (1972). Date palm tree, its past, present and the new in its culture, industry and trade commerce. Baghdad. Pp: 1008. (conference).

Al Amoud. A.I, Bacha M. A. and Darby A.M. (1999). Seasonal water use of date palms in Saudi Arabia. Paper No 992175 PP 14 annual meeting for water.

A.Zaid (2000). United Nations Office for Project Services/ UNOPS. P.O.Box.81908, Al Ain, UAE.

Barreved, W.H. (1993). Date palm products. Agricultural services Bulletin N, 101-216 pp FAO Rome 99: 400-407 BL AL., J. M. (1937): Cytological studies in the genus Phoenix. In. Bot. Gax.

Dawoud and Salih, (1995). Effect of different doses of Nitrogen fertilizer on growth and fruit quality of Mishrig Wad Laggai and Mishrig Wad Khatiab Under New Hallfa condition.

Dawoud and Salih, (1995). Effect of different irrigation interval on growth and fruit quality of Mishrig Wad Laggai and Mishrig Wad Khatiab Under New Hallfa condition.

Gasium, M. A and Hameed, A. (2003). Date palm offshoot water requirement determination. International scientific conference for date palms Saudi Arabia Proceedings Pp 85-117.

Gomez, K. A and Gomez, A. A., (1984). **Randomized Complete Block Design Analysis In: Statistical procedures for Agricultural Research. John Willy and Sons, New York.**

Hayat, M.B. (1980). Nutrients requirement of date palm and fertilizer use. Islam Abad Pakistan Part 1. Regional project for Palm and Date Research Center in New East and North Africa.

Hussein, F. and Hussein, F.A. (1983). Effect of irrigation on growth, yield and fruit quality of dry dates grown at Asswan. Proceeding of the first symposium on the date palm in Saudi Arabia. PP; 168-173.

Ibrahim, Y.M. (2009). Effect of irrigation methods and differential watering on date palm trees growth under River Nile State conditions. Thesis of Ph.D in Agriculture. Khartonm University.

Iqbal, M., A. Ghafoor and Rehman, S. (2004). Effect of pollination times on fruit characteristics and yield of date palm cv. Dhakki. Int. J. Agric. Biol., 6: 96–99.

Mohamed, A.E. (2005). Wheat response to irrigation scheduling. University of Khartoum Journal of Agricultural Sciences 13 (1), 53- 67.

Mohamed, A.A. (1984). Date palm culture development and date production improvement in the Northern State (Technical Report).

Ministry of Agriculture and Fisheries (MAF), (2005). Agriculture and Fisheries Research Report. Ministry of Agriculture and Fisheries, Muscat, Sultanate of Oman.

Nixon,R.W.(1951). Date culture in the United States. USDA Circular No. 728. Washington D.C. USA Pp 57.

Nixon, R. W. (1969). Date culture in Sudan. Date Grower's Institute Rep. 44: 9-14.

Osman, A.M. (1995). Date Palm Production and Protection in the Arab Countries. Expert Consultation on Date Palm Pest Problems and their control in the Near East, 22-26 April, 1995, Al-Ain, United Arab Emirates.

Osman, A.M.A. (1979). Date palm production in the Sudan. Agric. Res. Cor. Horticultural Research center. Edammer (Arabic), Report page 15.

Purseglove, J.W. (1981). Date palm (Phoenix dactylifera L.) Tropical crops (monocotyledons). Huntsmen offset printinapte, Lfd: 429-450.

Rygg, G.L. (1977). Date development, handling and packing in the United States. N.S.D.A. Agricultural Handbook, No. 482. Washington.D.C.

Salih, A.A.(2003). Effect of soil and irrigation on the production of date palm. Paper submitted in date palm workshop institute, Kew, u.k.

Shahein, A.H., Attala, A.M., Kassem,H.A., Aly, H.S.H., (2003). Effect of applying different organic and inorganic nitrogen sources to Zaghloul and Samany date cultivars on: II. Yield, fruit quality and fruit content of some pollutants. In: Proc. Int. Conf. on Date Palm, College of Agric. and Vet. Med., King Saud Univ., Qassem Branch, Kingdom of Saudi Arabia, 16–19 September, pp. 195–207.

Tag Elsir, E.M., Ewad, Kh. and Emien, H.I.(2006). Present and future vision study of date palm in Northern State. Reptr pp. 17. (Arabic. SUST).

Effect of purification of Raw Gum Arabic (Acacia senegal) on its physicochemical properties

M. Awad Alkareem .M and M. O. A. Abujara

1Dept of Biochemistry, Graduate College research student. University of Dongola. Dongola, Sudan.

Professor, Faculty of Agricultural Science, University of Dongola, Dongola, Sudan.

ABSTRACT

Twenty four (24) samples of gum Arabic Acacia Senegal L, wild (raw) collected from north and west Kordofan State, sandy soils , season 2011. 5, 7, 10, 15, and 20 years of tree ages. Samples gathered, mixed, then sorted by color to four (4) categories, Mixed, Glassy, Pink and Reddish. to obtain fine powder particles For more purification and to remove any impurities barks, sand, filths or any other contaminants. Samples were then dissolved by distilled water and filtered with Buchner funnel under vacuum pump by filter paper no: 1. The four samples dried to different temperatures 50, 55, 60, 65, 80 and ^{0}C at 16,18,20 and 24 hrs in the drying (fan) oven. The particle size of nodule samples was reduced to pass 0.5 mm, mesh screen-in vitro at 30 C^0. Then weighed after each process to have the original wt 9.945 g (10g - 0.055 g impurities). The samples were then kept in tight glasses container for further analysis. The optimum useful procedure found is, 10% conc. and 55 ºC degrees for 24 hrs time , to obtain the dry original 10gm sample weight. Comparing moisture content, pH, Electric conductivity, viscosity, specific gravity, specific optical rotation, refractive index, and apparent color, similar characteristics and properties were obtained with 99.45% purity, with no significant differences to the original samples. At last loss wt of impurities and combined colloids was determined which found is about 0.55% in average, as mean of the triplicate tests of the four samples

Key Words: Acacia senegal L., Filtration , Pure sample, (HPSG), and Impurities.

Introduction:

Gum Arabic is the dry gummy exudates obtained from stems and branches of Acacia Senegal var senegal as per Willdenow classification, or closely related species. FAO (1990) and SSMO Sudan (2006). Cultivated in *Sudan as cas*h crops in Agro forestry systems Duke (1981).found mostly in Sudan in sandy soil at different locations and age of trees DMW Anderson et al (1968). it has many applications in food, medical and other industries Nuha Edris (2001). it takes INS NO: (414) Codex Alementarious . its chemical composition is polysaccharide with Arabic acid salts of MG, CA and K. the main components are Galactose, D-Arabinose, L-Rahmnose –L- Glucuronic acid and - 4-o-Methyle D-glucuronic

acid with protein proportions on side chains mostly proline and hydroxyl proline ,fam.Leguminoase .JECFA (1997), it is water soluble Polysaccharide of the hydrocolloid group, it is mainly used as stabilizer ,thickener emulsifier flavor enhancer in foods, in medicine as urine decreaser, cholesterol reducer, in addition to its adhesion properties SSMO (2006), Arnold Bandar (1984). And it is comprised mostly of Arabinoglactan and protein moiety, in addition to some mineral elements (Williams and Phillips (2000). As reported before in most previous studies gum Arabic samples for physicochemical analysis, determinations, tests and estimating different parameters were prepared by dry process Sabah Alkhair, et al.(2008). Hand Picked Selection Gum (HPSG) and more others. Also as per A/Wadoud (2010). And Hassan Osman (2011). or dried for two weeks in oven at 30 ^{0}c E.Gyedu et ,al.(2008).To remove foreign matters, barks and other seen impurities, but in this Study we attend to remove all bark particles, dust, insect residues and organic materials or any other contaminants by completely dissolving in distilled water , stirring and filtering Fahad Aljuhaimi et, al.(2012)., avoiding any changes in basic or authentic physicochemical characteristics and original properties even change in color, Avoiding bubbles . foam formation excess accumulated nodules , or affecting surface tension and sensitive physical properties different concentrates, different temperature degree and time heating hours were executed experimented and performed to get optimum preparing factors referring to some previous studies with main deviations rectifications and modifications to develop and to be more accepted, as air drying process performed by J.K Lelon (2010)and heat controlling conditions Mariana .A. Montenegro e al. . and Some studies uses freeze drying to preserve the final wet samples and a procedures of dissolving and filtering without heating or stirring through 0.8 seave, M.Nishanet,al, (2012) . And some experiments using high speed mechanical blenders to obtain more fine and uniformed samples.V.T.P Vinod and RBS Shandhar (2009). in addition a study on dissolving gum samples by YaelDror,Yachin Cohen,Rashed Yerushalmi – Rosen(2006) prepare samples by dissolving in distilled water using Millipore water resistance of 18.2.MΩ cm which more difficult to preserve under different conditions and complicated situations and need to be redrying for deterring some parameters as for example moisture content, ph and solubility and water holding capacity etc.so this method is preferred regarding easily handling preserving and storing at different situations and hard conditions in this process, which is quick, pure, accurate easy to preserve, uncomplicated, less cost and most controllable. even loss in wt is $\leq 0.05\%$.

Materials & Methods

The (24) samples used in the study Acacia Senegal L ,collected from three different locations Dammokia Humiraa, Nihood and Awlad Gabralla forests of

sandy soils, North and West Kordofan state, in addition of Forest Research Corporation centre, Suba, Faculty of forestry university of Khartoum, National gum Arabic Council –Riyadh Khartoum. And National Forestry corporation .mainly (Hashab) Sudan. The samples were collected from different ages of trees 5, 7, 10, 15 and 20 years, crop 2011 as nodules and fractions hand pick selected. Figure 1.Experiments carried on at Agricultural Research Corporation Center , City Water Treatment Corporation Dongola, Dongola University Labs and SSMO labs Dongola North Sudan, Khartoum University , Alneelain university, and National Research Center Khartoum East .Sudan. The primary samples preparations performed according to procedure described by Sabah Elkhair et, al. (2008) . Nodules and fractions of gum have sorted by colors as four categories, mixed color, glassy, pink and reddish. Figure: 2 .nodules and fractions has been ground to fine powder by mortar and pestle ,then sieved passing 0.5 mm mesh screen using Eckard & Sohn Gmbh-D-59244 Bochum madden in Hamburg. Weight Balance used is –Adam Equipment –WAG TECH, UK. Model WL 1000 sensitivity1000/0.01 gm. and Adam Equipment –co limited Model ADA 210 C. S.N 43936. Max 210 gm - d = 0.1mg, power RS-232 C. UK.., the dry powdered sample kept in glassy tight containers. Figure:3. the second step performed as our objective of more and accurate purification, began by taking different quantities of 5 ,10,15 and 20 grams and complete to 100ml to get , 5%, 10%,15% and 20% w/v concentrations using 100ml byrex beaker , the water is put first by volumetric cylinder and the sample poured gently gradually when mixing and blending by glassy rod commences , till we reach the accurate concentration. After five 3-5 minutes gentle hand mixing to avoid colloids accumulation and gain transparent clear solution. Sample beaker containers fixed on magnetic stirrer, for one (1) hour at 1200 rpm at temperature 30 ^{0}C. to ensure total dissolving of all particles and fractions also to avoid formation of bobbles and foams, Fahad Al Juhimi et, al,(2012) . After stirring completes samples stay 20minutes to absorb back all fine foams on the surface. Equipment used for stirring is. STURAT- SB 162 –HEAT MAGNATIC STIRROR (MAX 1900. UK.) .solutions after 20 minutes in vitro at room temp. then filtered with puchner funnel –Scott-Duran , 500ml Flask- Made in Germany ,filter paper no:1 - 125 dim ,figure no:6. With sucking pump Model HSV 11 (2) MOTOR 1/3 VOLTS 230/50 HZ Amp Max 0.8 rpm 1440. Made in England connected to the funnel. filtering time is (8) minutes .to obtain clear ,pure and safe Gum aqueous solution of $\leq$ 99.55% purity when previous prepared (HPSG) Sabah Elkhair et, al (2008) and A/Wadoud A.et al.(2010) .resulted (less than) 98%. The samples then transferred to the oven for drying to be back in the origin status and normal primary gum situation powder. The oven used was Kottermann 2718 with thermostat and fan. ax 250 ^{0}C . two variable factors experimented on the oven ,

temperature and time of heating , as we require suitable time and minimum degree ,many experiments performed to achieve useful, acceptable and suitable procedure .when we had used the optimum concentration of sample as 10%, table no: 1& 2. Compared with other concentrations. 5, 10,15and 20%.the optimum satisfactory degree of temp is 55 ^{0}C. When the appropriate time is 24 hours, table no: 3. Figure no: 4. Finally we compare some parameters of the treated (water solute sample(mixed)10% concentrate with the original powdered sample not treated (HPSG) to see if there is significant variances or differences , when they were found

Same on all parameters tested and investigated such as Moisture content, PH, EC, Relative viscosity, Emulsion stability, Specific Optical rotation. Refractive index and apparent color. Table no: 4.

Moisture content was measured according to method described by AOAC (1984). By oven at 105 c overnight. Specific optical rotation according to method described by AOAC (1984).Degree OF Optical Rotation was directly read from the scale of the polar meter which was used Automatic Digital Polari meter P 3001 RS-Kruss. At labs of Industrial Researches and Consultations Center-Khartoum North. Concentration used was 1% gum Arabic solution.

Calculation :(α) = R / CXL

Where is

α = specific rotation degree. R = Polari meter reading C = concentration of gum Arabic (g/100ml) L =length of the cell (dm).

relative viscosity was measured by using U- shaped viscometer according to method described by AOAC (1970) . Relative Viscosity of (2 %) gum solution =($t-t_0$) / (t_0). both t values are the differences between the two readings of the upper and lower mark of the viscometer glass which indicates the flow time.

Emulsion stability was measured according to method described by Karramalla et.al (1998) using Analogue spectrophotometer JENWAY (Model No) : 6305 made in EU, wave length =520 nm. Gum aqueous solution 20% was prepared and stirred overnight at 20-25 ^{0}C. Using The solution of cotton seed oil with distilled water mixed thoroughly 2:1 v/v =20mlsol:10ml oil and blending for one minute at 1800 rpm in Molenix mixer then diluted to 1/1000ml. one ml of the final diluted 1/1000 insert in the apparatus after calibration

Emulsifying stability =(first reading) / (second reading after one hour) .

Refractive Index was measured according to the method described by Karamalla et al (1998) 2% gum solution was prepared and inserted (2-3)drops inside the two prisms of the refract meter after adjustment by distilled water. The refract meter alidade was moved backward and forward until the field of

vision was divided into light and dark area ,then adjusted by the screw head to read refractive index directly.

Table no: -1 -. Factors affecting concentration of samples (Mixed) sample

Sample concentration	Hand Mixing time minutes	Diff in time	Filtration time minutes by puncher	Diff in time
5%	2	1	6	1
10%	3	1	7	1
15%	5	2	8	1
20%	8	3	9	1

Table no: - 2 -. Minimum time of stirring (minutes) of Mixed sample 10% 3mins mixing

sample	Concentration %	Hand mix time	Stirring time 1100 rpm	Stirring time 1200 rpm	Stirring time 1300 rpm
Mix	10%	3	1.5	1	0.5
Mix	10%	3	1.5	1	0.5
Mix	10%	3	1.5	1	0.5

Table no: -3- oven temperature and drying time achieving the original wt.10 g

		Exp 1	Exp 1	Exp 1	Exp 1	Exp 1
	OVEN TEMP	50 ^{0}C	55^{0}C	60^{0}C	70^{0}C	105 ^{0}C
TIME 0 HRS	NET WT/ gm	97.8g	97.8g	97.8g	97.8g	97.8g
18 hrs		13	10.5	10.2	(10.1)	8.81
20 hrs		12	10.4	9.5	9.00	.8.00
22 hrs		11	10..2	8.8	8.60	7.80
24 hrs		9.5	(10g)	8.5	7.50	6.78
28 hrs		9.4	9.3	8.4	7.50	6.00

Different samples (55 ^{0}C For 24 Hrs) Conc. 10% controlled for constant wt. per gram

Table no: 4-A Comparison of different parameters and values for original and treated samples of mixed sample which represents the mean value of the other samples

serial	parameters	Mixture sample dry powder 10 gm	Mixture sample sol 10% w/v
		Original	Treated 55 C /24 hrs
1	Moisture C %	13.1%	13%
2	PH	4.4	4.4
3	EC	2.5	2.49
4	Relative Viscosity	21.5	22
5	Emulsion stability	0.9756	0.9744
6	Specific Gravity	1.0162	1.0110
7	Optical Rotation	-32.5	-31.9
8	Refractive index	1.34539	1.34538
9	COLOR	White to light yellow	White to light yellow

TABLE NO:4-B : Comparison of different parameters and values for original and treated samples

Samples	Relative viscosity	Emulsion stability	Refractive index	Sp optical rotation
Origin samples				
Mixed	20.5	0.9756	1.34539	- 32.5
Glassy	19.8	1.0000	1.34538	- 33.2
Pink	19.8	0.9719	1.34538	- 32.5
Reddish	20.6	0.9601	1.34538	- 32.0
Treated samples				
Mixed	20.8	0.9744	1.34540	- 31.9
Glassy	20.0	0.9989	1.34539	- 31.8
Pink	19.9	0.9685	1.34538	- 30.9
Reddish	20.8	0.9600	1.34539	- 31.9

table no: 5 – comparison of the semi similar results of treated & untreated different four colors samples .

samples	Empty beaker gram	Distilled water ml	Sample wt/gm	solution wt before oven	Wt after oven 55 ^{0}C 24 hrs unfiltered	Wt after oven 55 ^{0}C 24 hrs filtered	NET WT Without filtering	Net wt with filtering	Impurities Difference G
M	49.46	87.8	10	147.26.	59.46	58.8	10	9.34	0.66
G	51.69	87.8	10	149.49	61.69	61.02	10	9.33	0.67
P	50.13	87.8	10	147.93	60.13	59.49	10	9.36	0.64
R	44.63	87.8	10	142.43	44.63	43.98	10	9.35	0.65

Impurities determination procedure

After filtering by filter paper no: 1 - 125 diameter by filtering funnel, the precipitated impurities and stick colloids stay on the top of paper let for 24 hrs and under room temp on direct light covered to avoid dust, humidity and contamination, or dried by the dedicator , the weight dry , then rinsed in distilled water 50ml beaker ,then transferred to the centrifuge to separate the colloids from the filths , the process took two minutes at 3660 rpm ,by the centrifuge apparatus , HERMLE Z 200 A VOR MANUELLER ENTRIEGELUNG – HERMLE LABORATORY TECHNIK- GERMANY CE. .to complete separation process filtration again took place by Buchner funnel p no: 1. (125mm dim), The solute colloids then removed from the impurities ,to stay the impurities on the paper surface then dried and weighed with the paper which as per the known weight ,empty filter paper wt is 900 mg ,we can calculate the impurities wt. table no: 5 and 6. And also the percentage of loss which in insignificant, found in the average of the triplicate about 55 mg or 0.55% from the original sample 10 gm.

Table no:-6- Impurities determination after centrifuge (2nd) filtration

	Wt of filter paper + impurities + colloids	Dry WT after Buchner 2	Empty filter paper No: 1 wt	Quantity of impurities	Impurities %
M	66	956 mg	900 mg	56 mg	0.56%
G	67	957 mg	900 mg	57 mg	0.57%
P	64	954 mg	900 mg	54 mg	0.54%
R	65	955 mg	90 0 mg	55 mg	0.55%

Results and discussion:

From the executed experiments to prepare and achieve clean, pure and safe sample to gain accurate results of gum Arabic analysis the results show 99.5% purity.

Table NO: 5. when previous studies preparations revealed less than 98% by (HPSG-) AOAC (1984)Sabah Elkhair et al. (2008) Table 1 . that shows the appropriate concentration for preparation of (10 %) due to minimum time in primary hand mixing and 8 minutes filtration time ,on the other hand gives suitable amount for analysis , when high concentration need more force and time causing foams and bobbles .the primary experiments run on mixed sample as it representing the average characteristics of the rest 3 samples table 1. The samples after primary dry preparations dissolved with distilled water on fixed concentration then mixed gently by hand and finally stirred with magnetic stirrer for the tested time (1 hr) and 1200 round per min (rpm) table no: 2 .The stirrer low speed and minimum stirring time to avoid changes in some physical properties and give clear transparent solution regarding experiments time EC costs and not to stay long time before filtering . many experiments run to achieve the suitable minimum temperature and minimum heating time to avoid any change in color rheological properties or surface tension or refraction index or other physical or chemical properties it is found that 55 ^{0}C temp with 24 hrs time is most acceptable to give the original wt (10) as it is our goal .table 3 and 4.The results resulted out of these experiments revealed that no significant loss $\leq$ 0.05% . the result at last it is 55 mg out of the original sample 10 gm, As impurities which is determined , calculated and showed in table 4 and 5.Finally the samples kept in tight glassy and polyethylene containers for further use. By this procedure we can achieve and prepare excellent gum Arabic samples clean, pure and

contains no Pathenogens, park , sand ,silt clay or insects residues for analysis ,food , agric, industry , pharmaceutical and other medical usages or researches.

Figure no: 1: A, B, C and D. Some samples of collected from different locations

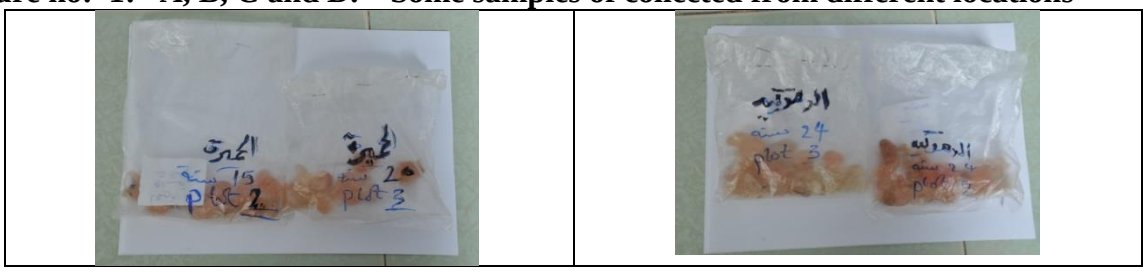

Continue Figure: 1. B & C. season 2011.

Figure no: 2

Original samples after cleaning and sorting

Figure: 3.

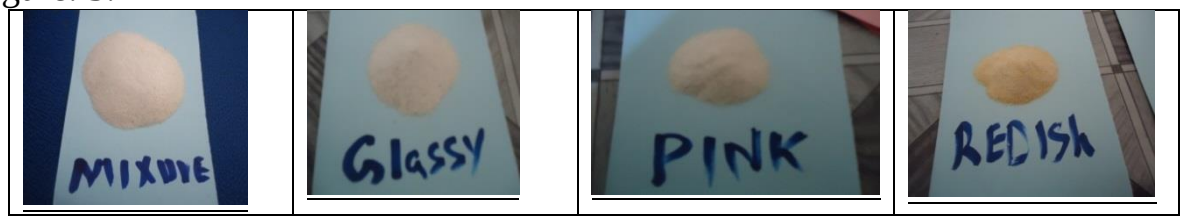

Dry Samples (HPSG) after cleaning grounding and sieving 0.5 mm

Figure no: 4. Final required samples as an objective of experiments

10%	10%	10%	10%
	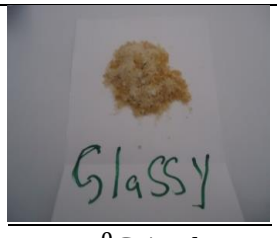		
55 ^{0}C/24 hr	55 ^{0}C /24 hr	55 ^{0}C/ 24 hr	55^{0}C /24hr

Figure no: 5.

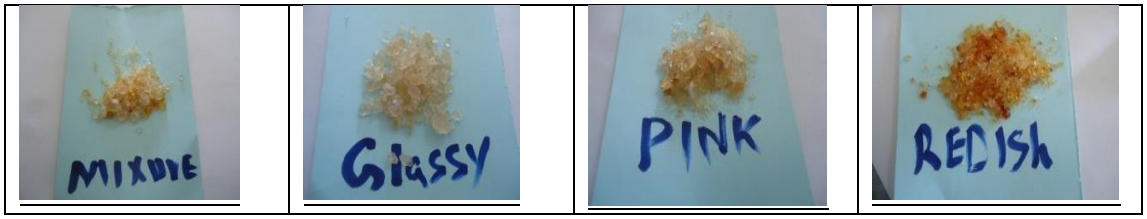

Original samples 10% after oven before fining and grounding

Figure no: 6. Impurities picks after filtering before oven.

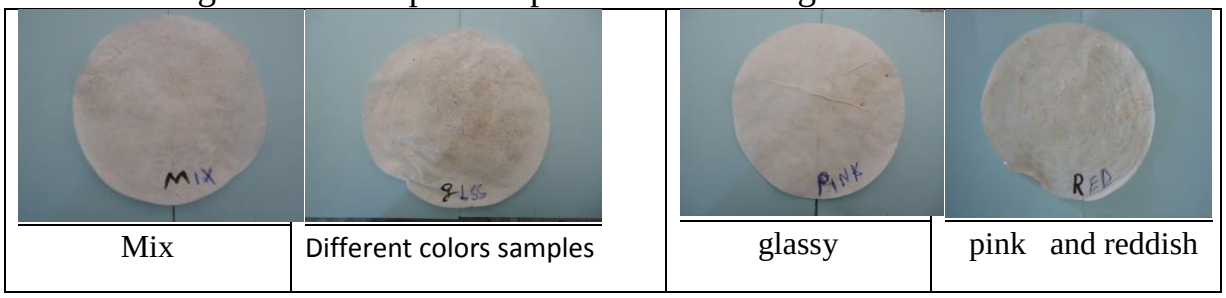

Mix | Different colors samples | glassy | pink and reddish

Figure no: 7. Some Different concentrates 20 hr/60 c test

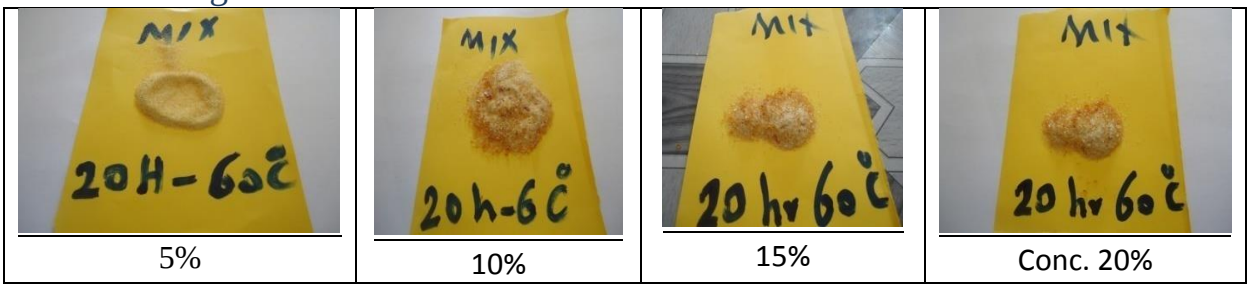

5% | 10% | 15% | Conc. 20%

Figure no: 8. Impurities seen on filter papers after centrifuge.

Different concentrates of residues of colloids and gum solution.
Minutes in desiccators or an hour at lab temp and kept in tight plastic or glassy containers for use.

References:

AOAC -(1984). Association of official Analytical Chemists official analytical methods Washington DC. Paper presented by Sabah Elkhair 2008 Alneelain University -Khartoum.-Sudan. pp 6.

Arnold E. Bender (1984). Dictionary of Nutrition and Food Technology Translated by Nabil Yahiya and Yahiya Mohamed Alhassan 4th Ed, translated 1st Ed. University of King Saud Riyadh, Saudi Arabia pp 212.

A/Wadoud Al-Khalifa and Elfatih Ahmed Hassan (2010).Characterization of Strecula setigera Gum (Gum Karaia) in Sudan V.A.J.S., VOL. 1, NO.1, 18-26)

D.M. W. Anderson, I.M. Dea, K.A. Karamalla and J.F. Smith, (1968) Analytical Studies on some unusual form of gum from Acacia senegal. Carbohydrate Res., 6: 97-103.

Duke A. J. (1981) . Hand Book of legumes of World Economic Importance Penium Press. New York.

E.Gyedu- Akotu .F.M.Amoah, J.H.Oldham, W.OEllis, K.Opoku-Ameyar Andeed Bin Hakeem (2008). Physicochemical Properties of Cashew Gum.

FAO .Rome. , (1990). Food and Nutrition paper No.49, 23- 25.

Fahad Aljuhaimi, Kashif, G., AND Elfadil,E. Babiker., (2012).Effect of Gum Arabic Edible Coating on weight loss , Firmness and sensory characteristics of Cucumber (Cucumis sativus L.) Fruit drying storage, King Saudi University .Pack, J .Bot. 44 (4) :1439-1444, 2012 .P.2 .

Hassan Osman (2011). Studies on some physicochemical properties of the plant Gum exudates of Acacia Senegal (DAKWARA) Acacia sieberiana (FARAKAYA) and Acacia nilotica (BAGARUWA), P.M. B.2052 Katsina Nigeria. JORINI 9 (2) Dec-2011.ISSN 1596-8308.

JECFA-FAO, (1997). The joint Expertise committee of FAO and WHO .Gum Arabic specifications prepared at the 49th JECFA(1997).supervising specifications prepared at 44 JECFA (199).PUPLISHED IN FNP 52 Addendum 3 (1995).

J.K.Lelon et al. (2010). Assessment of physical properties of Gum Arabic from Acacia Senegal varieties in Baringo District, Kenya African Journal of plant science Vol, 4(4) pp 95-98 April 2010. – ISSN 1996-0824 © 2010 Academic Journals. Kenya.

Mariana A. Montenegro, Mariana L. Lorena Valle and Claudio D.Borsareli. Gum Arabic more than an edible emulsifier .Boiero Departmento de Quimica Universidad Technologica (Cordoba).and Inistituto de Quimica Universidad Nacional de Santiago (Argentina).

M. Nishin, T. Katamyama, M.Sakata, S.Alssaf. And G.O. Phillips. (2010). Effect of AGP on emulsifying stability of Gum Arabic. The World Conference on new development in Acacia Gums ,Research and Products Glyndwr University ,Wales , UK.Sep-2010 Edition (Gum Arabic)by John F. Kennedy Glyn O. Phillips and Petter A. Williams. Pp 269-270.

Nuha Edris (2001) gum Arabic applications M.sc. on food technology, biochemistry department of food science and food technology faculty of Agriculture University of Khartoum.

Osman, M. E, et al (2006) Gum Arabic (Acacia senegal and Acacia seyal) specifications at SSMO Committee Khartoum.

SSMO (2006). Gum Arabic specifications O.M. Elmubarak. Et, al. 1993. Karamalla, K.a.and Sidig. N.E. et, al. and Abashar .A. O.1989. Sudanese specifications and Meteorology Organization. Khartoum pp1 2.

Sabah Elkhair, M.k. , Yagoub, A. E. A. and Abu baker, A. A.,(2008). Emulsion – Stabilizing effect of Gum from Acacia Senegal (L)Wild; the role of quality and grade of gum , Oil type ,temperature, stirring time and concentration .Pakistan Journal of Nutrition , 7(3): 395-399. ISSN 1680-5194.

VTP Vinod and RB Sashindhar (2009). Surface Morphology, chemical and structural assignment of gum Kondogogu- (Cochlospermum gossypium D C): An exudates tree gum of India. Indian Journal of natural products Vol 1 (2), June 2010.pp 181-192.

Williams, P.A.and G.O. Phillips (2000).gum Arabic in Handbook of Hydrocolloids, G.O.Phillips and P.A. Williams (Eds).Cambridge (UK): Wood head publishing.

Yeal Dror, Yachin Cohen, ached Yerushalmi-Rozen. (2006). Structure of Gum Arabic in Aqueous solution. Department of Chemical Engineering Technical Israel -Institute of Technology, Haifa 32000 Israel Dept of CH. ENG ben Gurion University f the Negev , beer sheva 84105 Israel. DOI: 10.1002 / Polb 20970. Published online in Wiley Inter Science (www.interscience.wiley.com).

Viscosity Solutions of Optimal Consumption Problem in Incomplete Markets

Budoor Mohammed Abdelati[*1] , Entisar Alrasheedi[2]
[1]Assistant Professor, college of Education, University of Nile Valley
[2] Associate Professor, University of Bahri- College of Applied and Industrial Sciences

Abstract

The main goal of this paper is to study the finding of the value function of an optimal consumption problem in incomplete markets, and the viscosity solution of the associated Hamilton-Jacobi-Bellman (HJB) equation, some properties of the value function are also present. It is shown that the value function of an optimal consumption problem is the unique solution of the HJB.

Keywords: Viscosity solutions, Hamilton-Jacobi-Bellman equation, optimal consumption , incomplete markets.

المستخلص:

الهدف الرئيسي من هذه الورقة هو دراسة مشكلة الاستهلاك الأمثل وكيفية إيجاد دالة القيمة الاسواق غير المكتملة، ودراسة حل اللزوجة لمعادلة هاملتون جاكوبي بلمان (HJB) والتعرف على خصائص دالة القيمة ودراسة وحدانية حل معادلة هاملتون جاكوبي بلمان.

الكلمات المفتاحية:

حل اللزوجة، معادلة هاملتون جاكوبي بلمان، الاستهلاك الأمثل، الاسواق غير المكتملة.

1- Introduction

An optimal consumption problem is a well-known problem in mathematical finance .It is the problem that describes the optimal way an investor can use his money if he only has three choices; it is possible to save the money in a risk free bonds, it is also possible to invest it on the risky stock market and spend the money on consumption. Robert Merton studied the case where the investor had no income flow and managed to solve it analytically see [1].

Two important assumptions concerns the behavior of asset prices and also the investor's attitude to risk. There are also some other assumptions made about the market, which should be perfect, with continuous trading possibilities and no transaction costs. It is possible to save the money in a risk free bond, it is also possible to invest it on the risky stock market and spend the money on consumption in an incomplete markets, markets are incomplete meaning that some payoffs cannot be replicated by trading in market securities. The investor’s objective is to maximize the total expected discounted utility of consumption over infinite trading horizon.

In this paper, one will consider a continuous-time consumption investment model, with an upper bound constraint on the consumption rate, which linearly depends on the amount.

The main results are detailing properties of the value function and its characterization as the unique viscosity solution of the associated of Hamilton-Jacobi-Bellman equation, which is exhibited in section 2.

2. The Hamilton-Jacobi-Bellman equation Definition

The Hamilton–Jacobi–Bellman (HJB) equation is a partial differential equation which is central to optimal control theory. The solution of the HJB equation is the 'value function' which gives the minimum cost for a given dynamical system with an associated cost function.

$$F\left(t, x, D_x\ V(t,x), D_{x,x}\ V(t,x)\right) = -V_t\,(t,x) - sup_{u\in U}\{\varphi(t,x,u) + +\mathcal{L}^u V(t,x)\} = 0 \ \dots\dots(1)$$

$On \qquad [0,T)\times\mathbb{R}^n$

Where $\mathcal{L}^u$ the linear second order operator associated to the controlled process controlled by the constant control process u, V_t mean $\partial_t V(t,x)$.

Before the problem can be formulated along with the associated Hamilton-Jacobi-Bellman equation the economic setting of this problem must be described. The setting describes a risk-free bond$\beta(t)$, the stock price$S(t)$, an illiquid asset H(t) and a wealth process L(t).The setting used is described in detail in see [2].

3. Formulation of an optimal consumption problem

First consider the complete probability space $(\Omega, \mathcal{F}, P)$ where Ω is any set, $\mathcal{F}$ is a σ-algebra of subset of Ω and P is probability measure on $\mathcal{F}$, on which we will define $W(.)$ to be the standard 1- dimensional Brownian motion, $\{\mathcal{F}_t = \sigma(W_s, s \le t), t > 0\}$ denote to the filtration generated by the Brownian motion .

We will consider the financial market with two assets: one risky asset, called stock, and one "riskless" asset, called bond.

We will assume that the price P_t of the bond is driven by an ordinary differential equation $dP_t = rP_t dt$ where $r$the risk-free interest rate is.

And we will model the price of the stock S_t as the solution of

$$dS_t = \alpha S_t dt + \sigma S_t dW_t$$

Where α the mean return rate of the stock is, σ is the volatility of the stock. The interest rate r, the mean rate of return α, and the volatility σ are assumed to be constant with $r > 0, \sigma > 0$ and $\mu = \alpha - r > 0$. Then it is well-known that the wealth process of the investor is driven by :

$$dX_t = (rX_t + \pi_t\mu - C_t)dt + \pi_t\sigma dW_t\ , \qquad x_0 = x \dots\dots\dots\dots\dots\dots \quad (2)$$

Where $x > 0$ is the initial endowment of the investor, π_t is the amount of money invested in the stock at time t, C_t is the cumulative consumption at time t, we assume that is

$$X_t \geq 0 \ , \ \text{for all } t > 0$$

The target of the investor is to choose the best consumption investment strategy $\big(C(.), \pi(.)\big)$, which subject to maximize the total expected (discounted) utility from consumption over an infinite trading horizon that is

$$\text{maximize } E\left[\int_0^{\infty} e^{-\beta t} U(C_t)\, dt\right] \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

Where $U: R^+ \to R^+$ is utility function of the investor, which is strictly increasing, and $\beta > 0$ is a constant discounting factor, we consider risk-averse investor only, this is equivalent to say U(.)is concave.

The consumption, investment strategy $\big(C(.), \pi(.)\big)$ is required to satisfy to following inerrability constraint

$$E\left[\int_0^{T} e^{-\beta t}(\pi_t^2 + C_t)\, dt\right] < \infty \quad for\ all\ T > 0$$

In which case, (1) admits a unique solution $X(.)$ that satisfying

$$E\left[\int_0^{T} e^{-\beta t}|X_t|\, dt\right] < \infty \quad for\ all\ T > 0$$

We will assume that the consumption rate is upper bounded by a time-invariant linear function of wealth X_t at any time:-

$$0 \leq C_t \leq kX_t + C, \quad t \geq 0$$

Where k and C are nonnegative constants, at least one of which is positive.

Let $V(x)$ be the value function defined as:

$$V(x) = sup_{(C(.),\pi(.))} E\left[\int_0^{\infty} e^{-\beta t} V(C_t)\, dt\right] \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

We focus on the constant relative risk aversion type utility function

$$V(x) = \frac{x^p}{P}, \ x \geq 0$$

For some constant $0 < P < 1$. It is well-known that logarithmic utility function can be treated as a limit case of the constant relative risk aversion type utility function as

$$\log(x) = \lim_{P \to 0} \frac{x^P - 1}{P}$$

We first recall the well-known for the scenario without constraint Define

$$\theta = \frac{\mu^2}{2\sigma(1-P)} \quad > 0$$

And

$$k = \frac{\beta - P(\theta - r)}{1-P} \qquad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

Theorem 3.1:- if $k > 0$ and there is no constrain on the consumption rate, $k = +\infty$ or $C = +\infty$ then the optimal consumption investment strategy for problem (4) is given by:-

$$(C_t, \pi_t) = \left(kX_t, \frac{\mu}{\sigma^2(1-P)}\, X_t\right), \;\; t \geq 0$$

and the optimal value is

$$\vee_{(x)}^{\infty} = \frac{1}{P}\;\; k^{P-1}\;\; x^P \qquad \dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

4. Viscosity solution and property of the value function

The theory of viscosity can be applied to study linear and nonlinear Partial differential equations of any order. One consider a non-linear second order partial differential equation.

$$F\big(x, u(x), Du(x), D^2u(x)\big) = 0 \; for \; x \in \mathcal{O} \quad \dots\dots\dots\dots\dots \quad (7)$$

where $\mathcal{O}$ is an open subset of R^d and F is a continuous map from $\mathcal{O} \times R \times R^d \times S_d \to R$. A crucial condition on F is the so-called ellipticity condition:

$F(x, r, p, A) \leq F(x, r, p, B) \;\; whenever \;\; A \geq B,$

For all $(x, r, p) \in \mathcal{O} \times R \times R^d$.

The first step towards the definition of a notion of weak solution to (7) is the introduction of sub and super solutions.

Definition 4.1: A function $u: \mathcal{O} \to R$ is a classical super solution (resp. subsolution) of (7) is $u \in C^2(\mathcal{O})$ and

$$F\big(x, u(x), Du(r), D^2u(x)\big) \geq (resp. \leq) \;\; 0 \;\; for \; x \in \mathcal{O}$$

The theory of viscosity solutions is motivated by the following result,

Proposition 4.2 : Let u be a $C^2(\mathcal{O})$ function. Then the following claims are equivalent.

i) u is a classical supersolution (resp. subsolution) of (7)

ii) For all pairs $(x_0, \varphi) \in \mathcal{O} \times C^2(\mathcal{O})$ such that x_0 is a minimizer (resp. maximizer) of the difference $(u - \varphi)\; on \; \mathcal{O}$, we have

Let us to study the some basic properties of the value function

Proposition 4.3: If $k > 0$, then the value function $V(.)$ of problem (4) satisfies

$$V(x) \leq \frac{1}{P} k^{P-1}\, x^P \;, \quad x > 0$$

Moreover, $V(.)$ is continuous, increasing, and concave on $[0,+\infty)$ with $V(0)=0$

Theorem 4.4- $k>0$, then the value function $V(.)$ of problem (4) is the unique viscosity solution of its associated HJB equation

$$\beta V(x) - sup_{\pi}\left(\frac{1}{2}\sigma^2\pi^2 V_{xx}(x) + \pi\mu V_x(x)\right) - sup_{0\le c\le kx+c}$$

$$\big(u(c) - cV_x(x)\big) - rxV_x(x) =$$

$$\beta\, V(x) + \frac{\mu^2 V_x^2(x)}{2\sigma^2 V_{xx}(x)} + (C(x)-rx)V_x(x) - \frac{C^P(x)}{P} = 0 \quad x>0 \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

in the class of increasing concave function on $[0,+\infty)$ with $V(0)=0$ where

$$C(x) = min\left\{V_x(x)^{\frac{1}{p-1}}, kx+\ell\right\}, \quad x>0$$

Theorem 4.5 The value function $V(.)$ is the unique constrained viscosity solution of (8), $\vee$ is a sub solution of (8) in $\overline{D}$ and super solution of (8) in D. The value function $V(.)$ satisfies the growth condition:

$$0 \le V(x,y) \le k(1+x+y)^{\gamma} \quad , \qquad \forall x,y \in \overline{D}$$

Such that $k>0$ constants and $\gamma \in (0,1)$

Theorem 4.6:- If $k>0, C=0,$ and $\kappa>0$, then the optimal consumption, investment strategy for problem (4) is given by:-

$$(C_t,\pi_t) = \left(\min(\kappa,k)X_t, \frac{\mu}{\sigma^2(1-P)}\, X_t\right), \qquad t\ge 0$$

And the optimal value is

$$V(x) = \frac{\min\{\kappa,k\}^P}{P(\kappa(1-P)+\min\{\kappa,k\}P}\, x^P =$$

$$= \begin{cases} \dfrac{k^P}{P(\kappa(1-P)+kP}\, x^P, & K<\kappa \\ \dfrac{1}{P}\,\kappa^{P-1}\,x^P, & K\ge\kappa \end{cases}$$

Corollary 4.7:- If $k\ge\kappa>0$ an $C\ge 0$ then the optimal consumption-investment strategy for problem (4) is given by

$$(C_t,\pi_t) = \left(\kappa X_t, \frac{\mu}{\sigma^2(1-P)}\, X_t\right), \qquad t\ge 0$$

And the optimal value is

$$V(x) = \frac{1}{P}\ \kappa^{P-1}\ x^P$$

Proposition 4.8:- The value function $V(.)$ of problem (4) satisfies the following properties:-

i) $V(x)/x^P$ is decreasing, and hence

$$xV_x(x) \le PV(x), \quad x>0$$

ii) We have

$$\frac{k^P}{P(\kappa(1-P)+kP}\ x^P \leq V(x) \leq \frac{1}{P}\kappa^{P-1}\ x^P, \quad x>0$$

iii) $V(.)$ is strictly concave on $(0,+\infty)$ and $V_x(.)$ is strictly decreasing on $(0,+\infty)$

iv) We have

$$\frac{\mathrm{k}}{\kappa(1-\mathrm{P})+\mathrm{kP}}\ \kappa^{\mathrm{P}-1}\ \mathrm{x}^{\mathrm{P}-1} \leq \mathrm{V_x(x)} \leq\ \kappa^{\mathrm{P}-1}\,\mathrm{x}^{\mathrm{P}-1}\,,\ \ \mathrm{x}>0$$

5. Discussion

In view of equation (4) and (8) it is clear that the value function of general control problem satisfies Hamilton-Jacobi-Bellman (HJB) equation (1). According to theorem (3.1) for $k>0$ equation (5) indicates that there is no constraint on the consumption rate C. The optimal value of the value function V is given by equation (6). Proposition (4.3), shows that V is continuous, increasing and concave in the rang $[0,\infty]$, where it vanishes at the origin $x=0$. Theorem (4.4) indicates that V is a unique solution of HJB for $k>0$.

6. Conclusion

The value function of an optimal consumption problem is the unique viscosity solution of the associated Hamilton-Jacobi-Bellman equation, if V is sublinearly growing then (8) is well-defind. Moreover, if the value function V is defined in a special way then it can solve HJB.

References

[1] Merton R.C. Optimum Consumption and Portfolio Rules in a Continous-Time Model. Journal of Economic Theory 3, 373-413; 1971.

[2] Yamschchikov I, Zhelezov D. Liquidity and optimal consumption with random income[Master thesis]. Halmstad, Halland: Halmstad University; 2011.

[3] Zuo Quan Xu and Fahuai Yi+ " An Optimal Consumption-Investment Model With Constraint on Consumption " , arXiv:1404.7698vI $[q-fin.PM]$ November 22, 2013.

[4] Robert V.Kohn "PDE for Finance Notes " ,Courant Institute of Mathematical Sciences , Spring 2011.

[5] R.Elie " Finite time Merton strategy under drawdown constraint a viscosity approach " , March 29,2007.

[6] F.E .Benth , K. Hvistendahl karisen ,K. Reikvam " Optimal portfolio selection with consumption and nonlinear integro-differential equation with gradient constraint : aviscosity solution approach " PREPRINT SERIES, University of OSLO, April 2000.

[7] Darrell Duffie , Wendell Fleming , H.Mete Soner and Thalcia Zariphopoulou , " Heding in incomplete markets with HARA utility ", Journal of Economic Dynamics and Control 21(1997) 753-782 , final version 29 May 1996.

Effect of Irrigation Technique on the Advance and Recession Phases of Furrow Irrigation

Abdelmoneim Elamin Mohamed[1], Abdel Rahman Mohamed Nour Hamid[2]
1.University of Khartoum, Faculty of Agriculture, Department of Agricultural Engineering, Sudan
2 Dept. of Argic. Eng., Fac. of Agric. Tech. & Fish Sci., Al Neelain Univ., Sudan

Abstract

This study was conducted at the University of Khartoum Top Farm during the period from November 2010 to November 2011. The treatments included four furrow irrigation techniques namely; surge flow, bunds, cut-back and cutoff. The techniques were applied on open ended furrows and dyked end furrows. The furrow length was 190 m, the four techniques were randomly distributed in the experimental area and the design followed was the split plot design with three replicates. The results of advance and recession curves showed that water advance for the surge flow was very rapid and it reached the lower end of the furrow in a short time followed by bund, cut-back and cutoff irrigation techniques. However, in case of cut-back and cutoff, the water front reached the lower end in longer time compared to bund and surge irrigation techniques. The results of recession curve showed that surge and bund irrigation techniques respectively were curves deplete in descending manner. However, the higher recession rate was recorded with the cutoff irrigation technique (at $P \leq 0.05$) followed by the cut-back, surge and the bund irrigation techniques. The results revealed that the highest opportunity time was obtained with surge irrigation technique at 20m from the end of the dyked end furrow. While the lowest opportunity time was recorded with cutoff at 190m from the upper end of dyked end furrows.

Key words: Furrow irrigation, surge, irrigation efficiency.

المستخلص

أجريت هذه الدراسة بمزرعة جامعة الخرطوم في الفترة من نوفمبر 2010م إلى نوفمبر 2011م المعاملات تضمنت أربعة تقنيات للري بالسراب هي الري المتقطع و الري بالحواجز والري بالقطع والإرجاع والري بالقطع النهائي. وهذه التقنيات طبقت على سرابات بنهاية مفتوحة وأخرى بنهاية مغلقة كقطعة رئيسية. طول السراب 190 متر. هذه التقنيات وزعت عشوائياً في موقع التجربة وأتبع تصميم القطع المنشقة بثلاث تكرارات.

نتائج منحنيات التقدم والانحسار أوضحت أن تقدم المياه للري المتقطع سريع جداً ووصلت نهاية

السراب في زمن اقصر يليها تقنيات الري بالحواجز ثم بالقطع والإرجاع وأخيرا الري بالقطع النهائي. بالرغم من ذلك فإن تقدم المياه يصل النهاية السفلى للسراب في زمن أطول في حالة الري بالقطع و الإرجاع والري بالقطع النهائي مقارنة بتقنية الري بالحواجز والري المتقطع.

نتائج منحنى الانحسار أوضحت أن تقنيات الري المتقطع والري بالحواجز على التوالي منحنيات تنحدر على وتيرة تنازلية، بالرغم من ذلك فإن أعلى معدل انحسار سُجل مع القطع النهائي يليها تقنية الري بالقطع والإرجاع ثم المتقطع وأخيراً تقنية الري بالحواجز.

أظهرت النتائج أن أعلى زمن تلامس كان مع تقنية الري المتقطع على بعد 20 متر من النهاية العليا للسراية المقفولة بينما اقل زمن التلامس سجل مع تقنية الري بالقطع النهائي في النهاية السفلى للسرابة المقفولة الأخرى.

INTRODUCTION

Surface irrigation event is composed of four phases, These are the advance, storage, depletion and recession phases (Fig 1). These phases are named according to the most noticeable process that occurs during the phase (James, 1988 and walker, 1989). The advance phase: When water is applied to the field, it advances across the surface until the water extends over the entire area (Walker, 1989). The advance phase ends when water reaches the downstream end of the field, during advance a sharply defined water front with water on the inflow side of the front and dry field on the other side moves across the field (James, 1988). Bassett *et al.* (1980) reported that the advance phase is that portion of the total irrigating time during which water advances in over land flow from the upstream towards the lower field boundary. The rate of advance decreases with time as the wetted area behind the water front increases (James, 1988). Walker (1989) mentioned that there are two important measurements necessary during the advance phase and these are: the discharge hydrograph into the field or into the test furrows and the elapse time from introduction of the water until the advancing front reaches the station along the direction of flow.

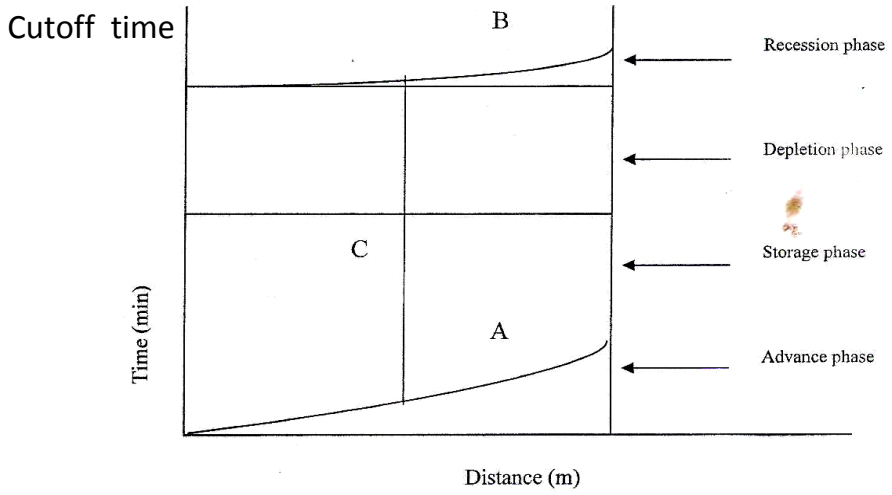

Fig 1. Schematic diagram for surface irrigation phases

Source: James (1988)

A = advance curve. B = recession curve. C = contact or opportunity time.

Storage (continuing) phase:

This phase begins when the advance phase is completed and ends when inflow is cutoff. It occurs only if the inflow to the field continues after water has advanced to the downstream end of the field (James, 1988 and Bassett *et al.* 1980). Whereas Walker (1989) stated that the interval between the end of the advance and when the inflow is cut off could be called wetting or ponding phase (storage phase). Bassett *et al.* (1980) stated that if cutoff occurs first, this phase is of zero duration. The shape factor of surface storage has been found to depend on the irrigation time, land slope and discharge rate, but it is independent of the infiltration rate (Louizaki, 1987).

Depletion phase: The depletion phase begins when the storage phase ended (i.e. when inflow ends) and ends when the depth of flow at the inflow end of the field becomes zero (James, 1988). When the volume of water on the surface begins to decline after the water is no longer being applied, it withers and drains from the surface (runoff) or infiltrates into the soil. For the purpose of describing the hydraulics of the surface flows, the drainage period is segregated into the depletion phase (vertical recession) and the recession phase (horizontal recession). Depletion is the interval between cutoff and the appearance of the first bare soil under the water (Walker, 1989).

Recession phase: Recession begins when depletion phase ended. The drying front moves from the inflow to the downstream end of the field. Recession

continues until either the front reaches the end of the field or it encounters a receding front moving towards the inflow end of the filed (James, 1988).

Bassett *et al.* (1980) described the recession phase as that portion of the total irrigation time between the beginning at the upstream end of the field and the disappearance of the last water upon the inflow rate. The slope of the field, the infiltration capacity of the soil and the hydraulic roughness affect this phase. For surface irrigated fields, Walker (1989) reported that the recession phase ends when the surface water disappears at each measuring station.

There are many techniques, which can be used to increase furrow irrigation efficiencies. These techniques include bunds (strips) along the run, the traditional method (cutoff), cut back method and surge flow. These techniques are usually used to improve the effectiveness of irrigation and to decrease the surface losses such as runoff and deep percolation. Bunds are strips made along the run or along the furrow so as to increase the duration between applying the water and infiltration i.e. to increase the contact time or opportunity time. These bunds can be made of earth 15 cm high from the bottom of the furrow or made of grass so as to slow the flow for a time for more water to infiltrate. Contour bunding is most widely practiced in semi-arid tropics. The conventional contour bund system allows water to stagnate for long period in extensive areas along the bunds that affect crop yields in these areas. Conventional contour bunding involves the construction of small bunds across the slope of the land along the run so that the slope is reduced in series of small ones. Each contour bund is provided with an elevated spillway at the lower end of the field. Each contour bund acts as a barrier to the flowing water to concentrate in an area, thereby allowing more water to be absorbed into the soil profile. The conventional design allows a considerable volume of runoff to be impounded near the bund (Walker, 1989). In many countries, the name bund is associated with various kinds of erosion-controlling banks, which have grass or shrubs planted on them. The object of the grass may be whether to trap silt from surface runoff water or for the roots to help bind the banks together (Hudson, 1981).

Cutoff is the traditional practice to stop the flow when the advancing wetting from reached 75% of the furrow length. El Ramlawi (1992) reported that the test of the traditional practice was conducted using flow rate 1.5 times or more than the flow rate used with cut-back method, when the advance wetting front of the flow reached the end of the furrow, the flow was completely cutoff. The cut-back method for efficient surface irrigation minimum deep percolation and runoff need to be maintained. However, in most furrow irrigation with little or no runoff large deep percolation results (Lal and Pandya, 1970). On the other hand, as mentioned

by Ohme and Mangs (1977) when a high distribution efficiency is achieved, considerable surface runoff results.

Criddle *et al.* (1956) introduced the concept of quarter rule in order to minimize deep percolation losses on the upper end of the furrow. Based on this concept, water should reach the lower end in one-fourth of the time required for the desired depth of water to infiltrate in the soil. This concept may be achieved by changing the inflow rate and/or the length of run (Bishop, 1962). One method of minimizing tail water is to reduce the furrow inflow when the advance phase is completed. Most cut-back systems are designed to operate in two concurrent sets, on advance phases set and on wetting or ponding set the advance and wetting phases are both equal in duration to the required intake opportunity time (Walker, 1989).

The limit of the size of furrow stream may be the carrying capacity of the furrow. Because the intake rate decreases with time and some ponding occurs in the furrow, it is usually better to· "cut-back" the furrow stream after it has reached the end of the furrow. Cut-back may not be necessary where grades are nearly flat and furrow have adequate storage capacity (Criddle *et al.,* 1956). Cut-back irrigation increases application efficiency by reducing runoff losses. The use of this practice allows larger stream sizes and deep percolation losses. Cut-back is commonly used to reduce the quantity of irrigation runoff. This method utilizes a large furrow stream to rapidly advance the length of the field and wet up the furrow. When the water has reached the end of the field, the size of furrow stream is cut back to one third or to one half of the original furrow flow. Cut-back can reach application efficiency of 80% or more and results in only 10-15% of the total applied water as runoff (Evans, 1978). The desirable operational practice is to cut-back the initial stream size appreciably after it has reached the lower end when enough water is running off to justify the effort. The time of cut-back should be such that fairly large stream running off at that moment should be about the same size as will be running off at the end of irrigation after having been cut-back.

Surge flow is a relatively new procedure for automating surface irrigation systems in which problems with slow advance and excessive surface runoff occur (James, 1988). It has been defined as the intermittent application of irrigation water to furrows or border, creating a series of on and off modes of constant or variable time spans (Coolidge *et al.,* 1982). It is accomplished by alternating furrows with rest periods of zero inflow. The duration of time between successive inflow periods, called the cycle time, is chosen so that several on off cycles are required to complete the advance phase of the irrigation. During the advance phase the duration of rest periods is normally long enough for most, if not all, water to

infiltrate before the next inflow period begins. The ratio of on to off times is cycle ratio. Although, the cycle time varies during the irrigation the cycle ratio must remain constant, i.e. the on time equals to the off time (James, 1988). Each surge as Walker (1989) reported is characterized by a cycle time and cycle ratio. The cycle time ranges from one minute to as much as several hours. Cycle ratio typically ranges from 0.25 to 0.7. By regulation of these two parameters, surge flow can improve irrigation efficiency and uniformity. Surge flow irrigation has higher efficiency and is more capable of automation compared to conventional methods (Mostafa Zadeh and Mousavi, 1989). By reducing the volume of water required to complete an advance the surge irrigation technique gives the potential to increase the distribution uniformity and hence, increase the effective use of water in furrow irrigation (Coolidge *et al.*, 1982; McCornick, *et al.*, 1988; Mostafa Zadeh and Mousavi, 1989; Walke, 1989; Izadi, 1990 and Trout, 1990). James (1988) reported that, more rapid advance improves the uniformity of the irrigation and allows higher application efficiency to be achieved. Proper management is required to reduce deep percolation and run off losses and to achieve higher application efficiencies. Uniform water distribution over the furrow length was obtained by overlapping surges. Deep percolation losses decreased from 12-15% to 6 - 8% while run off losses were reduced from 25-30% to 12% when using surge irrigation. Surge irrigation requires 20-25% less water than continuous irrigation (Varlen *et al.*, 1995).

The overall aim of the study was to evaluate furrow irrigation techniques including: surge, bund, cut-back and cutoff (tradition practice).

MATERIALS AND METHODS

The experimental work was conducted at the Top Farm of the University of Khartoum latitude 15°40 N and longitude 32°32 E. The climate is described as tropical arid. The soil was classified as a clay soil. The first experimental period extended from November 2010 to January 2011, the second period from April to June 2011 and the last from October to November 2011. The four techniques used were surge, bund, cut-back and cutoff (traditional). The four techniques were applied on open ended furrows and dyked end furrows as main plots. The furrow length was 190 m and 0.8 m wide. The total area of the experimental work was 3700 m^2. The techniques were randomly distributed in the experimental area. The experimental design followed was the split plot design with three replicates. Land preparation was carried out with disc plough (to a depth of 0.25 m), disc harrow to break the clods, and firm the top soil, leveler, land surveying and land ridging. Heads of 0.25 m were maintained in the stabilizer ditch (a ditch running parallel to

the head ditch). Stream of mean value of 3 L/s was turned into each furrow using two calibrated syphon tubes with 0.05 m inside diameter and 2.8 m long of discharge of 1.5 L/s was obtained as a furrow stream to apply water. When the advance wetting front of the flow reached the end of the furrow, the flow was completely cutoff. For the cut-back technique, when the water reached the end of the field, the size of furrow stream was cut-back to one half of the original furrow flow. As for the surge flow time, the cycle time was chosen so that several on-off cycles were required to complete the advance phase of the irrigation and the cycle ratio is determined. To determine the advance time, the experimental procedure was based on the following steps:

- Three uniform furrows with 0.8 m spacing and 190 m long were chosen for each technique.
- 11 stakes (stations) were set at 20 m distance for each technique.
- Stream size of a mean value of 3.0 L/s was turned into each furrow using two calibrated syphons tubes.
- Using a stop watch, the time when water reached station zero into the tested furrow was recorded.
- The time when the advancing front of water reached any station was recorded.
- Also, the times when the water was cutoff and recession started at each station were recorded.
- Results obtained to all treatments were statistically analyzed using DMRT procedures.

RESULTS AND DISCUSSION

Advance and recession curves for the different irrigation techniques at the Top Farm were shown in Figures 2 to 9. Statistical analysis revealed that furrow end condition had no impact on water advance rate. However the highest advance rate was obtained with surge irrigation technique, followed by cut-back, cutoff and bund irrigation techniques in the open ended furrows. As similar pattern was found in the dyked end furrows except that the cutoff preceded the cut-back irrigation technique. On the other hand, the recession rate was highest with cutoff and cut-back irrigation techniques in dyked end furrows, which had the same rate, followed by bund in dyked end furrows, cut-back in free end furrows, surge in dyked end furrows, surge, cutoff and bund in free end furrows. Bunds technique had the lowest recession rate and this was due to the fact that bunds across the furrow length resulted in water ponding between bunds, which led to slow recession rate. Similar results were obtained by Merriam *et al.*, (1980); Coolidge *et al.*, (1982)

and Testezlaf *et al.*, (1987). The opportunity time as represented by the vertical distance between advance and recession curves at a given station, is the difference in time between water arrival and depletion, as shown in Figures 2 to 9. The highest opportunity time was obtained with bunds at 20 m from the upper end of the furrow with dyked furrow end (at P≤0.05). While the lowest opportunity time was recorded by cutoff irrigation technique at 190m from the upper end of the dyked end furrows. This means that the contact time in cutoff irrigation technique was low compared to the other techniques at all station, along the furrow and was affected by furrow end condition, followed by cut-back irrigation technique, bund and surge irrigation techniques. Similar results were obtained by Coolidge *et al.* (1982).

The intermittent water flow (surge technique) resulted in a large opportunity time as a result of fast advancing front and slow recession front compared to the other techniques tested.

CONCLUSIONS

Surge irrigation technique gave significantly (P ≤ 0.05) higher moisture content values than the other techniques used in this study. Consequently the technique resulted in the highest quantity of water infiltrated and stored in the root zone compared to the other techniques.

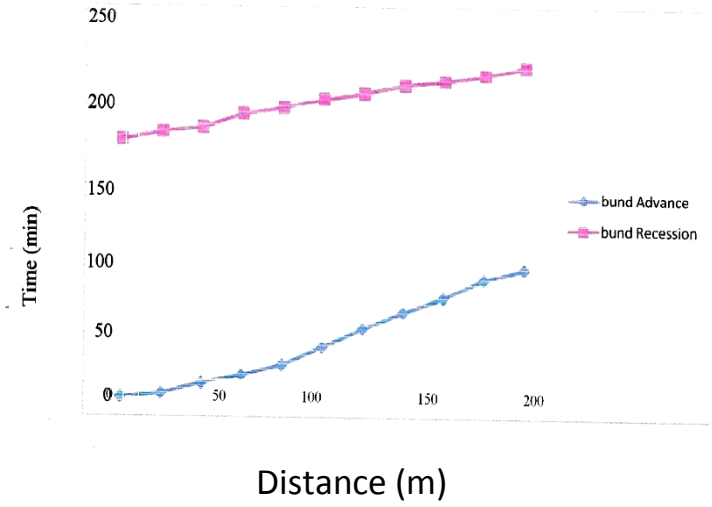

Fig 2. Advance and recession curves for surge irrigation technique in open ended furrow

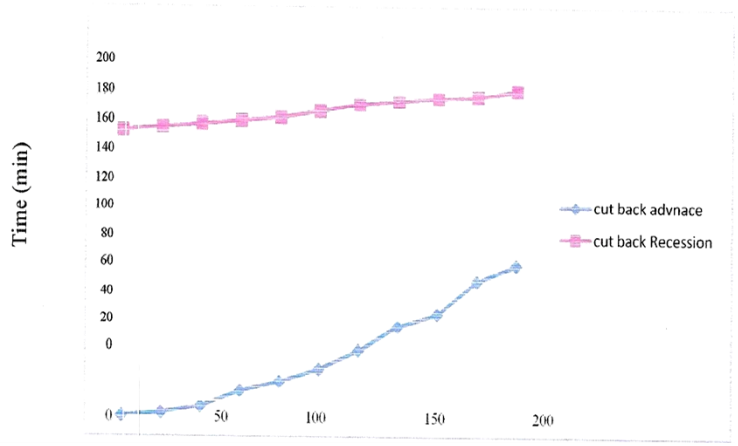

Fig 3. Advance and recession curves for surge irrigation technique in a dyked furrow

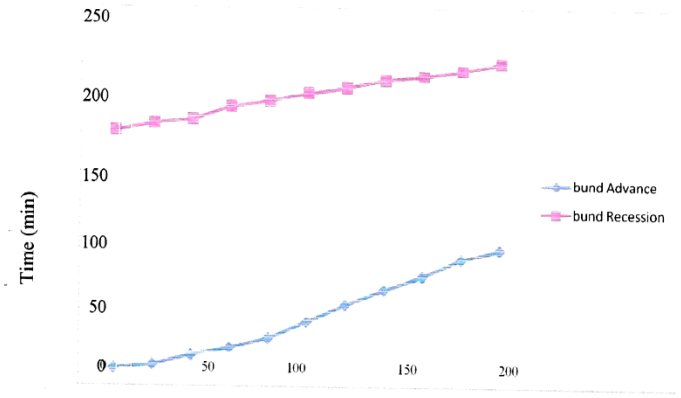

Fig 4. Advance and recession curves for bund irrigation technique in open ended furrow

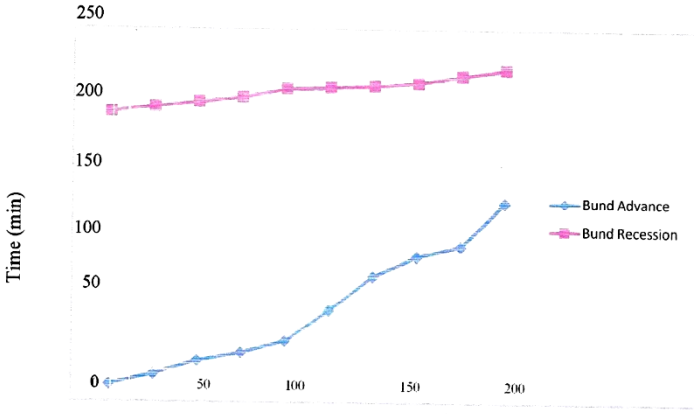

Fig 5. Advance and recession curves for bund irrigation technique in a dyked furrow

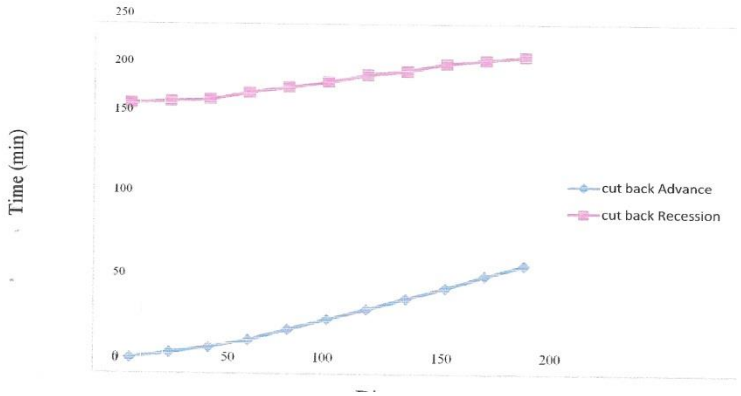

Fig 6. Advance and recession curves for cut back irrigation technique in open ended furrow

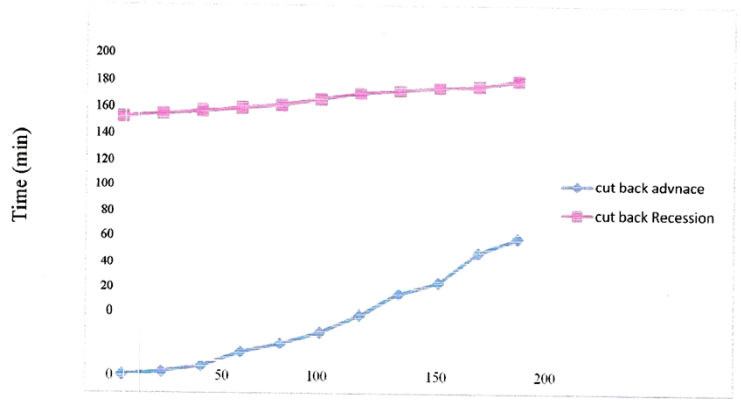

Fig 7. Advance and recession curves for cut back irrigation technique in a dyked furrow

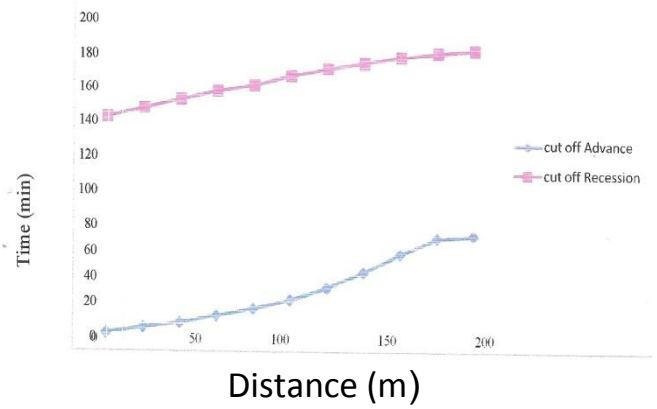

Fig 8. Advance and recession curves for cutoff irrigation technique in open ended furrow

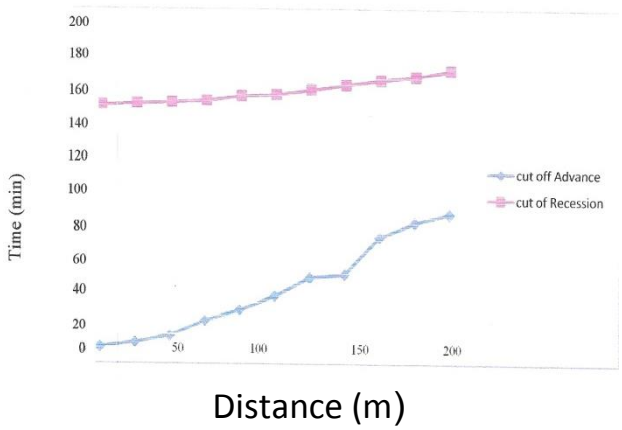

Fig 8. Advance and recession curves for cutoff irrigation technique in a dyked furrow

REFERENCES

Bassett, D.L.; Fangmeier, D.D.; and Strelkov, T. (1980). Hydraulics of surface irrigation. In Design and Operation of Farm Irrigation ystems. (Ed. M.E. Jensen). Pp. 447-498. American Society of Agricultural Engineers, Michigan.

Bishop, A.A. (1962). Relation of intake rate to length of run in surface irrigation. Trans. A.S.C.E., 127(3): 282-293.

Coolidge, P. S.; Walker, W. R. and Bishop, A. A. (1982). Advance and runoff-surge flow furrow irrigation. Journal of the irrigation and drainage Division, A.S.C.E., 108, No IRl. Paper 16930, 35-42.

Criddle, W.D.; Davis, S.; Pair, C.H. and Shockley, D.G. (1956). Methods of evaluating irrigating systems. Soil Conservation Service, Agriculture Handbook No. 82. U.S. Department of Agriculture, Washington D.C.

EI-Ramlawi, H.R. (1992). Infiltration methods and cut-back suitable for long furrow irrigation system. A case Study in Rahad Irrigation project. M.Sc. Thesis, Faculty of Agriculture, University of Khartoum.

Hudson, N.W. (1981). Field engineering for agricultural development Oxford University Press, New York.

Izadi, B.; Heermann, D.F. and Klute, A. (1990). The role of redistribution and hysteresis in the surge irrigation phenomena. Trans. A.S.A.E., 33(3): 799- 8806.

James, L.G. (1988). Principle of Farm Irrigation System Design. John Wiley and sons 4th ed. Published by Ernest Benn limited London.

McCornick, P.G.; Duke, H.R. and Podmore, T.H. (1988). Field evaluation procedure for surge irrigation. TraIlS. A.S.A.E., 31(1): 168-175.

Merriam, J.L.; Shearer, M.N. and Burt, C.M. (1980). Evaluation of irrigation system and practices. In design and operation of farm irrigation systems (Ed. M.E. Jensen). A.S.A.E., Michigan., pp.721-760.

Michael, A.M. (1978). Irrigation: Theory and Practice. VlKAS. Publishing House PVT Limited, New Delhi.